جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس - فاس

الحسن السعيدي

المقولات الوظيفية في الجملة العربية

--- دراسة صرفية تركيبية ---

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس - فاس
سلسلة : "رسائل وأطروحات" رقم 10

الحسن السعيدي

المقولات الوظيفية
في
الجملة العربية

دراسة صرفية تركيبية

المؤلــف : الحســن السعيــدي

الكتــاب : المقولات الوظيفية في الجملة العربية : دراسة صرفية تركيبية

المفتاح : المقولات الوظيفية : الجهة - الزمن - النفي - التطابق - الحد - المصدري

الناشــر : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس

سلسلــة : رسائل وأطروحات، رقم 10

الحقوق : محفوظة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس

التصفيف : من طــرف المؤلــف

الطبــع : مطبعة سايس - فــاس

الطبعــة : الأولى 2005

الإيداع القانوني : 1942 / 2004

ردمــك : ISBN 9981-878-16-2

تقديم

يسرنا ويسعدنا أن نقوم بتقديم هذا الكتاب الهام حول المقولات الوظيفية في الجملة العربية الذي أنجزه الدكتور الحسن السعيدي والذي يرتكز على الأطروحة المطولة في جزئين التي حضرها لنيل درجة دكتوراه الدولة في اللسانيات العربية والتي كان لنا الشرف أن نشرف عليها بمعية الدكتور محمد الشاد.

تعرفنا على الدكتور الحسن السعيدي لأول مرة لما كان طالبا في السلك الثالث وبعدها كزميل وكمحاضر في الندوات واللقاءات العلمية الوطنية والدولية، وقد ساهم بقسط وافر في هذه اللقاءات، وله منشورات متعددة في مجال تخصصه.

بخصوص هذا الكتاب، فقد تتبعنا أطواره وفصوله منذ أن كان مشروعا للبحث، وبعد قراءته ثانية نستطيع أن نؤكد أن هذا العمل يتميز بمقاربة صرافية تركيبية صالحة لوصف وتحليل ظاهرة المقولات الوظيفية في الجملة العربية، وقد أبان الباحث عن معرفته بالنظرية التوليدية عامة وبالبرنامج الأدنوي على الخصوص، وبكل المفاهيم اللسانية والنظرية الأنجلوساكسونية الجديدة، وهو شيء غير معتاد لباحث ينتمي إلى شعبة اللغة العربية.

الملاحظ أن هذا الكتاب يتسم بأسلوب جيد ولا تشوبه هفوات لغوية أو منهجية، بل يعتمد منهجية علمية متميزة بإدراك طبيعة مشكل المقولات الوظيفية ودراستها دراسة صرافية تركيبية.

وهذا الكتاب يفسر دور المقولات الوظيفية في إبراز خصوصيات الجملة العربية في المستوى الصرافي والتركيبي، وتحديد عددها مع توضيح مساهمة هذه المقولات في تحديد رتبة الأساس للجملة العربية. وقد قام الكاتب بدراسة البنية السماتية لهذه المقولات موضحا العمليات الحوسبية التي تضبط تفاعل سمات المقولات الوظيفية مع سمات مقابلاتها المعجمية وأثر هذا التفاعل في المستوى الصرافي والتركيبي.

من ناحية المراجع، فمن الملاحظ أن الكاتب اطلع على ما جد من منشورات ومقاربات حول الموضوع الذي تناوله بالدرس، والشيء الإيجابي في هذا الجانب هو دراسته للمراجع الفرنسية والإنجليزية إضافة إلى المراجع العربية وعلى الجديد في نظرية البرنامج الأدنوي لنعام شومسكي دون إغفال أعمال النحاة العرب القدامى باعتبارهم الدعامة الأولى لكل باحث في قضايا اللغة العربية.

ورغم أن طول الكتاب يكلف القارئ المهتم عناء لإدراك فحوى جميع فصوله، فعموما نستطيع أن نقول إن هذا العمل يرقى إلى مستوى ممتاز للبحث اللساني ويستحق كل التنويه والتشجيع لأنه يعد بحق مساهمة رائدة في فهم تركيب اللغة العربية.

الدكتور موحى الناجي

الدكتورة فاطمة صديقي

المحتوى

تقديـــــم..1
المحتوى...3
مفتاح الرموز..11
تقديم عام..14

الفصل الأول: البرنامج الأدنوي..23
1. الكفاية اللغوية..23
1.1 المعجم..24
1.1.1 المعجم والصِّرافة...25
2.1.1 المدخل المعجمي..26
3.1.1 التخطيط من المعجم إلى التعداد 28
2. التهجية..29
3. مستويات التمثيل اللساني في البرنامج الأدنوي..................................30
1.3 تقليص مستويات التمثيل...30
2.3 الصورة الصِّواتية..32
3.3 الصورة المنطقية...33
4. مبادئ الاقتصاد..34
1.4 مبدأ التأويل التام 34
2.4 اقتصاد الاشتقاق..35
3.4 الحل الأخير 35

4.4 الإرجاء (Procrastinate) 37
1.4.4 النقل الظاهر والنقل الخفي 37
5.4 الجشع (Greed) 38
5. نظرية البنية المركبية العارية 39
1.5 الالتحام (Merge) 39
2.5 الاستبدال 39
3.5 الالتحام كعملية إلحاقية 43
6. النقل وبناء السلسلة 45
1.6 بناء السلسلة 45
7. السمات ونظرية الفحص 47
1.7 أنواع السمات 47
8. نظرية الفحص 48
9. ملاحظات حول البرنامج الأدنوي 49

الفصل الثاني: مميزات المقولات الوظيفية وأنواعها 53
1. بعض أوجه الاختلاف بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية 54
1.1 المضمون الوصفي 56
2.1 الانغلاق 59
3.1 الاستقلال الصِّواتي 60
4.1 الانتقاء المقولي والفضلة الواحدة أو المتعددة 64
5.1 المقولات الوظيفية والتوسيط بين اللغات 68
2. كم عدد المقولات الوظيفية ؟ 73
3. المعجم وسمات المقولات المعجمية والمقولات الوظيفية 77

1.3 سمات المقولات المعجمية 77
2.3 سمات المقولات الوظيفية 79
4. خاتمة واستنتاج.. 82

الفصل الثالث: نسق الاحالة الوقتية في الجملة العربية 85
1. الجهة 86
1.1 الجهة النحوية: الحالة، الحركة، التمام.. 87
2.1 تفاعل الجهة مع الزمن 88
3.1 حدود جهية أم حدود زمنية؟.. 89
4.1 نقل الفعل وفحص سمتي الجهة 92
2. الزمن 95
1.2 الفعل ومفهوم الزمن في النحو العربي 95
2.2 مفهوم الزمن عند المحدثين 101
3.2 مشكل تحقق الزمن 104
1.3.2 الأزمنة الصِّرافية.. 105
2.3.2 الأزمنة النحوية 105
3.3.2 الأزمنة الإحالية 106
4.2 البنية الصِّرافية والتركيبية للزمن 109
1.4.2 أشكال تحقق الزمن الماضي الفعلية المتصرفة وغير المتصرفة........ 109
2.4.2 أشكال تحقق الزمن المستقبل الفعلية.. 115
1.2.4.2 غير التام المجرد المرفوع.. 115
2.2.4.2 غير التام المنصوب والمجزوم والمؤكد 116
5.2 هل يتحقق الزمن الماضي صِرافيا في الشكل الفعلي التام؟............... 117
1.5.2. تفكيك البنية الصِّرافية للفعل التام 117

1.1.5.2. الجذر 118
2.1.5.2. التام والصيغة 119
3.1.5.2. الحركات وتكوين المقاطع 121
4.1.5.2. اللواصق 123
6.2 تفكيك البنية الصِّرافية لغير التام ومقولة الزمن 128
1.6.2. الجذر 128
2.6.2. الصيغة 128
3.6.2. اللواصق 130
4.6.2. سوابق ولواحق التطابق في غير التام 132
7.2. سياقات توارد غير التام وتأويلاته الزمنية 135
8.2. الزمن المستقبل 137
1.8.2. السين وسوف ولن 138
9.2. التحام الفعل المضارع بأدوات النفي 139
10.2. التحام الفعل المضارع بنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة وبلام جواب القسم للدلالة على المستقبل 141
11.2. الأمر وتحقق الزمن المستقبل 142
12.2. "كان" والزمن [±ماض] 145
13.2. تفاعل الزمن مع المقولات المعجمية والمقولات غير المعجمية 149
14.2. السمات المقولية للزمن 150
15.2. فحص سمات الزمن 156
1.15.2. نقل الفعل وفحص سمات الزمن 158
2.15.2. صعود الفعل والنفي لفحص سمات الزمن 161

16.2. الزمن والفعل غير التام المخصص 166
17.2. خاتمة واستنتاج 171

الفصل الرابع: النفي في الجملة العربية 173
1. النفي في الدراسات النحوية العربية 173
1.1. أدوات تتركب مع الأسماء والأفعال 174
2.1. أدوات تتركب فقط مع الأفعال 175
2. "ما" النافية 175
3. "لا" : نافية / ناهية / زائدة 176
4. "لما" 178
5. "لن" و"لم" 179
6. "ليس" 179
7. الموقع التركيبي لتوزيع رؤوس النفي 181
8. تفاعل النفي مع الزمن 183
1.8. "لا"، و"لن"، و"لم" والزمن 185
1.1.8. "لا" 185
2.1.8. "لم" و"لن" 187
9. النفي بـــ "لم" و"لا" و"لن" وفحص سمات الزمن 194
10. "ليس" وفحص سمة الزمن [+س] المقولية 197
11. "ما" المحايدة 202
12. خاتمة واستنتاج 205

الفصل الخامس: التطابق 207
1. مكونات التطابق 208
2. فرضيات تفسير لا تناظر التطابق 215
1.2. فرضية دمج الضمير 215

2.2. فرضية نقل الفعل والتطابق 220
3.2. صعوبات تفسير لا تناظر التطابق 223
3. البنية السماتية لمكونات التطابق 228
1.3. العدد وسماته 228
1.1.3. دور سمات العدد في المستوى الصِّرافي والتركيبي 231
2.1.3. علاقة العدد بالجنس والشخص في التركيب 236
3.1.3. فحص سمات تطابق العدد 238
2.3. تطابق الجنس 252
1.2.3. تاء التأنيث [+مؤنث] [−مذكر] 253
2.2.3. تقلب تطابق الجنس 256
3.2.3. موقع توزيع الجنس وتنقله 258
4.2.3. فحص سمات الجنس 261
3.3. تطابق الشخص 269
1.3.3. توزيع تطابق الشخص وتحققه 269
4. خاتمة واستنتاج 278
الفصل السادس: مقولة الحد الوظيفية 281
1. معطيات أولية 282
2. سمات الحد "ال" 286
1.2. سمات "ال" الدلالية 287
3. الإضافة 294
1.3. خصائص المركبات الإضافية 296
2.3. خصائص التعريف بالإضافة 298

3.3. تأويلات الإضافة 302
4.3. تحليل بنية الإضافة 303
1.4.3 اكتساب سمة [+تعريف] وفحص إعراب الجر 306
4. خاتمة واستنتاج 311

الفصل السابع: مقولة المصدري الوظيفية 313
1. المصدري والجملة الإخبارية 315
1.1. معطيات أولية 316
2.1. بعض خصائص تراكيب البؤرة في اللغة العربية 320
3.1. البؤرة واستراتيجية الضمير العائد 322
1.4. علاقة الفحص بين البؤرة والمصدري 324
5.1. خاتمة واستنتاج 329
2. المصدري وجملة الاستفهام 330
1.2. بعض خصائص مركبات الاستفهام 331
1.1.2. الهمزة وهل 331
2.1.2"من" و"ما" 332
3.1.2. "متى" و"أين" 333
4.1.2. "كيف" و"كم" 333
5.1.2. "أي" 333
2.2. نقل مركبات الاستفهام 335
1.2.2. "ماذا" و"من" وفحص سمة الرأس المصدري 340
2.2.2. همزة الاستفهام وفحص سمة [+استفهام] 342
3.2. "أي" وفحص سمة المصدري 344
4.2. خاتمة واستنتاج 350

3. المصدري وجملة الصلة 351
1.3. الصلة الحرة والصلة المقيدة 351
2.3. بنيات جملة الصلة المقيدة 355
3.3. البنية السماتية للمصدري الموصول 357
4.3. "الذي" وطبيعة العنصر المنقول لفحص سماته 363
5.3. بعض آثار اشتقاق الصلة المقيدة 368
6.3. اشتقاق الصلة الحرة 370
7.3. خاتمة واستنتاج 374
4. خاتمة واستنتاج الفصل السابع 375
خاتمة عامة 377
المراجع العربية 383
المراجع الأجنبية 388-406

مفتاح الرموز والمختصرات

م.x	: مركب متغير
x	: متغير
م.س	: مركب اسمي
س	: رأس اسمي
م.مص	: مركب مصدري
مص	: رأس مصدري
م.صر	: مركب صُرفي
صر	: رأس صُرفي
م.بؤ	: مركب بؤرة
بؤ	: رأس بؤرة
م.ز	: مركب زمني
ز	: رأس زمني
م.جه	: مركب جهي
جه	: رأس جهي
م.تط	: مركب تطابق
تط	: رأس تطابق
تط.فا	: تطابق فاعل
تط.مف	: تطابق مفعول
فا	: فاعل
مف	: مفعول
Phi	: سمات التطابق
ج	: جنس

ع	: عدد
ش	: شخص
م.ف	: مركب فعلي
ف	: رأس فعلي
م.إضا	: مركب إضافي
م.ح	: مركب حرفي
ح	: رأس حرفي
م.حد	: مركب حدي
حد	: رأس حدي
م.ص	: مركب صفة
ص	: رأس صفة
م.نف	: مركب نفي
نف	: رأس نفي
مخ	: مخصص
ضم	: ضمير
$\bar{س}$	: س- خط (X-bar)
سF	: سمة (Feature : F)
موقع-أ	: موقع محوري (موقع مربوط معجميا)
موقع-$\bar{أ}$	: موقع غير محوري (غير مربوط معجميا)
علاقة θ	: علاقة محورية
أنقل. أ	: أ نقل عنصر
أنقل α	: أ نقل عنصر

*	: لحن جملة أو غيرها
أث	: أثر نقل
أث i	: أثر تشابه/تطابق
أث j	: أثر مختلف
i	: تشابه في القرينة
j	: اختلاف في القرينة
ϕ	: عنصر فارغ بدون مضمون صواتي
[+ف]	: سمة مقولية فعلية
[+س]	: سمة مقولية اسمية
م ن	: المرجع نفسه

تقديم عام

انطلق النحو التوليدي منذ تأسيسه في أواسط الخمسينيات (1955) (1957) بهدف إدراج أوجه دراسة اللغة الطبيعية داخل العلوم، فبحث في نسقها البيولوجي لأجل اكتشاف حدوده وطبيعته ووظائفه، ومثل أي علم ركز النموذج التوليدي على ظاهرة معينة، وهي اللغة الطبيعية، وانطلق من بعض الأسئلة التي تبدو متماسكة حول اللغة البشرية التي تميز الإنسان عن سائر الكائنات الحية، وتوقع حدود التغيير كإجراء للبحث، فهذه الخاصية البشرية مرتبطة بأجزاء خاصة من الجسم، وبصفة خاصة بالعقل، وبمعنى أدق بأجزاء من الذهن، وبهذا دخلت النظرية اللسانية التوليدية حدا مجهول المسالك، طامحة إلى الكشف عن الخصائص الملائمة لهذه الأجزاء من الذهن، وكذا البنيات والعناصر التي تدخل في اهتمامه، ومميزاته الخاصة التي تشكل نظمه.

واستمرارا على هذا النهج من البحث اكتشف النحو التوليدي نسقا موحدا من العناصر والخصائص، فافترض وجود مكون فرعي للعقل سماه مقدرة اللغة الإنسانية، حددت جينتيكيا بالحالة الأولى (Initial-State)، التي أسندت دراستها إلى النحو الكلي(Universal Grammar) الذي ركز منذ تأسيس النظرية التركيبية التوليدية على التوفيق بين مشروعين:

- دراسة مفصلة ودقيقة للغات الخاصة، قصد تطوير نموذج تفسيري مضبوط للكفاية اللغوية.
- ثم التركيز والاهتمام بأكبر تنوع ممكن للغات الطبيعية للتمكن من فهم طريقة اكتساب اللغة.

وميز النحو التوليدي بين نوعين من الكفاية اللغوية هما: الكفاية الوصفية، والكفاية التفسيرية، مهمة الأولى إظهار أن جميع اللغات تخرج من نفس القالب بهدف بناء نحو لغة، ومهمة الثانية الوصف الدقيق للخصائص المعقدة للصوت والمعنى بهدف تفسير كيفية استنباط خصائص كل لغة انطلاقا من نسق قار.

وتؤدي الكفاية الوصفية دائما إلى نسق معقد ومتنوع من القواعد، وتؤدي الكفاية التفسيرية إلى افتراض وجود بنية ثابتة للغات مع اختلاف في بعض الهوامش، وهذا ما جعل النحو التوليدي يركز على الكفاية التفسيرية أكثر من الكفاية الوصفية، وقد تجلى ذلك في الأعمال الأولى للنحو التوليدي التي لم تكن قد خرجت بعد عن النهج البنيوي، والتي افترضت أن لكل لغة نسقا من القواعد، كالأبنية الخاصة بجمل الصلة والجمل المبنية للمجهول...، ويتناقض هذا مع الكفاية التفسيرية التي تهدف إلى إيجاد خصائص عامة لنسق القواعد التي ترجع إلى الكفاية اللغوية، وهذا ما حاول النحو التوليدي تحقيقه منذ بداية الثمانينيات مشكلا قطيعة جذرية مع النحو التقليدي.

واستبعد في إطار المبادئ والوسائط مفهوم القاعدة والبناء النحوي، وميز بين المبادئ الثابتة للغة بصفة عامة، أو ما سمي بالمبادئ (Principles) المفترض وجودها في كل لغة وبين التغيرات والتنوعات أو ما يسمى بالوسائط (Parameters) التي تفرض تجربة المبادئ الثابتة في كل لغة.

ولم توصل مقاربة المبادئ والوسائط إلى نتيجة نهائية، لكن بالنظر إلى الأبحاث التي أنجزت في إطار هذا النموذج نجدها قد حققت نجاحات واسعة وطرحت أسئلة جديدة لم تطرح من قبل، وقدمت أجوبة فعالة للفرضيات العامة، وبقيت أشياء غامضة مبهمة من دون حل، وأسئلة من دون أجوبة، منها تلك المرتبطة بتنظيم اللغة وبإدماج الكفاية اللغوية في الشبكة العامة للدماغ وكيفية

ارتباطها مع نظم معرفية أخرى تفرض عليها أوامر وجب تلبيتها، ومنها أيضا شروط القراءة (Lisibility) التي تفرضها الأجهزة الحسية الحركية على الإجراءات التوليدية المرتبطة بالكفاية اللغوية، أو بمعنى أدق حسب شومسكي (1998) على أي أساس تتم استجابة الكفاية اللغوية بشكل ممتاز لشروط القراءة المفروضة عليها من قبل الأنساق التي تتفاعل معها؟ وإلى حدود المراحل الأخيرة من البحث التوليدي لم يكن ممكنا طرح هذا السؤال بشكل جدي إلا أنه أصبح ممكنا في الوقت الحاضر لوجود محاولات تقديم أجوبة مضبوطة.

وما سمي مؤخرا بالبرنامج الأدنوي (The Minimalist Program) ما هو إلا محاولة لحل هذه الإشكالات، وهو البرنامج الذي تبنيناه لدراسة المقولات الوظيفية في الجملة العربية نظرا لدقته وفعاليته في تفسير أهم خصوصيات هذه المقولات المجردة سواء في مستواها النظري أو في مستواها التجريبي.

وبخصوص المقولات الوظيفية موضوع هذا الكتاب، فإن البحث فيها ساعد نظريا وتجريبيا على الدفع بنظرية المبادئ والوسائط (Principles and Parameters) في اتجاه البرنامج الأدنوي، وذلك بتعميم "س¯"(X-bar) على المقولات المعجمية والمقولات الوظيفية، وبتأكيد دورها الفعال في ضبط التنوع الوسيطي بين اللغات من حيث ترتيب هذه المقولات المجردة المحدد لهندسة الجملة في كل لغة.

وتواجه الباحث في المقولات الوظيفية إشكالات أهمها: كيف يمكن تفسير دور المقولات الوظيفية في إبراز خصوصيات الجملة العربية على المستوى التركيبي وعلى المستوى الصِّرافي؟ وما هو عدد هذه المقولات في الجملة العربية وفق ما استجد في الأدبيات التوليدية؟ وكيف تسهم هذه المقولات في تحديد الرتبة الأساس للجملة العربية، وفي ضبط أهم المواقع التركيبية التي تتفاعل فيها مع

مقابلاتها المعجمية؟ وكيف تساعد المقولات الوظيفية على حصر أهم العمليات الحوسبية وتفسيرها على المستوى التركيبي الظاهر أوالخفي؟ ولعل أهم مشكل يواجه الباحث في هذا النوع من المقولات أيضا هو كيف تحدد بنيتها السماتية في مقابل سمات المقولات المعجمية، وكيف يتم فحصها وفق مبادئ وقواعد تساعد في ضبط العمليات الحوسبية؟...

ولحل هذه الإشكالات وأخرى قد تثار في حينها، حاولنا تحديد عدد المقولات الوظيفية وأنواعها في الجملة العربية وترتيبها بشكل يتوافق ومكونات هذه الجملة، ثم حاولنا دراسة البنية السماتية لهذه المقولات سواء بعزل سماتها اعتمادا على عملية تفكيك البنية الصِّرافية للمقولات المعجمية، أو بتوضيح مواقع توزيعها وفق فرضيات مضبوطة لتسهيل تفسير العمليات الحوسبية التي تضبط تفاعل سمات المقولات الوظيفية مع سمات مقابلاتها المعجمية، وبينا آثار هذا التفاعل على المستويين الصِّرافي والتركيبي.

وهذا الكتاب منظم على الشكل التالي:

فبعدما قدمنا في الفصل النظري الأول أسس البرنامج الأدنوي والقيود المرتبطة به على المستويين التمثيليين: الصورة الصِّواتية والصورة المنطقية زيادة على أنواع السمات، انتقلنا إلى دراسة المقولات الوظيفية في الجملة العربية وتفسيرها وتحليلها عبر ستة فصول متكاملة.

وقد ارتبط الفصل الثاني بتأكيد مميزات المقولات الوظيفية وأنواعها بهدف ترسيخ استقلالية هذه المقولات المجردة عن مقابلاتها المعجمية من خلال الجواب عن الإشكالات الآتية: ما هي أوجه الاختلاف بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية؟ وهل يمكن الحديث عن مميزات خاصة لهذه المقولات تجعلها تشكل

قسما خاصا بها؟ وكم عدد هذه المقولات؟ وهل يختلف هذا العدد من لغة إلى أخرى أم أنه كلي؟ وكيف يضبط ذلك؟ وهل للمقولات الوظيفية سمات مميزة تجعلها تسهم في ضبط الحسابات التركيبية على المستويين التمثيليين الصِّواتي والمنطقي؟

وتعلق الفصل الثالث من الكتاب بنسق الإحالة الوقتية في اللغة العربية بالتركيز على مقولتين وظيفيتين لهما ارتباط قوي بهذه الإحالة هما مقولتا الزمن والجهة اللتان تقيسان الوقت وتصفانه. وتطرح دراسة الجهة والزمن مشكل تداخلهما وهو الأمر الذي يقتضي البحث عن الحدود الممكنة للفصل بينهما؛ فالزمن عامة والنحوي منه خاصة يعتبر جزءا من الفعل، ويقتضي دراسة بنيته السماتية ودوره في عملية الفحص، وذلك بتحديد مفهوم الزمن عند النحاة العرب القدامى باعتبارهم الدعامة الأولى لكل باحث في قضايا اللغة العربية دون إغفال ما استجد في الدراسات اللسانية المعاصرة. والزمن عموما مقولة وظيفية معقدة سواء من خلال أشكال تحققها الصّرافية أو النحوية أوالإحالية. ويبقىهدفنا من هذا الفصل هو الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل يتحقق الزمن صِرافيا في الشكل الفعلي التام وغير التام؟
- وكيف توصف البنية الصّرافية لهذين الشكلين الفعليين؟
- وهل توجد طبقة خاصة من بين عناصر هذه البنية الصّرافية يمكن اعتبارها تحققا للزمن؟
- ثم ما هي سياقات توارد الزمن بسمة [+ماض] و[+مستقبل]؟
- وما هي أوجه الالتحام بين مختلف المورفيمات التي تخصصه؟
- وما هي إجراءات هذا الالتحام أو الاتصال؟

- وهل لهذا الالتحام انعكاسات على المستوى الصّواتي الصّرافي والتركيبي ثم المنطقي تجعل الزمن في اللغة العربية يميز ب[+ماض] و[+مستقبل] أو [–ماض] فقط من دون الحاضر الذي يعتبر صنفا جهيا محضا؟
- وهل تجريب "كان" رابطة أو مساعدة كاف لتأكيد هذين القسمين ونفي القسم الثالث (:الحاضر)؟

ويقتضي الزمن باعتباره مقولة وظيفية البحث في كيفية تفاعله مع مقولات وظيفية ومع مقولات معجمية داخل سياقات تركيبية متعددة من خلال مختلف العمليات الحوسبية، خاصة عن طريق الالتحام وفحص سمات الزمن [+ماض] [+مستقبل] و[+ف] ثم [+س] ثم فحص سمات الجهة [+تام] و[–تام]...، وخير نموذج لاختبار الالتحام والفحص هو إجراء نقل الفعل وصعوده لفحص هذه السمات.

وخصص الفصل الرابع من الكتاب للنفي في اللغة العربية من خلال محور النفي في الدراسات النحوية العربية لتبيان عناصره وتحديد وظائفه المتعددة ثم تحليل الموقع التركيبي لإسقاط النفي وكيفية تفاعله مع الزمن من خلال دراسة بنيته السماتية ودوره في عملية فحص السمات.

وحاولنا معالجة كل هذه القضايا وقضايا أخرى سواء المتعلقة منها بالجهة أو الزمن أو النفي بواسطة الإطار النظري المسطر في الفصل الأول، أي البرنامج الأدنوي.

وقد ركزنا في الفصل الخامس على مقولة التطابق التي أعيد النظر فيها باعتبارها مقولة وظيفية ضمن المقولات الوظيفية الأخرى، التي رغم ذلك ما زالت تؤدي دورا أساسيا في ضبط العلاقات التركيبية، بل أكثر من ذلك أصبحت سمات

هذه المقولة الوظيفية أكثر فعالية وتتأرجح بين سمات معجمية، كسمات الجنس التي تنزل من المعجم مصاحبة للمركبات الإسمية وتلازمها في جميع السياقات التركيبية، و سمات الشخص الفعلية، ثم سمات العدد الاسمية المحضة.

وأهم مشكل يواجه الباحث في التطابق هو مشكل تكاثر سمات مكونات التطابق وتداخلها، ثم مشكل تفكيك البنية السماتية للتطابق؛ فهذه المقولة تتكون من خمسة مكونات، ولكل مكون ثلاث سمات لتبلغ في المجموع خمسة عشر سمة. وهذه السمات متداخلة تتحقق في أغلب الحالات على مورفيم واحد، ويجعل قراءتها ملتبسة، ولا تتوضح إلا بتحديد مواقع توزيع كل سمة.

وخصصنا الفصل السادس لمقولة الحد الوظيفية، فإذا كانت سمات مكونات التطابق تتأرجح بين المعجمية (الجنس) والفعلية (الشخص) والاسمية المحضة (العدد)، لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع، فإن مقولة الحد إسمية محضة ملازمة للأسماء وما شابهها.

وتتشكل مقولة الحد الوظيفية خارج المركب الصَّرفي بسمة[+/-تعريف]، و تتحقق بأشكال تتوزع تكامليا إما بأداة التعريف "أل" الملتصقة بأسماء عادية لإنتاج مركبات حدية أو بمركبات إضافية ناتجة عن إضافة اسم إلى اسم بتأويلات مختلفة وبرؤوس إما مشتقة أو جامدة؛ ويجعل اختلاف رؤوس المركبات الإضافية تنقسم إلى بنيتين؛ بنية برأس جامد وبنية برأس مشتق، وتميزهما العلاقة الإسنادية.

وأهم مشكل في هذا الباب هو كيفية ضبط التوزيع التكاملي بين تحققات الحد المورفيمية أو الفارغة، وكيفية اكتساب وتسرب سمته من رأس إلى رأس، ثم كيفية فحص إعراب الجر الناتج عن الإضافة.

وقد خصصنا الفصل السابع لمقولة المصدري الوظيفية التي تتحقق بأشكال مختلفة، وتؤدي دورا أساسيا في تأويل الجمل حسب سمات الرأس المصدري [+/−استفهام] و[+/−موصول]، ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة محاور: محور الجملة ببؤرة، ومحور جملة الاستفهام ثم محور جملة الصلة.

وأهم مشكل في هذا الباب هو ضبط أنواع سمات المصدري بحسب نزول أنواع المقولات المعجمية إما في مخصص إسقاط المصدري أو في رأسه؛ فالمصدري أعلى مقولة وظيفية تمكن من ضبط علاقات الانتقاء بين مختلف المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية، ولهذا تطرح عدة مشاكل منها: هل مقولة المصدري مقولة موسعة للمركب الفعلي، أو للمركب الصُّرفي، وهل سمات هذه المقولة هي التي تتحكم في انتقاء أنواع مختلفة من المركبات الحدية والاستفهامية؟ وفي أي مستوى تفحص سمات المصدري؟

والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

البرنامج الأدنوي

بدأ التخطيط للبرنامج الأدنوي بظهورمقال شومسكي(1989)"بعض الملاحظات عن اقتصاد الاشتقاق والتمثيل"، تلاها مقال "البرنامج الأدنوي للنظرية اللسانية" (1992)، ثم أبحاث أخرى (1994 و1995 –أ–ب، و1996 –ب، و1998 و2000...).

والبرنامج الأدنوي هو ثمار التحولات التي عرفتها النظرية التوليدية، وحل لبعض مشاكل نظرية المبادئ والوسائط (Principles & Parameters)، ويتألف هذا البرنامج من المعجم كمصدر معلومات، ومن النسق الحوسبي(Computationa System) لتوليد الاشتقاقات التي تخضع لقيود ولمبادئ الاقتصاد كمبدإ التأويل التام (Ful Interpretation)، ومبدإ الحل الأخير(Last Resort)، ومبدإ الإرجاء (Procrastinate) ثم مبدإ الجشع (Greed)....

1. الكفاية اللغوية

ينطلق البرنامج الأدنوي من فرضيتين حول الكفاية اللغوية:

– أولاهما، أن الكفاية اللغوية غير حشوية، وأن النسق الحوسبي يخضع لقيود اقتصادية من نوع خاص، ويشمل فقط مستويين تمثيليين هما: الصورة الصّواتية (Phonetic form) والصورة المنطقية (Logical form) اللذان يتماسان مع نسق التمفصل الحسي (Articulatory Perceptual System) ومع النسق التصوري القصدي

(Conceptual-Intentional System).

– ثانيهما، أن الكفاية اللغوية مؤلفة من المعجم ومن النسق الحوسبي ذي الصبغة الإشتقاقية للمفردات المعجمية، وينتقي النسق الحوسبي هذه المفردات من صف من الاختيارات المعجمية ليرتبها بطريقة تؤدي إلى تكوين الأوصاف البنيوية من صوت ومعنى، حيث الصوت موضوع الصورة الصِّواتية، والمعنى موضوع الصورة المنطقية بشكل يتوافق ومبادئ النحو الكلي؛ فعندما يستجيب الصوت والمعنى مثلا لمبدإ التأويل التام يكون الموضوع مشروعا، ويتقاطع الاشتقاق في الصورتين التمثيليتين معا، وإذا حدث العكس بعدم استجابة الموضوعين لمبدإ التأويل التام فإن الاشتقاق سينهار (crash) لعدم تقاطعه مع الصورتين معا.

1.1 المعجم

لقد اعتبر المعجم في الأدبيات التوليدية جزءا من الكفاية اللغوية؛ فلكل متكلم ملكة معجمية ذهنية تمكنه من إدراك مجموع مفردات لغته؛ وحدد المعجم في النماذج التوليدية الأولى على أنه أحد عناصر مكون الأساس الذي يولد البنية التحتية، وحافظ على هذا الموقع في النظريات التوليدية المتعاقبة حتى أصبح في نظرية المبادئ والوسائط مصدرا تبنى عليه كل المكونات النحوية، وقدم على البنية التحتية، ولم يرتب حسب المستويات التمثيلية، وأصبح بفضل مبدإ الإسقاط والمعيار المحوري لكل مقولة خصائص الانتقاء الدلالي، خاصة العناصر المادية التي لها مضمون دلالي، والتي تكون حاضرة في مستوى البنية التحتية كالفعل والاسم والحرف والصفة.

1.1.1 المعجم والصِّرافة

يمكن حصر نقطة التقاء المعجم بالصِّرافة في الاهتمام ببنية المفردات، ولقد اتضحت أكثر نقطة الالتقاء هاته عند إدخال شومسكي (1965) المعجم في النظرية المعيار، وأكد في (1970) أن عمل النموذج التفسيري للنحو يبدأ بالاهتمام بالمكون الأساس المشتمل على قواعد إعادة الكتابة والمعجم ثم المكون التحويلي.

وستتضح علاقة المعجم بالصِّرافة أكثر مع ظهور البوادر الأولى للبرنامج الأدنوي في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث بدأ الإلحاح على التمييز بين إجراءين صرافيين هما: الإجراء الصِّرافي (Inflectional)، والإجراء الاشتقاقي (Derivational)؛ ويتم الاشتقاقي في المعجم، ويقتضي الإجراء الصِّرافي الحوسبة التي تشمل قواعد بناء الكلمة ثم الفحص (Checking)، فمثلا بافتراض وجود الزمن الماضي في (ذهب) فإن ما يتضمنه المعجم هو الجذر (ذ.هـ.ب) بخاصيات صواتية ودلالية ثم السمة الصِّرافية بقيمة (+ماض)، وبعد ذلك تأتي إحدى قواعد الحوسبة لتأليف هذه الخاصيات، وذلك بإلحاق [ذهب] ب[الزمن] أو العكس.

ويؤول هذا الإجراء بطريقتين هما:

- إن [ذهب] جاءت من المعجم تامة التصريف ثم ألفتها القاعدة الحوسبية مع الزمن [+ماض].

- إن الإجراءات الداخلية للمعجم (القواعد الحشوية) بنت الكلمة من عنصرين هما: [ذهب] و[الماضي]. ويعتبر المعجم في هذه الحالة أكثر تناسقا لاشتماله على عنصر [ذهب] ولتعيينه القواعد اللازمة لتركيب هذا العنصر مع عناصر أخرى انطلاقا من الخصائص المميزة له مسبقا في المعجم، لأن من طبيعة الفعل امتلاكه خصائص

معينة مثل [الماضي] أو [المستقبل].

والمعجم بصفة عامة خزان من المفردات، وكل مفردة عبارة عن نسق متمفصل من السمات الصّواتية والسمات التركيبية والسمات الدلالية التي تمثل شكلها الصّواتي وخاصياتها المقولية التركيبية والدلالية ويتضح هذا أكثر في المدخل المعجمي.

2.1.1 المدخل المعجمي

المدخل المعجمي هو الترميز الأفضل للمعلومات المعجمية التي توصل إلى تمثيل الصورة المنطقية، وتمكن المكون الصّواتي من بناء تمثيل الصورة الصّواتية ويفترض أن يتضمن كل مدخل معجمي المعلومات التالية:

– السمات الصّواتية بما فيها الخصائص الصوتية (النطقية) والصورة الصواتية.

– الخصائص الصّرافية ويقصد بها الأشكال الصّرافية المختلفة للمادة المعجمية الواحدة.

– الخصائص المقولية التركيبية، أي القانون المقولي للمفردة المعجمية المتمثل في سمات [±فعل، ±اسم].

– الخصائص الدلالية، ويقصد بها المعلومات حول قيود الانتقاء المقولي لكل مفردة معجمية؛ هل تتطلب فضلة مثلا ؟ وهل هذه الفضلة مقدمة بحرف أو من دونه؟ وما هي طبيعة هذا الحرف المحكوم بطبيعة الفعل؟ ويدخل أيضا في الخصائص الدلالية المعلومات المتعلقة بالشبكة المحورية للمفردة المعجمية.

لنأخذ مفردة "هلال" نموذجا للأسماء و"رآى" نموذجا للأفعال، فكلمة "هلال" تحمل مجموعة من الخصائص المسننة في مدخلها المعجمي في شكل معلومات أساسية تمكن من تمثيلها في الصورة المنطقية وفي الصورة الصِّواتية، وهذه المعلومات عبارة عن مجموعة من السمات، مثل: السمات التي تبين علاقة الصوت بالمعنى، والسمات المقولية الاسمية والفعلية ثم السمات الصِّواتية والصِّرافية التي تبين الأصل الصِّرافي لكل الاشتقاقات الممكنة. وتبقى سمات المركب الاسمي "هلال" الإعرابية والتطابقية: الجنس، العدد، الشخص، من اختصاص المبادئ العامة، ولا يوجد شيء منها في مدخله المعجمي يبين أن ظهوره الخاص في بنية ما سيكون مفردا أو جمعا أو مرفوعا أو منصوبا. ويحمل المدخل المعجمي لـ"رآى" المعلومات التي تؤدي إلى تمثيله في الصورة الصِّواتية، وتوصله إلى الصورة المنطقية، ويحمل أيضا سماته المقولية [+فعل]، ولا تسرد سماته الانتقائية في المعجم، وإنما تحدد من خلال خصائصه الدلالية، سواء عن طريق مبادئ النحو الكلي، أو عن طريق القواعد الخاصة بكل لغة. وتبقى مسألة اشتمال الفعل على الزمن وعلى سمات الجنس والعدد والشخص غير مثبتة في مدخله المعجمي، عكس خاصية إسناده الإعراب، فإنها تحدد من خلال سماته الدلالية في مدخله المعجمي.

ويتضمن المعجم، بالإضافة إلى جميع العناصر المادية (: الأفعال والأسماء، والحروف، والصفات بخصائصها الدلالية والتركيبية والمقولية والصِّواتية) بعض المقولات الوظيفية كالمصدري من دون الزمن والتطابق والإعراب لغموض وضعية هذه الأخيرة.

وما يميز البرنامج الأدنوي عموما هو تقليص عدد المقولات الوظيفية الكثيرة في نظرية الربط العاملي، واحتفاظه فقط بالتي لها دور أساسي في بنية الجملة

كالزمن والمصدري والحد ثم التطابق. ويفترض أن لهذه المقولات الوظيفية، ما عدا التطابق، سمات دلالية تميز الزمن ب[+متصرف] والحد ب[+إحالة، +تعريف]، وقد يدل المصدري على الإخبار أو الاستفهام مثلا، وقد تكون لبعضها سمات صواتية، مثل تحقق المصدري والإخباري في شكل (that) في اللغة الإنجليزية و"إن" و"أن" في اللغة العربية. ويبقى الأساس في البرنامج الأدنوي هوأن المفردات المعجمية توجد في المعجم تامة التصريف بجميع سماتها الصِّواتية والتركيبية والدلالية، وما يقوم به النسق الحوسبي هوحقنها في التركيب بداية من التعداد (Numeration).

3.1.1 التخطيط من المعجم إلى التعداد

بما أن المعجم يتكون من مجموعة من المداخل المعجمية التي تحمل السمات المعجمية للمفردات، فإن السمات التي يعتمد عليه من بين سمات هذه المداخل في النسق الحوسبي هي السمات المناسبة للمستويين التمثيلين: الصورة الصواتية والصورة المنطقية، أي السمات الشكلية النحوية التي تلعب دورالأساس في الإجراءات التركيبية.

ورتب المعجم في النماذج التوليدية السالفة متقدما على البنية التحتية، وارتبط الدمج المعجمي بمستوى البنية التحتية لوقوعه قبلها، و في البرنامج الأدنوي ألغي مستوى البنية التحتية، لأنه ليس مستوى تماس (interface)، والذي يوجد في هذا البرنامج هو عملية انتقاء المفردة من المعجم التي تتم عبر مرحلتين: مرحلة تكوين التعداد كصف من مجموعة أزواج (لفظ معجمي، i)، حيث اللفظ المعجمي مفردة معجمية تحمل السمات الصواتية والدلالية والنحوية، ويشير (i) إلى عدد مرات إيلاج

اللفظ المعجمي بواسطة عملية الانتقاء، ومرحلة انتشال (pull-out) اللفظ المعجمي من التعداد واختزاله في رمز ليكون مناسبا لعمليات النسق الحوسبي.

ولا ينظم التخطيط من المعجم إلى التعداد بحسب خصائص المفردات المعجمية، وإنما بحسب موقعها داخل الجملة التي تتوزع فيها، ويستدل على ذلك بالخصائص الإعرابية للأسماء وبسماتها التطابقية التي تنتقى بحسب موقع كل اسم داخل الجملة، وحتى وإن اختيرت هذه المفردات المعجمية بشكل منعزل فإن سماتها الإعرابية والتطابقية، مثلا، ستثبت إما بطريقة أو بأخرى لعدم قدرة أي أحد على التنبؤ بوجود بنية مفترضة تمثل نوايا المتكلمين.

وسمات الأسماء بصفة عامة إما جوهرية (intrinsic) أصلية في مداخلها المعجمية، وإما مفضلة (optimal) تنتقى لتكوين التعداد، ولا تبقى عند الفحص سوى السمات التي تكون حاضرة في التعداد. ونفس الشيء بالنسبة للأفعال، فلسماتها مصدران: إما أن تنتقى اعتباطا كاعتباط دخول الفعل التعداد، أو تأتي نتيجة بناء الكلمة بالاشتراك مع عمليات أخرى، كإلحاق الفعل بالزمن. وهذه العمليات إما ظاهرة (overt) أو خفية (covert)، وتتم الظاهرة في المكون الصّواتي قبل التهجية (spell-out) وترجأ الخفية إلى الصورة المنطقية.

2. التهجية

التهجية في البرنامج الأدنوي هي نقطة من تاريخ الاشتقاق ينفلق فيها النسق الحوسبي إلى اتجاهين: اتجاه نحو الصورة الصّواتية، واتجاه نحو الصورة المنطقية. وتسمى الحوسبة من نقطة التهجية نحو الصورة الصّواتية بالمكون الصّواتي أوالتركيب الظاهر(Overt Syntax)، وتسمىالحوسبة مابعد التهجية

بالـتركيب الخفي (Covert Syntax) أو بمكون الصورة المنطقية، وهذه مرحلة يمنع فيها الإدخال المعجمي (Access Lexical)، (أنظر شومسكي 1992: 2، ونونس 1995: Nunes 18)، وتخطط السمات الصِّواتية في الصورة الصِّواتية، وتخطط السمات الدلالية في الصورة المنطقية، وتغذي السمات النحوية كلا من المكون الصِّواتي والمكون الدلالي.

3. مستويات التمثيل اللساني في البرنامج الأدنوي

1.3 تقليص مستويات التمثيل

أقر شومسكي في برنامجه الأدنوي أن النحو الكلي يتكون فقط من مستويين تمثيليين، هما الصورة الصِّواتية والصورة المنطقية اللتان تتماسان مع القوالب المسؤولة عن السمات الصِّواتية وعن السمات الدلالية للغة؛ فتتماس الصورة الصِّواتية مع نسق التمفصل الحسي، وتتماس الصورة المنطقية مع النسق الإدراكي القصدي، وبذلك أقصي مستوى البنية السطحية ومستوى البنية التحتية، وأضحت تشكل قيود البنية التحتية والبنية السطحية وتطبق بأشكال مختلفة في الصورة الصِّواتية وفي الصورة المنطقية.

ويمكن تمثيل تقليص مستويات التمثيل في الرسمين(1) الخاص بنظرية المبادئ والوسائط وفي الرسم (2) الخاص بالبرنامج الأدنوي:

(1)

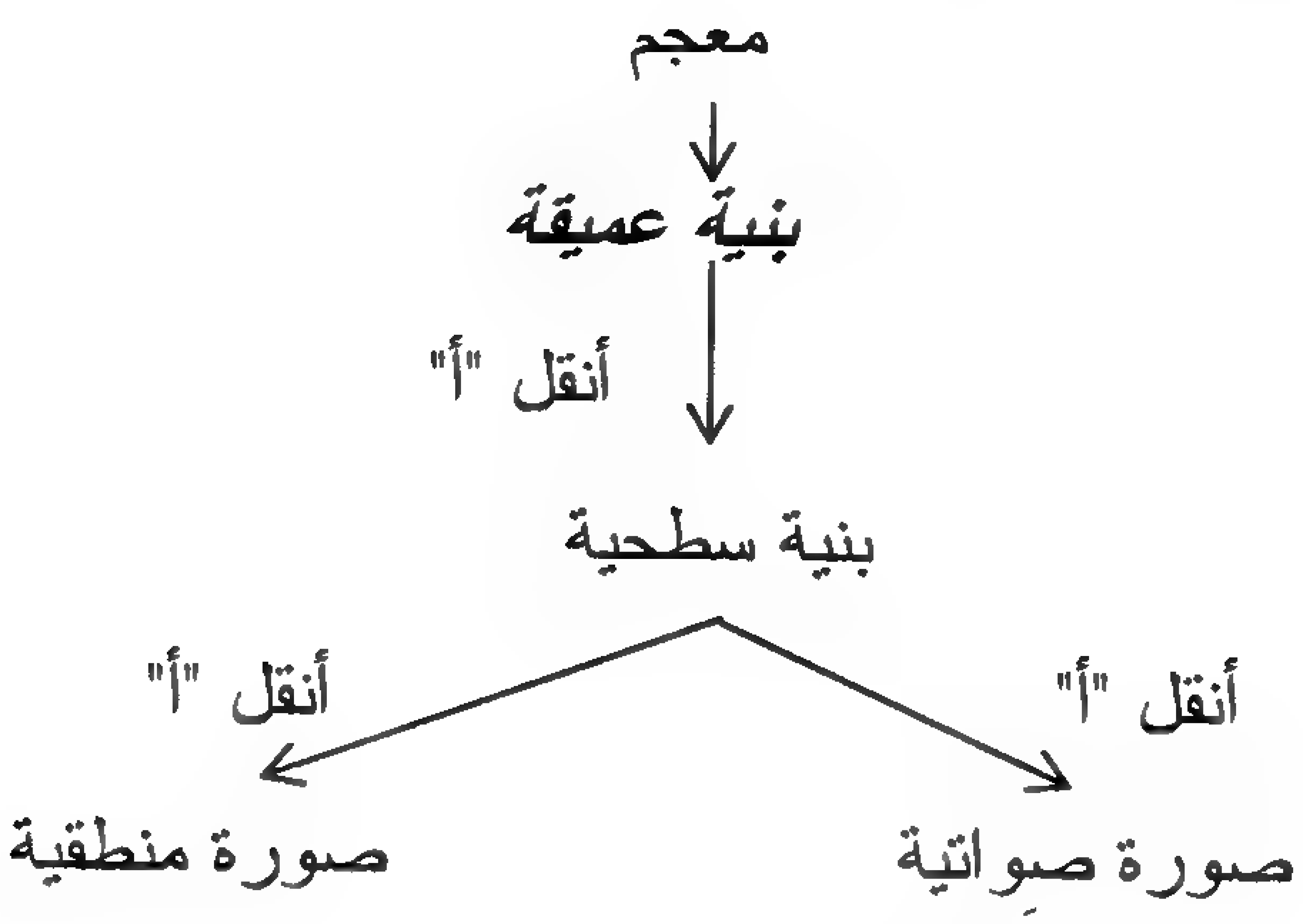
معجم
بنية عميقة
أنقل "أ"
بنية سطحية
أنقل "أ"
أنقل "أ"
صورة منطقية
صورة صِواتية

(2)

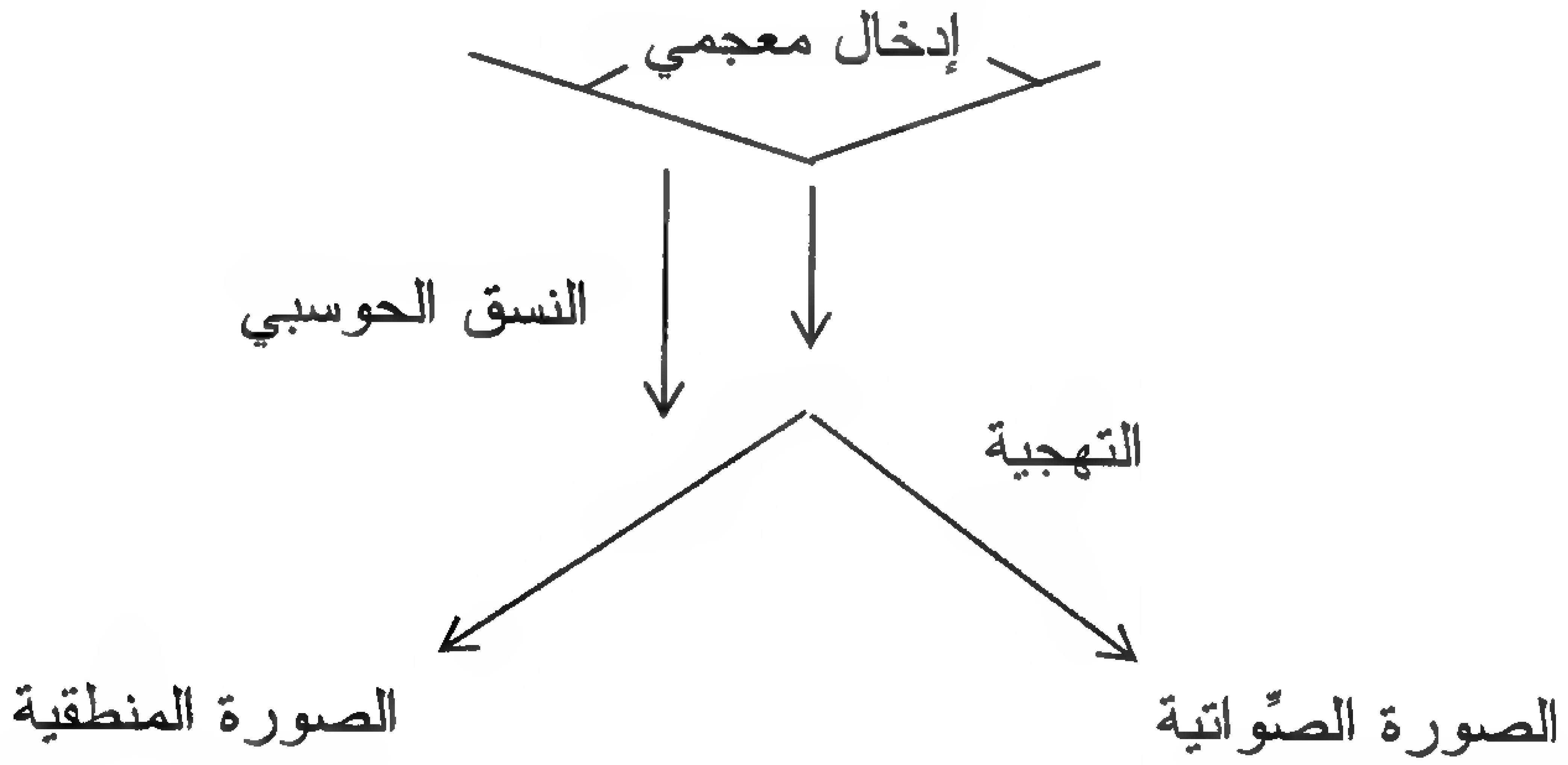
إدخال معجمي
النسق الحوسبي
التهجية
الصورة المنطقية
الصورة الصِّواتية

2.3 الصورة الصِّواتية

إن ما يتميز به هذا المستوى التمثيلي في البرنامج الأدنوي هو أنه مستوى تفسيري مخطط في التمفصل الأكوستيكي النطقي، ويندرج ضمن مكونات النسق الحوسبي الذي يولد الأوصاف البنيوية التي تشترط معلومات حول خصائص كل مفردة لسانية من صوت ومعنى حتى تدرج ضمن مختلف الأنساق التمثيلية الصِّواتية والمنطقية. ويشترط في الصورة الصِّواتية كفاية تفسيرية التي لا تتحقق إلا بثلاثة شروط هي:

- الشمولية: أن تمثل كل عبارة لسانية في الصورة الصِّواتية.
- التماس: أن تؤول عناصر الصورة الصِّواتية حسب نسق التمفصل الحسي.
- أن تكون الصورة الصِّواتية موحدة بأن تفسر عناصرها بشكل موحد في جميع اللغات.

وللصورة الصِّواتية أهمية كبرى في ضبط الفحص والنقل، فمثلا إذا افترضنا أن للمركبات الاسمية سمات إعرابية في مواقع إدراجها الأصلية داخل الجمل فإنه يجب أن تنقل إلى مواقع فحص سماتها، وخاصة إلى مخصصات مركبات التطابق أو إلى الزمن أو إلى المصدري، وإذا تم هذا النقل قبل التهجية سمي بالنقل الظاهر في المكون الصواتي، وإذا تم بعد التهجية سمي بالنقل الخفي في المكون الدلالي، وبهذا لم تبق حاجة إلى افتراض البنية السطحية.

3.3 الصورة المنطقية

تعتبر الصورة المنطقية زاوية تماس بين النحو والنسق الادراكي القصدي، مثل الصورة الصواتية التي هي زاوية تماس بين النحو ومستوى التمفصل الحسي (وأنظر هوانغ (128:1995 Huang). والمستوى التمثيلي المنطقي هو المستوى الوحيد الذي ورث المؤشر المركبي (Phrase Marker) عن مستويات التمثيل في نظرية الربط العاملي، وأعيد تحديد وظيفة المبادئ بشكل استثنائي في هذا المستوى (أنظر هورنشتاين (1995 : 165 Hornstein) حيث تقلد جميع مهام البنية التحتية والبنية السطحية، وهذه بعضها:

- فبحذف البنيتين التحتية والسطحية أضحت الصورة المنطقية المستوى الوحيد لعمل المبادئ النحوية، وأصبح الاستدلال على وجود صورة منطقية دليلا قاطعا على وجود مبادئ نحوية.

- وأصبحت نظرية الإعراب التي طبقت في نظرية الربط العاملي على البنية السطحية في البرنامج الأدنوي ظاهرة الصورة المنطقية بامتياز، ولم يعد الإعراب يسند وإنما يفحص، لأن المفردات المعجمية تنتقى في هذا البرنامج من المعجم تامة. وحددت وظيفة النحو في الصورة المنطقية في التيقن من تطبيق مصفاة الإعراب أو ما شابهها.

- ولم تبق قيود المحلية على النقل كالتحتية (Subjacency) قيودا على البنية السطحية لإقصائها، ولذلك اقتضى الحال إما إعادة بناء هذه القيود لتتكيف مع الصورة المنطقية وإما إلغاء قسم واسع من قواعد التحويل لكثرتها.

- وتطبق مبادئ نظرية الربط بشكل استثنائي في الصورة المنطقية بعدما كانت

تطبق بشكل اختياري في البنية التحتية أو في البنية السطحية، واقتضى هذا إعادة تحليل متن نظرية الربط، ويظهر ذلك جليا في شومسكي (1992) الذي فضل تطبيق نظرية الربط في الصورة المنطقية بدلا من تطبيقها في أي مستوى آخر.

4. مبادئ الاقتصاد

مبادئ الاقتصاد في البرنامج الأدنوي متعددة، وتتفرع إلى نوعين بحسب مستوى تحققها؛ فهي إما مبادئ مقيدة بمستوى الصورة الصِّواتية أو بمستوى الصورة المنطقية مثل مبدإ التأويل التام، وإما مبادئ تتدخل في أي موقع، وفي أية مرحلة من تاريخ الاشتقاق مثل مبدإ النقل القصير ومبدإ الإرجاء (Procrastinate) ومبدإ الجشع (Greed)....

وتفرع هذين النوعين من مبادئ الاقتصاد لا يعني انعزالهما وإنما تكاملهما، لأنهما يتحققان داخل النحو كنسق حَوسبي متكامل، ولأن هدفهما واحد هو الاقتصاد بنوعيه: اقتصاد التمثيل اللساني واقتصاد الاشتقاق النحوي؛ فهدف مبدإ التأويل التام مثلا هو منع وجود عناصر زائدة في بنية معينة مثل المتغيرات غير المربوطة أو المركبات الاسمية من دون أدوار محورية داخل الصورة المنطقية.

1.4 مبدأ التأويل التام

يتحقق التمثيل والاشتقاق في البرنامج الأدنوي بشكل محكم واقتصادي ومن دون خطوات زائدة؛ فللمركبات الاسمية مثلا سمات إعرابية وجب فحصها داخل الاشتقاق، ويعني فشلها في هذا الفحص أن البنية التي ترد فيها غير مؤولة سواء في الصورة الصِّواتية أو في الصورة المنطقية. ولتجنب وقوع هذا اعتمد شومسكي مبدأ

التأويـــل التام في(3) والذي يرجـــع مصـــدره إلى (1986 ب):

(3) مبدأ التأويل التام:

يجب أن يؤول كل عنصر في الصورتين الصِّواتية والمنطقية، وأن يكون مسوغا (licensed).

وينص هذا المبدأ على انعدام عناصر زائدة، وأن يكون لكل عنصر دور دلالي أو تركيبي أو صواتي، وأن تكون كل التمثيلات وكل الإجراءات المستعملة في اشتقاق البنيات التركيبية اقتصادية، لأن الصورتين: الصِّواتية والمنطقية لا يبنيان إلا من عناصر يتوقع تحققها، أو مما يسمى بالموضوعات المشروعة(وأنظر شومسكي 1989).

2.4 اقتصاد الاشتقاق

قياسا على اقتصاد المستويين التمثيليين: الصورة الصِّواتية والصورة المنطقية فإن التحويلات يجب أن تكون اقتصادية، ولا تتم إلا إذا كانت ضرورية، ومن دون خطوات إضافية، ومن دون فائض في التطبيق. وللمكونات الجملية احتياجات خاصة صرافية إعرابية...، وجب إشباعها، ويؤدي أي فشل في هذا الإشباع مباشرة إلى انهيار الاشتقاق. ومن بين المبادئ الاقتصادية التي تضبط اقتصاد الاشتقاق يوجد مبدأ الحل الأخير(Last Resort) ومبدأ الإرجاء (Procrastinate) ثم مبدأ الجشع (Greed).

3.4 الحل الأخير

صاغ شومسكي لضبط اقتصاد الاشتقاق تحويليا في برنامجه الأدنوي (1995)

مبدأ الحل الأخير، وذلك كالتالي:

(4) مبدأ الحل الأخير:

لا تنقل سمة "س" (F)، ولا تصعد سمة مستهدفة (K) إلا إذا دخلت سمة "س" (F) في علاقة فحص مع بطاقة فرعية لـــ(K).

وتطابقا مع هذا المبدإ فإن أية خطوة في تحويل اشتقاق لن تكون مشروعة إلا إذا كانت ضرورية، ويرفض أي تحويل إن لم يكن مدفوعا بفحص، مثلا صعود مركب إسمي مرتبط بفحص الإعراب، وصعود فعل مرتبط بفحص الزمن والتطابق.

ويفضل مبدأ الحل الأخير النقل القصير على النقل الطويل لعدة أسباب، منها:

– اختزال إجراءات الأدنوية (أنظر ردزي Rizzi (1991)، مثل قيد التحتية، وقيد نقل الرأس في نموذج المبادئ والوسائط، وقيد العلوية (Superiority) في النقل القصير (وأنظر مرنز 1995 : Marantz 335).

– إن للاشتقاق بنقل قصير الأسبقية في التقاطع داخل المستويين: الصورة الصّواتية والصورة المنطقية، لأن تقويم هذا النقل يتطلب مقارنة بين كل الاشتقاقات الممكنة، وليس المتقاطعة فقط، فلو حكم نقل قصير على فشل اشتقاق في التقاطع في المستويين التمثيليين فلن يوجد اشتقاق نحوي يستعمل الأصول المعجمية اللازمة من مجموع المقارنات الممكنة للاشتقاقات.

4.4 الإرجاء (Procrastinate)

1.4.4 النقل الظاهر والنقل الخفي

يتطلب الاشتقاق مجموعة من العمليات لتوليد البنيات التركيبية، فمنها ما هو صواتي صرافي لترتيب البنيات داخل المستوى التمثيلي: الصورة الصِّواتية، ومنها ما هو دلالي لترتيبها داخل الصورة المنطقية. و توجد للتمييز بين هاتين العمليتين نقطة أو مرحلة من تاريخ النسق الحوسبي حيث يتفرع فيها الاشتقاق إلى اتجاهين: اتجاه نحو الصورة الصِّواتية، واتجاه نحو الصورة المنطقية، وتسمى هذه النقطة بالتهجية (Spell-out)، وتسمى العمليات التي تتم بين نقطة التهجية والصورة الصِّواتية بالعمليات الظاهرة، وبالتركيب الظاهر، وبالنقل الظاهر، وبعمليات الصورة الصِّواتية لفحص سمة مقولية غير جوهرية في مجال رأس وظيفي فاحص (وأنظر مرنز 337:1995). وتسمى العمليات التي تتم بين نقطة التهجية والصورة المنطقية بالعمليات الخفية، وبعمليات الصورة المنطقية، وبالتركيب الخفي المدفوع لفحص سمة عندما يخلو رأس فاحص من سمة مقولية. والنقل بصفة عامة سواء أكان خفيا أم ظاهرا مقيد بمبدإ اقتصادي يسمى مبدأ الإرجاء الذي شكل في البرنامج الأدنوي للتفاضل بين الاشتقاقات بتفضيل الاشتقاقات الأقل تكلفة. ويقول مبدأ الإرجاء:

(5) "إذا أمكنك الانتظار يجب أن تنتظر".

فمثلا لو تضمنت الرؤوس الوظيفية السمات المقولية فستجذب (attract) العناصر المعجمية لفحصها قبل الصورة الصِّواتية، وإذا لم تتضمن هذه الرؤوس الوظيفية سمات مقولية فإن نقل العناصر المعجمية سيخضع لمبدإ الإرجاء الذي يفضل نقل

العناصر المعجمية إلى حدود الصورة المنطقية.

5.4 الجشع (Greed)

وهو مبدأ اقترحه شومسكي لتأكيد أن المقولات لا تنتقل إلا لإشباع حاجاتها الصِّرافية الخاصة وليس محبة في تأكيد مشروعية مقولات أخرى؛ فنقل المركب الاسمي الفاعل من داخل المركب الفعلي لا يتم إلا لفحص سمته الإعرابية ولفحص سمته المقولية [+اسمية] في مقابل سمة [+حد] في رأس الزمن. والشيء نفسه بالنسبة للرأس الفعلي (الفعل) الذي لا ينتقل إلى رأس الزمن إلا لفحص سمة [+فعل] المقولية.

وتكمن قوة مبدإ الجشع في تحقيق المصلحة الذاتية (Selfish) لكل مكون أراد الانتقال لإشباع رغباته الخاصة، ولا ينتقل مكون إلى موقع إلا لأجل فحص سمات عقدة تدخل في علاقة فحص معه.

ويبقىهدف مبدإ الجشع هو جعل نظرية السمات ونظرية فحصها واضحتين حتى تكونا قادرتين على إقرار أين يمكن أن يجد الواحد نفسه طماعا من دون أن يستجيب لمبادئ أخرى. وصاغ شومسكي (1995، أ : 400) مبدأ الجشع كما يلي:

(6) لا تصعد "α" ولا تنقلها إلا إذا كانت الخصائص الصِّرافية لـــ"α" لن تلبى في مكان آخر داخل اشتقاق.

فمثلا نقل المركب الاسمي في البناء المجهول من موقع تلقى فيه إعرابا يلغيه مبدأ الجشع ما دام إعرابه وسمات تطابقه: العدد، الجنس، الشخص قد فحصت، وإلا اعتبر نقله بعد فحص سماته نكرانا للذات (Altruistic) بدلا من الجشع.

5. نظرية البنية المركبية العارية

1.5 الالتحام (Merge)

تعتبر المفردات المعجمية في البرنامج الأدنوي كلمات تامة صرافيا من حيث الإعراب والتطابق والزمن الخ وجاهزة في متناول النسق الحوسبي. وتبنى المركبات والجمل باعتماد عملية الالتحام للتخطيط من التعداد إلى الاشتقاق، أي إلى مرحلة التأليف بين الموضوعات التركيبية المشروعة، وبهدف بناء وحدات موسعة انطلاقا من العناصر المعجمية (وأنظر شومسكي 1994، 1995ب– 1995 أ : 396). وتتم عملية بناء وحدات موسعة بالاستبدال (Substitution) أو بالإلحاق (Adjunction).

5.2 الاستبدال

تنتقى في حال الاستبدال المفردتان المعجميتان "α" و"β" من التعداد لبناء موضوع تركيبي جديد "k"، وبعد ذلك تقصى كل من "α" و"β"، ويمثل شكل "k" إما بـــ(7–أ) أو بـــ(7–ب):

(7) أ – [[,α،β] ،y] = K

ب –

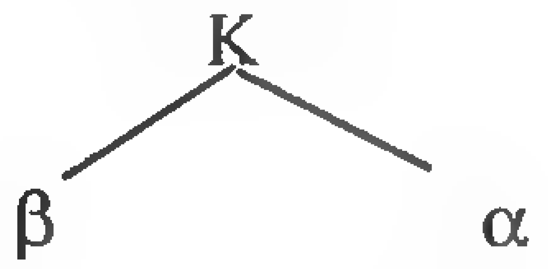

فالموضوع الجديـــد هو "k" بمكونين "α" و"β"، وبـــ "y" كبطاقة لـــ"k" التي تحمل خصائصه اللازمة في المستويين التمثيليين: الصورة الصّواتية والصورة المنطقية، وتجعله منظورا داخل النسق الحوسبي. وتحدد هذه البطاقة بثلاثة طرق تأليفية، مثلما في (8) التالية:

(8) 1- إما عن طريق تقاطع "α" مع "β"

2- أو عن طريق توحيد "α" مع "β"

3- أو أن "y" هي إما بطاقة "α" أو بطاقة "β".

وتستبعد إمكانية التقاطع الأولى وإمكانية التوحيد الثانية، لأنه لو افترضنا أن "α" [+فعل، -اسم]، و"β" [-فعل، +اسم] فلن يمكن تقاطعهما ولا تواحدهما، ولذا تفضل الإمكانية الثالثة.

وتتخذ البطاقة "y" رأسا لـ"α" أو لـ"β"، وفي حال حمل البطاقة "y" خصائص رأس "α" يقال إن "α" رأس "k" الذي يتطلب مخصصا وفضلة، ونمثل له ب(9):

(9) K = [رأس (α) [β,α]]

الرأس "α" في (9) هو رأس "α"، و"k" إسقاط للرأس "α". ويمثل أيضا الإسقاط (k) في (10)، حيث يبنى التشجير من أزواج العقد ببطاقات، ومن أزواج عقد مرقمة. ويميز بين البطاقات بأرقام أو بحروف (أنظر شومسكي 1994، 1995 ب: 244):

(10)

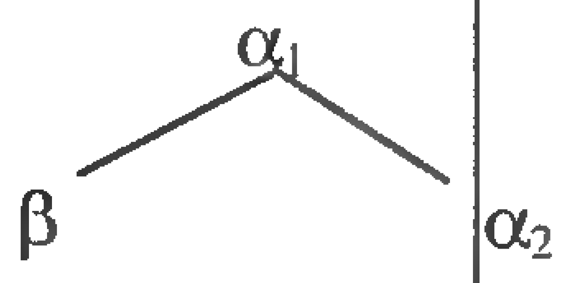

وكما هو واضح في (10) فإن عملية الالتحام (Merge) المطبقة على الموضوعين "α" و"β" غير تناظرية (asymmetric)، فإذا أسقطت "α" فإن "رأس "(α)" سيصبح بطاقة للموضوع المشكل الجديد "k"، وذلك في حال اعتبار البطاقة مقابلا لرأس مركب

حسب شومسكي (1995 أ : 398).

ولنفترض أن عملية الالتحام طبقت على الموضوعين: "ال" و"هلال" لبناء إسقاط "ال" فإن الموضوع الجديد الناتج عن تطبيق الالتحام، سيكون هو (11):

(11) K : [ال، [ال، هلال]]

ويمثل أيضا ب(12):

(12)

يتكون هذا المركب الحدي (م.حد) من عنصرين هما: "ال" حد ورأس في نفس الوقت و"هلال"، وتلتحم المفردتان المعجميتان لتشكيل موضوع تركيبي جديد وهو المركب الحدي (الهلال). ويبقى السؤال هو: كيف يتم التحام هذا الموضوع التركيبي مع موضوعات تركيبيـــة أخرى؟ فمثلا لو أردنا التحـــام العنصرين "رأى" و"K" في (11) فما الذي سيشكل بطاقة هذا الموضوع التركيبي الجديد؟

فالواقع هو أن السمات المعجمية هي التي توضح أن الفعل في هذا النوع من الحالات هو الذي سيشكل بطاقة هذا الموضوع التركيبي الجديد، وذلك كما في:

(13) X : [رآى [رآى ، K]]

وينتقى بعد ذلك الفاعل مثلا "زيد" ليضم إلى "x" الذي سيسقط ليشكل الموضوع التركيبي الجديد "y" في (14):

(14) أ) y : [رآى [زيد، x]]
↕

ب) y ↕ [رآى [زيد [رآى [رآى، الهلال]]]]*

ويؤول "y" في هذه الحالة كمركب بخصائص مناسبة لـــ"رأى".

وتحدد الإسقاطات: الأدنى والأقصى والوسط بواسطة عملية الالتحام، فالمقولة التي تسقط تسمى بالإسقاط الأقصى (Maximal Projection)، والمقولة التي لا تسقط تسمى بالإسقاط الأدنى (Minimal Projection) الذي يحصر فقط في المفردة المعجمية، وأي إسقاط سوى الإسقاطين هو إسقاط وسيط غير منظور لا للنسق الحوسبي ولا للمستويين التمثيليين الصورة الصِّواتية والصورة المنطقية (وأنظر نونس (1995: 63 Nunes))، فمثلا قبل التحام "رآى" مع "الهلال" في (13) تعتبر كل مفردة معجمية إسقاطا أدنى وإسقاطا أقصى في نفس الوقت، وبعد التحامهما لتكوين "$\overline{x}$" يودع "رآى" أقصى إسقاطه ليصبح إسقاطا أدنى، أما "الهلال" فلا يتغير وضعه المركبي، ويبقى "$\overline{x}$" في (14–أ) إسقاطا أقصى قبل وبعد الالتحام. ومثل شومسكي (1995 : 249) المفردات التي تشكل إسقاطا أدنى وأقصى بأوضاع مختلفة بسلوك الضمائر المتصلة في اللغات الرومانية، ففي الفرنسية مثلا ((Jean le lit):(زيد يقرأه)) يتصرف المتصل كرأس لاتصاله برأس آخر وهو الفعل، وفي الوقت نفسه يشكل مركبا تاما كموضوع من دون دور محوري (θ-role). ويصعب اثبات هذا في نظرية "$\overline{س}$" من نظرية المبادئ والوسائط، ولا تعتبر نظرية "$\overline{س}$" في البرنامج الأدنوي قالبا نحويا مستقلا وإنما هي نتيجة مباشرة لإجراءات بناء المركبات والجمل عن طريق الالتحام، وذلك بانتقاء إحدى مكونات هذه المركبات أو الجمل

* تشير علامة ↕ إلى أن "أ" و"ب" متساويتان.

لتكوين بطاقة بنية معينة.

3.5 الالتحام كعملية إلحاقية (النقل)

ينتج الالتحام كعملية إلحاقية موضوعا تركيبيا مختلفا بمقطعين، ولا ينتج موضوعا جديدا مثلما في الاستبدال، وذلك كما في (15):

(15) K = [[α،β] <y,y>]

فلو أسقطت "α" سيكون عندنا مرحليا (16):

(16) k = [<رأس (α)، رأس (α)>) [β,α]]

و(<رأس (α)، رأس (α)>) بطاقة (: رأس) مختلفة عن البطاقة في الاستبدال.

ويطبق الإلحاق دائما على الأشـــكال البسيطـــة، خاصة على الجذر "root" إذا كان سلكـــيا. لنفترض أن النسق الحوسبي بنى مـــقولة "Σ_1" بعقدة "α"، أي k = Σ فإن الإلحاق يشكل "Σ_2" بإلحاق "α" ب "Σ". ويوضح التطبيق السلكي لهذا الإلحاق ب(17)التالية (وأنظر كتهارى (1996: 6-7) Kitahara):

(17)

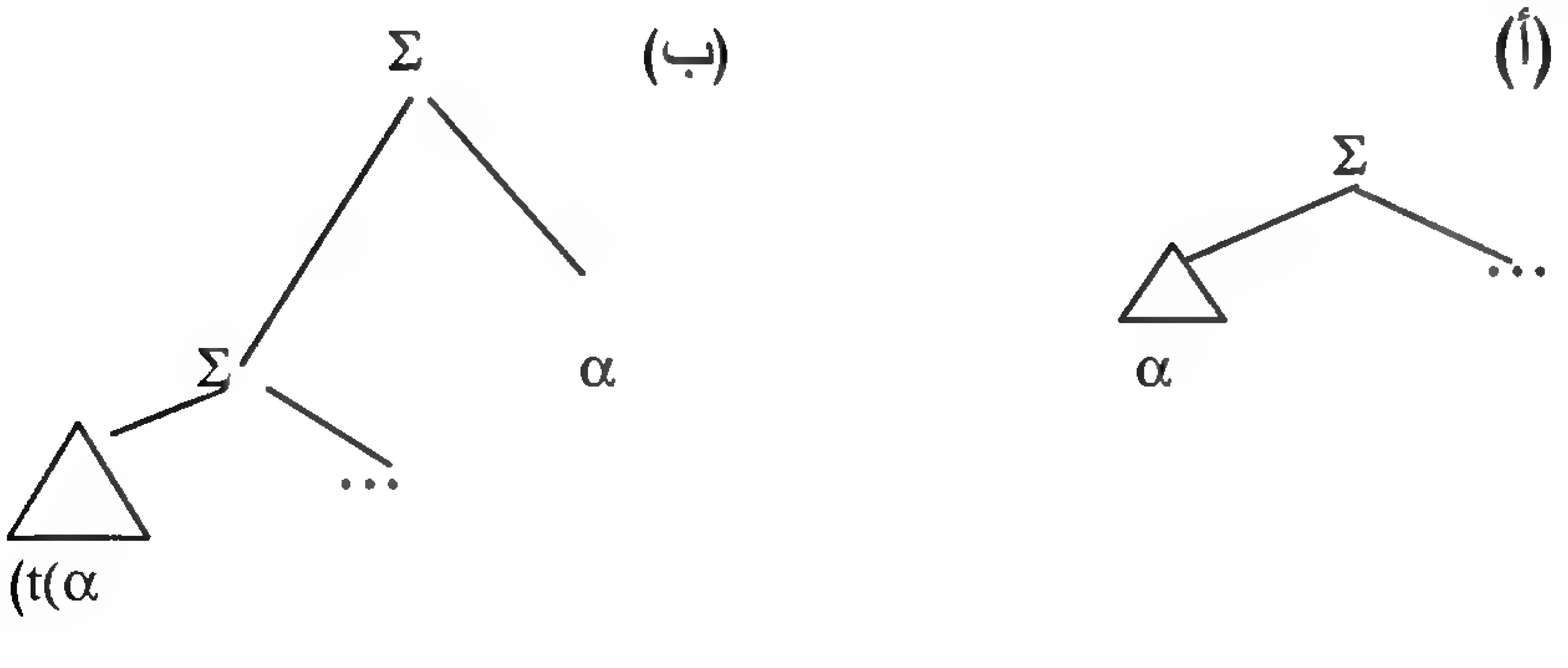

ولنوضح ذلك أكثرفي (18) التالية، وذلك باعتبار "x"، "y"، "z" و"w" عناصر نهائية:

(18)

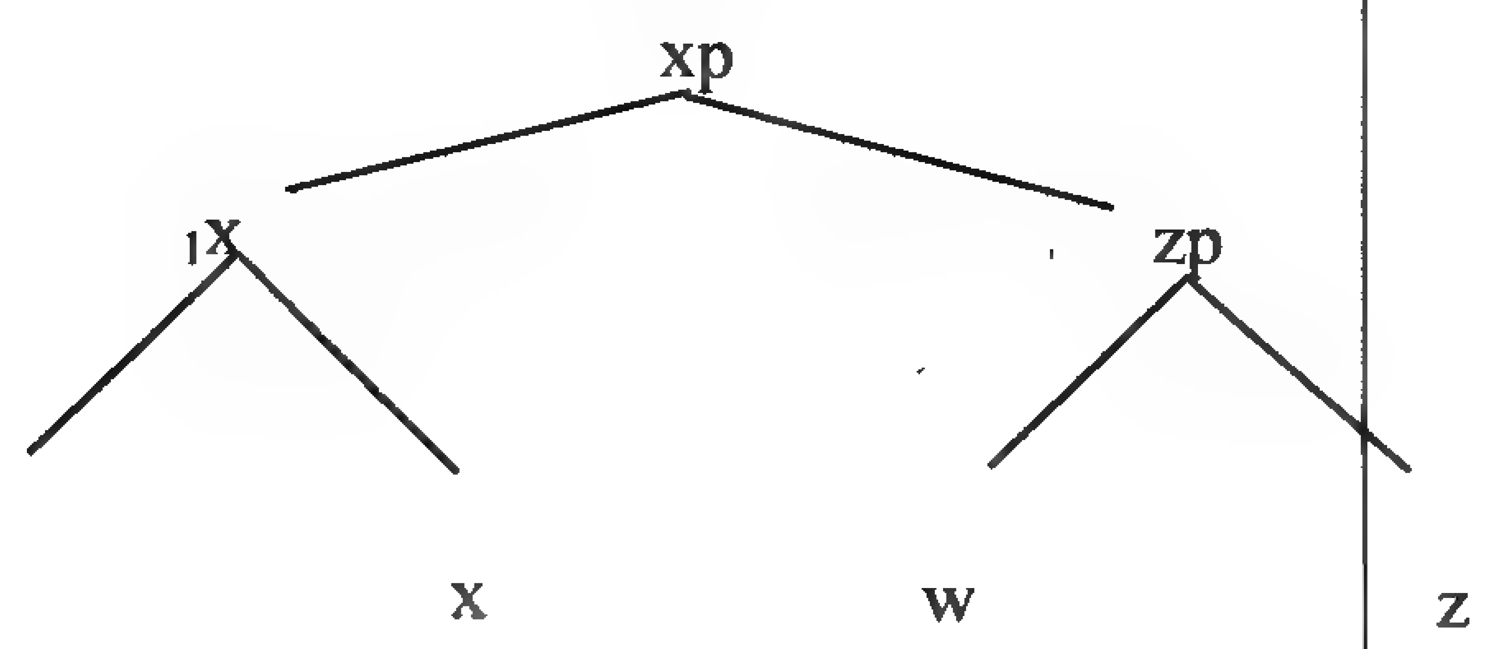

[[w,z] ،z] = ZP

[[y,x] ،x] = $_1$X

[[$_1$x, ZP] x] = XP

تشكل"w" و"y" أقصى وأدنى إسقاطين في نفس الوقت، ويشكل كل من "x" و"z" أدنى إسقاطين فقط. وبما أن عملية الالتحام تخضع لقيد السلكية الصارمة (Strict Cyclicity Condition) الذي يقتضي أن تبنى التشجيرات من الأسفل إلى الأعلى تدرجا، فإن البنية (18) بنيت كما يلي:

(19) y, x, w, z

Q = [[w,z] z]] وأختها: P = [x، [y, x]]، ثم العنصر الجذر:

[[Q, P] X] = XP

فإذا كان الالتحام (Merge) ببنائه مقولة غير مقطعية استبدالا، أي بمقطع واحد، فإن

الإلحاق يبني مقولة بمقطعين مختلفين تنتج عنه سلسلة (α، أث (α))، حيث أث (α) نسخة (copy) تامة لـــ "α".

6. النقل وبناء السلسلة

تتدخل عملية النقل بعد انتهاء عملية بناء الكلمة والجملة عن طريق عملية الانتقاء من التعداد وضم العناصر إلى بعضها بواسطة الاستبدال أو الإلحاق، وتمكن من سوغ السمات الموجودة في الوحدات المعجمية، وذلك بنقل المفردات المعجمية التامة صرافيا من المعجم.

ويتم النقل بالاستبدال أو بالإلحاق؛ ففي حال النقل بالاستبدال يجذب مثلا العنصر"k" ويصعد"α" لتأليف مقولة جديدة وهي"y" بمكونين "α" و"k"، وتصبح البنية كما في (20):

(20) y = [رأس (K) [k, α]]

حيث الرأس (k) بطاقة للعنصر المسقط "k". وفي حال الإلحاق يشكل موضوع مختلف بمقطعين حيث تصبح "y" كالتالي:

(21) y = [<رأس (K) رأس (K) > [K,α]]

ألحقت "α" ب "k"، وجذب "k" ليســقــط لأن الــرأس هو الذي يسقط، ولأن <رأس (k) ورأس (k) > بطاقة وليست عقدة مخالفة للرأس "k" كما في الاستبدال.

1.6 بناء السلسلة

بناء السلسلة نتيجة حتمية للنقل، وتتكون السلسلة من عنصرين هما: [أث] والعنصر المنقول "α". وأدرج شومسكي (1992) في برنامجه الأدنوي نظرية النسخ

للنقل (Copy Theory of Movement) فالأثر نسخة من العنصر المنقول الذي يلغى في مستوى الصورة الصِّواتية، ويعتمد في مستوى الصورة المنطقية مجبرا المكون التحويلي على تعيين موقع يؤول فيه العنصر المنقول حتى تصبح السلاسل موضوعات مشروعة، لأنها لم تدرج لا بواسطة الانتقاء من المعجم ولا بواسطة عملية الالتحام وإنما أحدثتها عملية بناء السلسلة المحكومة بعدة قيود، منها قيد الحل الأخير (Last resort)، وقيد الربط الأدنوي (Minimal Link Condition).

ولا يتم النقل في البرنامج الأدنوي إلا إذا كان ضروريا، لأن النقل اضطرار مورفولوجي لحاجة فحص سمـــة معينة وحل أخير.

ويمكن لموضوعين تركيبيين "α" و"β" بناء سلسلة ب (β , α) شرط:

- أن تتحكم "α" مكونيا في "β"
- ألا تختلف "α" عن "β"
- وأن تسهم "α" في عملية الفحص.

ويخضع النقل لقيد الربط الأدنوي، وهو قيد حول بناء السلسلة بامتياز، ويقصد به قدرة موضوعين تركيبيين على بناء سلسلة، ويصاغ هذا القيد كما يلي:

(22) قيد الربط الأدنوي:

إذا وجد موضوعان تركيبيان "α" و"β" حيث تتحكم "α" مكـــونيا في "β"، وتدخل سمة معينة لـــ"α" في علاقة فحص مع "β" أمكن لـــ"α" و"β" بناء سلسلة إذا لم يوجد عنصر "y" بينهما، حيث:

- لـــ "y" سمة من نفس نوع سمة "α"
- و "y" مجاور لـــ "α" أكثر من "β".

7. السمات ونظرية الفحص

1.7 أنواع السمات

تحدد أنواع السمات في مستويات تحققها، وتسمى السمات التي تتحقق في المستوى الصّواتي بالسمات الصّواتية (Phonological Features)، وتسمى السمات التي تتحقق في المستوى الدلالي بالسمات الدلالية (Semantic Features)، وتسمى السمات التي تلعب دورا أساسيا في الإجراءات النحوية بالسمات النحوية أو الشكلية (Formal features).

وتقسم السمات الدلالية والسمات الصواتية إلى نوعين هما: سمات جوهرية (Intrinsic) وسمات اختيارية (Optional)، فالسمات الجوهرية هي التي ترمز إلى الخاصيات المعجمية لمفردة في المعجم، والسمات الاختيارية هي التي تزاد اعتباطا عند دخول المفردة المعجمية التعداد (وأنظر شومسكي 1995–ب: 231 ونونس 1995: 24، ولاسنيك 1994).

وتحصر السمات النحوية حسب شومسكي (1995–ب : 277) في أربعة أصناف، وهي:

(23) أ) السمات المقولية

ب) سمات العدد والجنس والشخص

ج) سمات الإعراب

د) سمة قوية، حيث السمة مقولية.

فإذا كانت السمة النحوية قوية وجب دخولها في علاقة فحص مرغمة النقل أو الالتحام، وتقيد السمة النحوية ب [+قوية] حسب القاعدة (24) التالية:

(24) السمة القوية سمة لمقولة غير مادية (وظيفية) تفحص سمة مقولية.

ويعني هذا أن الأسماء والأفعال لا تحمل سمات قوية، لأن السمة القوية هي التي تدفع نقل مقولة معينة لأجل فحص سماتها.

8. نظرية الفحص

إن الفحص في البرنامج الأدنوي اضطرار صرافي لفحص سمة رأس في مجال من مجالات الفحص، وللتأكد من حمل المخصص والفضلة سمات مناسبة للرأس قبل أو بعد النقل. ويعتمد إجراء الفحص فرضيتين هما:

- فحص سمات مخصص في مقابل سمات المخصص التي في الرأس.
- فحص سمات فضلة في مقابل سمات الفضلة التي في الرأس.

والفحص عموما مقيد بمبدإ الحل الأخير الذي يصاغ كما في (25) التالية:

(25) لا تنقل سمة ولا تصعدها لجذب (k) إلا إذا دخلت في علاقة فحص مع بطاقة فرعية لـــ(k).

ويطبق الفحص في الغالب على العناصر الآتية:

- مخصص (x)، وذلك عندما يدخل في علاقة (θ) أو في علاقة فحص مع (x)،

مثل صعود الفاعل إلى مخصص مركب الزمن لفحص سمة الإعراب.

- الرؤوس الملحقة ب(x) والتي تدخل في علاقة فحص معه.
- كل أقصى إسقاط ملحق بفاحص (x) ويدخل في علاقة فحص مع (x).
- كل أقصى إسقاط ملحق ب(x_1) أو بمركب (x) ولا يدخل في علاقة (θ) أو في علاقة فحص مع (x).

9. ملاحظات حول البرنامج الأدنوي

إن ما يمكن ملاحظته حول البرنامج الأدنوي هو التالي:

- إقصاء البنيتين التحتية والسطحية والاحتفاظ فقط بالمستويين التمثيليين: الصورة الصِّواتية والصورة المنطقية اللتان تخضعان لقيود الصلاحية (Legibility) في التماس كمبدإ الإسقاط، ونظرية الإعراب، ومبدأ التأويل التام.

- إن التأويل (Interpretability) يقتضي أن تكون للمفردات المعجمية سمات مؤولة في المستويين التمثيليين الصورة الصِّواتية والصورة المنطقية، وممثلة بخصائص الصوت والمعنى.

- إن النقل لا يتم إلا لسبب، أو بمعنى آخر ما هو إلا اضطرار صِرافي بعد أن تنزل المفردات المعجمية تامة التصريف من المعجم إلى التعداد بواسطة عملية الانتقاء وتدخل الحوسبة بواسطة الالتحام أو بواسطة عملية "أنقل سمة" لبناء وحدات صِرافية أو جمل مؤولة تأويلا تاما في مستوى الصورة الصِّواتية وفي مستوى الصورة المنطقية.

- إن منطلق البرنامج الأدنوي هو الاقتصاد، ويتجلى ذلك في تصور هذا البرنامج

للكفاية اللغوية بافتراضه أنها تتكون من عنصرين هما: الصوت والمعنى، حيث تتفاعل الصورة الصِّواتية مع نسق تمفصلي إدراكي لتفسير الأصوات، وتتفاعل الصورة المنطقية الدلالية مع نسق تصوري قصدي لتفسير المعنى. و للبرنامج الأدنوي مكونان هما: المعجم والنسق الحوسبي، فالمعجم خزان من المفردات اللغوية، وكل مفردة عبارة عن نسق متمفصل من السمات الصِّواتية ومن السمات الدلالية التي تمثل شكلها الصِّواتي ومميزاتها الدلالية. ويعتبر المدخل المعجمي ترميزا أفضل للمعلومات المعجمية المتمثلة في السمات الصِّواتية التي تؤول في الصورة الصِّواتية، وفي السمات الدلالية التي تؤول في الصورة المنطقية، والسمات الشكلية التي تؤول في الصورتين معا. وتدخل المفردات المعجمية التامة التصريف إلى النسق الحوسبي بواسطة عملية التخطيط من المعجم إلى التعداد وذلك بانتقاء المفردات المعجمية ثم تهجيتها في نقطة معينة من تاريخ الاشتقاق الذي ينفلق إلى اتجاهين: اتجاه نحو مستوى الصورة الصِّواتية واتجاه نحو مستوى الصورة المنطقية اللذان يتقاطعان مع القوالب المسؤولة عن تأويل السمات الصِّواتية والدلالية.

ويدخل هذان المستويات التمثيليان التفسيريان ضمن مكونات النسق الحوسبي، وتطبق عليهما مبادئ الاقتصاد التي تتفرع إلى قسمين، قسم خاص بهذين المستويين مثل مبدإ التأويل التام، وقسم آخر قد يتدخل في أية مرحلة من مراحل الاشتقاق مثل مبدإ النقل القصير، ومبدإ الإرجاء، ومبدإ الجشع....

وما يميز البرنامج الأدنوي هو نظرية البنية المركبية العارية، حيث تتفاعل أغلب المبادئ الاقتصادية مع الحوسبة مثل عملية الالتحام التي تهدف إلى تكوين

وحدات موسعة بالاستبدال أو بالإلحاق التي تسمى بالموضوعات التركيبية، سواء بانتقاء موضوعين تركيبيين وضمهما لبناء موضوع جديد (الاستبدال) ببطاقة تبين الموضوع المسقط، أو ببناء موضوع تركيبي بمقطعين (الإلحاق). وتلي عملية الالتحام عملية النقل التي تمكن من سوغ السمات الموجودة في الوحدات المعجمية. وقد استبدلت عملية "أنقل α" ب "أنقل "س" (F)" التي تتم أيضا بالاستبدال أو بالإلحاق، وترتكز على الجذب (Attract) وعلى الهدف (Target)، وعلى الاستجلاب (Pied Piping). وكأي نقل لابد أن ينتج سلسلة مضبوطة بقيد الحل الأخير وبقيد بناء السلسلة وبقيد الربط الأدنوي.

وتحدد أنواع السمات بحسب مستوى تحققها وقوة انفلاتها، فمنها السمات الصواتية، والسمات الدلالية، والسمات النحوية، وتقسم إلى سمات جوهرية التي ترمز إلى خصائص المفردة وإلى سمات اختيارية تزاد عند دخول المفردة التعداد، ومنها أيضا السمات القوية والسمات الضعيفة، وتفحص الأولى قبل التهجية وتفحص الثانية بعد التهجية.

وسنحاول في الفصول اللاحقة اعتماد البرنامج الأدنوي المسطر أعلاه لمعالجة المقولات الوظيفية في الجملة العربية، وذلك بالتمييز بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية ثم دراسة الجهة والزمن والنفي والتطابق والحد والمصدري.

الفصل الثاني

مميزات المقولات الوظيفية وأنواعها

يحتوي المعجم على العناصر المادية كالأسماء والأفعال...، ويحتوي أيضا على بعض المقولات الوظيفية المحققة صِواتيا مثل المصدري. وتبقى مسألة اشتمال المعجم على المقولات الوظيفية جد مختلفة وغامضة مثل مقولة الزمن والتطابق بسمات الجنس والعدد والشخص، فتعليل وجود مقولة وظيفية، سواء بـــواسطة قيـــود الخرج التفسيرية: الصِّواتية والدلالية، أو بواسطة أدلة نظرية يحمل ثقلا كبيرا من الصعب مصادفته. زيادة على ذلك فإن حصر لائحة مغلوقة من الرؤوس الوظيفية أمر نسبي، لأن أغلب هذه المقولات غير كلي، فقد تعتبر مقولة ما وظيفية في لغة، وتعتبر المقولة نفسها معجمية في لغة أو في لغات أخرى إما لأسباب صِواتية أو صِرافية أو تركيبية أو دلالية.

وما سنعالجه في هذا الفصل هو تحديد أنواع المقولات الوظيفية، وتمييزها عن مقابلاتها المعجمية، وإثبات الرئيسة منها التي قد تكون فعالة في العلاقة التركيبية داخل الجمل بين الإسقاطات الوظيفية والمقولات المعجمية أو بين المقولات الوظيفية والمقولات المركبية، وخاصة المركبات الاسمية، وذلك بتوضيح أهم مميزات المقولات الوظيفية وأنواعها لتأكيد استقلاليتها من عدة أوجه حتى تتسنى لنا دراسة البنية السماتية لبعض هذه المقولات الوظيفية في الفصول اللاحقة.

1. بعض أوجه الاختلاف بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية

يميز عادة في الأدبيات التوليدية ما قبل البرنامج الأدنوي بين نوعين من المقولات هما: مقولات مادية معجمية، ومقولات مجردة وظيفية، وحصرت المقولات المعجمية في الاسم والفعل والحرف ثم الصفة وفي ما يدخل تحت كل قسم من هذه الأقسام من مقولات فرعية مثل الضمائر التي تصنف ضمن قسم الأسماء والمساعدات التي تصنف ضمن قسم الأفعال، وإن كان البعض يصنفها ضمن المقولات الوظيفية، ويضم قسم الحروف الأدوات كقسم فرعي.

وباتباع شومسكي (1970) تصنف المقولات المعجمية بحسب سمتي [+س] و[+ف] اللتين تؤكدان انقسام المفردات المعجمية إلى أربع مقولات كبرى، وهي:

(1) الاسم: [+س، –ف]

الفعل: [–س، +ف]

الحرف: [–س، –ف]

الصفة: [+س، +ف].

وبعد تطوير نظرية الربط العاملي في نظرية الحواجز (1986 ب)، عممت نظرية "س̄" وطبقت على المقولات الوظيفية التي يصعب حصر عددها لعدم كلية أغلبها عكس مقابلاتها المعجمية الكلية، فقد يصنف عنصر ضمن المقولات الوظيفية في لغة ويعتبر نفس العنصر غير وظيفي معجمي في لغة أخرى، مثلما هو الحال بالنسبة للضمائر والمساعدات (وأنظر أبني (1987) Abney وأوحلا (1991)).

وتبقى المقولات الأكثر تحققا في أغلب اللغات هي: المصدري، والزمن، ثم الجهة والتطابق الذي استبعده شومسكي في برنامجه الأدنوي[1]، ثم الحد، والنفي. وبتعميم نظرية "سَ" على هذا النوع من المقولات، وذلك بافتراض أن المقولات الوظيفية إسقاطات تخضع رؤوسها للوسيط المحدد لرتبة: رأس فضلة، رأس ملحق، رأس مخصص، أصبح البحث جادا في دور هذه المقولات المجردة في حصر التنوع اللغوي (وأنظر سبيس وفوكوي (1986) Speas and Fukui، ثم بيكر (1988) Baker وبولوك (1989) Pollok)، وشومسكي (1989:2) الذي يقول:

"إذا كانت العناصر المادية (الأفعال، والأسماء الخ) أخذت من مفردات كلية، فإن العناصر الوظيفية هي وحدها التي ستخضع للتوسيط".

فأساس التنوع اللغوي هو الخصائص المعجمية للمقولات الوظيفية، التي تتفاعل مع المبادئ العامة للنحو الكلي.

وظهرت النمطية (Typology) التي ترتكز بشكل استثنائي على خصائص المقولات الوظيفية نتيجة لمقاربة التنوع الوسيطي، يقول أوحلا (1991):

" لقد تبين أن الاختلافات اللسانية المستلزمة للعناصر المعجمية تحدد بواسطة الاختلافات في خصائص المقولات الوظيفية ".

ونعتبرعموما المقولات الوظيفية طبقة داخل مجموع الطبقات الثلاث المكونة للجملة، وهي الطبقة الموضوعاتية (م.ف) والطبقة الوظيفية (م.صر) ثم طبقة الروابط (م.مص) (Operators)، ونمثل لها في الترتيب التالي:

---

[1]– أقصي التطابق في البرنامج الأدنوي لعدة اعتبارات، منها: أن إسقاط التطابق يختلف عن الإسقاطات المعجمية والإسقاطات الوظيفية الأخرى، لأن سماته لا تدخل المكون التفسيري (الصورة المنطقية) وأن التطابق لا يفرع مقوليا.

(2) (م مص... (م صر... (م ف

وتشتمل الطبقة الموضوعاتية على الفعل وموضوعاته، أي الفضلات الموسومة محوريا، خاصة الفاعل المولد في مخصص "م.ف" داخل بنية الأساس (وأنظر هوانغ (1993) Huang، وكتغاوى (1986) Kitagawa، وكورودا (1988)، ثم سبورتيش وكوبمان (1991) Sportiche and Koopman مع بعض الاختلافات، وأيضا شلونسكي (1997) Shlonsky وآخرين). وتتكون الطبقة الثالثة (الروابط) من كل عنصر توزع في موقع المصدري؛ من مصدري، و من مركب استفهام. وما يميز الطبقة الثانية الوظيفية، أي مقولة الزمن، والجهة، والنفي...، هو أن أغلبها اتصالي، وأن موقعها قد يحدد نسبيا اعتمادا على أشكال تحققها الصّواتية، وأن اللغات تتنوع بمراعاة ترتيبها؛ فتقديم مثلا الزمن على التطابق ينتج رتبة: (فعل +فاعل + مفعول) نظرا لتجاوب الزمن مع الأفعال، وتقديم التطابق على الزمن ينتج رتبة: (فاعل + فعل + مفعول)، وأن دراسة المقولات الوظيفية تقتضي إثبات استقلاليتها عن المقولات المعجمية من خلال مجموعة من الخصائص المميزة لها والتي أثبتت جديتها في وصف الإسقاطات الوظيفية وتفسيرها. ونقدم فيما يلي بعض الخصائص المميزة لها.

1.1 المضمون الوصفي

يقصد بالمضمون الوصفي أن يكون لعنصر مضمون إحالي يصف جزءا من الواقع يمكن تصوره، ويميز به بين إحالة المقولات الوظيفية وإحالة المقولات المعجمية؛ فالأفعال والأسماء، مثلا، مقولات معجمية لها مضمون وصفي معجمي.

فالتلفظ بكلمة "تفاحة" كاسم يهدف إلى وصف شيء محسوس في الواقع ومميز عن غيره من الأسماء الموجودة في الواقع، و"التفاحة" شيء يوصف حال نطق كلمة "تفاحة"، وبهذا يكون لمقولة الاسم "تفاحة" مضمون إحالي وصفي معجمي، وكذلك الفعل، مثل "أكل"؛ فعند النطق بهذه الكلمة تتضح الحركة الموصوفة، لأن لها مضمونا دلاليا، ويتعدى هذا المضمون الدلالي الوصفي المفردات إلى المركبات؛ فالتلفظ مثلا بالمركب الفعلي: (أكل التفاحة) هو وصف لفعل "الأكل" مثلما تم عند النطق بكلمة "أكل" منفردة، ويرث المركب الفعلي مضمونه الوصفي من رأسه، غير أنه أكثر تخصيصا في وصفه من رأسه.

وتتحقق أغلب المقولات الوظيفية من دون مضمون وصفي، ويتجلى ذلك بوضوح في الزمن والتطابق؛ فاقتران الزمن بالفعل لا يصف جزءا من الواقع يمكن تصوره، وإنما يرمز إلى علاقة بين فعلين هما فعل التلفظ والفعل الموصوف من قبل التلفظ، والشيء نفسه بالنسبة للتطابق؛ فلا يعني تطابق الفعل مع الفاعل الذي يتحقق تاما بجميع سماته: الجنس والعدد ثم الشخص، أو جزئيا بسمة أو بسمتين أن للتطابق مضمونا وصفيا، وإنما يرمز فقط إلى علاقة تطابقية بين الحدث الموصوف بالفعل والذي قام بهذا الحدث، أي الفاعل.

ويوجد زيادة على تمييز المضمون الوصفي المقولات للوظيفية عن المقولات المعجمية تناقض دلالي هام بين ما هو معجمي وما هو وظيفي، فقد تؤدي المفردات المعجمية إلى تعدد معاني السياقات التي ترد فيها، وذلك في اتجاهين: إما أن يحتمل عنصر في سياق معاني متعددة مجازية، كما في (3):

(3) أ) قتل زيد عمرا

فالجملة (3-أ) تحتمل أكثر من معنى بحسب المقصود من فعلها "قتل"، وذلك نحو:

ب) قتل زيد عمرا بالموسى ← تفيد القتل المادي

ج) قتل زيد عمرا بكلامه ← لها دلالة معنوية قد تفيد الإحراج.

وإما أن تتعدد المعاني وتختلف باستبدال مقولة معجمية بأخرى، مثل:

(4) أ) أحبت فاطمة الرئيس

ب) كرهت فاطمة الرئيس

ج) ساندت فاطمة الرئيس

فالأحداث الموصوفة في (4) متعددة ومختلفة نظرا لتأثير المقولات المعجمية على معاني الجمل التي ترد فيها، عكس المقولات الوظيفية التي لها معنى أحادي غير متعدد، فمثلا للحد معنى واحد هو إخراج الاسم من النكرة عندما ينون إلى المعرفة، مثلما في (5):

(5) رجل ←—— الرجل

ولا يغير استبدال الحد "ال" بحد آخر كاسم الإشارة المضمون الوصفي للجملة التي ترد فيها كلمة "رجل"، لأن إحالة الاسم ترتبط مباشرة بالمتكلم أو بالمخاطب، نحو:

(6) الرجل جميل ←—— هذا رجل جميل

نستنتج مما سبق أن للمقولات المعجمية مضمونا وصفيا يعتمد في وصف

الحدث أو الحالة المعبر عنها بالجملة، وفي تعدد معاني الجمل واختلافها، عكس المقولات الوظيفية التي تفتقد هذا المضمون، ولا تعتمد في وصف الحدث لافتقادها إلى معنى معجمي. وتتميزالمقولات الوظيفية عن مقابلاتها المعجمية بمضمون نحوي فقط ترمز به إلى العلاقة بين مكونات الجملة مثل علاقة الفعل بالفاعل من حيث التطابق، وإلى العلاقة الزمنية بين الحدث والفعل.

2.1 الانغلاق

يعتبر كل قسم من أقسام المقولات الوظيفية قسما مغلقا عكس أقسام المقولات المعجمية المفتوحة والتي تمكن من خلق عناصر جديدة، فعناصر المقولة الوظيفية (الزمن) مثلا محدودة، إما أن تدل على الماضي أو على الحاضر الجهي أو على المستقبل، ولا تمكن من خلق عناصر زمنية جديدة بدلالات جديدة، والشيء نفسه بالنسبة للتطابق، فعناصره قد تدل على الجنس أو العدد أو الشخص، ولا تدل على شيء آخر يمكن إنتاجه، والشيء نفسه أيضا بالنسبة لمقولة الحد، فعناصرها محدودة مثل أداة التعريف وأسماء الإشارة والإضافة. وعموما فلكل قسم من أقسام المقولات الوظيفية عناصر محدودة قابلة للإحصاء. ويختلف الأمر بالنسبة لعناصر أقسام المقولات المعجمية؛ فهي أقسام مفتوحة غير محدودة العناصر ولا يمكن إحصاؤها، وإذا استثنينا من هذا الجانب الحروف التي يمكن إحصاؤها لأن الحروف لا تخلق كل يوم فإن المقولات المعجمية الأخرى يصعب إحصاؤها، فالأفعال مثلا، تخلق وتضاعف إما لوصف أحداث أو اختراعات جديدة أو وقائع لم تحدث من قبل، وخاصة في عصرنا الحالي السريع التطور، ولذا فلائحة الأفعال مفتوحة غير محدودة العناصر وتمكن من وصف وخلق أفعال جديدة باشتقاقات جديدة من أسماء، وصفات....

إن انغلاق أقسام العناصر الوظيفية هو الذي جعلها لا تؤثر في معنى الجمل، عكس المقولات المعجمية، فانفتاح أقسامها يجعلها تؤثر بشكل فعال في تحديد معاني الجمل واختلافها. واقترح على هذا الأساس في تسمبلي وأوحلا (1990) Tsimpli and Ouhalla وفي أوحلا (1991) التمييز بين تصورين للمعجم: معجم نحوي يحتوي على المقولات الوظيفية التي تحدد بواسطة النحو الكلي ومعجم ذهني يحتوي على المقولات المعجمية المستقلة عن النحو الكلي، وبهذا فإن المعجم النحوي معجم مغلق، أما معجم المقولات المعجمية فمعجم مفتوح. ويبقى هذا التصور نسبيا، لأن وجود المقولات الوظيفية مرهون بوجود المقولات المعجمية في سياقات جملية نحوية مقبولة يمكن من خلالها تصور معجم تركيبي تتفاعل فيه المستويات النحوية: الصرفي والتركيبي ثم الدلالي.

ويبقى الأساس المميز للمقولات الوظيفية عن مقابلاتها المعجمية هو أن لائحة المقولات الأولى ثابتة محدودة العناصر، أما لائحة المقولات المعجمية فمتغيرة لا يمكن إحصاؤها، وأن المقولات الوظيفية لا تتحقق إلا بوجود مقولات معجمية متصلة بها في أغلب الحالات داخل بنيات تركيبية مفيدة.

3.1 الاستقلال الصِّواتي

بينا في الفقرة السالفة أن المقولات الوظيفية أقسام مغلقة، لوائحها ثابتة محدودة العناصر، ويصعب خلق مقولات وظيفية جديدة، وما يميز أيضا هذه الأقسام عن مقابلاتها المعجمية هو أن أغلبها يتحقق متصلا غير مستقل صواتيا، ويتوقف وجود هذه الأقسام على غيرها من المقولات المعجمية كالأفعال والأسماء

والصفات. وخير دليل على هذه الميزة هو التطابق؛ ففي اللغة العربية مثلا يتحقق التطابق بسماته (:الجنس والعدد والشخص)، ويتصل بالأفعال أو بالأسماء أو بالصفات، كما في الجمل (7) التالية:

(7) أ) جاءت الطالبة

ب) الطلاب جاؤوا

ج) حضرت الطالبات الجميلات

ذ) الطالبات حضرن

فالعناصر المسطر تحتها تعبر عن سمات التطابق، وتوضح الطبيعة الاتصالية للعناصر الوظيفية، ففي (7 – أ.ب) اتصلت بالفعل، واتصلت بالصفات في (7– ج) واتصلت بالاسم والفعل في (7– د) إلى درجة تداخلها مع نسق الضمائر لأن الأشكال نفسها تمثل علامات تطابق وتدل في الوقت نفسه على الضمائر. [2]

والاتصال بالمقولات المعجمية خاصية أساسية للمقولات الوظيفية لأنها تجنح بصفة عامة إلى الاتصال لتتحقق مورفيمات متصلة بمقولات أخرى أغلبها معجمية. وتعتبر أغلب المورفيمات المربوطة تمثيلات للمقولات الوظيفية، مثلما في(8) التالية:

(8) أ)– سيدخل المؤمنون الجنة

ب) المؤمنون سيدخلون الجنة

[2]– اتصال المقولات الوظيفية بمقولات معجمية خاصية كلية مشتركة بين عدة لغات طبيعية حيث تظهر الخاصيات الصّرافية والتركيبية لكل لغة، فمثلا في الفرنسية المورفيمان er-a في الشكل (mangera) (سيأكل) يؤولان كسمات للزمن المستقبل (ولمزيد من التوضيحات حول الطبيعة الاتصالية للمقولات الوظيفية في اللغة العربية والأمازيغية أنظر الفهري 1993، وموحى الناجي 1990، وأوحلا 1991، وبنمامون 1992– وآخرين).

فالسين المتصل بالفعل "دخل" في (8-أ) يدل على الزمن المستقبل، وتليه الياء المورفيم الدال على الجنس (المذكر)، ولواستبدل المذكر بمؤنث فإن الجملة ستصبح:

(9) ستدخل المؤمنات الجنة

ويمثل الواو في (8-ب) المتصل بالفعل "دخل" تطابق العدد (:الجمع).

وما يميز المورفيمات المتصلة هو أنها تأتي محمولة من قبل مقولات محققة في المستوى السطحي، وأقرهذا مبدأ اللواصق للاسنيك (1981164:) Lasnik في (10) التالية:

(10) مبدأ اللواصق:

"يجب على كل لاصق محقق صرافيا أن لا ينفصل تركيبيا عن مقولة محققة صرافيا في البنية السطحية".

ويقتضي حضور عنصر متصل في أبنية معينة تفعيل إجراء النقل الذي من نتائجه إحداث رأس صُرفي مركب، وهو ما تم بالفعل في عمل بيكر (1988) من خلال نظرية الدمج أو الاتصال (Incorporation) التي طورت من قبل بولوك (1989) وبيليتي (1990) Belletti وشومسكي (1992)، واعتمدها أوحلا (1991) في التوسيط بين اللغات، لأن اللغات التي يتقدم فيها الزمن على التطابق هي اللغات برتبة: (فعل +فاعل +مفعول)، وأن اللغات التي يتقدم فيها التطابق على الزمن هي اللغات برتبة: (فاعل +فعل مفعول). ومثل أوحلا باللغة العربية التي تتقدم فيها سابقة الزمن على سابقة التطابق المتصلين بالفعل، كما في البنية (11):

(11) سيشتري زيد كتابا

حيث تقدمت السين المفتوحة علامة للزمن المستقبل على الياء علامة تطابق الشخص لينتجا بذلك رتبة (فعل +فاعل +مفعول)، إلا أن هذا ليس دائما هو الصواب لوجود أمثلة مضادة، خاصة في الجمل الاسمية كما سنرى في باب الزمن.

إن خاصتي انغلاق أقسام المقولات الوظيفية واتصالها بالمقولات المعجمية قد لا تعممان على جميع المقولات الوظيفية لوجود مقولات تتحقق مستقلة صِواتيا كما هو الحال بالنسبة لبعض الموجهات، مثل "سوف" الدالة على الزمن المستقبل وعناصر النفي كـ" لم" للماضي و" لن" للمستقبل، والمصدري " أن"، ورغم هذا الاستثناء فإن الاتصال هو السمة الأساسية للمقولات الوظيفية، والدليل على ذلك هو عدم جواز الفصل بين هذه العناصر التي تبدو مستقلة وبين مقولة الفعل المعجمية، نحو:

(12) أ) لم يذهب زيد ب)* لم زيد يذهب

(13) أ) لن يذهب زيد ب) * لن زيد يذهب

نستنتج مما سبق أننا لم نخرج في تمييز المقولات الوظيفية عن اعتبارها في إطار "س̄" رؤوسا وظيفية تشكل أقساما مغلقة وتتحقق أغلبها في شكل لواصق تفتقد لمضمون وصفي، وبقيت خاصية أساسية تميز المقولات الوظيفية عن المقولات المعجمية وهي علاقة الرؤوس الوظيفية بفضلاتها، وكذا السمات النحوية المميزة لها.

4.1 الانتقاء المقولي والفضلة الواحدة أو المتعددة

تدخل هذه الخاصية في إطار الإسناد المحوري[3] الذي يتم إما بواسطة الأفعال أو بواسطة مشتقاتها من الأسماء والصفات، وهذه ميزة خاصة بالمقولات المعجمية، فجميع الأفعال متعدية أو غير متعدية تتخذ على الأقل موضوعا واحدا يمثل قدرتها على تعيين دور واحد إلى هذا الموضوع، فقد يسند الفعل دورا محوريا واحدا إلى المركب الاسمي الفاعل في الجملة بفعل وفاعل في حال عدم التعدية، وقد يسند أكثر من دور محوري في بنية بدورين محوريين أو أكثر، مثلما في البنيات (14) التالية:

(14) أ) جاء زيد

ب) ضرب زيد عمرا

ج) ظن زيد عمرا مريضا

د) دخل زيد إلى الدار

3- يضبط الإسناد المحوري من خلال المعيار المحوري، وهو كما جاء في وليمز (1989، 103) Williams :
أ – لكل مركب اسمي تأويل معين، ويدخل في علاقة "موضوع لـ" مع فعل معين.
ب- وجوب إسناد "موضوع فاعل" الفعلي.
فمثلا تتلقى المركبات الاسمية دورا واحدا فقط، ولذا تمنع في حال ما إذا أسند إليها أكثر من دور محوري، نحو : زيد ; كرهه أث ;
حيث أسند لـ "زيد" الدور المحوري الفاعل من قبل (كره)، وأسند أيضا لأثره (أث) الدور المحوري "المفعول" لتؤول البنية كما يلي : زيد كره نفسه، وهذا غير ممكن، لأنه أسند إلى السلسلة (زيد، أث) دوران محوريان مختلفان، وهما "الفاعل" و"المفعول" بينما يفترض المعيار المحوري أن يسند دور محوري واحد إلى المركب الاسمي الواحد.

وينطبق الشيء نفسه على الأسماء المشتقة[4] التي ترث شبكتها المحورية من الأفعال التي اشتقت منها، فمثلا في اللغة العربية يرث المصدر "ضرب" المشتق عن الفعل "ضرب" الأدوار المحورية نفسها، أي نفس الشبكة المحورية، مثلما في(15):

(15) ضرب زيد عمرا

حيث اقتضى "ضرب" شبكة محورية تتألف من موضوعين هما: الفاعل "زيد" والمفعول "عمرا".

ويلاحظ بخصوص المقولات الوظيفية أنها من دون شبكة محورية، لأنها غير قادرة على إسناد أي دور محوري، وهذا أمر منطقي، فافتقارها إلى مضمون دلالي يجعلها غير قادرة على إسناد أدوار دلالية إلى فضلاتها، وأما الفعل مثلا فمعجمي له مضمون دلالي لا يرثه من فضلته وإنما يسنده إليها، وعندما يأتي رأسا لجملة يشكل مصدرا لمضمونها الدلالي، حيث ينتقي فضلاته وفق مضمونه الدلالي. وهذا ما جعل أبني (1986) يسمي العلاقة بين الفعل وفضلاته بعلاقة الانتقاء الدلالي التي تفتقدها المقولات الوظيفية لافتقارها إلى المضمون الدلالي وإلى الانتقاء الدلالي، وبالتالي تتحقق من دون شبكة محورية.

ونفترض في إطار المقارنة بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية في هذا الباب ما يلي:

(16) أ) أن للمقولات المعجمية خصائص الانتقاء الدلالي

---

[4]– وحسب ستويل (1981) Stowel فإن عدد الموضوعات التي يمكن أن يتخذها الفعل ومشتقاته تحدد بعدد الأدوار المؤلفة للشبكة المحورية، فمثلا: الشبكة المحورية للفعل المتعدي "أكل" تتألف من دورين محوريين يقابلان عدد موضوعات الشبكة المحورية لهذا الفعل، وهي الفاعل والمفعول، نحو: أكل زيد خبزا.

ب) أن المقولات الوظيفية تفتقد خصائص الانتقاء الدلالي

(17) أ) أن للمقولات المعجمية شبكة محورية.

ب) أن المقولات الوظيفية من دون شبكة محورية.

ويمكن مقابلة الانتقاء الدلالي للمقولات المعجمية بالانتقاء الوظيفي للرؤوس الوظيفية التي تنتقي فضلة تحدد إسنادها المقولي الذي يميزها عن مقابلاتها المعجمية، فالمصدري مثلا، ينتقي المِركب الصرفي فضلة، وينتقي الرأس الصرفي المركب الفعلي فضلة له، وينتقي الحد المركب الاسمي. ونوضح عمليات الانتقاء هذه في (18) و(19) ثم (20) التالية:

(18)

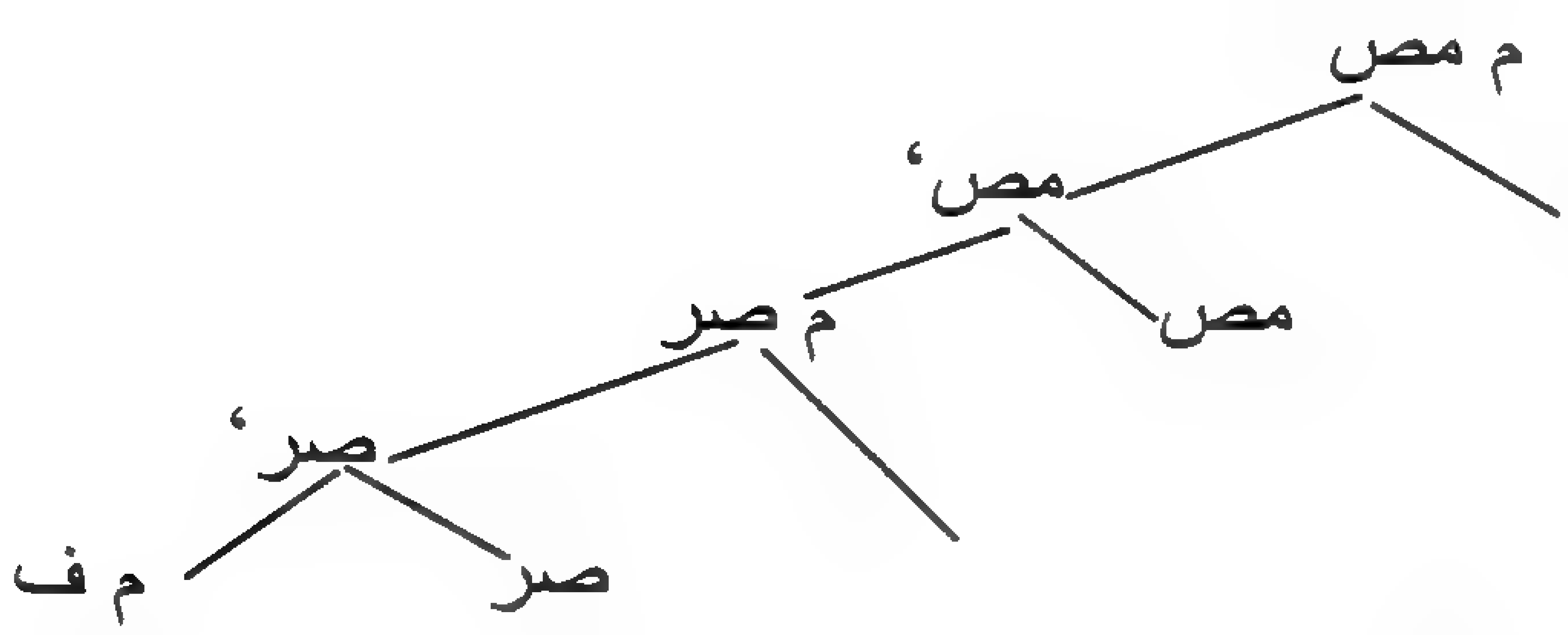

(19)

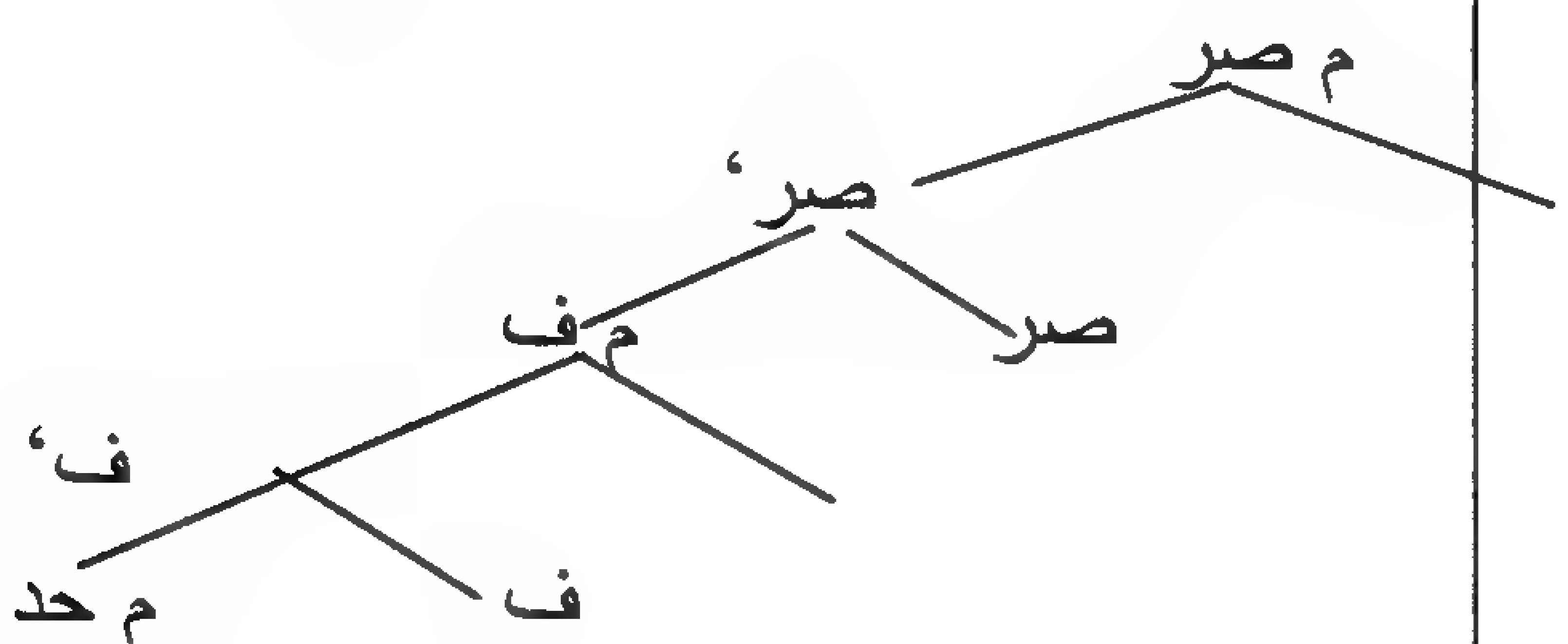

(20)

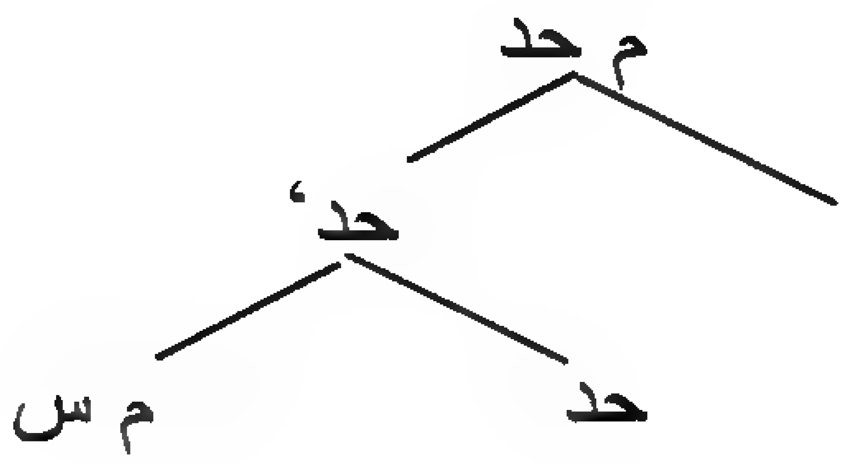

لنصل إلى الاستنتاج التالي:

(21) أ) إن للمقولات الوظيفية خصائص الانتقاء المقولي

ب) إن المقولات المعجمية تفتقد خصائص الانتقاء المقولي.

ويتم الانتقاء عامة حسب الطبيعة المقولية والتركيبية للمقولات، فإذا كانت معجمية يتحقق الانتقاء دلاليا، وإذا كانت وظيفية يتحقق الانتقاء مقوليا، ويسمى الإسناد في الانتقاء المقولي بالإسناد الوظيفي، ولذا فعلاقة الرؤوس الوظيفية بفضلاتها هي علاقة انتقاء مقولي، وعلاقة المقولات المعجمية بفضلاتها هي علاقة انتقاء دلالي.

وما يميز أيضا علاقة المقولات الوظيفية بفضلاتها هو أنها تنتقي فضلة واحدة فقط، ولا يمكن أن تتجاوزها إلى فضلتين، عكس الفعل مثلا الذي ينتقي الفضلات بحسب طبيعته الدلالية؛ فقد يأتي فعل من دون فضلة، وقد ينتقي فعل فضلة واحدة، وقد ينتقي فعل فضلتين أو أكثر، مثل:

(22) جاء زيد

(23) ضرب زيد عمرا

(24) أعطى زيد عمرا درهما

وقد تأتي هذه الفضلة مركبا اسميا مثلما في (23) و(24) أو جملة رأسها مركب

مصدري مثلما في (25):

(25) أراد زيد أن يذهب

ويعتبر هذا التنوع في انتقاء الفضلات خاصية مميزة لكل رأس معجمي فعلي أو اسمي. وأما الرؤوس الوظيفية فهي أحادية الانتقاء لا تتخذ سوى فضلة واحدة فقط، فالمصدري لا ينتقي سوى المركب الصُّرفي، والصُّرفة لا تنتقي سوى المركب الفعلي، ولا ينتقي الحد سوى المركب الحدي.

5.1 المقولات الوظيفية والتوسيط بين اللغات

تتميزالمقولات الوظيفية بثلاث خصائص حسب أوحلا (1991)، وهي كما في(26):

(26) أ) خصائص الانتقاء المقولي

ب) خصائص الانتقاء الصِّرافي

ج) خصائص الانتقاء النحوي

وتعتبرالمقولات الوظيفية عماد التوسيط بين اللغات التي تتنوع بمراعاة المجموعات الثلاث من الخصائص، ويمكن توضيح هذه الخصائص فيما يلي:

فبخصوص الانتقاء المقولي فإن كل اللغات تتفق على أن الفعل "ضرب"، مثلا وبغض النظر عن شكله الصِّرافي يتحقق متعديا في جميع اللغات، ويقتضي موضوعين يسند إليهما دورين محوريين هما: الفاعل والمفعول. ويستنتج من هذا أن أغلب المقولات المعجمية كلية لها خصائص مشتركة بين جميع اللغات، وبالتالي

لا تساعد على التوسيط بين اللغات، عكس المقولات الوظيفية التي تلعب دورا أساسيا في التوسيط بين اللغات، فقد تنتقي مقولة وظيفية مقولة معجمية أو وظيفية في لغة وتنتقي نفس المقولة الوظيفية مقولة مغايرة في لغة أخرى، ويفرزهذا اختلافات بنيوية قد تؤدي إلى ظهور مجموعة من الوسائط التي تميز بين اللغات، فمثلا قد ينتقي الزمن مقوليا التطابق في اللغات مثل العربية برتبة: (فعل+فاعل +مفعول):

(27)

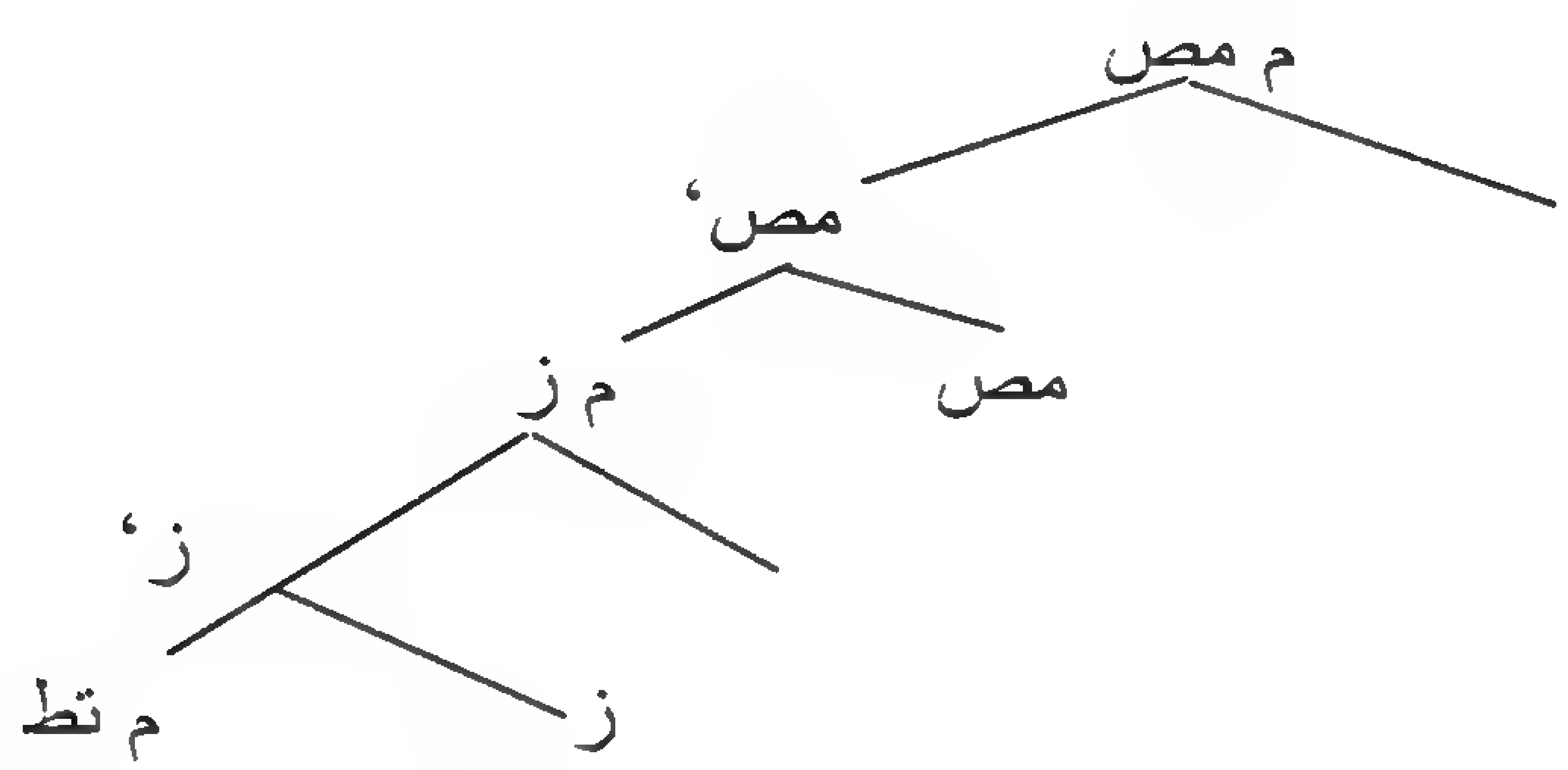

ونمثل لذلك بالجملة (28):

(28) كتبت الطالبة الدرس

حيث يعلو الفعل الفاعل وتتصل به علامة التطابق المتمثلة في التاء الدالة على الجنس، وقد ينتقي التطابق مقوليا الزمن في لغات أخرى برتبة (فاعل +فعل +مفعول) وذلك نحو:

(29)

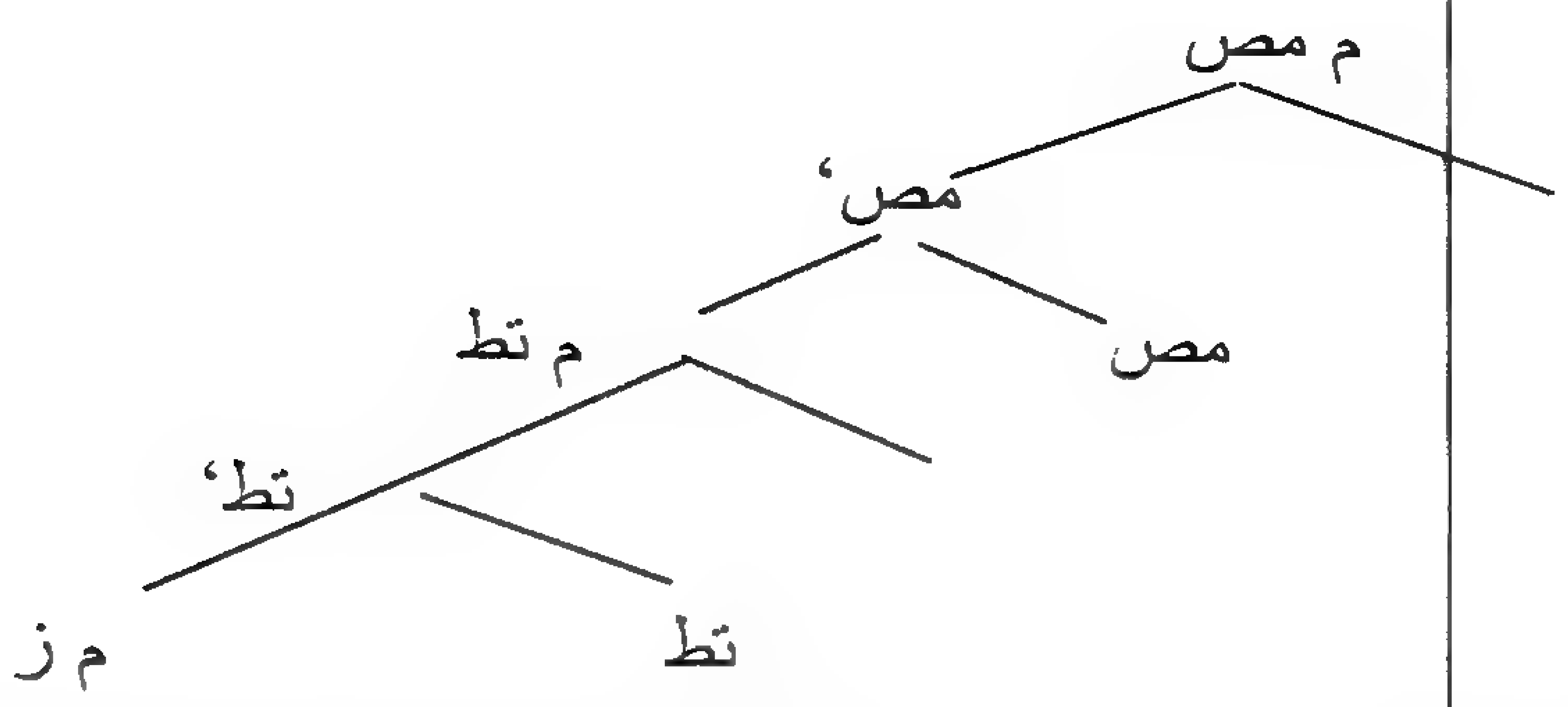

ونمثل لـــ(29) بالجملة العربية (30) التي يمكن اعتبارها بنية محولة في العربية وبنية أساس في لغات أخرى مثل الفرنسية:

(30) الطلاب كتبوا الدرس

والتباين في الخصائص الانتقائية للمقولتين الوظيفيتين: التطابق والزمن، هو المسؤول عن الاختلاف في رتبة الأساس بين اللغات كالعربية والفرنسية والإنجليزية.

ويتجلى دور الانتقاء الصِّرافي للمقولات الوظيفية في التوسيط، فمثلا وجود لاصقة في بنية معينة تقتضي تطبيق إجراءات تحويلية تعيد ترتيب مكونات الجملة، وتعيد أحيانا ترتيب حتى العلاقات النحوية بين هذه المكونات (وأنظر بيكر (1988)). وقد تأتي هذه المقولة متصلة بمقولة معجمية في لغة، وتأتي منفصلة في لغة أخرى، فإذا اعتبرنا النفي مثلا مقولة وظيفية فإنه يتحقق منفصلا في اللغة الفرنسية ويتركب من عنصرين:

(31) أ – ne .... pas

ويتحقق النفي في اللغة الإنجليزية متصلا ومنفصلا:

ب) he cannot go home

لا يمكنه الذهاب إلى البيت.

ج) do not go home

لا تذهب إلى البيت

ويتحقق النفي في اللغة العربية دائما بشكل منفصل صوِاتيا عن مقولة الفعل المعجمية مثلما في (32) و(34)، إلا أنه تركيبيا غير منفصل، لأنه لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل بظرف أو بمركب اسمي مثلما في (34–أ وب):

(32) لم يأت زيد

(33) لن يأتي زيد

(34) أ) * لم زيد يأت ب) * لم البارحة يأت زيد

إن أهمية الانتقاء الصِّرافي واضحة من خلال المعطيات اللغوية السابقة سواء في الفرنسية أو في الإنجليزية أو في العربية. ويعتبر اتصال النفي أو انفصاله توسيطا بين اللغات.

وقد تتجسد مسؤولية المقولات الوظيفية في التوسيط بين اللغات كأن تكون لمقولة وظيفية سمة نحوية معينة في لغة قد توجد بشكل مغاير في لغة أخرى. ويمكن الاستدلال على ذلك بفرضية هوانغ (1982) Huang التي تحصر الاختلاف

الموجود بين الإنجليزية والصينية في نقل [wh]، ففي الإنجليزية يتم نقل [wh] في المستوى التركيبي، وفي اللغة الصينية يتم في مستوى الصورة المنطقية، ولذا تختلف اللغتان في قيمة [wh+] المشتركة مع المصدري، فتأتي في الإنجليزية بقيمة [wh+] وتأتي في الصينية بقيمة [wh−].

ويمكن انطلاقا مما سبق افتراض وجود نوعين من المعاجم وهما:

– معجم يشتمل على المداخل المعجمية كالأسماء والأفعال والصفات والحروف، أي مجموع المقولات المعجمية، ولكل مدخل معجمي خصائص الانتقاء الدلالي، وهذا المعجم غير محدود العناصر لوجود إمكانية خلق عناصر جديدة من أفعال وصفات وأسماء من دون الحروف لمحدوديتها، تعبر عن أحداث ووقائع واختراعات جديدة بمضامين جديدة.

– معجم خاص بالمقولات الوظيفية المحدودة العدد الذي يختلف من لغة إلى أخرى، لأن أقسام المقولات الوظيفية مغلقة، ولا يمكن توليد مقولات وظيفية جديدة كما هو الحال بالنسبة لمقابلاتها المعجمية، ولهذه المقولات المجردة أهمية كبرى في التوسيط بين اللغات وفي دراسة ظاهرة التنوع.

لقد بينا من خلال ما تقدم أهم الاختلافات الأساسية بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية، وتأكدت إمكانية تصنيف المقولات الوظيفية مقولات بقيمة صرافية وتركيبية ودلالية التي لا تقل أهمية عن مقابلاتها المعجمية. وإذا كانت المقولات المعجمية محدودة الأقسام: قسم الأفعال، وقسم الأسماء، ثم قسم الصفات والحروف، فإنها غير محدودة العناصر ما دامت هناك إمكانية توليد أفعال وأسماء

جديدة تعبر عنْ مواقف وأحداث لم تكن من قبل، وهذه المقولات المعجمية كلية مشتركة بين جميع اللغات تختلف فقط في الخصائص الانتقائية والتركيبية والدلالية. وتنزل هذه المقولات المعجمية من المعجم إلى التعداد بجميع سماتها وتدخل العمليات الحوسبية لتتمكن من فحص سماتها سواء قبل نقطة التهجية إذا تعلق الأمر بالسمات الصّرافية والتركيبية التي تتطلب الفحص في الصورة الصّواتية، أو بعد التهجية في الصورة المنطقية إذا تعلق الأمر بالسمات الدلالية.

ومن هذا المنظور نطرح الأسئلة التالية: هل للغة العربية نفس لائحة المقولات الوظيفية التي قد توجد في لغات أخرى؟ وكم عدد المقولات الوظيفية بصفة عامة؟ وكيف تم اختزالها في البرنامج الأدنوي؟ وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة فيما سيأتي.

2. كم عدد المقولات الوظيفية؟

يفترض لحصر أنواع المقولات الوظيفية في اللغات الجواب عن السؤال التالي: هل توجد لائحة محدودة من المقولات الوظيفية مشتركة بين جميع اللغات بما فيها اللغة العربية؟

إن الجواب عن هذا السؤال سيكون حتما بالنفي ! لأن اللغات تختلف بمراعاة المقولات الوظيفية التي تمثل فيها، وأكبر دليل على ذلك التطابق الذي يتحقق في كل لغة بشكل مختلف، فترتيبه مع الزمن قد يتقدم أو يتأخر عليه، ولأن أغلب المقولات الوظيفية أحدث لأسباب معينة، وأقواها ضبط هندسة جمل اللغات لأجل التمكن من ضبط تفاعل العمليات الصّرافية والتركيبية ثم الدلالية بين مكونات الجمل، سواء في المستوى الخفي أو في المستوى الظاهر، وحسب الأبحاث التي

أنجزت لهذا الغرض فإن حصر أنواع المقولات الوظيفية يبقى مرهونا بالإجابة عن الأسئلة التالية:

– هل توجد لائحة موحدة من المقولات الوظيفية مشتركة بين جميع اللغات؟

– وهل توالي المقولات الوظيفية بترتيبها في بنية تركيبية يتم بشكل موحد في جميع اللغات؟ وكيف تحدد المقولات الوظيفية هندسة الجمل؟

يمكن استنتاج ترجمتين من خلال الأدبيات التوليدية:

– أولاهما، أن هندسة الجمل يحددها النحو الكلي، وأن للجمل في كل اللغات المجموع نفسه من المقولات الوظيفية، وأن تتابع هذه المقولات الوظيفية (علاقات تحكمها المكوني) موحد بين جميع اللغات.

– ثانيهما، أن هندسة الجمل يضبطها النحو الكلي الذي يحدد مجموع المقولات الوظيفية، وتنتقي كل لغة من هذا المجموع ما يناسبها.

فبالنسبة للترجمة الأولى فإن الجواب عن: هل توجد لائحة مشتركة من المقولات الوظيفية بين جميع اللغات سيكون بنعم! إلا أن أغلب الباحثين رفضوا هذا، لأنه لا يمكن الادعاء بأن جميع اللغات تنتقي المجموع الكلي من المقولات الوظيفية التي ييسرها النحو الكلي، وهذا رأي دافعت عنه يتريدو (1990: 552) Iatridou، حيث قالت متسائلة:

"هل متن لغة واحدة مستحب من قبل إسقاط وظيفي كاف للتسليم بأن المقولة الوظيفية نفسها موجودة في جميع اللغات؟ "

ويستبعد هذا الرأي مسألة وجود لائحة من المقولات الوظيفية مشتركة بين جميع اللغات، وهو الرأي الذي نتبناه، ودافع عنه فان غولدرن Van Gelderen (1993) وريلند Reuland (1990) وكسمجير Kosmajer (1993)، وذلك للأسباب التالية:

- إن هندسة الجمل تحدد من خلال النحو الكلي الذي يحدد مجموع المقولات الوظيفية.

- إن كل لغة تنتقي من هذا المجموع ما يناسب متطلباتها الصِّرافية والتركيبية و الدلالية التي تبين تفاعل قواعدها التي تساعد على إخراج البنيات التركيبية.

- إن التنوع اللغوي يستند إلى المقولات الوظيفية، سواء أكان داخليا أو خارجيا داخليا، لأن البنيات تختلف في عدد المقولات الوظيفية المحققة فيها والتي تميز كل بنية على حدة، وخارجيا: لأن لكل لغة ما يميزها من المقولات الوظيفية.

- وإذا ما حاولنا إحصاء جميع المقولات الوظيفية المثبتة بواسطة النحو الكلي حسب الباحثين المهتمين بهذا المجال[5]، فسنجد أن أغلب هذه المقولات لا يمكن

---

[5]– يمكن تقسيم البحث في دور المقولات الوظيفية إلى ثلاث مراحل انطلاقا من مرحلة بولوك (1989) التي تسمى بمرحلة انفلاق الصُّرفة إلى الزمن والتطابق، وهذه المراحل هي:

- مرحلة ما قبل انفلاق الصُّرفة ومرحلة انفلاق الصُّرفة ثم مرحلة ما بعد انفلاق الصُّرفة، واتسم البحث في المرحلة الأولى بانضواء جميع المقولات الوظيفية تحت عقدة الصُّرفة التي اقتصر دورها على إسناد الإعراب إلى الفاعل، وعلى إظهار التطابق بين الفعل والفاعل، وعلى حصر حيز النقل. وفي نفس المرحلة، خاصة في (1986) تم توسيع نظرية "سَ" لتشمل المقولات الصُّرفية، حيث أصبح لكل رأس وظيفي مخصص ورأس ثم فضلة، وتبين دور هذه المقولات في التوسيط بين اللغات، وفي حصر اختلافها. ومن المقولات التي بحثت في هذه المرحلة، نجد المصدري والصُّرفة وما شملته من الزمن والتطابق والجهة والحد، والنفي ثم المسورات.
- أما المرحلة الثانية فتمثلت في بولوك (1989) الذي انطلق من فكرة أن المقولات الوظيفية تترأس الإسقاطات الوظيفية المطابقة لرسم "سَ" (مخصص، رأس، فضلة)، ومن فرضية إيمندز (1978) Emonds حول الاختلاف الرتبي بين الإنجليزية والفرنسية في توزيع رؤوسها الفعلية، والنفي والمسورات والظروف التي عولجت باعتبار غياب أو حضور نقل الفعل الظاهر، ويمكن تمثيل ذلك بما يلي :
  - الفرنسية : م س، زمن + ف (نفي، مسور، ظرف) م س

إثباتها في جميع اللغات، ويقدم الجرد التالي أغلبها، ولا يعني هذا الإحاطة بها جميعا، وذلك لاستحالة الاطلاع على جميع الأبحاث المنجزة في هذا الباب، وهذه بعض المقولات الوظيفية المفترضة في الأدبيات التوليدية:

- المصدري
- الزمن بسمتيه [± متصرف]
- الجهة [± تامة]
- التطابق بسماته [+جنس +عدد +شخص]
- النفي
- المسور
- الحد
- الضمائر
- الأفعال المساعدة
- تطابق الفاعل، وتطابق المفعول.

○ الإنجليزية : م س زمن (نفي، مسور، ظرف) ف، م س.
وافترض بولوك لغياب المواقع التركيبية الكافية لنقل الفعل مواقع تركيبية جديدة تجلت في فلق الصُرفة إلى إسقاطين: إسقاط الزمن وإسقاط التطابق مرؤوسان برأس الزمن ورأس التطابق، ونفس الفكرة طورت في المرحلة الثالثة من البحث في المقولات الوظيفية، أي مرحلة ما بعد بولوك (1989)، حيث تبني شومسكي (1989- 1992) فرضية بولوك بفلق الصّرفة، فتم فلق إسقاط التطابق إلى تطابق الفاعل وتطابق المفعول، وبدأ التركيز على البنية السماتية للمقولات الوظيفية والمعجمية التي ساعدت على ضبط وفحص السمات، ثم تفكيك البنية السماتية للمقولات الوظيفية وحلت عدة مشاكل كانت عالقة قبل البرنامج الأدنوي.

ويبين هذا الجرد نسبيا عدد المقولات الوظيفية لصعوبة حصر عددها النهائي في جميع اللغات، ويمكن تقسيمها إلى ما هو كلي وإلى ما هو خاص بلغة معينة، مثلا الضمائر غير ممكن تصنيفها ضمن المقولات الوظيفية في اللغة العربية لأنها مركبات إسمية معجمية مختزلة تقوم مقام الأسماء وتتسم بخصائصها، فمن حيث الإعراب توجد في اللغة العربية ضمائر رفع نحو: أنا، هو، وضمائر نصب نحو: الكاف في "أكرمتك"، ولا تميز هذه الخاصية الإعرابية المقولات الوظيفية وإنما تخص المقولات المعجمية. وتعتبر المساعدات أيضا في بعض اللغات كالإنجليزية والفرنسية مقولات وظيفية، إلا أنه يصعب تأكيد وظيفيتها في اللغة العربية. وزيادة على التناقض الحاصل بين اللغات في اعتبار ما هو وظيفي وما هو غير وظيفي فإن بعض المقولات الوظيفية لم تحدث إلا لأسباب ارتبطت بتوسيع "سَ" أو بفلق وانشطار بعضها (ولمزيد من التفصيل أنظر وبلهوث(Webelhuth (1995).

3. المعجم وسمات المقولات المعجمية والمقولات الوظيفية

1.3 سمات المقولات المعجمية

يمكن التمييز بين تصورين للمعجم هما:

- معجم نحوي مغلق، ويشمل المقولات الوظيفية المحددة بواسطة النحو الكلي.
- معجم ذهني مفتوح، ويشمل المقولات المعجمية التي توجد في استقلال عن النحو الكلي.

وافترض تشومسكي في الترجمة الأولى للبرنامج الأدنوي (1992) أن المفردات المعجمية تنتقى من المعجم بجميع سماتها الصِّرافية بما فيها سمات "phi" (:الجنس، العدد والشخص)، حيث كتب:

"الأسماء مثل الأفعال تؤخذ من المعجم بجميع سماتها الصِّرافية؛ بما فيها الإعراب وسمات "phi"، ويجب أن تفحص هذه السمات في الموقع المناسب".

واعتبر شومسكي في الترجمة المراجعة في الفصل الرابع (1995) المعجم ترميزا أمثل للخصائص المتعلقة بكل مفردة معجمية، ومن هذه الخصائص ما يعتمد في إثباته على المبادئ العامة للنحو الكلي، ومنها ما هو خاص بلغة معينة، ويجب أن تكون كافية للوصول إلى تمثيل الصورة المنطقية، وتمكن المكون الصِّواتي من بناء الصورة الصواتية. وتتحقق هذه الخصائص في شكل سمات معجمية تقسم إلى قسمين بحسب تأويلها:

- سمات معجمية تؤول في الصورة المنطقية
- سمات معجمية تؤول في الصورة الصِّواتية.

ونميز اعتمادا على هذا التصور للمعلومات المعجمية التي تسطر في شكل سمات بين ثلاثة أنواع من السمات، وهي:

- سمات صِواتية؛
- سمات دلالية؛
- سمات نحوية.

فالسمات الصِّواتية هي السمات التي تقلم في الطريق قبل نقطة التهجية، وتترك السمات الأخرى الدلالية والنحوية إلى ما بعد التهجية.

وما تتميز به السمات النحوية عن نوعي السمات الأخرى الصِّواتية

والدلالية هو أنها إما سمات جوهرية تسنن في المدخل المعجمي، وتتمثل في السمات المقولية، نحو [+س] و[+ف]، وإما سمات اختيارية تزاد عند دخول لفظ معجمي التعداد، ومن هذه السمات سمة الإعراب، وسمات الجنس والعدد والشخص التي تخص الأسماء. ولا يتنبأ في المدخل المعجمي بأن الاسم سيكون مفردا أو جمعا أو مثنى إلا عند ولوجه التعداد ليدخل في تأليفات حوسبية، فمثلا المركب الاسمي "كتاب" سماته الجوهرية هي السمة المقولية [+س] وسمة الجنس [–إنسان]، وسماته الاختيارية هي السمات غير المقولية، مثل العدد [+مفرد]، والإعراب [+رفع +نصب +جر]، وكذلك الفعل مثلا "قرأ" فمن بين سماته الجوهرية السمة المقولية [+فعل]، والسمة الإعرابية (قد يسند إعراب النصب)، وتتمثل سماته الاختيارية في سمات phi– (الجنس، والعدد، والشخص)، وفي سمات الزمن. ويجب التنبيه إلى أنه عند دخول مفردة معجمية التعداد فإنها تصبح ممثلة بسمات جوهرية مقولية وبسمات اختيارية، ولا تمثل قبل التعداد في المعجم سوى السمات الجوهرية المقولية. ويبقى السؤال هو: هل تمثل المقولات الوظيفية في المعجم مثل مقابلاتها المعجمية؟ وهل تطبق نفس القواعد العامة على المقولات الوظيفية؟

2.3 سمات المقولات الوظيفية

على الرغم من اشتمال المعجم على بعض المقولات الوظيفية بتحقق صواتي مثل المصدري والنفي والأفعال المساعدة لو اعتبرت وظيفية، فإن الوضعية جد غامضة بالنسبة لبقية المقولات الوظيفية الأخرى، خاصة مقولتي الزمن والتطابق ومقولة الإعراب. زيادة على ذلك فإن بعض المقولات الوظيفية تزاد اعتباطا عند نزول المفردات المعجمية إلى التعداد مثل سمات Phi– للأسماء، لأنه لا يمكن التنبؤ بطبيعة الاسم، أسيأتي في صيغة الجمع أم المفرد أم المثنى؟ وكيف

سيأتي الفعل، أفي الماضي أم في المستقبل؟

إن ما يلاحظ في البرنامج الأدنوي هو اختزال عدد المقولات الوظيفية الكثيرة في نظرية المبادئ والوسائط في أربع مقولات، وهي: الزمن والمصدري ثم الحد والتطابق (وأنظر شومسكي 1995 الفصل الرابع: 239)، وأقصي التطابق لأن سماته ليست لا جوهرية ولا تفسيرية، وهو ما يعني أن الاهتمام انصب فقط على المقولات الوظيفية التي لها دور أساسي في العمليات الحوسبية، وخاصة في عملية فحص السمات، وهي المقولات الوظيفية التي تتميز بنفس السمات التي لمقابلاتها المعجمية، أي السمات المقولية النحوية والسمات الدلالية، ثم السمات الصِّواتية أحيانا. ويتضح ذلك فيما يلي:

– بالنسبة للسمات الصواتية فإن بعض المقولات الوظيفية في اللغة العربية تتحقق في شكل مورفيمات معجمية، مثل مورفيمات النفي "ما" و"لم" و"لا" و"ليس"، ومورفيمات الاستفهام نحو، "لماذا"، و"هل" والهمزة "أ" في "أجاء زيد؟" وكذلك بعض مورفيمات الزمن، مثل "السين" و"سوف" في حال الاستقبال، وأدوات التعريف مثل "أل" وأسماء الإشارة. وما يميز المقولات الوظيفية بخصوص هذه السمات هو أن أغلبها مورفيمات إما متصلة أو منفصلة عن المقولات المعجمية، وتتحقق إما في شكل سوابق أو لواحق مثل السين المفتوحة المتصلة بالفعل غير التام في "سيذهب"، و"سوف" المنفصلة عن هذا الشكل الفعلي في "سوف يذهب"، وأن بعض المقولات الوظيفية في اللغة العربية تتحقق مجردة من أية علامة صِواتية كما هو الحال بالنسبة لمورفيم الزمن في الماضي.

– وفيما يتعلق بالسمات الدلالية فإن لبعض المقولات الوظيفية سمات دلالية كما هو

الحال بالنسبة للزمن في العربية، فهو إما [+ماض] أو [+مستقبل] من دون الحاضر كما سنرى في باب الزمن، وتتميز الجهة ب [+تام] و[−تام].

– وبخصوص السمات المقولية [+ف]، [+س] فهي سمات أساسية تخص المقولات الوظيفية، وهي التي تهمنا بالدرجة الأولى في دراسة البنية السماتية لهذه المقولات، وهي نفسها التي تميز المقولات المعجمية.

وعلى الرغم من تقاسم المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية نفس السمات المقولية فهناك بعض الاختلافات، منها أن سمات المقولات الوظيفية المقولية لا تجسد إلا في التعداد، أما سمات العناصر المعجمية المقولية فإنها تسنن في المعجم، ويفسرهذا إقصاء سمات العناصر الوظيفية المقولية عند فحصها بواسطة سمات العناصر المعجمية المقولية، وخاصة من جانب الأفعال والأسماء، لأن سمات المقولات المعجمية مؤولة، أما سمات المقولات الوظيفية فغير مؤولة، ولأنها ليست قوية فلا يمكن أن تصل إلى مستوى الصورة المنطقية.

4. خاتمة واستنتاج

نستنتج مما سبق في هذا الفصل أن إثبات استقلالية المقولات الوظيفية عن مقابلاتها المعجمية أمر ممكن نظرا لما تتميز به من خاصيات، ولما لدورها الفعال في تبيان الرتبة الأساس للغات، وفي تفاعل القواعد داخل الأنساق الحوسبية، وأن حصر لائحة المقولات الوظيفية المشتركة بين جميع اللغات أمر نسبي، لأنه إذا كانت المقولات المعجمية محدودة في أقسام توزيعية كالأفعال والأسماء والحروف ثم الصفات فإنه يصعب حصر ما يدخل تحت هذه الأقسام من تفريعات ومن اشتقاقات سواء على المستوى الصِّرافي أو على المستوى الدلالي أو على المستوى التركيبي بصفة عامة، وهذا عكس ما نجده في المقولات الوظيفية، فإن أقسامها غير موحدة لأنها غير كلية، وكل لغة تنتقي ما يناسبها من مجموع المقولات الوظيفية الممكنة، إلا أنها غير توليدية ولا يمكن أن تتفرع عنها أقسام فرعية؛ فمثلا للزمن تنوعات محدودة حسب سماته المميزة ولا يمكن أن نشتق منه أقساما أخرى تختلف عنه، وهو إما [+متصرف] أو [−متصرف] و[+ماض] أو [+مستقبل]، عكس الفعل، مثلا الذي يشكل قسما توزيعيا خاصا فإن تجريده غير محدود، لأن كل فعل يعبر عن حدث أو حالة، وأكثر من هذا قد نجد فعلا واحدا يستعمل استعمالات مختلفة بدلالات مختلفة مثل "ضرب":

(46) أ) ضرب موسى عيسى بيده

ب) ضرب موسى عيسى بكلامه

ج) ضرب موسى عيسى بحيله

يدل الأول على الضرب المادي، والثاني (ب) قد يدل على السب أو النميمة، وقد

يدل (ج) على النصب والاحتيال.

وفي الأخير فإن المقولات الوظيفية تمثل حسب أوحلا (1991 : 8) دم النحو وجسده ، لأنها مصدر المعلومات النحوية التي تحدد التمثيل البنيوي للأبنية المقدمة في تساو مع الإجراءات النحوية المطبقة عليها، وعملا بمبدإ أن مجموع المقولات الوظيفية يحدد بواسطة النحو الكلي، وكل لغة تنتقي من هذا المجموع ما يلائمها، فإننا سنعالج المقولات الوظيفية التي تتحقق في اللغة العربية انطلاقا من حقائق ملموسة. وبما أن التنوع اللغوي يحصر في كيفية تفاعل المقولات المعجمية مع المقولات الوظيفية، فإننا سنركز في الفصول اللاحقة على البنية السماتية للمقولات الوظيفية في اللغة العربية، خاصة الأساسية منها واللازمة لكل بنية كيفما كان نوعها، وتتمثل هذه المقولات في الزمن والجهة والنفي ثم التطابق والحد والمصدري.

الفصل الثالث

نسق الإحالة الوقتية في الجملة العربية

بعدما ركزنا في الفصل الثاني على مقارنة المقولات الوظيفية بالمقولات المعجمية من عدة أوجه لتأكيد استقلاليتها، ننتقل إلى دراسة صنف من هذه المقولات الوظيفية التي تدخل في تحديد الإحالة الوقتية، وهذه المقولات هي الجهة والزمن والنفي. والزمن ليس تلك الكمية الرياضية من التوقيت الذي يقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات والليل والنهار والأيام والشهور، أي الدهر الذي لا يدخل لا في تحديد معنى الصيغ المفردة، ولا في تحديد معنى الصيغ في سياق ما، ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي، ولذا سنركز اهتمامنا على الزمن النحوي باعتباره جزءا من الفعل الذي يساعد على تحديد الإحالة الوقتية.

ولا يقتصر تحديد الإحالة الوقتية على الزمن وحده وإنما يتجاوزه إلى الجهة التي تساعد على وصف وقياس الوقت بواسطة الأشكال النحوية الفعلية المميزة لها، سواء التامة أو غير التامة، ويتفاعل النفي بجميع عناصره مع الزمن لتحديد الإحالة الوقتية بمورفيماته، فـ"لم" مثلا تنفي الحدث في الزمن الماضي، و"لن" تنفي الحدث في الزمن المستقبل.

وتقتضي دراسة نسق الزمن بصفة عامة، من خلال بنيته السماتية ودوره في عملية فحص السمات، دراسة بعض القضايا النظرية بهدف تبيان تداخله مع

مقولات أخرى كالجهة مثلا، لأن هذا التداخل يجعل مقولة الزمن أكثر تعقيدا، ولذلك يصعب أحيانا عزلها كمقولة مستقلة في المستويات: الصِّرافي والتركيبي ثم الدلالي، ويقتضي هذا تحديد مفهوم الجهة وحدودها مع الزمن، وكذا بنيتها السماتية، ثم تحديد الزمن من حيث بنيته السماتية ودوره في تفعيل قواعد النسق الحَوسبي داخل البنيات التركيبية.

1. الجهة

الجهة مجموعة من سمات الحدث التي يقاس بها الوقت ويوصف بها داخل الجمل، والجهة مقولة غير معجمية مثيرة للجدل لعدة أسباب، منها مسألة تمثيل الجهة داخل الجمل، أي هل تمثل بمقولات فعلية أو بما شابهها من صفات، أو تمثل بمركب فعلي، أو بالجملة كلها؟

يمكن القول إن للأشكال النحوية بصفة عامة معنيين من حيث الإحالة الوقتية هما: الزمن والجهة، وتتميز الجهة بنوعين هما: الجهة المعجمية والجهة الشكلية النحوية، والجهة المعجمية هي المستفادة من المدخل المعجمي للجذر، أماالجهة الشكلية النحوية فهي المستفادة من الشكل الصِّرافي للفعل. وقد ناقش لينز Lyons (1977:704) الاختلاف بين الجهة النحوية والجهة المعجمية (aktionsart) حيث فضل تسميتها بالخاصية الجهية (Aspetuel Character)، وتشير الأولى (النحوية) إلى الاختلافات الجهية انطلاقا من الأشكال النحوية المتواردة، وتشير الثانية (المعجمية) إلى الاختلافات الجهية المعجمية.

1.1 الجهة النحوية: الحالة، والحركة، والتمام

تعتبر الجهة من حيث الأشكال النحوية مقولة فعلية، ويتضح هذا أكثر عند اللسانيين المتأثرين بتقسيم فندلير Vendler (1957) الرباعي للجهة، وهو: الحالة (State) والحركة (Activité) والتمام (Accomplishment) والإنجاز (Achievement)، وصيغت هذه الأقسام كما وردت في فركول Verkuyl (1993 : 34) كما يلي:

الحالة:

أن يحب " أ " شخصا "ب" من وقت 1 إلى وقت 2، يعني هذا أن " أ " يحب "ب" في كل اللحظات التي بين وقت 1 ووقت 2.

الحركة:

مشى " أ " في وقت ، يعني أن مشي "أ" كان في لحظة زمنية ممتدة.

التمام:

فاز " أ " بالسباق بين وقت 1 ووقت 2، يعني أن اللحظة من الوقت التي فاز فيها "أ" بالسباق هي بين وقت 1 ووقت 2.

الإنجاز:

" أ " كان يرسم دائرة في وقت، يعني أن الوقت الذي رسم فيه " أ " هذه الدائرة كان وقتا ممتدا ومغلقا.

ومنطلق تقسيم فندلير للجهة هو أن الجهة مقولة فعلية، وهذا ما جعل اللسانيين يميزون بين أفعال الحالة والأفعال الحركية ثم الأفعال التامة والأفعال المنجزة،

واختزلت هذه الأقسام الأربعة في ثلاثة أقسام بجمع القسم الثالث والرابع في قسم واحد لتصبح الأقسام المعتادة في الأدبيات الفلسفية واللسانية هي التي وردت في مورلاتوس (1978) Mourelatos، وكلها تقسيمات للجهة النحوية باعتبارها مقولة موجهة إن لم تكن في أغلب الحالات محددة بمعان موروثة عن الفعل المعجمي، أو بمرجعية فعلية واضحة في أشكالها وأنواعها.

2.1 تفاعل الجهة مع الزمن

أكد كومري (1976)، وداهل (1985) Dahl، وآخرون تداخل الجهة مع مقولات أخرى كالزمن والموجه (Modal) والوجه (Mood). تداخل الجهة مع الزمن ملموس في أغلب الأعمال حول الجهة، وما يزيد من قوة هذا التداخل هو اشتراك المقولتين في تحديد الوقت ووصفه واحتسابه ، وفي تحديد الإحالة الوقتية، وهذا ما جعل أيضا بعض الأعمال تعتمد مبدأ:

(1) "إن لم يكن زمنا يجب أن يكون جهة"

لأن المقولتين تحددان في الغالب من خلال المعاني الموروثة عن الفعل المعجمي، ويستعملان نفس الأدوات التعبيرية عن الإحالة الوقتية، وأول ما يلجأ إليه الباحث لمعرفة هل المسألة تتعلق بالجهة أم بالزمن هو تفحص مقولة الفعل.

ويثير تداخل الجهة مع الزمن أيضا مشكل عزلهما كمقولتين مستقلتين عن بعضهما البعض، إلا إذا أخذنا في الاعتبار بعض الاختلافات النسبية الآتية:

– إن الزمن مقولة فعلية صِرافية تخصص بموجهات زمنية كالسين و"سوف" للدلالة على الزمن الحاضر والمستقبل أو بالمساعد "كان" في حال الماضي، وإن تحديد مقولة الجهة يتجاوز الفعل إلى السياق التركيبي، ويعني هذا تفاعل العناصر الوقتية

مع العناصرغير الوقتية كما هو الحال مع اسم الفاعل.

– إن الزمن إشاري (Deictic) يشير إلى وقت التلفظ، أي لحظة التلفظ، وقد يأتي ماضيا أو مستقبلا، أي قبل لحظة التلفظ أو بعدها، عكس الجهة التي لا يمكن أن تكون إشارية لعدم ارتباطها بلحظة التلفظ (وأنظر كومري 1976) لأنها تعبر فقط عن أوضاع (situations) قد تكون أحداثا تامة أو غير تامة.

– إن الزمن عادة ما يعتمد في تقسيمه صُرْفِيات متصلة بمقولة الفعل أو منفصلة عنها مثل علامة الشخص في "يكتب" التي تزكي دلالة الفعل على حدث غير تام وأن الزمن هو وقت الكلام، والشيء نفسه بالنسبة لعلامة "السين" و"سوف" في "سيكتب" و"سوف يكتب" اللتين تزكيان دلالة الفعل على الزمن المستقبل.

– إن للجهة إحالة وقتية ضعيفة وأحيانا منعدمة (كومري 1976 : 20) وإن البنية الداخلية تعالج في الجهة التامة وغير التامة، وتقتضي التمييز بين الجهة المعجمية التي ترتكز على الطبيعة المعجمية للفعل وفضلاته، أي البنية الحملية في شموليتها، والجهة النحوية التي تعتمد على المتكلم في تخصيص وضع انطلاقا من لحظة التلفظ إلى أحداث فرعية قد تمثل سلسلة من النقط المتوالية في شكل خطي.

3.1 حدود جهية أم حدود زمنية؟

على الرغم من الاختلافات التي قدمت للتمييز بين الجهة والزمن فإن هذه الاختلافات تبقى نسبية نظرا لقوة تداخل الجهة مع الزمن. والجهة، بصفة عامة، غالبا ما نظر إليها إما تامة أو غير تامة، ولا تحسب الوقت أو تقيسه أو تصفه إلا في علاقتها بالزمن، وذلك لعدة أسباب، منها:

- إن كلا من الجهة والزمن يتوقف اختبارهما على الظروف الزمنية، مثل: "البارحة " و" الآن" ثم "غدا "...، فعزل الجهة عن الزمن في الجملة (2):

(2) جاء زيد

يتم بتركيب هذه الجملة مع ظرف زمني، مثلما في (3) و(4) التاليتين:

(3) جاء زيد البارحة

(4) جاء زيد الآن

فزمنيا تعبر الجملة في (3) عن حدث أنجز في وقت مضى بتأويل الزمن الماضي البعيد، وتعبرفي (4) عن حدث أنجز في وقت مضى بتأويل الزمن الماضي القريب، أما جهيا فيعتبر الحدث في الجملتين حدثا تاما وصل إلى لحظة التلفظ وانتهى، وهو ما يؤكد أن الفعل "جاء" فعل تام محدود بإحالة وقتية مشابهة للنفي في الزمن الماضي.

- إن الزمن الماضي لا يمكنه حمل إحالة وقتية مرتبطة بوقت التلفظ، أي الحاضر، وذلك راجع إلى الحيز الدلالي للجهة التامة التي تتفاعل مع الزمن الماضي، وهذا عكس ما أشار إليه كانترينو Cantereno (1974) بأن الفعل التام في العربية قد يحيل على الحاضر، وقدم مثالا لذلك الجملة (5) التالية:

(5) سأشكر فضلك ما حييت (كانترينو 1974 : 1 : 62)

فواضح أن دافع كانترينو إلى اعتبار هذه الجملة تعبيرا عن الحاضر هو أن دلالة الجملة دلالة تمن وإخبار وترج، ومعلوم أن دلالة أفعال التمني والترجي تأتي تعبيرا عن جهة أوضاع تتحقق سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ولا يقاس بها

الزمن لأنها قد تكون في أي وقت.

– إن الفعل التام محدود بإحالة وقتية مشابهة للإحالة الوقتية التي للزمن الماضي المطلق، وأما غير التام فغير محدود، ولا يلتزم وقتيا بأي عهد قد يربط بوقت التلفظ غلطا (by default)، وهو بهذا يشبه الزمن النسبي الممثل في الحاضر الذي لا يخصص إلا بأدوات مثل السين وسوف، وأدوات النفي مثل "لن" و"لم".

– إن للجهة، إضافة إلى ما سبق، قسمين دلالين، هما: الجهة التامة والجهة غير التامة، وتنظرالجهة التامة إلى الوضع من الخارج في شموليته، أي ككل مفرد، أما الجهة غير التامة فتنظر إليه من الداخل، وتحيل صراحة على بنيته الوقتية الداخلية، ويتضح ذلك أكثر في الوضع المرسوم في كومري (1976 : 24):

(6) x ---------------- y

وتشكل كل إحالة على مقطع معين من مجموع المقاطع التي بين "x" و"y" جهة غير تامة، وتعتبر كل إحالة على "x" أو على "y" أو عليهما معا جهة تامة، أو بمعنى آخر، إن الجهة التامة تصف الوضع في شموليته، أما الجهة غير التامة فتنظر في الوضع من خلال أطواره.

ويلاحظ الشيء نفسه في تقسيم الأزمنة، فلا يوجد سوى الزمن الماضي والمستقبل، والزمن الماضي زمن مطلق والزمن المستقبل زمن نسبي قد يخصص بأدوات "السين" أو "سوف" أو بـ"لن" للدلالة على المستقبل المحض أو بـ"لم" للدلالة على الماضي.

ولا بد في الأخير من الإشارة إلى أن أغلب المهتمين اللسانيين بالجهة

والزمن لم يفصلوا بين المقولتين سوى نظريا، أما تحليليا فإن أغلب الحقائق اللسانية تطبق عليها نظرية الجهة مثلما تطبق عليها نظرية الزمن، وذلك لاشتراكهما في قياس الوقت ووصفه وحسابه بأدوات متشابهة في أغلب الحالات، خاصة بالأفعال التي تقسم بحسب طبيعتها الجهية إلى [+تام] و[–تام]، أما ما شابه هذه الأفعال من الصفات فإن أغلبها يؤول جهيا كجهة التامة.

وقد أكدت الدمرداش واكسبريريا (1997) تطابق الجهة مع الزمن، وذلك بتطابق الجهة التامة مع الزمن الماضي والجهة غير التامة مع الزمن المستقبل، وما يميز الجهة هو أنها تقع تحت الزمن، أي أن الزمن يعلوها ويتحكم فيها. ويعني هذا أن الأفعال بصفة عامة تصعد إلى رأس الجهة لفحص [+تام] أو [–تام]، وبعد ذلك تصعد إلى الزمن لفحص سمة [+ماض] أو [+مستقبل]. أما الصفات المشتقة فيتوقف صعودها في الجهة لتفحص نفس السمة [+تام] أو [–تام] ولا تتجاوزه إلى الزمن. ويبقى الأساس هو أن الجهة لا يمكن أن تشكل عائقا أو حاجزا أمام صعود الفعل لأن كل فعل هوجهي وزمني في نفس الوقت.

4.1 نقل الفعل وفحص سمتي الجهة

تكون سمات الجهة والوقت عموما إما مادية أو مجردة صرافيا، ومعلوم أن التمثيل الصِّرافي قيد على السمة القوية لمورفيم صِرافي، ويختلف هذا التمثيل في اللغة العربية عن بعض اللغات الأخرى، فعند انتقاء مقولة الجهة في اللغة العربية لتشكيل اشتقاق تركيبي تكون مخصصة بـ[±تام]، وعند تخصيص الجهة بسمة [+تام] فإنها تعلو مورفيما مجردا، وعند تخصيص الجهة بـ[–تام] فإن الفعل يتحقق في شكل غير تام بسمات التطابق وهي: سمة الشخص كعلامة سابقة، وسمتي

الجنس والعدد كعلامتين ملحقتين.

وسمة [+تام] سمة قوية يصعد الفعل في التركيب لفحصها، كما هو واضح في (7 ب) التالية:

(7) أ) ذهب زيد

ب)

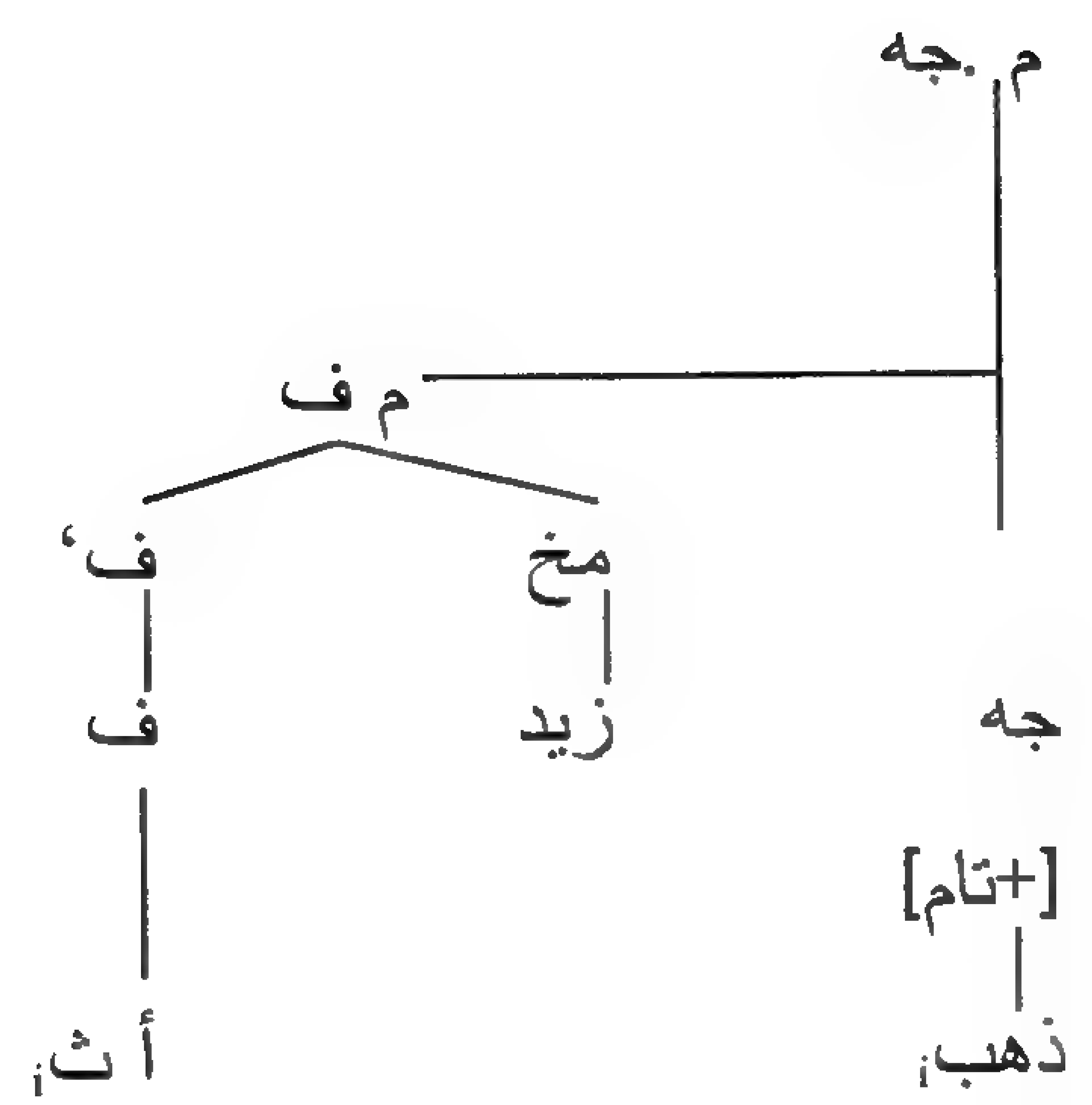

ويستمر الشكل الجهي في الصعود بعد فحصه سمة [+تام] في التركيب لفحص سمة الزمن [+ماض]، ويتوقف عند حدود فحص سمة الجهة [-تام]، وهذه سمة غير قوية (أنظر شومسكي 1992)، ولا يفحص الفعل سمة [+تام] في التركيب فقط وإنما يتجاوزه إلى الصورة المنطقية.

ولا يصعد الشكل غير التام الجهي إلى الزمن لفحص سمة الإعراب [+رفع]

التي يضارع بها الأسماء، و في حال النصب فإن إعراب غير التام يتحقق في شكل علامة [+نصب] كنتيجة لالتحامه بعوامل النصب كـ"أن" و"لن" مضارعا بذلك الأسماء المنصوبة بـ"إن" وأخواتها كما في (8) و(9):

(8) لن يذهب زيد إلى الرباط

(9) إن زيدا ذاهب إلى الرباط

وفي حال تخصيص الشكل غير التام زمنيا فإنه يلتحم مع سوابق مورفيمية دالة على الزمن متصلة أو منفصلة كـ"السين" و"سوف" و"لن" في حال النفي كما في (10) و(11) و(12) التالية:

(10) سيذهب زيد غدا إلى الرباط

(11) سوف يذهب زيد غدا إلى الرباط

(12) لن يذهب زيد إلى الرباط

ويتجاوز هذا الاختلاف بين الشكلين الجهيين التام وغير التام فحص سمة الجهة إلى الاختلاف في السمات المقولية بين الأزمنة التي تقابلهما، وحتى وإن لم يتحقق الزمن صِرافيا في الشكل التام فإنه يمثل بمورفيم مجرد بسمة [+ماض]. ويشترك الشكل غير التام المقولة الجهية المحضة مع رأس الجهة، ولا يتجاوزها إلى الزمن إلا إذا التحم بمورفيمات زمنية مثل "السين" و"سوف" (وأنظر شلونسكي (1997)).

2. الزمن

سنحاول مقاربة مقولة الزمن بتمييزها عن المقولات الوظيفية الأخرى، وتبيان مدى تداخلها وتفاعلها مع مقولة الجهة والنفي والتطابق في المستوى الصِّرافي وفي المستوى التركيبي ثم في المستوى الدلالي. هذه المقاربة منظمة على الشكل التالي: سنقدم مفهوم الزمن عند النحاة العرب وعند المحدثين لتوضيح مقولة الزمن في اللغة العربية، وكذا أقسام الزمن. ويبقى الأساس في هذا هو مقاربة البنية السماتية للزمن من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف يتحقق الزمن صرِافيا في اللغة العربية؟ وما هي سياقات توارده التركيبية؟ وكيف يتفاعل الزمن مع المقولات المعجمية وغير المعجمية ؟ ثم ما هي سماته المقولية؟ وكيف تفحص هذه المقولات؟

1.2 الفعل ومفهوم الزمن في النحو العربي

لقد ارتبط مفهوم الزمن بخصائص الفعل ومقوماته الذي يعبر عن الزمن وعن أقسامه، وذلك بالصيغ والأبنية والتراكيب. يقول برجشتراسر (1981 : 57–58) Bergestraesser عن خصائص الزمن في اللغة العربية:

"... ومما يزيدها تميزا عن سائرها (أي اللغات السامية) تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطتين: إحداهما اقترانها بالأدوات، نحو: قد فعَل، وقد يفعَل، وسيفعَل، وفي السلب: لا أفعَل بخلاف ما فعَل، ولن يفعل بخلاف لا يفعل وما يفعل، والأخرى تقديم فعل "كان" على اختلاف صيغه، نحو: كان قد فعل، وكان يفعل، وسيكون قد فعل إلى آخر ذلك. فكل هذا ينوع معاني الفعل تنويعا أكثر بكثير مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية قريبة من غنى الفعل اليوناني

والغربي أو بالأحرى أغنى منها في بعض الأشياء. وهذا من أكبر الأدلة على سجية اللغة العربية وطبيعتها، فهي أبدا تؤثر المعين المحدود على المبهم المطلق وتميل إلى التفريق والتخصيص... فاللغة العربية أكمل اللغات السامية في هذا، أي باب معاني الفعل الوقتية وغيرها...".

فللغة العربية ما يميزها عن اللغات الأخرى فيما يخص تحديد البنية الداخلية للوقت انطلاقا من الأفعال التي تكون في الزمان أقوى، فدلالة الفعل على الزمن تتحقق في بنياته الصِّرافية أي في صيغه. وقد تمكن النحاة انطلاقا من اختلاف أبنية الفعل الصِّرافية من التعبير عن أقسام الزمن ومن تقسيم الأفعال اعتبارا لدلالتها على الأزمنة.

ويتضح أكثر تقسيم أبنية الأفعال بحسب دلالتها على الأزمنة أوالعكس تقسيم الأزمنة بحسب صيغ الأفعال فيما قاله سيبويه ج1/12:

"وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد.

وأما بناء ما لم يقع فإنه كقولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب، ويضرب، ويقتل ويضرب.

وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت".

نستنتج من هذا أن الأزمنة ثلاثة تميز بحسب أبنية الأفعال، وهي:

الزمن الماضي المعبر عنه بـــ "لما مضى" ويتحقق بصيغ الأفعال التالية:

- "فعَل" بفتح العين، ويتحقق في سياق تعدي الفعل الفاعل إلى المفعول، وفي سياق اللازم الذي لم يتعد الفاعل، نحو:

(13) أكل زيد تفاحة

(14) ذهب زيد

- "فعِل" بكسر العين ويكون في سياق اللازم والمتعدي نحو:

(15) سمع زيد صوتا غريبا

(16) فرح زيد

- ويتحقق الماضي أيضا بصيغة "فعُل" بضم العين التي لا تأتي إلا لازمة نحو:

(17) شرف زيد

(18) كبر زيد

ويتميز الحال بـ"يفعَل" ويتميز الاستقبال ب"سيفعل"، ولا تدل "سيفعل" إلا على الزمن المستقبل، وأصلها "يفعل" زيدت إليه "السين" أو "سوف" لتخصيصه في الزمن المستقبل، ويعني هذا أن الأزمنة العربية قسمان هما: الماضي والمستقبل، ويعبر عنهما ببناء "فعل" الدال على أن الحدث فيما مضى، وببناء "يفعل" الدال على أن الحدث لم ينته في الحاضر والمستقبل، ويؤكد هذا إمكانية التعبير عن الأزمنة الثلاثة بصيغتين هما "فعَل" للماضي و"يفعل" للحال أو للاستقبال.

وتجرنا إمكانية التعبير عن الأزمنة العربية بصيغتين "فعَل" و"يفعل" إلى مسألة: ما هي أنواع الأزمنة العربية؟ وهل يقسم الزمن بحسب صيغ الأفعال؟

لقد أكد المبرد في المقتضب ج4/335-336 وجود صيغتين لتقسيم الزمن وهما: "فعَل" للماضي و"يفعل" للحال أو للاستقبال، حيث قال:

"فكل فعل يتعدى إلى الزمان، وذلك أنك إذا قلت قمت، دللت على أن فعلك فيما مضى من الدهر. وإذا قلت: أقوم، وسأقوم، دللت على أنك ستفعل فيما يستقبل من الدهر، فالفعل إنما هو مبني للدهر بأمثلته، فـ(فعل) لما مضى منه و(يفعل) يكون لما أنت فيه ولما لم يقع من الدهر، ولذلك تقول سرت يوما، وسأسير يوم الجمعة لأنه لا ينفك منه".

ويبين موقف المبرد وجود صيغتين لتقسيم الزمن، إلا أن هناك من النحاة من لا يعتبر الحال قسما زمنيا، ويحدد الأقسام الزمنية في قسمين هما: الزمن الماضي والزمن المستقبل، ويمثل هذا الاتجاه نحاة الكوفة والنحاة المتأخرون؛ فهذا الفراء إمام مدرسة الكوفة يتحدث في كتابه معاني القرآن ج2/202 فقط عن الزمن الماضي في تفسير قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت).

و"أكثر ما تختار العرب التنوين في النصب في المستقبل، فقولك: أنا صائم يوم الخميس، إذا كان خميسا مستقبلا. فإذا أخبر عن صوم خميس ماض قلت أنا صائم يوم الخميس، فهذا وجه العمل".

وخالفه سيبويه في هذا باعتباره أن اسم الفاعل إذا كان نكرة منونا دل على الحال أو الاستقبال، وذلك بقوله في الكتاب ج1: 164.

"...قولك هذا ضارب زيدا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيدا غدا.

فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك".

و الشيء نفسه أكده المبرد، أي أن اسم الفاعل يدل على الماضي إذا اشتق من فعل

ماض، ويدل على الحال أو الاستقبال إذا اشتق من فعل مضارع، حيث قال في المقتضب ج4: 148–149 في باب اسم الفاعل مع المضارع.

"وذلك نحو قولك: هذا ضارب زيدا، فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة غلام زيد.

تقول: هذا ضارب زيد أمس، وهما ضاربا زيد، وهم ضاربو عبد الله وهن ضاربات أخيك كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز فيه إلا هذا...

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع، أو ما تفعله بعد، ولم يقع جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره، لأنه في معناه... وذلك قولك زيد أكل طعامك الساعة إذا كان في حال أكل، وزيد آكل طعامك غدا، كما تقول: زيد يأكل الساعة، إذا كان في حال أكل وزيد يأكل غدا".

إن ما يمكن استنتاجه فيما يخص مفهوم الزمن عند النحاة العرب، سواء اعتمد في تحديده على بنية الأفعال أو غيرها هو أن الزمن في اللغة العربية ثلاثة أنواع زمن ماض مطلق، وزمن حاضر نسبي، وزمن مستقبل مطلق:

– الزمن الماضي المطلق، ويتجلى في صيغة "فعَل" و"فعِل" بكسر العين ثم "فعُل" وما اشتق منها من اسم الفاعل من دون تنوين.

– الزمن المستقبل المطلق، وتختص به صيغة "سيفعل" و"سوف يفعل"، وتضاف إلى هاتين الصيغتين صيغة "افعل". وقد اختلف النحاة حول هذه الصيغة الأخيرة باعتبارها صيغة مستقلة في مقابل صيغة "فعل" في الماضي و"يفعل" الدالة على الحاضر والمستقبل. وعموما فإن صيغة الأمر "افعل" صيغة طلبية تصنف ضمن

الصيغ الدالة على المستقبل. يقول سيبويه في "الكتاب" ج1 : 12 :

"وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب" حيث صنف "افعل" بضم عينه أو كسرها فيما لم يقع أي في الزمن المستقبل.

– الزمن النسبي (: حاضر، مستقبل)، ويتجلى في صيغة "يفعَل" و"يفعِل" بكسر العين و"يفعُل" نحو: "يذهب" و"يعد" بعد حذف حرف العلة "الواو" من "يوعد" حسب قاعدة الإعلال، لأنه إذا وقعت الواو بين ياء مفتوحة وعين مكسورة حذفت هذه الواو لتصبح "يعد". (وانظر ابن عصفور في "الممتع في التصريف") و"يشرف" و"يسكن" بالنسبة لـــ"يفعل"، فهذه صيغ غير مختصة بزمان وتدل على الحاضر والمستقبل أي الحدث الذي لم يتم. ولا يمكن تصنيف الزمن النسبي ضمن أقسام الزمن، لأنه زمن إشاري محض يدل على وقت التلفظ.

وما يؤخذ على النحاة حول مفهوم الزمن هو أن تحديدهم للزمن وأقسامه تحديد صرافي يرتكز على صيغة الأفعال لتقسيم الأزمنة إلى ثلاثة أقسام؛ فصيغة " فعل" مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة العين تدل على الماضي المطلق، أي الحدث التام، في حين تدل صيغة " يفعل" (مفتوحة العين) على الزمن النسبي، ويكون الحدث هنا غير تام مستمرا غير منقطع يجري في الاستقبال، ومتوقعا لم يتم. ويمكن تخصيص صيغة "يفعل" بموجهات كالسين و"سوف" لتدل على المستقبل الخالص. وللأمر صيغة طلبية يفهم منها طلب حدوث الفعل في المستقبل، نحو: "افعل".

وما يؤخذ على النحاة العرب أيضا هو عدم تفريقهم بين الجهة والزمن، وتحديدهم الزمن صوريا إلى ثلاثة أقسام "ماض، ومضارع، ومستقبل"، وعند

دراستهم الحقائق اللغوية وجدوها نوعين، ماضيا مطلقا ومستقبلا لم يتم نسبيا، ويعبر عنه بصيغة واحدة وهي: "يفعل"، أما الأدوات "السين" و"سوف" فهي موجهات تخصص هذه الصيغة في المستقبل المحض.

ويتبين من خلال هذه النصوص أن هناك خلطا وتشويشا في مفهوم الزمن، فالظاهر أن ما تحدث عنه النحاة العرب هو أساس تحديد الوقت بواسطة مقولة معجمية واحدة هي الفعل ومشتقاته، وهذا ما جعلهم يخلطون بين ما هو جهي وما هو زمني، والأمر عكس ذلك يقتضي الفصل بينهما، ودراسة مخصصات الزمن الصرافية والتركيبية من خلال سماتها، وكذا الأدوات التي قد تكون موجهة، وهو ما سنحاول تناوله فيما سيأتي بعد تقديم مفهوم الزمن عند المحدثين.

2.2 مفهوم الزمن عند المحدثين

لم تقتصر دراسة الزمن على اللسانيين وإنما تجاوزتها إلى الفلاسفة والمناطقة، فقد ارتكز تحليل رشنباخ (1947) Reichenback للزمن على العلاقة بين ثلاث نقط وقتية داخل خط الوقت، يرمز إليها بـــ "S" و"R" و"E"، وذلك كالتالي:

(19) S ⟵ لحظة التلفظ (Speech Time)

R ⟵ الوقت الإحالي (Reference Time)

E ⟵ وقت الحدث (Event Time)

ويميز انطلاقا من تقسيم رشنباخ للزمن بين علاقتين أساسيتين لتحديد الوقت هما: علاقة "R" بـــ"S" وعلاقة "R" بـــ"E"، تشير الأولى إلى الإحالة الوقتية الإشارية،

وهي حسب لينز (1977) إحالة يتوقف تأويلها على لحظة التلفظ[1]، وتشير الثانية إلى الإحالة الوقتية غير الإشارية. ويميز بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركبة اعتمادا على التراكيب الزمنية، وذلك كالتالي:

(20) الماضي البسيط ← كتب زيد مقالة

الحاضر البسيط ← يكتب زيد مقالة

المستقبل البسيط ← سوف / سيكتب زيد رسالة

أما الأزمنة المركبة فنمثل لها ب (21):

(21) جلس يتحدث إلى الناس

ويصعب تمثيل باقي الأزمنة المركبة الأخرى بالأفعال إلا إذا ركبت مع أسماء الفاعلين حيث ستتداخل مع الجهة (وأنظر الفاسي الفهري (1990-1993)).

وعرف كومري (1976) الزمن بتقعيد نقطة في الوقت، تمكن من ضبط وقت الحدث، ويتم هذا الضبط من مركزين هما: مركز إشاري يرمز إليه بـ"S"، ومركز إحالي يرمز إليه بـ"R"، وتسمى الأزمنة في "S" بالأزمنة المطلقة، وتسمى الأزمنة في "R" بالأزمنة النسبية.

ويتم إجراء حصر الأحداث وضبطها في الوقت بالنسبة للأزمنة المطلقة انطلاقا من المركز الإشاري "S" كنقطة توجيه تشير إلى وقت التلفظ حيث يوجه الزمن إلى الماضي أو إلى المستقبل، لأن الأحداث قد تتم في لحظة التلفظ

[1]- لحظة التلفظ أو وقت التلفظ زمن إشاري توجيهي يماثل الضمائر الإشارية، مثل "أنا" وأسماء الإشارة مثل "هذا" و"هنا"، وظيفته تخصيص الزمن المرتبط بلحظة التلفظ.

(Simultaneous) أو قبل التلفظ (Anterior) أو بعد التلفظ (Subsequent). وتعتمد الأزمنة النسبية المركز الإحالي "R" الذي يحدد من خلال السياقات المتواردة، أي التراكيب المتداولة، وقد يتجاوزها إلى الخطاب. وتسمى الأزمنة المنتجة بالأزمنة الإحالية التي غالبا ما ترتبط بالتراكيب المفتقدة إلى علامات زمنية صِرافية، وهي الأزمنة التي تستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول.

وتصنف الأزمنة التي تستعمل "S" (: لحظة التلفظ) كمركز إشاري توجيهي في ثلاثة أزمنة ممكنة، هي:

(22)

1- الحاضر المطلق، حيث "E" (الحدث) يحاكي "S"، أي ما يجري في لحظة التلفظ.

2- الماضي المطلق، حيث "E" قبل "S".

3- المستقبل المطلق، حيث "E" يلي "S".

ويدخل ضمن هذه الأقسام الثلاثة الظروف الزمنية مثل " اليوم" و" الآن" بالنسبة للحاضر المطلق، و"البارحة"، و" قبل قليل" بالنسبة للماضي المطلق، و"غدا"، و"بعد قليل" بالنسبة للمستقبل المطلق.

ويجري التقسيم نفسه على الأزمنة التي تتخذ "R" مركزا إحاليا، وذلك كالتالي:

(23) 1- الزمن الحاضر النسبي، حيث الحدث "E" يتم في لحظة "R" نفسها

2- الزمن الماضي النسبي، حيث "E" يتم قبل "R"

3- الزمن المستقبل النسبي، حيث "E" يتم بعد "R".

وأضاف كومري نوعا ثالثا يتألف من الزمن المطلق والزمن النسبي (Absolute/Relative) له التقسيمات الثلاثية نفسها، وهو الذي اصطلح عليه في تقسيم رشنباخ بالزمن المركب، وتتشكل فيه نقطة الإحالة حسب لحظة التلفظ. ويستفاد الحدث نسبيا من نقطة الإحالة خاصة الزمن النسبي، وذلك نحو:

(24) جلس يشرب الخمر (الفاسي الفهري 1993)

إن ما يميز مختلف المقاربات حول الزمن انطلاقا من جسبرسن (1924) إلى رشنباخ (1947) ثم كومري (1976) و(1985) وداهل Dahl (1985) وآخرين هوأنها تنوعات للنظرية نفسها، وأن الاختلاف يكون فقط في المصطلحات، وأن النتائج متشابهة، ويتضح ذلك ولو بمقاربة بسيطة لادعاء رشنباخ وكومري؛ فالواضح من هذا أن هناك ثلاثة أنواع من الأزمنة، وهي أزمنة مطلقة وأزمنة نسبية، ثم أزمنة نسبية مطلقة، والأكثر ضبطا وتداولا هما القسمان الأولان، أما القسم الثالث فيمكن اعتباره تنوعا للنوعين الأول والثاني.

3.2 مشكل تحقق الزمن

بالنظر إلي الزمن عموما وإلي أقسامه خاصة فإن المشكل لا يكمن في أقسامه وإنما في كيفية تحقق هذه الأقسام صرِافيا وتركيبيا، إذ نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع من التعابير الزمنية، هي:

(25) أ) تعابير زمنية صرِافية

ب) تعابير زمنية نحوية

ج) تعابير زمنية سياقية.

ونميز انطلاقا من هذه التعابير بين ثلاثة أنواع من الأزمنة حسب أشكال تحققها، وهي: الأزمنة الصِّرافية والأزمنة النحوية ثم الأزمنة الإحالية.

1.3.2 الأزمنة الصِّرافية

وهي الأزمنة التي تستفاد من الصيغ الصِّرافية، مثل "فعل" و"يفعل" و"سيفعل" ثم "افعل" في الأمر، ويقابل كل صيغة زمن، فـ"فعل" تستعمل للدلالة على الماضي، زيادة على الظروف الدالة على الماضي مثل البارحة وأمس، وتستعمل "يفعل" للدلالة على الحاضر الذي يفترض انعدامه كزمن في اللغة العربية، لأن الحاضر جهي محض. ونحصل بزيادة موجهات متصلة كـ"السين" المفتوحة أو المنفصلة مثل "سوف" إلى صيغة المضارع "يفعل" على الزمن المستقبل، مثل "سيفعل" و"سوف يفعل". وتستعمل صيغة "افعل" في الأمر أيضا للدلالة على المستقبل.

2.3.2 الأزمنة النحوية

وهي الأزمنة المستفادة من السياق التركيبي حيث الاعتماد فيه على صيغة الأفعال ضعيف، لوجود سياقات إما بأزمنة مركبة من صيغتين مختلفتين من حيث الزمن، هما:

(26) فعَل يفعل ... ←——— جلس يكتب الدرس

(27) فعَل سيفعل ... ⟵ قال سيذهب إلى الرباط

ولوجود جمل متصدرة بأدوات النفي توجه قيمة الأزمنة نحو:

(28) لم يذهب إلى الرباط

فـ(يفعل: يذهب) صيغة للمضارع بدلالة زمنية في الماضي، وكذلك في:

(29) لن يذهب إلى الرباط

فـ"يفعل" بصيغة المضارع لكن بدلالة في المستقبل، لوجود موجه النفي "لن".

3.3.2 الأزمنة الإحالية

وهي الأزمنة التي تتوقف على لحظة التلفظ حسب نموذج رشنباخ للزمن، وهي نقطة يتقاطع فيها الزمن مع الجهة، وقد بين مريل (1985: 30) Merril أن تقييم الجهة يتم في "R" (: لحظة التلفظ)، لذا فالجهة تكون تامة أو غير تامة انطلاقا من هذه النقطة من الوقت، وأن وقت الوضع (situation) يتناسب مع لحظة التلفظ، حيث يتأمل فيه المتكلم انطلاقا من جهة معينة.

وتفحص الإحالة الزمنية للجملة حسب كيرون (1993) و(1995: 60) في موقع المصدري الذي يحتوي على ظرفية زمنية مجردة منطقية، وبمعنى آخر تحدد الأزمنة الإحالية للجملة انطلاقا من الاشتراك في القرينة بين الزمن الصِّرافي والزمن النحوي وعقدة المصدري، لأن المصدري والزمن والفعل يشكلون سلسلة زمنية، لكل عقدة من هذه السلسلة قرينة زمنية منقولة انطلاقا من المصدري بواسطة التطابق بين الرؤوس التركيبية. وحسب قوة المصدري في تحديد إحالة الزمن فإن كل نقطة زمنية ترتبط بالمصدري "مص" إلا وتمثل زمنا إحاليا، وكل

نقطة زمنية لم ترتبط بـــ"مص" إلا وتمثل زمنا غير إحالي، أي جهة، ونمثل لذلك بما يلي:

(30)

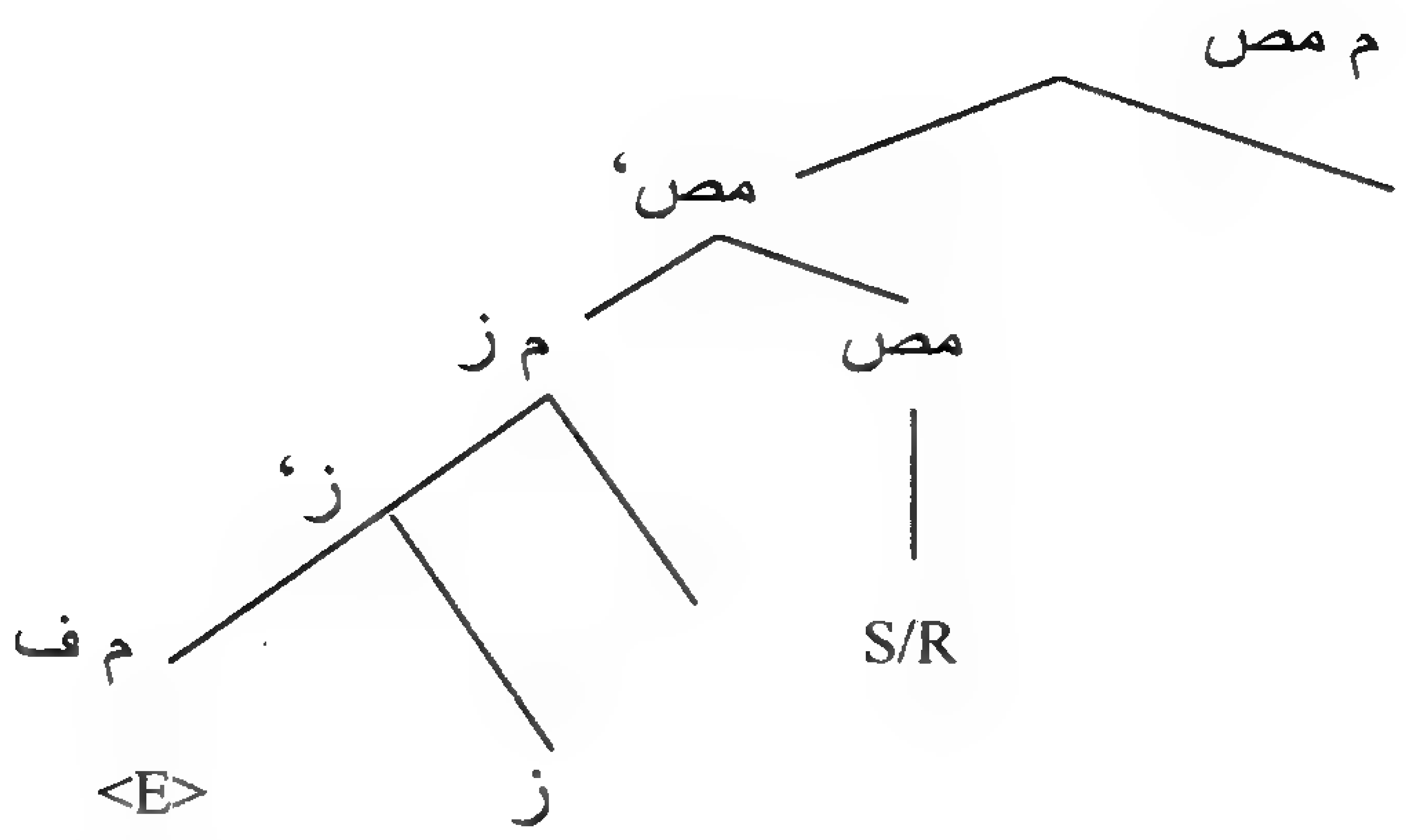

فـــ S/R تساوي R لحظة التلفظ، وتأويل "ز" يتوقف على علاقته بـــ"R" أي بالزمن الإحالي.

ويتضح مما سبق من القضايا النظرية حول الزمن، نحوية عربية قديمة أو لسانية حديثة، أن الزمن والجهة مقولتان وظيفيتان لا يمكن دراستهما بانعزال؛ فالزمن قد يبدو مقولة مستقلة صوريا، لكن بتفحص الحقائق اللغوية نجده يتداخل مع عدة مقولات أخرى، إما لاشتراكه معها في وصف الحدث وحسابه في الوقت مثلما هو الحال مع الجهة، وإما لأنه يتحكم فيها ويوجهها مثلما هو الحال مع النفي. وسنحاول دراسة هذا في باب البنية السماتية للزمن في الجملة.

ونود تأكيد أن الزمن عامة هو إما ماض أو مستقبل قبل المرور إلى هذه الدراسة، وأن الماضي والمستقبل إحاليان؛ يحيلان على نقطة معينة من خط الوقت،

بينما الحاضر إشاري جهي. وقد تحدد إحالة الماضي والمستقبل صِرافيا بعلامات لسانية محققة صواتيا مثل السين أو "سوف" أو "لم" أو "لن" أو بعلامة مجردة بالنسبة للماضي. وخير دليل يقدم على وجود نوعين من الزمن الماضي والزمن المستقبل دون الحاضر لأنه جهي محض هو الفعل الرابطة "كان" الذي يتحقق في الماضي والمستقبل من دون الحاضر، كما في :

(31) أ) كان زيد مريضا البارحة ب) سيكون زيد في الكلية غدا

ج)* كان زيد مريضا الآن د)؟ يكون زيد مريضا الآن

إن حصر النسق الزمني في الإحالة على الماضي بسمة [±ماض] وعلى المستقبل بسمة [±مستقبل]، نحو:

(32)

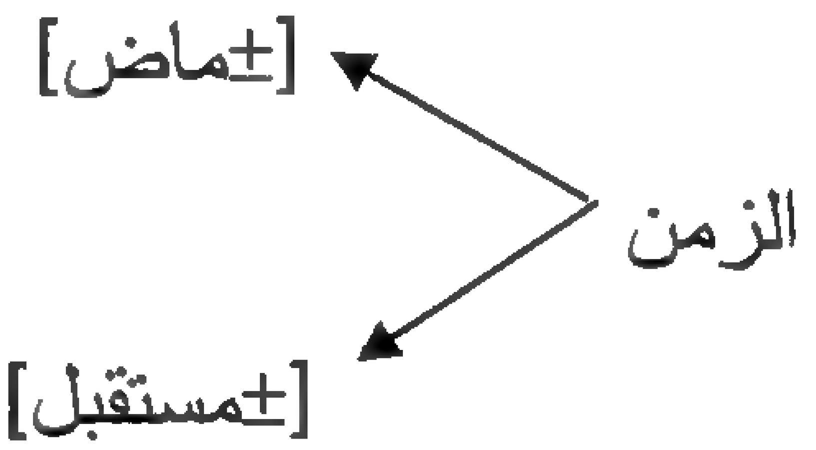

يقتضي تحليل صِرافة الزمن وتركيبه انطلاقا من علاقاته مع المقولات المعجمية ومع المقولات غير المعجمية، وذلك بتحديد سمتي الزمن المقوليتين[+ف] و[+س] مع المقولات المعجمية مثل مقولة الفعل والاسم وتفسير كيفية فحصهما. وبتفسير تفاعله مع المقولات الوظيفية مثل مقولة النفي والتطابق. وتضبط السمات المقولية في البرنامج الأدنوي بواسطة عملية الفحص، لأن إجراء نقل الفعل والاسم مدفوع بسمتي [+س] و[+ف] للزمن لكي يتحقق الالتحام بين المقولات المعجمية والمقولات الوظيفية. وسنحاول فيما سيأتي الإجابة عن الأسئلة التالية: هل للزمن سمات صِرافية وتركيبية؟ وكيف تفحص سماته؟ وذلك اعتمادا على فرضية أن

الأشكال الفعلية الجهية بسمات [+تام] و[−تام] تخصص أيضا بسمات الزمن [±ماض]، وعلى أساس أن الزمن يعلو الجهة، وكل فعل فحص سمات الجهة لابد وأن يصعد لفحص سمات الزمن.

4.2 البنية الصِّرافية والتركيبية للزمن

سنعالج خصائص الجهة الصِّرافية والتركيبية من خلال أشكال التام وغير التام المقابلة للزمن الماضي وللزمن المستقبل الذي لا يخصص إلا اعتمادا على موجهات مثل "السين" و"سوف" أو على رؤوس وظيفية تترأس إسقاطات وظيفية مثل النفي، لتعلق الزمن والجهة بمقولات أخرى في سياقات تركيبية متنوعة. ويفرض هذا التعلق علينا طرح السؤال التالي: هل للزمن بنية صِرافية خاصة ؟

إن تأكيد بنية الزمن الصِّرافية أو نفيها يقتضي تحليل بنية الفعل الماضي وبنية الفعل المستقبل لتفاعل الزمن بشكل مختلف مع الأفعال، ثم تفسير دور الزمن في تحديد مواقع توزيع الأفعال وتحديد علاقته بالموجهات مثل "السين" و"سوف" وبعناصر النفي مثل "لم" و"لن". وسنصف البنية الصِّرافية للأفعال التامة وغير التامة بهدف تحديد العناصر المكونة لهذه الأفعال، والتأكد من حملها معلومات زمنية.

1.4.2 أشكال تحقق الزمن الماضي الفعلية المتصرفة وغير المتصرفة

نفترض لتفسير أشكال تحقق الزمن الماضي أن صيغة الفعل التام وضعت أصلا للدلالة على الزمن الماضي المطلق إذا كانت مجردة من جميع العناصر التي قد تخلصها إلى زمن آخر؛ ومن هذه العناصر مثلا "قد" التي تقرب زمن الماضي

من الحال، و"إن" الشرطية التي تخصص الفعل الماضي للدلالة على الاستقبال. ويتحقق الفعل التام بشكلين رئيسين هما: الأفعال العادية بصيغة "فعل" وتغيراتها، والفعل الرابط أو المساعد أو ما سمي بالفعل الناقص "كان".

وتتحقق الأفعال العادية بصيغة "فعَل" في سياقات تركيبية متنوعة، وتأتي لازمة تقتصر على الفاعل ولا تجاوزه إلى المفعول، وتأتي متعدية تقتضي المفعول، وذلك نحو:

(33) جلس محمد

(34) أكل محمد الخبز

وقسم المتعدي إلى قسمين هما: الفعل المعلوم مثل "أكل" في (34)، والفعل المجهول مثل "أكل" في (35):

(35) أكل الخبز

وسميت الأفعال مثل "كان" وأخواتها و"كاد" وأخواتها ناقصة لأن معناها ينقص من دون خبر، وإذا أسند كل فعل منها إلى مرفوعه فلن تتحقق الفائدة إلا بعد مجيء الخبر منصوبا. ويخالف هذا قاعدة الأفعال التي تكتمل معناها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة[2]. وتقسم "كان" وأخواتها من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام:

- قسم يتصرف زمنيا، نحو أصبح، وأضحى، وأمسى، وبات، وصار، وظل،وكان.
- قسم يتصرف تصرفا ناقصا، أي ماضيا ومضارعا دون أن يقع في المستقبل،

[2]– "كان" تخصص الزمن الماضي فقط. وقد ذكر الفراء في معاني القرآن ج2: 154 أن "كان" إنما خلقت للماضي، نفس الشيء أكده ابن يعيش ج7 : 89 حيث قال : "كان" إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط".

نحو: ما انفك، ما برِح، ما زال، ما فتِئ.

- قسم لا ينصرف أصلا، ويتمثل في الأفعال المصطلح عليها بالجامدة التي لا تقبل تغييرا في شكلها ولا تتصرف في كل الأزمنة، ومنها الأفعال الملازمة للماضي مثل أفعال المدح والذم "نعم" و"بئس" و"ساء" و"حبذا"، وفعلا التعجب: "ما أفعله" و"أفعل به"، وأفعال الاستثناء : "ما حاشا"، و"ما خلا"، و"ما عدا". ومنها أخوات "كاد"، و"كرب". وأفعال الرجاء وأفعال الشروع، ثم أخوات "كان"، و"ليس" و"ما دام"، وللفعل الماضي صيغة تدل على حالة أو حدث تام فيما مضى، وله علامات تدل على الزمن الماضي منها أن يقبل في آخره إحدى التاءين وهما:

- تاء التأنيث الساكنة في فعلت
- تاء الفاعلية المتحركة في فعلت

وأن يقبل الالتحام مع بعض حروف النفي، وهي "ما" و"لا" مثل:

(36) ما جاء زيد

(37) لا جاء زيد ولا اتصل هاتفيا

وما يميز الزمن الماضي في اللغة العربية هو أن يسخر نموذج المتصل اللاحق بالفعل(suffix)، ويتضح هذا في التجريد الصرافي(38) بفعل متصرف "كتب" وفي (39) بفعلين غير متصرفين وهما "ليس" و"عسى":

(38)

	شخص (ش)	عدد (ع)	جنس (ج)	لاصق	فعل + لاصق
متكلم	1	مفرد	مذكر/مؤنث	ت	كتبت
مخاطب	2	"	مذكر	ت	كتبت
مخاطبة	2	"	مؤنث	ت	كتبت
غائب	3	"	مذكر	ب	كتب
غائبة	3	"	مؤنث	ت	كتبت
مخاطب	2	مثنى	مذكر/مؤنث	تما	كتبتما
غائب	3	"	مذكر	با	كتبا
غائبة	3	"	مؤنث	تا	كتبتا
متكلم	1	جمع	مذكر/مؤنث	نا	كتبنا
مخاطب	2	"	مذكر	تم	كتبتم
مخاطبة	2	"	مؤنث	تن	كتبتن
غائب	3	"	مذكر	بوا	كتبوا
غائبة	3	"	مؤنث	ن	كتبن

(39)

ش	ع	ج	لاصق	ف+لاصق	"ليس" عسى	المستقبل
1	مفرد	مؤنث/مذكر	ت	"ف+ت"	لست عسيت	*
2	"	مذكر	ت	"ف+ت"	لست عسيت	*
2	"	مؤنث	ت	"ف+ت"	لست عسيت	*
3	"	مذكر	ت	"ف+ت"	لست عسى	*
	"	مؤنث	ت	"ف+ت"	ليست عست	*
2	مثنى	مذكر/مؤنث	تما	"ف+تما"	لستما عسيتما	*
3	مثنى	مذكر	يا	"ف+يا"	ليسا عسيا	*
3	"	مؤنث	تا	"ف+تا"	ليسا عستا	*
1	جمع	مذكر/مؤنث	نا	"ف+نا"	لسنا عسينا	*
	"	مذكر	تم	"ف+تم"	لستم عسيتم	*
2	"	مؤنث	تن	"ف+تن"	لستن عسيتن	*
3	"	مذكر	ـــوا	"ف+ـــوا"	ليسوا عسوا	*
3	"	مؤنث	نا	"ف+ن"	لسن عسينا	*

وسميت هذه الأفعال وما شابهها بالجامدة غير المتصرفة من حيث الأزمنة من الماضي إلى المضارع ثم إلى المستقبل والأمر، لأنها وضعت لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف، كالنفي في "ليس" والترجي في "عسى". وقد قيست في جمودها على جمود الحروف لمشابهتها إياها، وذلك طبقا لقاعدة: كل ما شابه حرفا في الوضع أو في المعنى أو في الافتقار أخذ حكمه في الإعراب. والأفعال الجامدة نموذج لنوع الشبه في المعنى، لأن معنى النفي في "ليس" يؤدى أصلا بحروف النفي مثل "ما"، و"لن" و"لم" و"لا".

2.4.2 أشكال تحقق الزمن المستقبل الفعلية

1.2.4.2 غير التام المجرد المرفوع

(40)

ش	ع	ج	لاصق	لاصق + فعل + لاصق
1	مفرد	مذكر/مؤنث	أ ـــ	أدرس
2	"	مذكر	تـــ ـــ	تدرس
2	"	مؤنث	ـــين	تدرسين
3	"	مذكر	بـــ ـــ	يدرس
3	"	مؤنث	تـــ ـــ	تدرس
3	مثنى	مؤنث/مذكر	تـــ ـــان	تدرسان
3	"	مذكر	تـــ ـــان	يدرسان
	"	مؤنث	تـــ ـــان	تدرسان
1	جمع	مذكر/مؤنث	تـــ ـــ	ندرس
2	"	مذكر	تـــ ـــون	تدرسون
2	"	مؤنث	ت ـــ ن	تدرسن
3	"	مذكر	يـــ ـــون	يدرسون
3	"	مؤنث	تـــ ـــن	يدرسن

2.2.4.2 غير التام المنصوب والمجزوم والمؤكد

الجدول : (41)

ش	ع	ج	رفع	نصب	جزم	مؤكد ن.ث	مؤكد ن.خ	رفع	نصب	جزم	مؤكد ن.ث/ن.خ
1	مفرد	مذكر/مؤنث	أكتب	لن أكتب	لم أكتب	أكتبن	أكتبن	ضمة	فتحة	سكون	+ / +
2	"	مذكر	تكتب	لن أكتب	لم تكتب	تكتبن	تكتبن	"	"	"	+ / +
2	"	مؤنث	تكتبين	لن تكتبي	لم تكتبي	تكتبن	تكتبن	ثبوت النون	حذف النون	حذف النون	+ / +
3	"	مذكر	يكتب	لن يكتب	لم يكتب	يكتبن	يكتبن	ضمة	فتحة	سكون	+ / +
3	"	مؤنث	تكتب	لن تكتب	لم تكتب	تكتبن	تكتبن	"	"	"	+ / +
2	مثنى	مذكر/مؤنث	تكتبان	لن يكتبا	لم تكتبا	تكتبان	–	ثبوت النون	حذف النون	حذف النون	+ / –
3	"	مذكر	يكتبان	لن يكتبا	لم يكتبا	يكتبان	–	"	"	"	+ / +
3	"	مؤنث	تكتبان	لن يكتبا	لم تكتبا	تكتبان	–	"	"	"	+ / +
1	جمع	مذكر/مؤنث	نكتب	لن نكتب	لم نكتب	تكتبن	نكتبن	ضمة	فتحة	سكون	+ / –
2	"	مذكر	تكتبون	لن تكتبوا	لم تكتبوا	تكتبن	تكتبن	ثبوت النون	حذف النون	حذف النون	+ / +
2	"	مؤنث	تكتبن	لن تكتبن	لم تكتبن	تكتبان	–	ضمة(في محل)	فتحة(في محل)	سكون	+ / –
3	"	مذكر	يكتبون	لن يكتبوا	لم يكتبوا	يكتبن	يكتبن	ضمة(في محل)	حذف النون	حذف النون	+ / –
3	"	مؤنث	يكتبن	لن يكتبن	لم يكتبن	يكتبان	–	ضمة(في محل)	في محل	سكون	+ / –

مفتاح الرموز: ش: شخص، ع:عدد، ج : جنس، ن ث : نون ثقيلة ، ن خ : نون خفيفة

يتبين في الجداول التصريفية السالفة أن أغلب اللواصق المتصلة بالأفعال بسمة [+تام] [−تام] تتميز بتعدد وتنوع سماتها؛ فهي إما علامات دالة على التطابق بسمات الجنس والعدد والشخص أو علامات إعرابية دالة على النصب والجزم والرفع. ويبقي البحث في هذه الأشكال الفعلية عن علامات الزمن أساسيا، وسنحاول فيما سيأتي الإجابة عن السؤال التالي: هل يتحقق الزمن صرِافيا في الأفعال بنوعيها التامة وغير التامة؟ وسنبدأ بالبحث عن علامات الزمن في الفعل غير التام، وبعد ذلك سنبحث عن نفس العلامات في الفعل التام.

5.2 هل يتحقق الزمن الماضي صرِافيا في الشكل الفعلي التام؟

ننطلق للإجابة عن هذا السؤال من فرضية أن الشكل الفعلي التام يقابله الزمن الماضي وأن الشكل الفعلي غير التام يقابله الزمن المستقبل، ويعني هذا وجود فعل تام بسمة [+ماض] وفعل غير تام بسمة [+مستقبل]، وبالتالي وجود مقولة زمنية كجزء من التمثيل التركيبي للفعلين، لكن السؤال هو: هل لهذه المقولة الزمنية مقابل صرِافي؟ أي هل يتحقق الزمن صرِافيا؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي علاماته؟ الظاهر أن الجواب عن هذه الأسئلة يقتضي تحليل البنية الصِّرافية للأفعال المفترض حملها للزمن، وهي الأفعال بسمة[+تام] والأفعال بسمة[−تام] وذلك انطلاقا من التجريدات الصِّرافية السابقة، ويضاف إليها الفعل المساعد (الرابطة) "كان".

1.5.2. تفكيك البنية الصِّرافية للفعل التام

يمكن القول بالنظر إلى البنية الصِّرافية للفعل التام إنها تتكون من ثلاث طبقات متلاحمة وفق قواعد مضبوطة، وهذه الطبقات هي:

(42) جذر + صيغة + لواصق

1.1.5.2. الجذر

لا يمكن للجذر أن يتألف من أقل من ثلاثة أحرف(: صوامت)، ويميز في الجذر بين الأحرف الأصول الثابتة التي لا تتغير إلا لعلة كالحذف أو الاستبدال مثل حروف العلة في الأفعال المعتلة والحروف المزيدة إلى الجذر لغرض دلالي، وهي التي تسمى بحروف الزيادة التي تزاد بحرف أو بحرفين أو ثلاثة أحرف إلى الجذر الثلاثي، ويسمى بالمزيد الثلاثي، ويزاد حرف أو حرفان في الجذر الرباعي ويسمى بالمزيد الرباعي، وتجمع أحرف الزيادة في كلمة "سألتمونيها"، أي "السين" و"الهمزة" و"اللام" و"التاء" و"الميم" و"الواو" و"النون" و"الياء" و"الهاء"، وتتحقق في الأشكال التالية:

- الألف في "فاعل":

(43) هادن الرجل أخاه

- الهمزة في "أفعل":

(44) أكرمت زيدا

ويدخل هذا في نوع الزيادة بحرف. أما الزيادة بحرفين فنحو:

- التاء والشدة في "تفعل":

(45) تجلد زيد بالصبر

- أو التاء والألف في "تفاعل":

(46) تباعد الشر

- أو الألف والنون في "انفعل" للمطاوعة:

(47) انزعج زيد من أخيه

- أو الألف والتاء في "افتعل" :

(48) اجتمع زيد مع عمر

- أو الألف والشدة في "افعل" :

(49) اسود الليل

وتوجد زيادة بثلاثة أحرف، بالألف والسين والتاء في "استفعل":

(50) استغفر زيد الله

وسنقتصر في تحليلنا على المجرد الثلاثي لكي لا ندخل في تأويلات دلالية، منها أن الأفعال تأتي لازمة فتتعدى، نحو:

(51) أ) خرج زيد ب) أخرج زيد محمدا من القاعة

2.1.5.2. التام والصيغة

تأتي أغلب الأفعال بسمة [+ماض] على صيغة "فعل" التي اتخذها النحاة العرب والصرفيون عموما أداة اشتقاقية للتمييز بين الزمن الماضي والحاضر والمستقبل وكذا الأمر، وتتحقق بالصيغ التالية:

(52)

	+ ماض	+ حاضر	+ مستقبل	+ الأمر
صيغة	فعَل	يفعَل	سيفعل	افعل

واستعملت الصيغة للتمييز بين الجهة [+تام] والجهة [–تام] نحو:

(53) أ) فعَل ⟵ جهة [+تام]

ب) يفعل ـــ سيفعل ـــ افعل ⟵ جهة [–تام]

واعتمدت صيغة "فعل" أيضا في التمييز بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول:

(54)

	البناء للمعلوم	البناء للمجهول
الصيغة	فعل (كتب)	فعل (كتب)
	يفعل (يكتب)	يفعل (يكتب)
	سيفعل (سيكتب)	سيفعل (سيكتب)

الأمر : افعل (اكتب)

واستعملت الصيغة أداة اشتقاقية لتوليد أبنية فعلية وغير فعلية بمعان مختلفة، مثل اشتقاق اسم الفاعل من البناء للمعلوم الماضي والمضارع:

(55) فعَل [+ماض] ⟵ فاعل

ذهب ⟵ ذاهب

(56) يفعَل [المضارع] ⟵ لفاعل

يذهب ⟵ لذاهب

تبدو الصيغة انطلاقا مما سبق قالبا صِرافيا لاشتقاق مقولات فعلية وغير فعلية وتوليدها بمعان ووظائف وأبنية مختلفة قاسمها المشترك هو الحروف الأصلية، أي الجذر المعجمي، وبهذا يمكن القول إن الصيغة مقولة اشتقاقية لا علاقة لها بالزمن لأن وظيفتها اشتقاق أبنية بمعان صِرافية ومعجمية مختلفة.

3.1.5.2. الحركات وتكوين المقاطع

يبدأ دور الحركات وقت ضم الجذر إلى الصيغة لتشكيل مقاطع تتغير بتغير صوامت الجذر الأصلية الصحيحة أو المعتلة في الاشتقاقات الممكنة، مثلا يمكن تفكيك "كتب" مقطعيا كالتالي (وأنظر ترجمة حنون مبارك وأحمد العلوي (1995) لموريس هالي (.M ،Halle) وجان روجي فيرني (1980، J.R Vergnand):

(57) كتب [صامت +حركة]1 [صامت +حركة +صامت]2

الملاحظ هو أن المقطعين (1) و(2) يبقيان على حالهما الأول في جميع التصاريف تقريبا، والذي يتغير هو حركة الصامت الأخير المتأثرة بتعاقب سمات التطابق على هذا المقطع في الماضي حسب الجدولين التصريفيين (58) و(59):

(58) صامت +حركة [+فتحة] →

[3 +مفرد +مذكر] كتب/ليس

[3 +مفرد +مؤنث] كتبت/ليست

[3 +مثنى +مذكر] كتبا/ليسا

[3 +مثنى +مؤنث] كتبتا/ليستا

(59) صامت + سكون →

[1 +مفرد +مذكر] كتبت/لست

[1 +مفرد +مؤنث] كتبت/لست

[2 +مفرد +مؤنث] كتبت/لست

[2 +مثنى +مذكر] كتبتما/لستما

[3 +2 +مثنى +مؤنث] كتبتما/لستما

[1 +جمع +مذكر] كتبنا/لسنا

[2 +جمع +مذكر] كتبتم/لستم

[2 +جمع +مؤنث] كتبتن/لستن

(60) صامت +حركة [+ضم] ← [3 +جمع +مذكر] ← أكلوا

يتبين مما سبق أن حركة المقطع الأخير من الفعل [+تام] تتأثر بسمات التطابق ولا تتأثر بسمات الزمن، ويعني هذا أن هذه الحركات المتواردة على الحرف الأخير من الفعل الثلاثي بصيغة "فعل" "كتب" و"ليس" في (58) و(59) ما هي إلا حركات

اقتضاها التطابق، وتتغير بتغير سماته، وملازمة للتطابق وليس للزمن، ونطرح السؤال التالي: إذا كان الجذر معجميا والصيغة مقولة اشتقاقية والحركات علامات تطابق فأين الزمن من البنية الصِّرافية للشكل [+تام]؟ لنختبر طبقة اللواصق كطبقة رابعة في بنية التام.

4.1.5.2. اللواصق

اللواصق طبقة صامتية في الفعل التام تتحقق في شكل مورفيمات تؤهل الفعل ليدخل السياقات التركيبية حسب أوجه تطابق الفعل مع الفاعل، ومن طبيعة هذه اللواصق أن تدل على التطابق الذي يكون تاما في حال تحققه بجميع مكوناته وهي: [+جنس، +عدد، +شخص]، ويمثل في السياقات التركيبية التي يتقدم فيها الفاعل على الفعل في رتبة (فاعل +فعل +مفعول):

(61) الطلاب كتبوا الدرس

(62) الطالبات كتبن الدرس

وتتحقق سمات التطابق في شكل علامات تلحق بالفعل، فبالتاء مضمومة أو مفتوحة أو ساكنة في حال الإفراد (وأنظر38و39)، وبالتاء والميم وألف ممدودة في (كتبتما) و بنون وألف ممدودة في (كتبنا) في حال التثنية، وبالتاء والميم في(كتبتم)، وبالتاء والنون المشددة في (كتبتن)، وبالواو والألف في(كتبوا) في حال الجمع. والأهم في هذه اللواصق هو أن هذه السمات تؤكد أن التطابق يمثل صِرافيا في الفعل [+تام]، وأن هذه اللواصق تتغير بتغير سمات التطابق.

الملاحظ في البنية الصِّرافية للشكل الفعلي التام أن هذا الشكل يتكون من ثلاث طبقات، ولكل طبقة صِواتية وظيفة خاصة بها، فالجذر معجمي ساكن وجامد

ما دام لم يدخل التصريف حتى يمكن تأويله زمنيا أو جهيا، ولا يصبح ديناميا إلا عند اقترانه بالصيغة كمرحلة أولى من الالتحام، والصيغة مقولة اشتقاقية تتغير بتغير الأفعال انطلاقا من سمات التطابق المتصلة بها، وحسب الاشتقاقات المولدة عنها، مثل اسمي الفاعل والمفعول، وتستعمل كأداة قياسية للتمييز بين بناء المجرد وبناء المزيد، نحو:

(63) فعل ←—— فاعل ←—— مفعول...

كتب ←—— كاتب ←—— مكتوب...

والصيغة مقولة اشتقاقية، أما الزمن فمقولة صِرافية، ومن غير المنطقي أن تعبر صيغ مختلفة عن القيمة الزمنية نفسها [+ماض]، ولا تعبر اللواصق عن الزمن، وإنما تعبر عن سمات التطابق التي تتحقق في الشكل التام بعلامات متصلة في شكل لواحق تتغير بتغير سمات التطابق، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذه العلامات تحققا صِرافيا للزمن بسمة [+ماض]، ولا يمكن اعتبار علامات التطابق عموما دالة على الزمن للأسباب التالية:

– إن افتراض علامات التطابق تحققا للزمن سيزيد من تعدد وظائف هاته العلامات، فالأساس فيها هو أن تعبر عن سمات مكونات التطابق: الجنس والعدد والشخص، وتسخر أحيانا للتعبير عن الإعراب، والدليل على ذلك المثنى الذي يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، كما في (64 أ وب وج) التالية:

(64) أ) الطالبان نجحا في الامتحان

ب) وجدت رجلين في الدار

ج) مررت برجلين

وتعبر الألف في (64 أ) المتصلة بالمركب الاسمي "الطالبان" وبالفعل "نجحا" عن تطابقهما في العدد بسمة [+مثنى]، وتعبر في الوقت نفسه عن رفع "الطالبان"، ونفس الشيء في "ب" و"ج" حيث تعبر "الياء" عن علامة النصب وعلامة الجر.

– إن علامات التطابق تسخر للتعبير عن الضمائر المدمجة في الأفعال والأسماء والحروف، وتقوم بوظيفة الأسماء، مثل التاء المدمجة في "مر" في (65 أ وب)، حيث تقوم بوظيفة الفاعلية:

(65) أ) مررت بزيد يلعب

ب) زيد مررت به يلعب

– إن سمات التطابق لا تتحقق دائما بالعلامات نفسها، فالفعل التام بأشكاله المتعددة، سواء المختص بالماضي مثل "ليس" الدال على النفي أو "عسى" الجامع بين بنية الماضي ودلالة المستقبل كترج، أو الفعل المتصرف في الماضي والحاضر مثل "كتب" المعلم دائما بلواحق دالة على التطابق عكس الفعل غير التام المعلم بلواحق وسوابق دالة على التطابق، والمثير للانتباه هو أن هذه العلامات قد تتحقق في الشكل التام بحركة إعرابية تملأ موقع التطابق، ويتعلق الأمر بحركة الفتـــحة، في "كتب" في (66 أ وب)، والفتحة في "ليس" في (67)، وقد اعتبرها النحاة العرب القدامى علامة لبناء الماضي، نحو:

(66) أ) كتب زيد مقالة

ب) زيد كتب مقالة

(67) ليس زيد مريضا

وتعوض هذه الحركة كل سمات التطابق في التام من شخص [+3] وعدد [+مفرد] وجنس [+مذكر] لأن هذه السمات تتحقق بمتصلات. ونطرح هنا السؤال: هل يمكن القول إن علامات الإعراب تحققات للتطابق وللزمن وللإعراب في الوقت نفسه؟ زيادة على ذلك فإن تشابه المتصلات كأشكال تعبر عن التطابق في التام المتصرف في الماضي والمستقبل مثل "كتب" وفي الشكل الفعلي الخاص بالماضي مثل "ليس" يؤكد أن العلامات التي تظهر لواحق متصلات (suffix) هي علامات خاصة بالتطابق وليست علامات زمنية.

إن ما يمكن استخلاصه من تفكيك البنية الصِّرافية للشكل الفعلي التام بسمة [+ماض] هو انعدام علامة صواتية خاصة بالزمن الماضي في هذا الشكل، أي أن الزمن الماضي لا يمثل صرافيا في الشكل التام لا بعلامات التطابق ولا بالصيغة ولا بالحركات الإعرابية، لذا نفترض أن الزمن الماضي مقولة مجردة لا تتم إلا إذا التحمت جميع الطبقات المؤلفة للشكل التام الفعلي من جذر وصيغة ثم علامات التطابق (اللواصق) بمختلف تحققاتها، وكل هذه الطبقات مؤتلفة هي انعكاس لهذا الزمن، ولا يوجد الزمن الماضي كمقولة وظيفية مجردة تترأس إسقاطا مستقلا إلا عندما يلتحم الفعل بطبقاته الصِّرافية مع الزمن الماضي.

يتضح هذا الافتراض أكثر في سياقات توارد الزمن الماضي سواء في الجمل الإخبارية أو المنفية، نحو:

(68) أكل زيد تفاحة

(69) ما أكل زيد تفاحة

(70) لا أكل زيد تفاحة.

فعندما يلتحم الفعل مع الزمن الماضي يشكلان مركبا من الفعل والزمن في الجمل الإخبارية مثلما في (68) وبعد ذلك يلتحم هذا المركب مع النفي مثلما في (69)، لأن "ما" عنصر نفي محايد مثل " لا " يكون مع التام ومع غير التام نحو:

(71) أ) ما يأكل زيد تفاحة

ب) لا يأكل زيد تفاحة

ففي (71 أ وب) تحقق غير التام بسابق الشخص الياء بسمة [+3] وبلاحقتي العدد بسمة [+مفرد] والجنس [+مذكر]، ويزيد هذا في تأكيد عدم اعتماد علامات التطابق تحققات للزمن في الفعل التام، لأنه عند الانتقال إلى غير التام تنفصل سمة الشخص عن باقي سمات التطابق الأخرى، وهذا ما سنحاول توضيحه عند تفكيك البنية الصِّرافية لغير التام لمعرفة هل يتحقق الزمن صِرافيا في هذا الشكل، ولتأكيد تجرد مقولة الزمن في الشكل التام.

6.2 تفكيك البنية الصِّرافية لغير التام ومقولة الزمن

سنحاول تفكيك البنية الصِّرافية لغير التام لمعرفة موقع تحقق الزمن صِرافيا قبل تخصيصه. وستظهر بمقارنة الفعل غير التام مع التام عدة اختلافات بينهما. فغير التام مشابه في طبقاته التكوينية للتام المكون من ثلاث طبقات، وهي بالترتيب:

(72) الجذر + الصيغة + اللواصق

1.6.2. الجذر

جذر غير التام مشابه لجذر التام، فهو معجمي من دون تأويل دلالي، وإن كان النحاة العرب ميزوا المضارع بالذي تتصدره أحرف المضارعة مجموعة في كلمة "أنيت"، كما في:

(73) أكتب – تكتب – يكتب – نكتب

وهي الحروف نفسها التي تتصدر جميع تصريفات الشكل غير التام، وكما هو واضح فإن هذه الحروف هي تحققات مورفيمية لسمة [+شخص] للتطابق، و يؤكد هذا انفصال هذه السمة في الشكل غير التام عن باقي سمات التطابق الأخرى: [+عدد] و[+جنس].

2.6.2. الصيغة

الصيغة مقولة اشتقاقية ونموذج أمثل لتفاعل صوامت الجذر مع الصوائت، تبنى في أغلب الحالات من صيغة الماضي تزاد إليها أحرف المضارعة الدالة على

سمة الشخص بتغيير حركة الحرف الأصلي الأول للجذر من فتحة في فاء "فعل" إلى السكون في "يفعل" و"تفعل" و"أفعل"، وتتحقق هذه الصيغ في غير التام الجهي، ويزاد إلى أحرف المضارعة مورفيمان زمنيان هما: سابقة "السين" المفتوحة المتصلة بالفعل و"سوف" مورفيم منفصل يتقدمان غير التام لتخصيصه في الزمن المستقبل، نحو:

(74) أ) سيكتب زيد الدرس

ب) سوف يكتب زيد الدرس

وتتصدر أحرف النفي الشكل غير التام لتوجيهه إما إلى الماضي أو إلى المستقبل نحو :

(75) أ) لم يكتب زيد الدرس البارحة

ب) لن يكتب زيد الدرس غدا

يتضح من الأمثلة السابقة أن الصيغة لا تتغير سواء مع "السين" و"سوف" أو مع "لن" و"لم" ما عدا في حال نفي المعتل الآخر (الناقص) والمعتل الوسط (الأجوف) مثل:

(76) أ) لم يدع زيد محمدا البارحة

ب) لم يقل زيد هذا

حيث حذف الحرف الأخير المعتل في (دعا) والحرف الوسط في (قال)، وأن دور الصيغة اشتقاقي فقط، يساعد على انتقال الجذر من بنية إلى أخرى من دون أن تدل على الزمن.

3.6.2. اللواصق

وأخص السوابق واللواحق المميزة للمضارع، فقد سبق في التام توضيح أنه لا يمكن الحديث عن اللواصق إلا عند التحام الجذر بالصيغة، حيث تشكل اللواصق مع حروف الجذر مقاطع تمثل أشكالا مورفيمية داخل الفعل، نحو:

(77) لاصق [+شخص] +ف + لاصق [+عدد +جنس].

والذي يهمنا في هذا هو الحركة المتعاقبة على الحرف الأخير الذي سماه الصرفيون بلام الفعل. فحركة هذا الحرف تتغير وفق تغير سمات التطابق للواصق من ضمة إلى فتحة إلى سكون كما في الجدول (41) والمعاد بشكل واضح في (78–79–80) على التوالي لتوضيح أهم لواحق التطابق وسوابقه المتصلة بالشكل غير التام:

(78) الضمة وتقتضيها سمات:

1+مفرد +مذكر ← أكتب
1 +مفرد +مؤنث ← أكتب
2 +مفرد +مذكر ← يكتب
3 +مفرد +مؤنث ← تكتب
3 +مفرد +مذكر ← يكتب
1 +جمع +مذكر ← نكتب
1 +جمع +مؤنث ← نكتب
3 +جمع +مذكر ← تكتبون
3 +جمع +مذكر ← يكتبون

(79) الفتحة وتقتضيها سمات:

2 +مثنى +مذكر ← يكتبان
2 +مؤنث +مؤنث ← يكتبان
3 +مؤنث +مذكر ← يكتبان

(80) السكون وتقتضيه سمات:

2 +جمع +مؤنث ← تدرسن
3 +جمع +مؤنث ← يدرسن

الملاحظ هنا أن أقوى الحركات المتواردة على الحرف الأخير من الفعل غير التام هي الضمة، لذلك تعتبر العلامة الإعرابية الأصلية المميزة لهذا الشكل الفعلي مقابل الفتحة المميزة للتام والسكون المميز للأمر، وتتعاقب الضمة في تسع تركيبات صِرافية في (78)، والفتحة في ثلاث تركيبات، والسكون في تركيبتين.

4.6.2. سوابق ولواحق التطابق في غير التام

وهي طبقة هامة في الفعل غير التام، وكلها تحققات لسمات التطابق كما هو الحال في التام، إلا أن ما يميز هذه اللواصق في التام هو أنها ذات طبيعة إلحاقية، تلحق متصلة بآخر الفعل، نحو "كتبوا ، كتبت"، وتلصق بغير التام سابقة ولاحقة. وتمثل السابقة سمات الشخص نحو:

(81) أدخل – تدخل – ندخل – يدخل ...

واستثنى بنمامون في (1992) وفي (1993) وفي (2000) وكذا نيير (1992) Noyer ضمير المتكلم في الجمع، لأن سمة عدده تتحقق بالسابق في حين تتحقق أغلب سمات التطابق لواحق، وخاصة سمات العدد والجنس.

وإذا كانت سمات الشخص تتحقق بمورفيمات "أنيت" متصدرة الفعل المضارع أي سوابق، فإن اللواحق الدالة على العدد والجنس تأتي فارغة صِواتيا[1] في بعض التركيبات الصِّرافية كما في:

[1]– الملاحظ في مثل هذه الحالات أن الحركة، خاصة الضمة، تعوض علامات التطابق، ويعتبر التطابق في هذه الحالات مجردا غير محقق صرافيا.

(82) أدرس، تدرس، يدرس، ندرس

وتظهر في الحالات الأخرى علامات دالة على العدد في نحو:

(83) يدرسان – تدرسان – تدرسون – تدرسن – يدرسون....

إن ما يمكن استنتاجه من تفكيك البنية الصِّرافية لغير التام قبل الحسم فيما إذا كان يحمل زمنا أم لا هو أن علامات التطابق لا تتحقق مجتمعة وإنما منفصلة، تتحقق علامة الشخص سابقة في بداية الفعل متمثّلة في الحروف "أنيت".

(84) أ) أكتب رسالة

ب) تكتبين رسالة

وتتحقق علامات العدد والجنس لواحق متصلة مثل علامة جمع المذكر والمؤنث المتصلة بالفعل (كتب) في (85) و(86) التاليتين:

(85) تكتبون رسالة

(86) تكتبن رسالة

وهذا دليل على عدم اعتبار علامات التطابق تحققات للزمن، وإلا طرح مشكل تحقق الزمن في الشكل غير التام؛ هل يتحقق باللواحق أو بالسوابق. زيادة على ذلك فإن علامات التطابق، خاصة علامات العدد والجنس، لا تتحقق صرافيا بمورفيمات في بعض تصاريف غير التام، وتعوض بحركات كالضمة، كما في(87):

(87)	1 +مفرد مذكر/مؤنث	أدرس	3 +مفرد مذكر	يدرس
	2 +مفرد مذكر	تدرس	3 +مفرد مؤنث	تدرس

وتبين مقارنة غير التام بالتام أن حركة الفتحة تعوض كليا سمات تطابق العدد والجنس والشخص كما سبق توضيح ذلك في التام، وتعوض الضمة في غير التام سمات تطابق العدد وأحيانا سمات الجنس جزئيا، وتعتبر الضمة دليلا على إسمية غير التام الذي يضارع بها الاسم ويقوم بوظيفته،نحو:

(88) أ) زيد كاتب

ب) زيد يكتب

فإذا ما اعتبر"زيد" مبتدأ و"كاتب" خبره فإن "يكتب" يعوض "كاتب" في وظيفة الخبر.

ويأخذ غير التام أشكال إعراب الاسم كالنصب عند ما يلتحم مع النفي، نحو:

(89) لن يدرس زيد في الكلية

ويقابل هذا النصب مثيله في المفعول الاسم، وفي المبتدإ المنصوب ب"إن" وفي الصفة المنصوبة بـــ"كان" نحو:

(90) أ) ضرب زيد محمدا

ب) إن زيدا مريض

ج) كان زيد مريضا

أما في حالة الجزم:

(91) إن تخرج أخرج

فإن الجزم اعتبر علامة مميزة للفعل بصفة عامة معادلا للجر في الاسم، ولا وجود للجر في الفعل كما أنه لا وجود للجزم في الاسم[2]، واعتبرت الضمة أيضا في غير التام مقابلا للفتحة في التام والسكون في الأمر، ولا تتحقق إلا في غياب تحقق صِرافي للتطابق في التام وفي غياب علامتي الجنس والعدد في غير التام، لأن علامة الشخص تتحقق سابقة، ويعتبر التطابق في هذه الحالة مجردا، ونمثل لتفاعل التطابق مع الشكلين التام وغير التام بـــ:

(92) أ) ف [+تام] +تط [+ش +ع +ج]

ب) تط [+ش] +ف [−تام] +تط [+ع +ج]

7.2. سياقات توارد غير التام وتأويلاته الزمنية

سنبين بعد تفكيك البنية الصِّرافية لغير التام وعزل عناصر تركيب هذه البنية، وتبيان كيفية التحامها، كيفية تحقق المعلومة الزمنية فيه، فالشكل غير التام يتوارد في سياقات تركيبية متعددة التي تجعله يتجاوز الدلالة على الحال إلى الدلالةعلى الماضي والمستقبل أحيانا.

ويعتبر تأويل غير التام بالحاضر درجة الصفر من الإحالة الوقتية، حيث يكون الزمن مجردا من أي موجه زمني يخصص دلالته وعاما مبهما بحاجة إلى تخصيص، لذا اعتبر في أغلب الحالات جهيا محضا ما دام غير قادر على تعيين الزمن بذاته ويحتاج إلى غيره مثل السين وسوف، نحو:

(93) أ) يحب زيد المدرسة

---

[2]– قال سيبويه 13/1 "... فالرفع والجر، والنصب، والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة، والتاء والياء والنون. وذلك قولك : أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن".

ب) يلعب زيد الكرة

ج) يمشي زيد بسرعة

فغير التام في هذه الأبنية مجرد من أية علامة صواتية أو صرافية تحمل معلومة الزمن. وكما سبق، فلكل عنصر من العناصر المكونة لغير التام وظيفة خاصة بعيدة عن أن تحمل معلومة زمنية، ويجعل هذا غير التام يتقاطع مع الجهة إن لم يكن مقولة جهية محضة أو مشتركة معها، فغير التام موسوم جهيا وليس زمنيا (وأنظر شلونسكي (1997)، والفاسي الفهري (1993)، وبنمامون (2000)، والأرجح أن الذي جعله يؤول جهيا هو أنه لا يستطيع تحديد إحالة وقتية من ذاته وإنما مع غيره.

ويفترض تأويل الشكل غير التام جهيا وجود إسقاط جهي يعلو مباشرة المركب الفعلي كما في الأمثلة التالية المأخوذة عن بنمامون (40:2000).

(94) أ) الأولاد يلعبون

ب) لولاد تيلعبوا

ج) بيدرس هنا دلوقت

(95) أ) الطالب يسكن هنا

ب) لولاد تيقروا هنا

ج) عادة بيدرس هنا

فالإسقاط الجهي مرؤوس بالمتصل "ت" و"كـ" في الدارجة المغربية، وبـ"ب"في المصرية، وبمورفيم مجرد في العربية الفصحى. وترأس المتصلات إسقاطها

الخاص في التركيب وتلتحم مع الفعل، ولا يمكن فصلها عن الحمل بزمن حاضر، نحو:

(96) * (تـــ)يقرا بوحدو

فهذه بنية غير مقبولة لافتراض استقلال مورفيم الجهة "تــ" تركيبا ليترأس إسقاطه الخاص الذي يعلو المركبات الفعلية ويتصل بالفعل مباشرة إلى يمينه(وأنظر التشجير(39) في بنمامون (2000)).

إن ما يمكن استخلاصه من تفكيك البنية الصِّرافية للشكل الفعلي غير التام هو أنه لا يحمل أية معلومة زمنية، وأنه شكل جهي محض غير مخصص بالزمن إلا عند التحامه مع السين أو سوف أو مع عناصر النفي. وبما أن الجهة إسقاط وظيفي يعلو مباشرة المركب الفعلي، فإن أول ما يفحصه الفعل عند صعوده من رأس المركب الفعلي إلى رأس الجهة هو سمة [+تام] أوسمة [−تام]، ويصعد بعد ذلك إلى رأس إسقاط الزمن لأجل فحص سمة [+ماض] أو [+مستقبل]. وسنحاول فيما سيأتي تبيان أهم خصوصيات الزمن المستقبل في اللغة العربية.

8.2. الزمن المستقبل

يتحقق الزمن المستقبل في اللغة العربية إما بالتحام الشكل غير التام مع أدوات دالة على المستقبل مثل السين المفتوحة المتصلة و"سوف" المنفصلة إثباتا ونفيا أو بسياقات تركيبية مؤولة في المستقبل، أو بالتحام الشكل غير التام مع بعض أدوات النفي مثل "لن"، أو بالتحامه بنوني التوكيد الخفيفة أوالثقيلة، أوبلام القسم. ويتحقق الزمن المستقبل أيضا بفعل الأمر، وسنحاول توضيح هذا فيما سيأتي.

1.8.2. السين وسوف ولن [3] [4]

يتحقق الزمن المستقبل في اللغة العربية بالتحام الشكل غير التام مع الأداتين الموجهتين "السين" و"سوف" في الجمل الإخبارية ومع "لن" في الجمل المنفية، وذلك نحو:

(97) أ) سيدرس زيد الكتاب

ب) سوف يدرس زيد الكتاب

ج) لن يدرس زيد الكتاب

---

[3]– أورد ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 92 ج II، ص.646 بابا أفرده لمسألة: هل "السين" مقتطفة من "سوف" أو أصل برأسه. ونظرا لأهميتها نوردها بتصرف: ذهب الكوفيون إلى أن "السين" التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها "سوف" وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها. ومن بين أدلة كل مدرسة نجد:
بالنسبة للكوفة، فإن كثرة استعمال "سوف" هو سبب حذفها، لأن العرب تحذق ما كثر استعماله كقولهم "لا أدر، ولم أبل، ولم يك، وخذ، وكل" والأصل لا أدري ولم أبال ولم يكن، ألخذ، وألكل، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال، فكذلك فعلوا في "سوف" حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا. وعلة الكوفيين في ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه "سوف" من الاستقبال، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها وفرع عليها. بالنسبة لدليل البصريين، فإن لكل حرف "السين" و"سوف" معنى خاصا به، فالسين حرف يدل على معنى، وسوف تدل على معنى، ولا يستويان في الدلالة على الاستقبال، فـ"سوف" أشد تراخيا في الاستقبال من "السين". ونميل إلى رأي البصرة لاختلاف الأداتين، وذلك من جهتين، حسب ما في ابن هشام الأنصاري في "المغني" ص: 184-185:
(i) من حيث المعنى، فإن مدة الاستقبال مع "السين" أضيق أما مع "سوف" فأوسع.
(ii) من حيث التركيب، فإن "سوف" تركب مع النفي، وخاصة مع "لن" عكس "السين"، كما في (98.أ) أعلاه.
زيادة على هذا الاختلاف في المعنى والتركيب، فإن "سوف" تتفرد بدخول اللام عليها نحو: (ولسوف يعطيك ربك فترضى) الضحى : 5. وأن سوف قد تفصل بالفعل الملغى كقول زهير ابن أبي سلمى:
وما أدرى وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
(وانظر شرح المفصل لابن يعيش).

[4]– قال الرضي: "أما السين وسوف فسماهما سيبويه: حرفي تنفيس، ومعناهما تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال نفس الخناق أي وسعه، و"سوف" أكثر تنفيسا من "السين" " 315/1.

(98) أ) سوف لن يدرس زيد الكتاب

ب)* سلن يدرس زيد الكتاب

ج)* لن سيدرس زيد الكتاب

الملاحظ في الأبنية (97) أن الزمن المستقبل يتحقق سواء بإجراء صرافي بالاتصال بين الشكل غير التام وبين السين أو بمورفيم مستقل هو "سوف" بهدف تخصيص الزمن بسمة المستقبل، وجعل هذه السمة منظورة في المستوى الصِّواتي، ويتوافق هذا مع ما بينه شومسكي في البرنامج الأدنوي، إذا ما اعتبرنا "سوف" مساعدا مقابلا ل"will" في الإنجليزية، حيث أوضح أن المساعد عنصر من دون مضمون معجمي هدفه جعل مقولة الزمن منظورة في الصورة الصواتية.

و"السين" و"سوف" نوعان من المساعدات المدمجة في الفعل عند صعود هذا الأخير إلى رأس الزمن "ز"، يتحققان بشكل مختلف. ويوضح ذلك التحام الشكل غير التام مع "السين" و"سوف" مدمجين مع عنصرالنفي "لن" الذي يؤكد اختلافهما في مستوى المعجم كما في (98) حيث الجملة "أ" مقبولة، لأن "لن" مورفيم يخصص غير التام في الزمن المستقبل، و"السين" و"سوف" مورفيمان يخصصان الزمن الحال بعد شيوعه.

9.2. التحام الفعل المضارع بأدوات النفي

يتحقق التحام الفعل المضارع بأدوات النفي في السياقات التي تتحكم فيها عناصرالنفي في توجيه الزمن في اللغة العربية، فإذا كانت المعلومة الزمنية محمولة في الجمل المثبتة من قبل الشكل غيرالتام بمورفيم مجرد فإن الزمن مختلف في النفي الذي تحمل أدواته الزمن للدلالة إما على الماضي مع "لم" أو على المستقبل مع "لن" و"لا"، وذلك نحو:

(99) لا يأكل زيد التفاحة

(100) لن يأكل زيد التفاحة

(101) لم يأكل زيد التفاحة

ف"لا" نفي لـــ"يأكل" و"ليأكلن" في الاستقبال، أما "لن" فنفي لـــ"سوف يأكل" و"سيأكل". ويمكن تمثيل ذلك بما يلي:

(102)
نفي لـــ ← يأكل زيد تفاحة في الاستقبال
لا يأكل زيد تفاحة
نفي لـــ ← ليأكلن زيد تفاحة في الاستقبال

(103)
نفي لـــ ← سوف يأكل زيد تفاحة
لن يأكل زيد تفاحة
نفي لـــ ← سيأكل زيد تفاحة

10.2. التحام الفعل المضارع بنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة وبلام جواب القسم للدلالة على المستقبل

ونمثل لذلك بـــ (104) وبـــ(105) التاليتين:

(104) والله ليأكلن زيد تفاحة

(105) "لنسفعا بالناصية" العلق 15.

ففي (104) دل الفعل المضارع المتصل بلام القسم ونون التوكيد على الاستقبال، أما في (105) فدل الفعل المضارع بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة على الزمن المستقبل.

ويدل الشكل غير التام على الزمن المستقبل مع أدوات الشرط بجميع تراكيبها، نحو:

(106) أ) إن تجلس أجلس

ب) كيفما تصنع أصنع

ج) من يأتني آته

ويدل الفعل غير التام أيضا على الزمن المستقبل مع حروف النصب ومع لام الجحود والفاء السببية وواو المعية:

(107) أن تذهب يقلق زيدا

(108) لن تذهب إلى الرباط

(109) كي تذهب إلى الرباط عليك بالقطار

(110) جئتك لكي أكرمك

(111) أنا آتيك فتقول إذن أكرمك

ويشترط في "إذن" أن تسبق بالفاء أو بالواو (وانظر ابن يعيش 231/2 والسيوطي في الهمع 8/1). ويدل الفعل المضارع كذلك على الاستقبال في سياق لام التعليل:

(112) جئتك لأكرمك

وفي سياق "حتى":

(113) لن أذهب حتى تعود من الرباط

ويتحقق المستقبل أيضا في سياقات متصدرة بـــ"قد" لأن معناها التوقع (أنظر الرماني: معاني الحروف ص: 98):

(114) قد يدخل زيد مستقبلا إلى الرباط

ونضيف إلى تأويلات الزمن المستقبل سياق الجميلات المدمجة بـــ"أن":

(115) أراد أن يذهب إلى الرباط غدا

11.2. الأمر وتحقق الزمن المستقبل

يتعين الزمن المستقبل دائما بالأمر، لأن الأمر لا يكون إلا للمستقبل، وأكد المبرد هذا في(ج،1:221)، حيث قال:

"إنما الأمر من الفعل المستقبل لأنك تأمره بما لم يقع"

والأمر هو الفعل الدال على طلب حدوث فعل أو تركه بعد لحظة التلفظ، ويؤخذ من الفعل المضارع بعد حذف أحرف المضارعة (أنيت) أي علامات سمة الشخص. وترجع هذه العلامات في الأمر المنفي كما في الجدول التصريفي التالي:

(116)

المضارع	الأمر	الأمر المنفي
تكتب	أكتب	لا تكتب
تكتبين	أكتبي	لا تكتبي
تكتبان	أكتبا	لا تكتبا
تكتبان	أكتبا	لا تكتبا
تكتبون	أكتبوا	لا تكتبوا
تكتبن	أكتبن	لا تكتبن

إن الاختلاف الملاحظ بين هذه التجريدات الثلاثة هو حضور سابقة التطابق التام بسمات الشخص أو غيابه في المضارع وتحقق اللاحقتين: سمتي العدد والجنس وغياب علامة الشخص في الأمر، ثم حضور هذه العلامة في الأمر المنفي، ويتضح ذلك في التشكيلات التالية:

(117) المضارع ⟵ [+شخص] +ف + [+جنس] +[+عدد]

الأمر ⟵ [–شخص] +ف + [+جنس] +[+عدد]

الأمر المنفي ⟵ [+شخص] +ف + [+جنس] +[+عدد]

ويتخصص المضارع بالأمر دائما، لأن الأمر لا يكون إلا من المستقبل، ويتخصص

أيضا بالنهي في الاستقبال، لأن النهي كالأمر من حيث الدلالة الزمنية على المستقبل، ويختلفان في حضور أو غياب سمة [+شخص]، فهي غائبة في الأمر وحاضرة في الأمر المنفي كما في النهي.

ويتحقق الزمن المستقبل مع فعل أو أداة ترج وإشفاق مثل "عسى" وأخواتها، أو تمن مثل "ليت"، كقوله تعالى:

(118) "فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا" النساء: 19.

وتتحقق "عسى" بصيغة الماضي لكن بدلالة زمنية مستقبلية لأنه فعل ترج، والترجي لا يكون إلا للاستقبال. ويشترط أن يكون خبر"عسى" فعلا مضارعا دالا على الاستقبال متصدرا بدامجة "أن" كما في الآية السابقة، ولا يجوز أن تتبع "أن" بفعل ماض أو مضارع أو أمر، نحو:

(119) أ)* عسى يذهب الشر

ب)* عسى قام

ج)* كاد قد قام

ويؤول الدعاء بالمستقبل أيضا، سواء أكان بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع أو بصيغة الأمر،نحو:

(120) لا ذهب الله بشره

نستنتج من دراسة البنية الصِّرافية للتام ولغير التام ومن سياقات توزيعهما أن

التام يحمل معلومة وقتية تتحقق بمورفيم مجرد، عكسه غير التام الذي لا يحمل أية معلومة وقتية ولا أية سمة وقتية، خاصة عندما يكون مجردا من أية أداة موجهة، أو من المساعدات، أو قبل وروده في سياقات تركيبية، ويكون غير التام في هذه الحالة أقوى في الجهة من الزمن، وفيما عدا ذلك فإن المعلومة الزمنية إما محمولة بأدوات موجهة تخصص الزمن في المستقبل كالسين وسوف، أو بأدوات النفي "لن" و"لا".

وعموما إن الفرضية التي أصبحت مؤكدة من خلال ما قدم حول مقولة الزمن الوظيفية، سواء مع الشكل الفعلي التام أو الشكل الفعلي غير التام أو مع السين وسوف وأدوات النفي "لم" و"لن"، هي أن الزمن في اللغة العربية إما ماض أو مستقبل ولا يوجد زمن حاضر أو مضارع، لأن هذا الأخير جهي محض، وسيتأكد هذا أكثر مع "كان" فيما سيأتي.

12.2. "كان" والزمن [± ماض]

تعتبر "كان" شكلا تاما أو حالة لترسيخ التام ويحمل سمة الزمن [+ماض]. وتؤول الجملة التي تتوزع فيها "كان" بإحالة وقتية ماضية، ولا يمكن فرض إحالة وقتية حالية على الجملة، لأن "كان" إجبارية في الزمن الماضي واختيارية في الحاضر، ولا تحيل على الحاضر سواء اعتبرت مساعدة أو رابطة. وتحتاج "كان" كباقي الأفعال العادية إلى سابقة مثل "السين" و"سوف" أو "لن" للتعبير عن الزمن المستقبل، نحو:

(121) كان الرجل واقفا

(122) أ) سيكون الرجل واقفا

ب) سوف يكون الرجل واقفا

ج) لن يكون الرجل قادما

وتتركب "كان" مع الأفعال التامة ومع الأفعال غير التامة، حيث يشكل جميلة تتصدر الجملة، وذلك نحو:

(123) كان يكتب ⟵ كان + فعل [−تام]

(124) كان كتب ⟵ كان +فعل [+تام]

(125) يكون يكتب ⟵ يكون +فعل [−تام]

(126) يكون كتب ⟵ يكون +فعل [+تام]

ويتم توزيع "كان" رابطة أو مساعدة فقط لحصر الإحالة الوقتية في الزمن الماضي وفي الزمن المستقبل؛ فـ"كان" الرابطة يجب أن تكون حاضرة لحمل الزمن الماضي، ولا تستعمل "يكون" وحدها بشكل مجرد إلا نادرا، وتأتي في الغالب مسبوقة بعلامة المستقبل "السين" أو "سوف".

إن ما يتضح من توزيع "كان" فعل تام هو عدم إحالته على الحاضر، وهذا ما يجعله مطابقا لشكلي الأفعال الأساسين وهما: الشكل التام والشكل غير التام، ويمكن تفسير ذلك بأن الزمن الحاضر في مقابل الحمل الفعلي غير مجذوب بأية سمة زمنية، ويؤكد ذلك انعدام إسقاط وقتي في الزمن الحاضر، لأن الزمن الحاضر لا يقتضي عمادا برأس فعلي ولأنه جهي محض. وتفسر علاقة الفعل بإسقاط الزمن بأن الفعل ينتقل خارج المركب الفعلي ليلتحق بالزمن، وبأن الفعل لا يولد بأية سمة

من السمات الوقتية التي تقتضي نقل الفعل إلى الزمن لفحص سماته، فسمة الزمن الماضي، مثلا قوية، تجذب الرابطة للالتحاق برأس الزمن "ز" كما في (127) التالية:

(127)

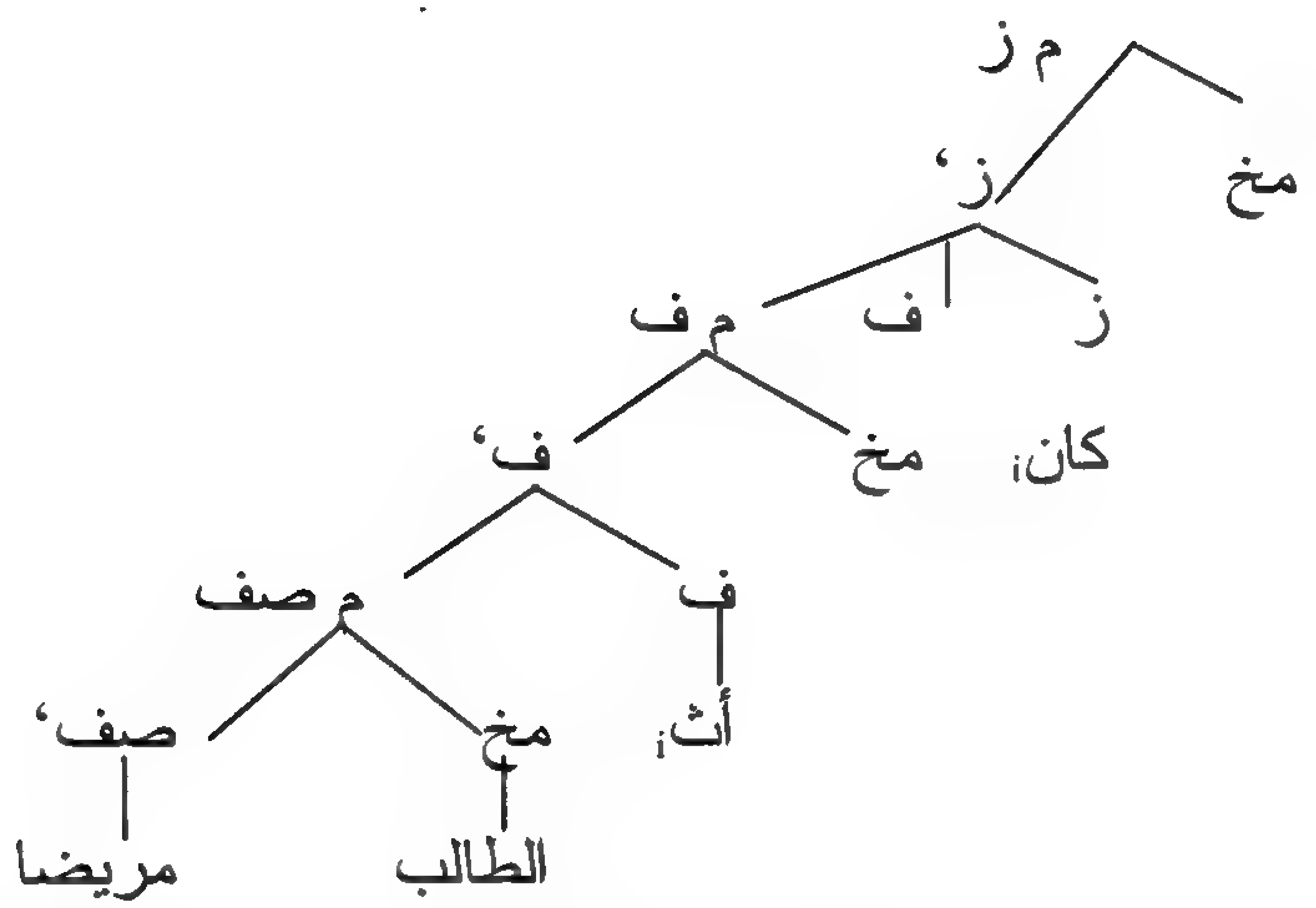

و تعتبر سمة الزمن في المقابل قاصرة في الزمن الحاضر ولا تتطلب عمادا:

(128)

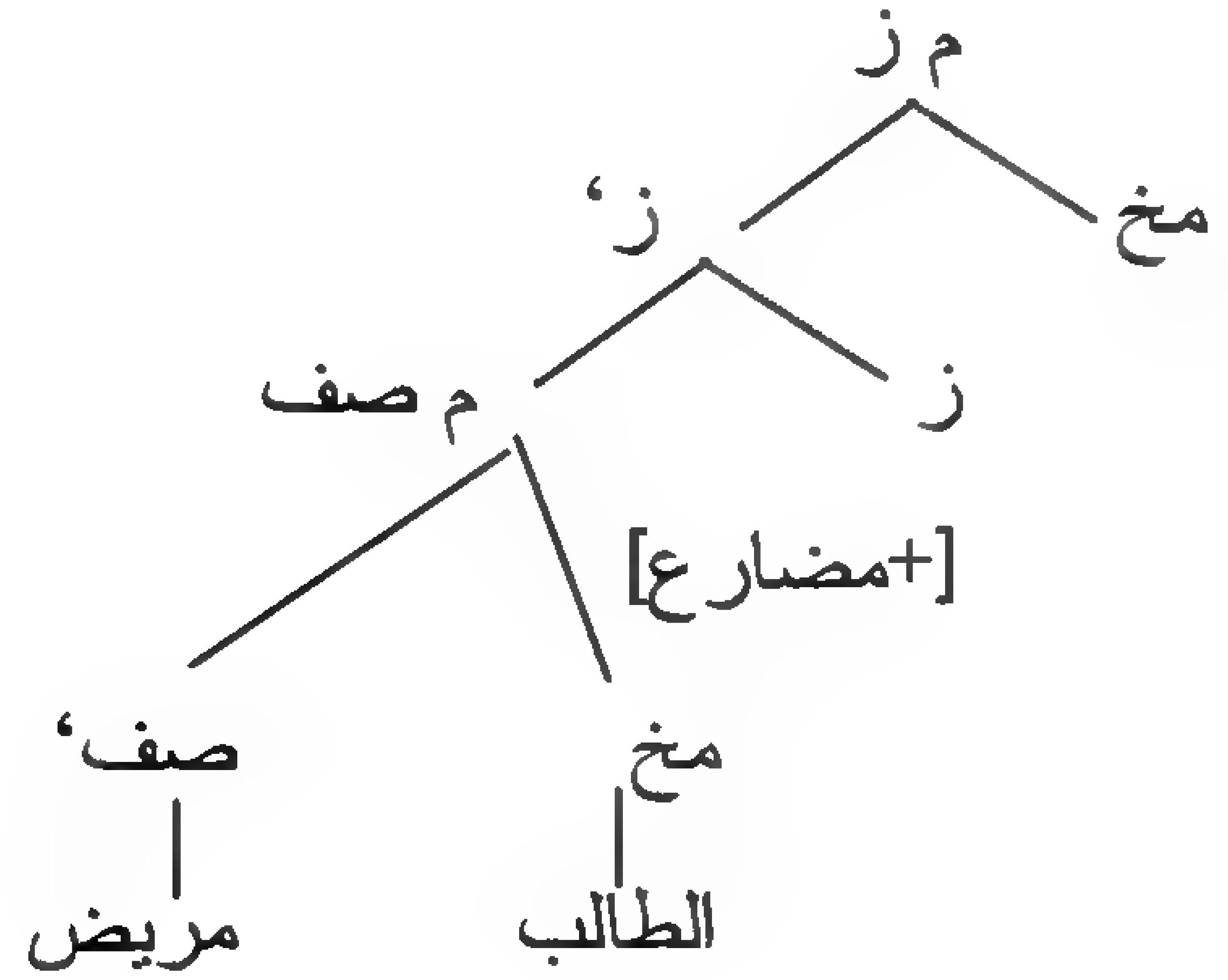

لأن الزمن الحاضر لا يقتضي التحاق الفعل به، ويفسرهذا غياب الفعل الرابط، وهذا الغياب ناتج عن انعدام حافز الانتقال إلى الزمن عكس الزمن الماضي حيث يطمع الفعل في فحص سمة الزمن[+ماض]، وهذا دليل على أن الزمن الحاضر غير معلوم لغياب دليل صِرافي عليه في الطبقات المكونة للشكل غير التام المجرد من أية علامة دالة على الزمن كالسين وسوف للمستقبل، أما الزمن الماضي فيفترض تحققه مجردا كما سبق في غياب علامة صِرافية دالة عليه من مجموع الطبقات المكونة للشكل التام، سواء من خلال الأفعال العادية أو الأفعال المساعدة التي أثبتت انعدام شكل نحوي إجباري يسم الزمن الماضي.

ونتيجة ذلك أن الزمن الحاضر غير موجود وغير معلوم وزمن مغلوط، وأن الشكل الفعلي يؤول جهيا في هذه الحالة إما بسمة [+تام] آو بسمة [–تام] ولا يصعد إلى رأس إسقاط الزمن لفحص سمة [+ماض] أو [+مستقبل] عكس الزمن الماضي والزمن المستقبل. والزمن الماضي مجرد في الشكل التام يدفع الأفعال لفحص سمتها الزمنية [+ماض] وموسوم نحويا بواسطة "كان" وما شابهها، أما الزمن المستقبل، وكما سبق من خلال سياقات توارده، فإنه موسوم نحويا ب"سوف" و"السين" و"لن" وغيرها. والزمن عموما في اللغة العربية منظور بعلامات المستقبل الدالة على نحويته، وهذه العلامات تتناسب مع مورفيم فارغ مجرد في الزمن الماضي.

13.2. تفاعل الزمن مع المقولات المعجمية والمقولات غير المعجمية

لقد قمنا فيما سبق من هذا الفصل بدراسة نسق الزمن من حيث سماته الصِّرافية والتركيبية، وذلك بتفكيك البنية الصِّرافية للشكلين التام وغير التام وبالكشف عن علامات الزمن الصِّواتية والصِّرافية، ومثلنا لسياقات توارد الزمن التركيبية المختلفة والنتيجة هي أن الزمن يتحقق بسمة [+ماض] وبسمة [+مستقبل]، كما هو واضح في:

(129) الزمن ←——— [± ماض] أو [± مستقبل]

وأن الزمن بسمة [+حاضر] زمن بشكل مغلوط وجهي محض. ولتوضيح هذا أكثر سنفسر كيفية تفاعل مقولة الزمن بصفة عامة في النسق الحوسبي مع المقولات المعجمية وغير المعجمية، لأجل تحديد البنية التراتبية للجملة العربية وإظهار كيفية فحص سمات الزمن.

فمعلوم حسب البرنامج الأدنوي أن المقولات المعجمية: الأسماء والأفعال تنزل من المعجم بجميع سماتها الصِّرافية بما فيها الإعراب وسمات التطابق (: الجنس والعدد والشخص)، وأن هذه السمات تفحص في الموقع المناسب. ولقد اعتبر شومسكي في الفصل الرابع (1995) المعجم ترميزا أمثل من الخصائص المتعلقة بكل مفردة معجمية التي يحدد مميزاتها وسلوكها ثم درجات تنوعها، وتعتمد هذه الخصائص في شكل معلومات للوصول إلى الصورة المنطقية (Logical Form)، ولتمكين المكون الصِّواتي من بناء صورة صِواتية، وتقسم هذه المعلومات إلى سمات معجمية تؤول في الصورة المنطقية وإلى سمات معجمية تؤول في الصورة الصِّواتية، ويحكم المكونين مبدأ التأويل التام.

وتسطر هذه المعلومات المعجمية في شكل سمات يميز فيها بين ثلاثة أنواع هي: السمات الصِّواتية والسمات الدلالية ثم السمات النحوية. وما يميز هذه الأنواع هو طابعها المزدوج: تميز المقولات المعجمية وتميز المقولات الوظيفية، وخير دليل على هذا نموذجنا الحالي من المقولات الوظيفية، أي الزمن.

ويتحقق الزمن في اللغة العربية في شكل مورفيمات مخصصة وموجهة قد تتحقق صِواتيا مثل "السين" و"سوف"، و"لم" و"لا" و"لن"، منفصلة أو متصلة، وقد تكون مجردة من دون تحقق صواتي كما هو الحال بالنسبة للزمن الماضي في الشكل التام. ويتداخل الزمن دلاليا مع الجهة، و تطلب منا هذا التداخل تمييز قسمين من أقسام الجهة في الأفعال وهي: جهة بسمة [+تام]، وجهة بسمة[−تام] مع تفريعات أخرى، وإظهار أن ما يقابل [+تام] هو الزمن الماضي [+ماض] وما يقابل [−تام] هو الزمن المستقبل [+مستقبل] أو [−ماض]، أما الحاضر فغير موجود، ويتحقق بشكل مغلوط، والدليل على ذلك هو ما قدمناه حول "كان" الفعل المساعد أو الرابطة الذي يحمل الزمن الماضي والمستقبل فقط، ولايدل على الحاضر.

14.2. السمات المقولية للزمن

إن السمات المقولية أساسية في تخصيص المقولات الوظيفية عموما والزمن على الخصوص. وتتميز السمات المقولية بكونها متقاسمة بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية، مع اختلاف تقني يتجلى في إقصاء السمات المقولية للعناصر الوظيفية بعد فحصها من قبل العناصر المعجمية، خاصة من جانب الأفعال

والأسماء، لأن سمات العناصر المعجمية المقولية سمات مؤولة وقوية تتجاوز نقطة التهجية لتؤول في الصورة المنطقية، أما السمات المقولية للعناصر الوظيفية فغير مؤولة وبالتالي ليست قوية وغير قادرة على الوصول إلى الصورة المنطقية (وأنظر شومسكي الفصل الرابع 232–234 والفصل الأول من هذا الكتاب).

ويبقى السؤال هو أنه إذا كان الفعل متأصلا داخل المركب الفعلي، وأن أول ما يصعد إليه الفعل هو رأس الجهة لفحص سمة [+تام] أو سمة [–تام]، لأن الجهة تتحقق رتبيا أدنى من مقولة الزمن، فلماذا يصعد الفعل إلى الزمن؟

لقد بينا أن للأفعال العربية صنفين جهيين هما: تام يقابله الزمن الماضي، وغير تام يقابله الزمن المستقبل بشكله المخصص بمورفيمات متصلة أو منفصلة عنه، وأن الزمن بصفة عامة إما ماض أومستقبل [+ماض] أو[+مستقبل] وأنه مخصص بنفس السمات المقولية التي للمقولات المعجمية، وهي [±ف] أو [±س].

و تعتمد "كان" في تخصيص الزمن الماضي أوالمستقبل من دون الحاضر كجهة على حضور الفعل أو غيابه، لأن "كان" أكثر دلالة على الزمن وغير ضرورية في الحاضر كما في (130 ب):

(130) أ) كان زيد مريضا

ب) ؟ يكون زيد مريضا

ج) سيكون زيد مريضا

ولأن الحاضر إشاري جهي مخصص بالسمة المقولية [+س] من دون سمة [+ف] للأسباب التالية:

- أولا، لأن الشكل الفعلي الذي يقابل الحاضر شكل جهي محض، ويتوزع تكامليا مع الاسم ويأخذ وظيفته الخبرية وإعرابه (: الرفع والنصب بعامل)، نحو:

(131) أ) زيد قائم

ب) زيد يقوم

(132) أ) لن يذهب زيد

ب) إن زيدا ذاهب

فهذا النوع من الأفعال أقرب إلى الأسماء وإلى الجهة منه إلى الأفعال وإلى الزمن، لأنه يأخذ وظيفة الأسماء، وخاصة اسم الفاعل الفارغ من الزمن. ويأتي الفعل في هذه الحالة صفة دالا على الجهة من دون الزمن، والدليل على ذلك أنه لا يقبل التوزيع في سياق الظروف الزمنية، نحو:

(133) *أ) زيد قائم غدا

ب)* زيد قائم البارحة

ولا يخصص الشكل الفعلي الذي يقابل الحاضر الشكل الجهي المحض بالزمن إلا إذا التحم مع السين أو سوف، أو مع أدوات النفي "لن" للدلالة على المستقبل أو مع "لم" للدلالة على الماضي، لأن الشكل غير التام فارغ من الزمن ما لم يخصص، ولا يخصص إلا عند صعوده عبر عملية نقل رأس إلى رأس من رأس إسقاط الجهة إلى رأس إسقاط الزمن.

- ثانيا، لأن مقارنة الجملة الاسمية بتأويل الزمن الماضي مع الجمل الاسمية بتأويل الحاضر تبين أن الزمن الماضي لا يمنع ظهور "كان" المسندة الرفع إلى المبتدإ والنصب إلى الخبر كدليل على وجود الزمن بسمة [+ماض]، عكسه المضارع الذي يمنع ظهور هذا المساعد مثلما في (134 ب) التالية:

(134) أ) الولد مريض

ب)* يكون الولد مريضا (بنمامون 2000)

و يطرح مشكل اختلاف الإعراب المسند إلى الخبر في حال افتراض "كان" فارغة كما في (باقر 1980)، فحضور "كان" مثلا في (130 أ) يجعل الخبر منصوبا وغيابها في (134 أ) بتأويل الحاضر يجعل الخبر مرفوعا، وفي حال الجمل بتأويل المستقبل فإن "كان" تسند النصب إلى الخبر، نحو:

(135) أ) سيكون الولد قادما

ب)* سيكون الولد قادم

وقد بين بنمامون (المرجع السابق) أن رأس الزمن "ز" في الحاضر زمن إشاري غير مخصص بسمة [+ف] ولا حاجة له إلى فحص هذه السمة ما دامت تمنع ظهور المساعد "كان" في (134 ب)، ويعني هذا أن الزمن الحاضر مخصص فقط بالسمة المقولية [+س] التي يغلب عليها الطابع الجهي، وتجعل رأس الزمن قادرا على جلب الاسم لفحص إعراب الرفع في الجمل الاسمية بمبتدإ مرفوع، وجلب الفاعل في الجمل الفعلية إلى مخصص الزمن لفحص إعراب الرفع.

ويقوي غياب "كان" في سياقات بتأويل الحاضر فكرة أن الشكل غير التام

مبهم غير مخصص لا بالسمتين الزمنيتين [+ماض]،[+مستقبل] ولا بالسمة المقولية [+ف]، وأن هذا الشكل جهي محض، عكسه في الزمن الماضي الذي يقتضي حضور "كان" كعماد لظهور الزمن بسمة [+ماض]، نحو:

(136) كان زيد موجودا البارحة في الكلية

ويؤكد تخصيص الزمن الماضي بالسمة المقولية [+ف] قبول ظهور "كان" الذي يصعد إلى رأس الزمن لفحص السمة المقولية [+ف]، وينطبق الشيء نفسه على "الزمن المستقبل" الذي يقتضي حضور "كان" ملتحمة مع مورفيم الزمن السين "المتصل" أو مع "سوف"، أومع مورفيم النفي ليخصص في المستقبل، نحو:

(137) أ) سيكون زيد موجودا في الكلية

ب) سوف يكون زيد موجودا في الكلية

ج) لن يكون زيد موجودا في الكلية

ويتطلب الزمن المستقبل، سواء تحقق صرافيا بـــ"كان" ملتحمة بالسين أو بغيرها، حضور الفعل لأنه يتميز بالسمة المقولية [+ف].

ويتجلى تخصيص الزمنين الماضي والمستقبل بالسمة المقولية [+س] في التطابق الذي يعكس هذه السمة الاسمية التي تتحقق بلواحق متصلة إلى يسار الشكل التام مع الأفعال الرئيسية و مع الأفعال المساعدة في الزمن الماضي كما في:

(138) أ) كانت الطالبات مريضات

ب) الطالبات كن مريضات

وتتحقق بسابقة الشخص متصلة إلى يمين الفعل مع لاحقتي العدد والجنس المتصلتين إلى يمينه مع الشكل غير التام مثلما في:

(139) أ) سينجح الطلاب في الامتحان

ب) الطلاب سينجحون في الامتحان

حيث تحققت سمة الشخص "الياء" إلى يمين الفعل "نجح"، وتحققت سمتا العدد [+جمع] و[+مذكر] إلى يساره.

إن ما يمكن استنتاجه مرحليا مما سبق هو أن الزمن "ز" رأس الإسقاط الوظيفي يعلو سمتي [+ماض] و[+مستقبل]، وأن السمة الأولى تخصص الشكل التام بتأويل الزمن الماضي، وتتحقق بمورفيم مجرد في الإثبات وببعض مورفيمات النفي القليلة في النفي الذي يقتضي رأسا فعليا، نحو:

(140) أ) ذهب زيد

ب) لا ذهب زيد

ج) ما ذهب زيد

وبمورفيم "لم" مع الشكل غير التام بتأويل الزمن الماضي:

(141) لم يذهب زيد

وتتحقق السمة الثانية [+مستقبل] بمورفيم "السين" المتصل بالفعل، وبمورفيم "سوف" المنفصل عنه رأسي إسقاط الزمن. أما تخصيص الزمن بالسمات المقولية فإنه

يخصص بسمات العناصر المعجمية نفسها، وهي [± ف] و[± س].

ويمكن انطلاقا من دراسة البنية السماتية لمقولة الزمن تأكيد أن الزمن في اللغة العربية يتميزبالسمات التالية:

(142) الزمن الماضي ← [+ماض]، [+س]، [+ف]

الزمن الحاضر ← *[حاضر]، *[+ف]، [+س]

الزمن المستقبل ← [+مستقبل]، [+ف]، [+س]

ولكن كيف تفحص هذه السمات، وفي أية رتبة؟

15.2. فحص سمات الزمن

سنحاول تحديد رتبة عناصر بنية الجملة العربية وإظهار موقع الزمن فيها، وكيف يتفاعل الزمن مع مكونات الجملة المعجمية والوظيفية.

لقد سبق في الفصل الأول من هذا الكتاب أن بينا أن البنية الأساس للجملة تشتمل على ثلاث طبقات، هي: طبقة الموضوعات، وتشمل الفعل وموضوعاته، أي فضلاته الموسومة محوريا، والطبقة الوظيفية المتمثلة في الإسقاطات الوظيفية بما فيها الجهة والزمن ثم النفي، ثم طبقة الروابط (Operators) والإسقاطات المرتبطة بها. والذي يهمنا مرحليا من هذه الطبقات المكونة لبنية الأساس هو طبقة المقولات الوظيفية عامة، ومقولة الزمن خاصة لأجل تحديد موقعها بين العناصر المكونة لهذه الطبقة، وحتى يتسنى لنا الإجابة عن الأسئلة السابقة، خاصة ترتيب إسقاط الجهة

وإسقاط النفي وعلاقتهما بإسقاط الزمن. وسأعتمد في تحديد ترتيب هذه العناصر الوظيفية على موقع الجاذب الذي يثير نقل الفعل لفحص سماته الزمنية والمقولية، وسأنطلق من الفرضيات النحوية التالية:

– إن الفاعل يولد في الأساس تحت مخصص المركب الفعلي، (أنظر محمد (1989) والفاسي الفهري (1993)، وبنمامون(1996) وكوبمان وسبورتيش (1980)، و(1991)).

– إن النفي يترأس إسقاطه الخاص تحت عقدة الصُّرفة (م صُرْ) ويحتل موقعا رتبيا يتوسط المركب الفعلي وإسقاط الزمن، (أنظر بولوك (1989)، ولاكا Laka (1989) وأوحلا (1991) وزنتيني (1999) Zanutini وآخرين).

– إن استبعاد نقل الرأس الفعلي فوق رأس النفي راجع إلى خرق قيد الأدنوية حول عقد السلسلة (Minimal Link Condition) لشومسكي (1995) وإلى مبدإ الأدنوية النسبية لريتزي (1991).

– إن أغلب المقولات الوظيفية إسقاطات بمضمون اتصالي، وتتصل بمقولات معجمية، وإن موقعها السطحي يمكن أن يقدر جزئيا اعتمادا على أشكالها الصِّواتية.

– إن اللغات تتنوع باعتبار مواقع إسقاط الزمن، ففي الإنجليزية إسقاط الزمن أعلى من إسقاط تطابق الفاعل داخل البنية المفترضة في بليتي (1990)، والتي تبناها شومسكي فيما بعد، وهي (143 أ). ونتبنى (143 ب) للغة العربية:

(143) أ) موضع> بؤرة> م مص> م ز> م نف> م جه> م تط> م ف...

ب) موضع/ بؤرة/م مص> م ز> م نف> م جه> م تط> م فف...

تتوزع البؤرة في موقع الابتداء الإسقاط الربضي (peripheral) المنفلق عن الإسقاط

المصدري (أنظر الفصل السابع من هذا الكتاب)، ويليها الزمن، والنفي، والجهة، ثم التطابق، والمركب الفعلي.

ولاختبار هذه الفرضيات سأعتمد الجمل من دون إدراج إسقاط النفي ثم الجمل بإسقاط النفي الأكثر تعقيدا.

1.15.2. نقل الفعل وفحص سمات الزمن

تعتبر عقدة الزمن رأسا لإسقاط الزمن الوظيفي، وتعلو سمتي [+ماض] [+مستقبل] أو [–ماض]، ولقد سبق تفسير أن الزمن الماضي يتحقق بمورفيم مجرد وببعض مورفيمات النفي، نحو:

(144) أ) أكل زيد تفاحة — ج) ما أكل زيد تفاحة

ب) لا أكل زيد تفاحة — د) لم يأكل زيد تفاحة

وتتحقق سمة [+مستقبل] بعناصر قد تعتبر مورفيمات زمنية أو مساعدات تحمل الزمن مثل السين وسوف، وأحيانا بمورفيم النفي "لن"، وإن ما يظهر من تمثيل الزمن في بنية الجملة العربية هو أن الفعل أداة لاختبار الزمن يكتسب قيمته الجهية [+تام] قبل أن يكتسب القيمة الزمنية [+ماض] أو [+مستقبل]، ويعني هذا أن الأفعال الدالة على الماضي أو على المستقبل تصعد أولا إلى الجهة لفحص سماتها الجهية ثم إلى الزمن لفحص [+ماض] أو [+مستقبل]، أما الفعل بقيمة [+حاضر] فيستبعد صعوده إلى الزمن، ويتوقف فقط عند حدود فحص سمات الجهة لانعدام الزمن فيه.

ونمثل لسمات الزمن في البنية التشجيرية (145) لأجل توضيح عملية فحصه

لسماته في (146):

(145)

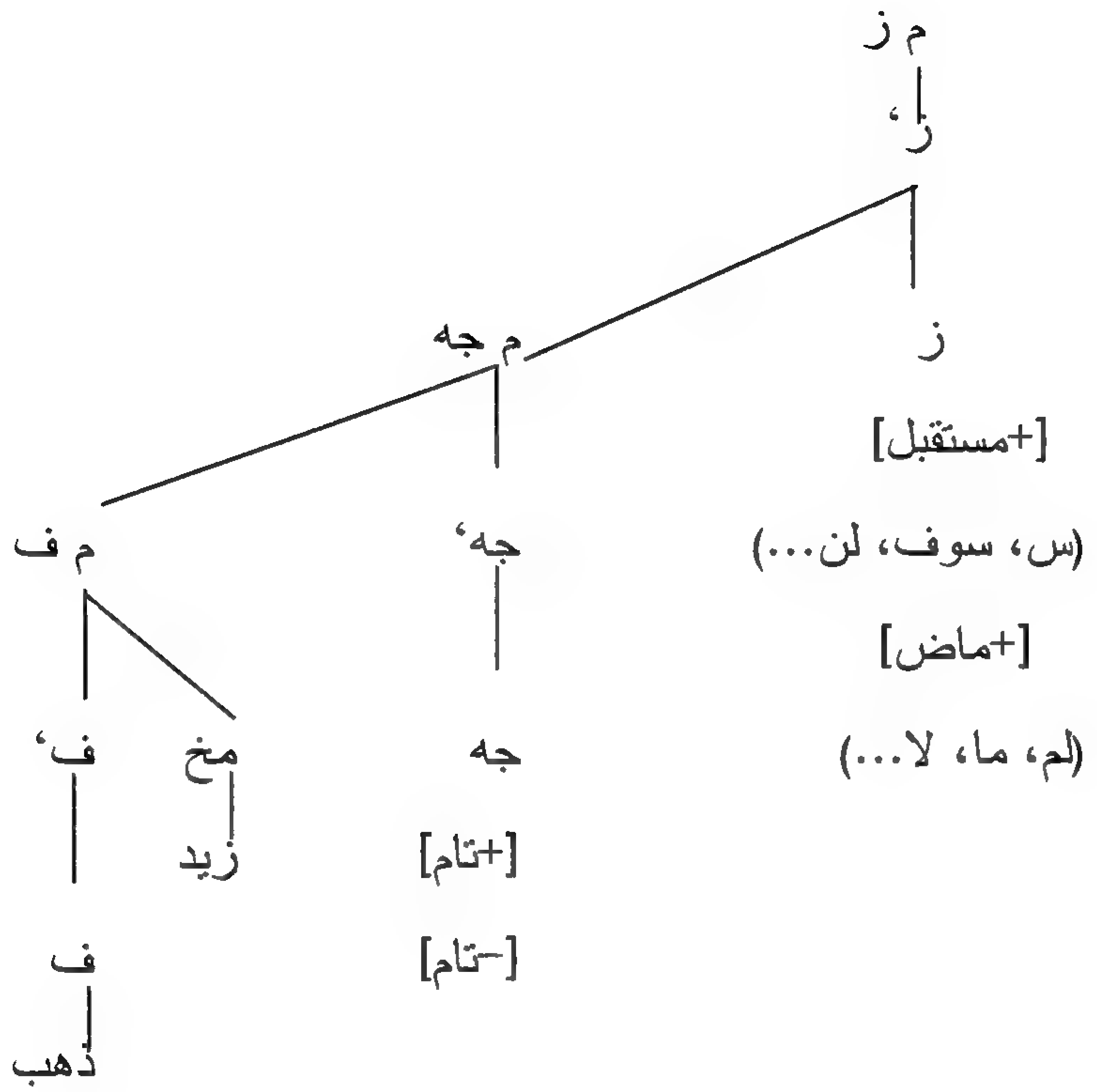

ويجب التنبيه إلى أن سمة [+مستقبل] سمة قوية تفحص قبل نقطة التهجية، وأن الفعل قبل أن يفحص سماته في رأس الزمن "ز" بسمة [+مستقبل] يصعد أولا إلىعقدة رأس الجهة المعلوة بإسقاط النفي لفحص سمته الجهية [−تام] ويتضح ذلك في (146) التالية:

(146)

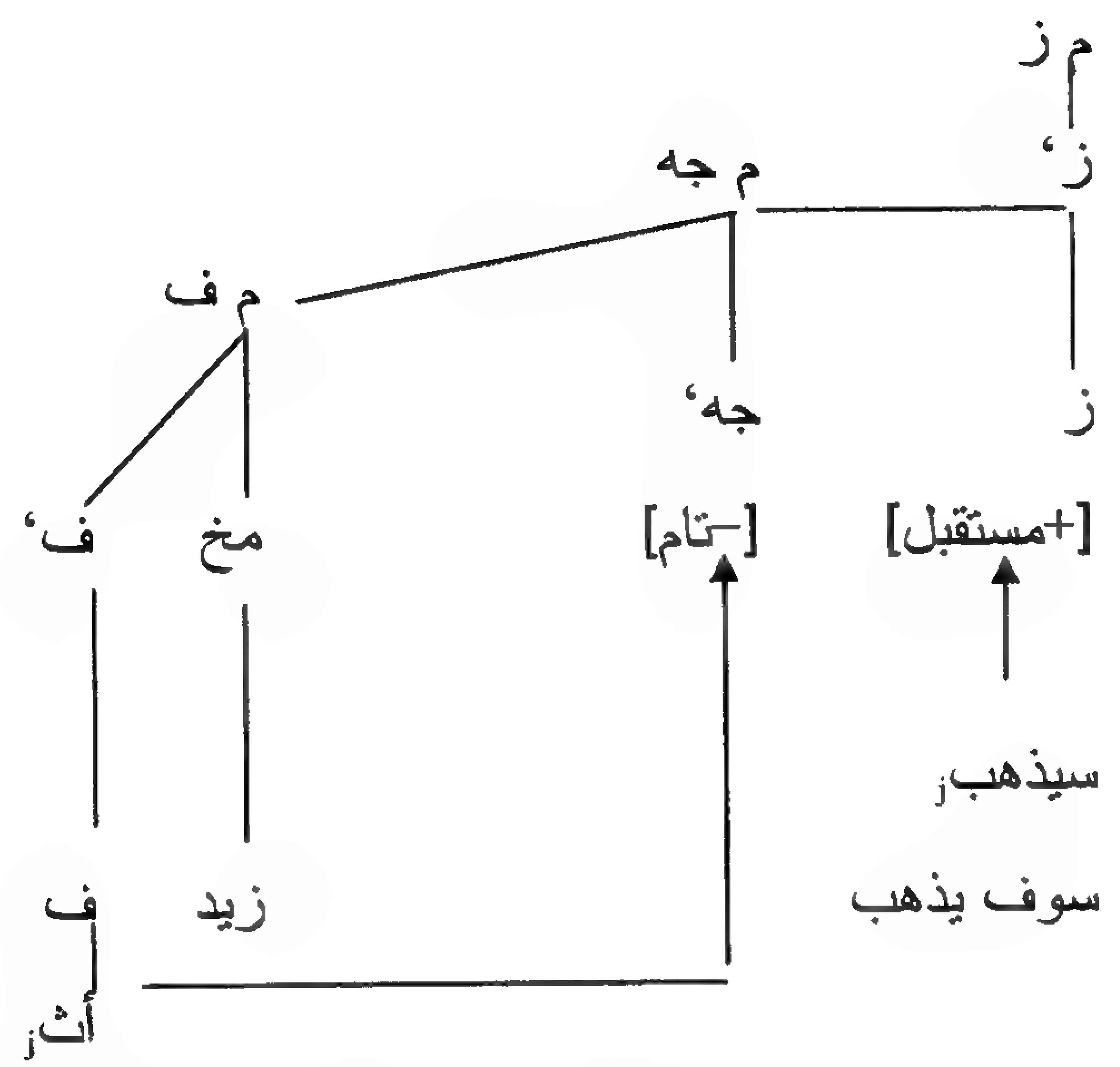

توضح (146) فحص الفعل سمة [-تام] وصعوده لفحص سمة [+مستقبل]، ويتم هذا وفق إجراء صعود الفعل لفحص سماته بواسطة عملية نقل رأس إلى رأس، أي نقل رأس المركب الفعلي (: الفعل) إلى رأس الجهة ثم إلى رأس الزمن، وسنطبق الإجراء نفسه لتفسير صعود الفعل لفحص سمات الزمن بوجود إسقاط النفي الذي يعلو مباشرة الجهة.

2.15.2. صعود الفعل والنفي لفحص سمات الزمن

يطرح فحص سمات الزمن الزمنية والمقولية: [+ماض] و[+مستقبل] و[+ف] و[+س] عدة صعوبات، منها أنه بافتراض توسط إسقاط النفي بين المركب الفعلي وإسقاط الزمن يصعب نقل الفعل فوق رأس النفي لفحص سماته الزمنية والمقولية، ويرجع ذلك إلى قيد الأدنوية النسبي لريدزي (1991) [5] وإلى قيد الربط الأدنوي حول السلسلة لشومسكي (1995 أ وب) الذي يتعذرمعه صعود الفعل إلى الزمن لبناء سلسلة لوجود عنصر النفي متوسطا بين إسقاط الزمن والمركب الفعلي الذي يتوزع فيه الفعل، وقد ينتج عن هذا، لو تم، عدم تحكم الزمن مكونيا في رأس الفعل حسب المعطيات التجريبية التالية:

(147) نجح زيد في الامتحان

(148) أ) لن ينجح زيد في الامتحان ب)* ينجح لن زيد في الامتحان

(149) أ) سوف يذهب زيد إلى الكلية

ب) سوف لن يذهب زيد إلى الكلية

ج) * سوف يذهب لن زيد إلى الكلية

(150) أ) سيذهب زيد إلى الكلية

---

[5]– نقل رأس فوق رأس ممنوع من قبل مبدإ المقولات الفارغة تحت الأدنوية النسبية، حيث α عبارة عن رأس x : الأدنوية النسبية (ريدزي 1990 أ : 7).

x يعمل في y، فقط إذا لم يوجد z، نحو:

(i) z رأس يعمل في y

(ii) z يتحكم مكونيا في y ولا يتحكم في x

يمنع انطلاقا من هذا القيد حول النقل نقل الفعل فوق رأس النفي الذي يعمل فيه رأس الزمن.

ب)* سيذهب لن زيد إلى الكلية

فعدم مقبولية الجمل (148 ب 149 ج 150 ب) ناتج عن خرق قيد الربط الأدنوي حول بناء السلسلة، لأن نقل رأس الفعل ممنوع متى توسط إسقاط النفي المركب الفعلي وإسقاط الزمن، حيث لا يمكن للرأس (الفعل) القفز فوق رأس النفي. ويبقى السؤال هو كيف تفحص إذن سمات الزمن الوقتية والمقولية بوجود رأس النفي؟

لقد سبق تبيان أن الزمن في اللغة العربية مقولة وظيفية تنقسم إلى زمن ماض بسمة [+ماض] وإلى زمن مستقبل بسمة [+مستقبل] أو [–ماض]، ولا وجود لزمن حاضر اعتمادا على ظهور "كان" في سياقات بتأويل الزمن الماضي وبتأويل الزمن المستقبل من دون أن تظهر في سياقات بتأويل الحاضر، لأن الفعل في الحاضر يصعد إلى الجهة فقط لفحص سمة [–تام] مثلما في (146) ولا يحتاج الصعود إلى الزمن. وسبق أن بينا أن الزمن الماضي يتميز بالسمتين المقوليتين [+س] و[+ف]، وأن الزمن المستقبل يخصص بـــ[+س] و[+ف]، أما الحاضر فمقولة جهية محضة تتميز فقط بسمة [+س]، وسبق أن بينا في (146) كيفية فحص سمة الجهة [–تام] وسمة الزمن [+مستقبل] قبل إدراج النفي، فإذا أدرج النفي تصبح البنية بإسقاط جديد يتوسط إسقاط الزمن والمركب الفعلي، نحو:

(151) زمن > نفي > مركب فعلي

ويتطلب هذا من الفعل المرور عبر رأس النفي لفحص سمته، وعدم القفز فوقه حتى لا يخرق قيد الربط الأدنوي، وهذا ما يلاحظ في حال الزمن الماضي والزمن المستقبل من دون الحاضر. وتجذب سمة الزمن الماضي المقولية [+ف] الفعل

لفحص هذه السمة والالتحام معه، ويدفع هذا الفعل لينتقل إلى الزمن من دون أن يقفز عن النفي، ويتركب معه حتى لا يخرق قيد الربط الأدنوي، ونمثل لفحص السمة المقولية [+ف] للزمن الماضي بما يلي:

(152)

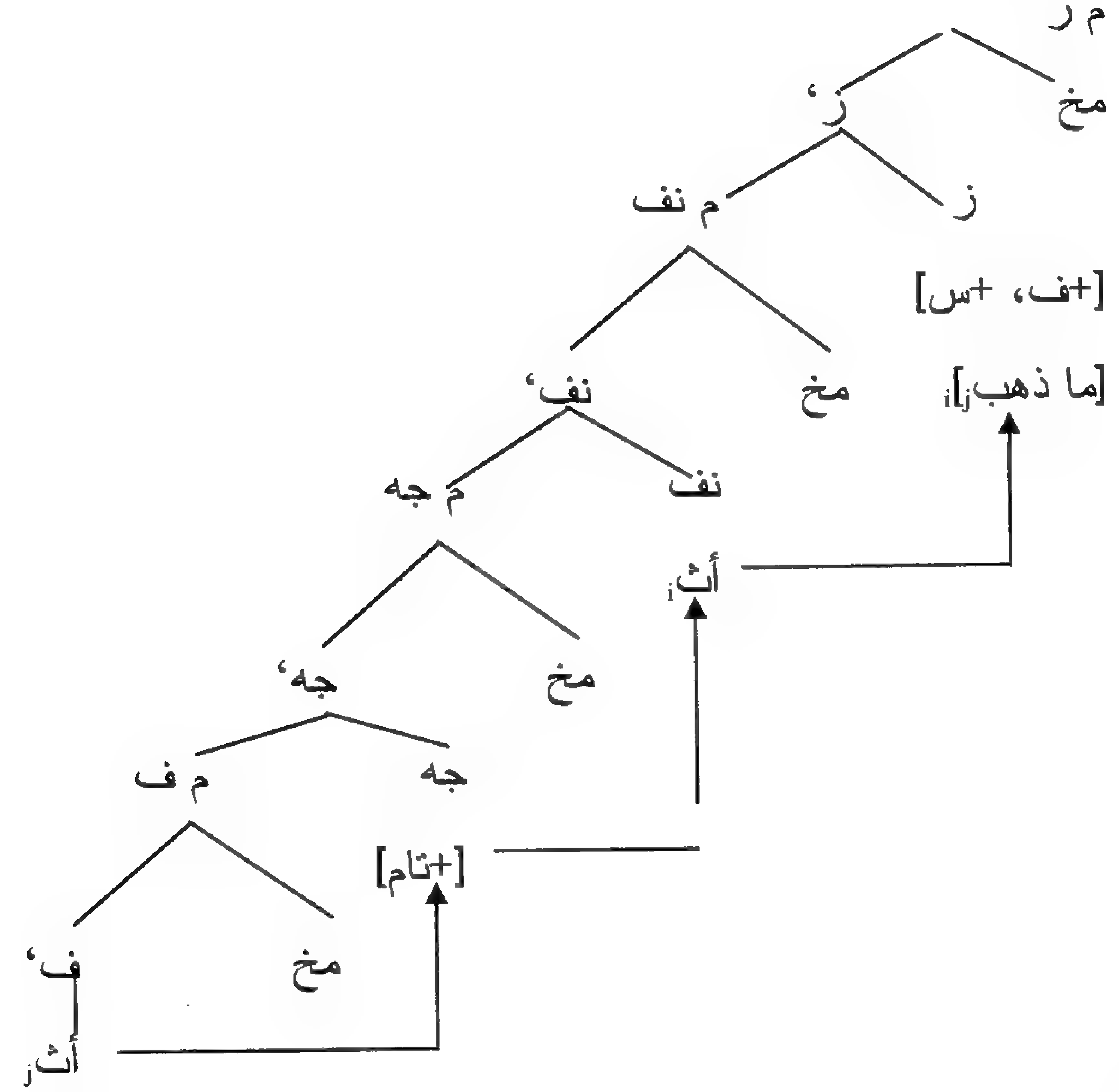

يولد الفعل تحت "ف" رأس المركب الفعلي، وينتقل إلى رأس الجهة لفحص سمة [+تام] ثم إلى رأس النفي بمورفيم النفي "ما" ليشكل معه تركيبة من [ما + ذهب] التي تنتقل إلى رأس إسقاط الزمن لفحص السمة المقولية [+ف]. وقد يتم فحص

السمة المقولية [+س] بواسطة مورفيمات التطابق التي تظهر بسمة الجنس في بعض الأفعال في الإفراد، وتظهر بجميع سماتها عند تقدم الفاعل على الفعل. وقد تفحص من قبل الفاعل. وينتج عن صعود الفعل لفحص سمته المقولية [+ف] رتبة:

(153) فعل +فاعل +مفعول

حيث يصعد الفعل إلى موقع أعلى من الفاعل، وبما أن رأس الزمن مخصص بالسمتين [+ف] و[+س] فإن المرشح الوحيد لفحص سمة [+ف] هو الفعل.

إن القول بوجود رتبة (ف +فا +مفعـ) مع الزمن الماضي يعني أن الفاعل إما أن يمكث في إسقاط منخفض، أي داخل المركب الفعلي، أو يصعد إلى مخصص إسقاط الزمن لفحص إعراب الرفع، كما في (154 أ وب وج) التالية:

(154) أ) جاء الطلاب

ب) الطلاب جاؤوا

ج)

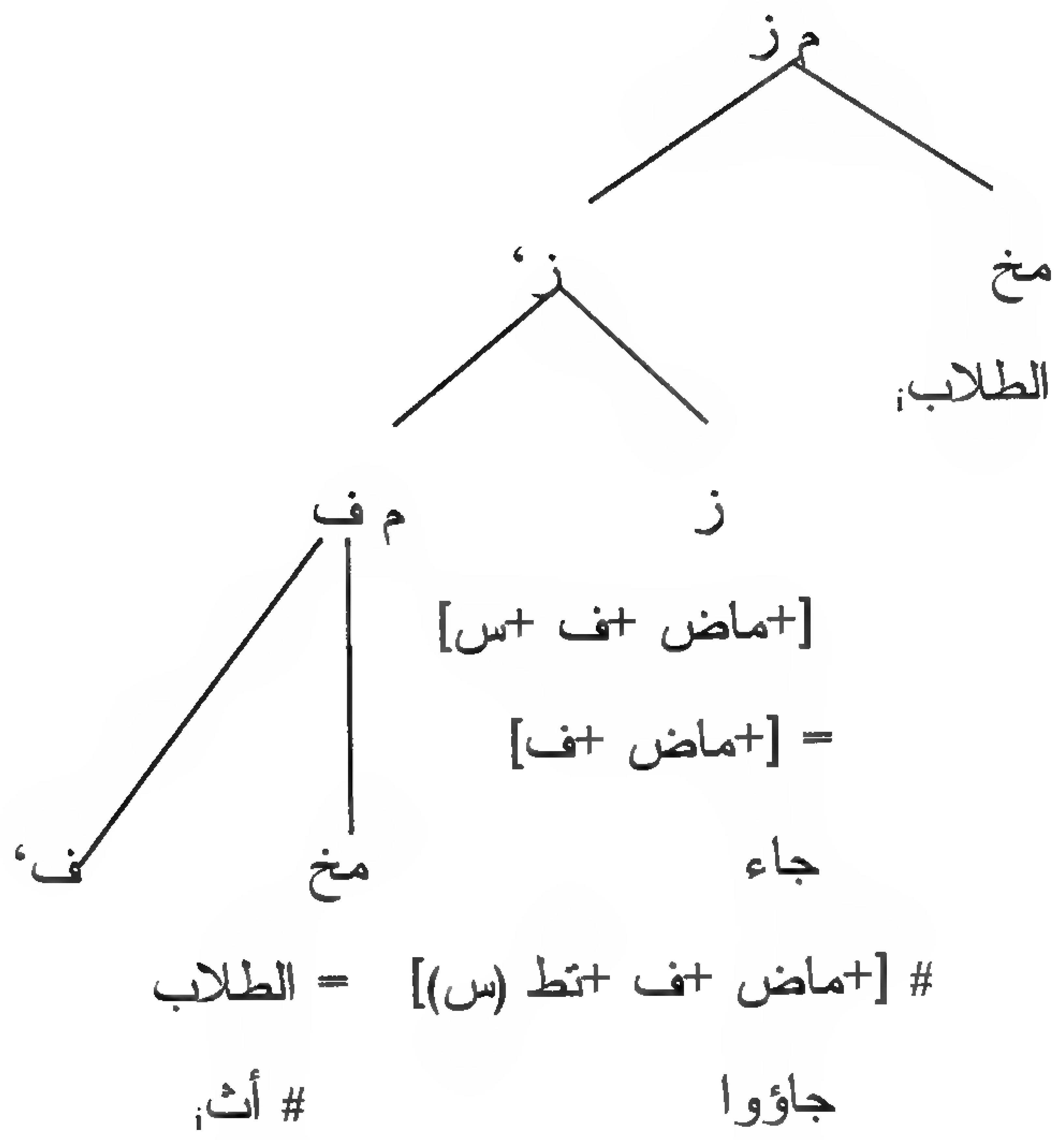

فالفاعل الذي يمكث داخل المركب الفعلي يتطابق مع الفعل فقط في سمات الجنس من دون العدد والشخص إذا تحقق الفعل التام بالزمن الماضي وبشكل مطابق لرتبة (153)، نحو:

(155) أ) جاءت البنات

ب)* جئن البنات

ويتطابق الفاعل الذي ينتقل إلى مخصص الزمن مع الفعل في جميع السمات: الجنس والعدد ثم الشخص، في شكل مطابق لرتبة:

(156) فاعل +فعل +مفعول

(157) الطالبات كتبن الدرس

وسنوضح هذا أكثر في فصل التطابق القادم.

16.2. الزمن والفعل غير التام المخصص

إن الذي يتحقق في الشكل غير التام غير المخصص ليس الزمن وإنما الجهة، لأن الزمن مخصص أساسا بالسمة المقولية [+ف]، وهذه السمة غير موجودة في الزمن المضارع لأنه مخصص فقط بسمة [+س]، ويجعل هذا الفعل غير التام في صميم الجهة وليس في الزمن (أنظر كوهن (1984، 1989) Cohen، وشلونسكي (1997)).

وبما أن الشكل غير التام جهي فهو مخصص فقط بـــ[−تام،+س]، ومن بين الأدلة على ذلك أنه إذا التحم برأس النفي فإن هذا الأخير يمنع صعوده إلى رأس الزمن لأن الشكل غير التام لا يحمل معلومة زمنية، ولا يحتاج الصعود إلى رأس الزمن حتى يفحص سمة الزمن المقولية [+ف]، لذا ينحد طموحه عند الصعود إلى رأس الجهة، ويصعد إلى رأس الزمن لفحص فقط سمة [+س] دون [+ف]، كما هو واضح في البنيات (158 أ، ب، ج) التالية:

(158) أ) لا يكتب الطلاب الدرس

ب) الطلاب لا يكتبون الدرس

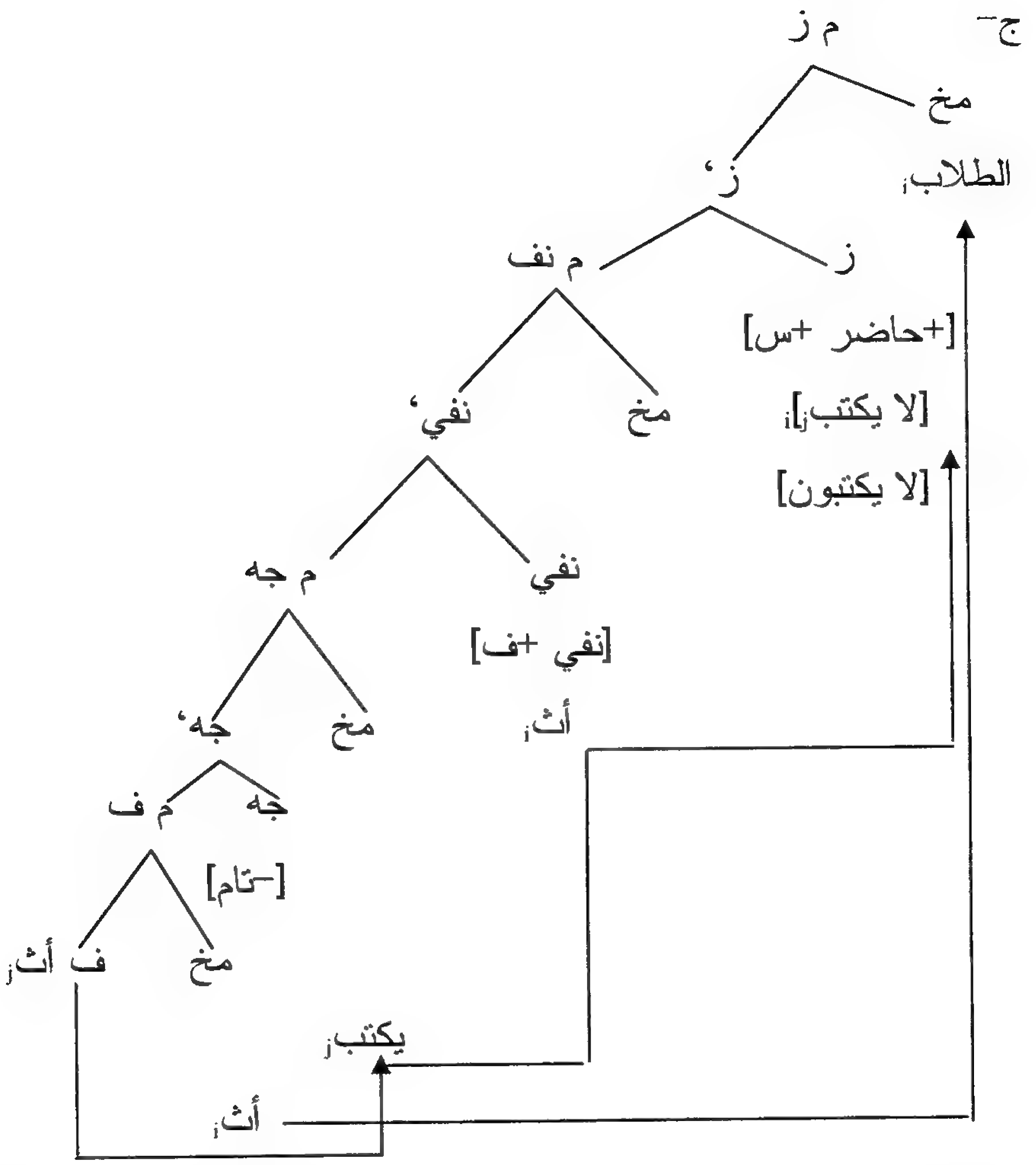

وإذا كان طموح الفعل غير التام الحاضر محدودا في الصعود إلى رأس الجهة فإنه بحكم تخصيص هذا الفعل بسمة [+س] يحتاج إلى فحص هذه السمة في الزمن،

ويتم هذا بالفعل عند صعوده إلى رأس النفي ليشكل معه تركيبة تصعد إلى رأس الزمن المخصص في هذه الحالة فقط بسمة [+س] التي يحتاجها الفعل لفحص السمة نفسها، وما يدعم ذلك هو أن رأس النفي "لا" يلتحم مع الأفعال غير التامة ومع الأسماء، نحو:

(159) لا أحد في الدار

ويمكن للفاعل الانتقال إلى مخصص إسقاط الزمن لفحص سمته الإعرابية [+رفع] كما في (158 ب و ج)، ويصعد الفعل إلى رأس الزمن لفحص سمته المقولية [+س] المتجلية في سمات التطابق [+مذكر]، و[+جمع]... التي تتحقق في شكل مورفيمات متصلة بالفعل (يكتبون) داخل الرتبة المشتقة:

(160) فاعل فعل مفعول

وهي رتبة مؤكدة بالأشكال الفعلية المعبرة عن الزمن البسيط كما في (161)، أو بالأشكال الفعلية المركبة والمعبرة عن زمن مركب في (162) و(163):

(161) أ) زيد يحب فاطمة

ب) زيد يكتب الشعر

ج) زيد يدرس

(162) أ) جلس زيد يأكل تفاحة

ب)* يأكل جلس زيد تفاحة

(163) أ) سمعت زيدا يقرأ الشعر

ب)* يقرأ الشعر سمعت زيدا

تبين الجمل (162ب) و(163ب) أنّ صعود الفعل إلى رأس الزمن لفحص سمته [+ف] خاص بالفعل بسمة [+تام] في الزمن الماضي دون المضارع، وعند تقديم الفعل بسمة [−تام] على الفعل [+ماض] و[+تام] لفحص سمة الزمن المقولية [+ف] تصبح البنية غير مقبولة مثل (162ب) و(163ب)، لذا نفترض أن الفعل بسمة [−تام] لا يصعد سوى لفحص سمة [+س] للزمن، ويأخذ شكل إعراب الرفع الذي من اختصاص الأسماء دون الأفعال.

وقد قدم بنمامون (2000) دليلا آخر تعلق بالاختلاف بين الزمن الماضي والزمن الحاضر، ويخص توزيع "لا" و"ليس"، فهذان العنصران الدالان على النفي لا يظهران إلامع الفعل بتأويل الزمن الحاضر، نحو:

(164) أ) ليس يلعب

ب) ليس معلما

ج)* ليس لعب

وقد أوضح شلونسكي(1997 : 104) أن "لا" تتوزع مع الأفعال دون الأسماء، نحو:

(165) أ) لا يلعب

ب) لا معلم

إلا أننا نرى العكس، فـ"لا" يمكن أن تظهر مع الأسماء كما في (159)السالفة،

ويعتبر شلونسكي (1997) "لا" نفيا غير مستقل لا يفصل بينه وبين الفعل بالفاعل، مثل:

(166) أ) لا يقبل زيد التراجع

ب)* ليست مونة تضرب زيدا

ويبين ظهور الفعل التام مصاحبا لــ"ليس" أن الشكل غير التام اسم الفاعل، وما يميز هذا النوع هو غياب علامة زمنية فيه، و"ليس" نفي يتوزع تحت رأس النفي ليترأس إسقاط النفي الذي يتوزع بين المركب الفعلي وإسقاط الزمن، نحو:

(167)

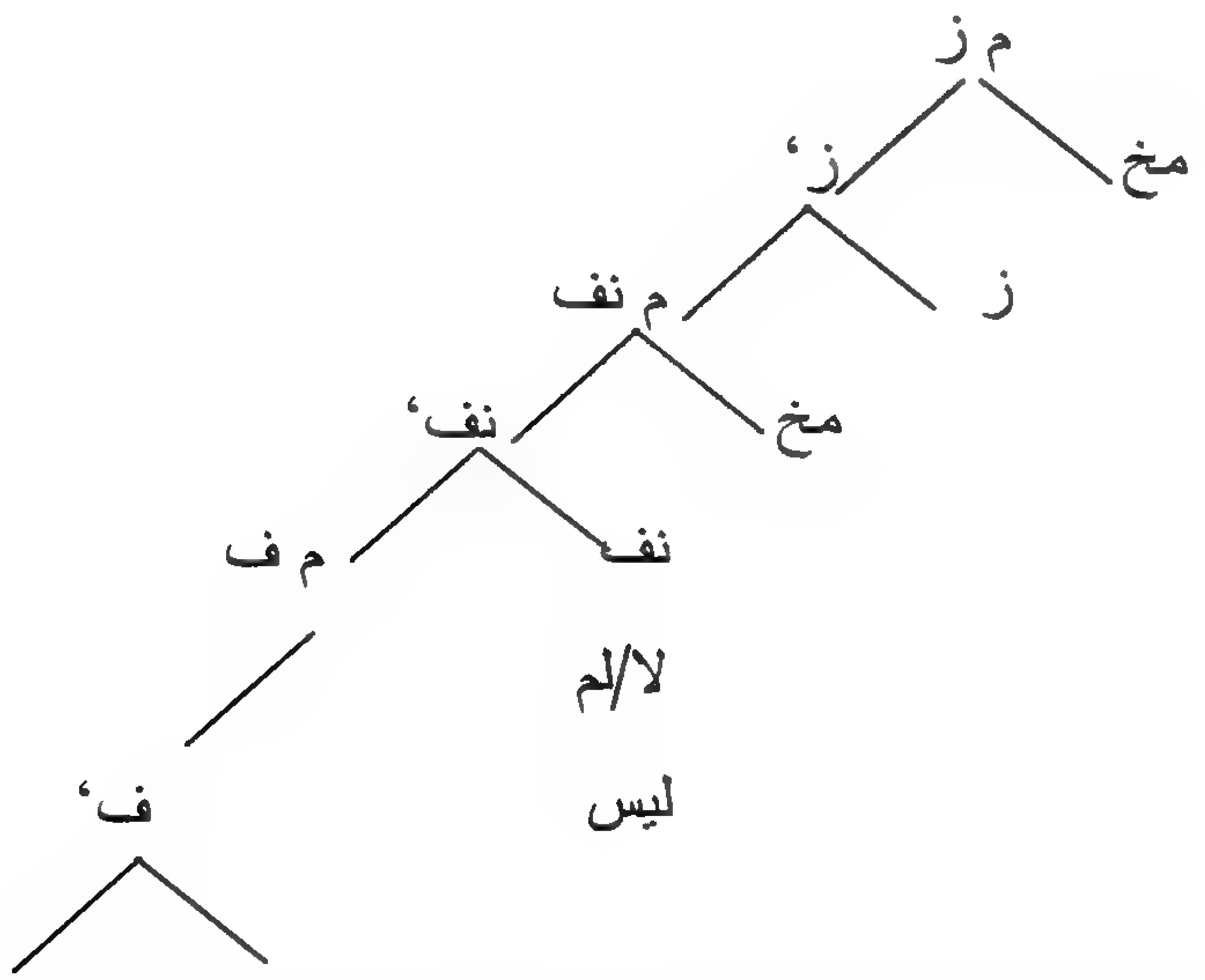

وبما أن الزمن مخصص ب[+س] و[+ف]، فإنه يتطلب من الفعل الالتحام برأس

الزمن لفحص سمة [+ف]، وقد يتم هذا عندما تحتل "لم" أو "لا" رأس إسقاط النفي، حيث يلتحم الفعل مع رأس النفي لتشكيل تركيبة من [نفي +فعل] التي تنتقل ككل إلى رأس الزمن كما في البنيتين(152) و(158 ج) السابقتين، إلا أن الأمر مختلف مع "ليس" رأس إسقاط النفي، فبما أنه غير اتصالي، لا يمكن للفعل الالتحام به لتشكيل تركيبة من [ليس +فعل] التي يمكن أن تصعد إلى رأس الزمن. وتبقى الإمكانية الوحيدة هي مرور الفعل فوق رأس النفي، وهذا غير ممكن، لأنه سيتسبب في خرق قيد الأدنوية النسبية، زيادة على ذلك لا يمكن لـ"ليس" في الماضي أن يظهر في إسقاط الزمن المخصص بالسمة المقولية [+ف].

17.2. خاتمة واستنتاج

لقد عالجنا في هذا الفصل مقولة الجهة والزمن الوظيفيتين بالتركيز على الثانية؛ فبينا كيفية تداخل الزمن وتفاعله مع المقولات المعجمية وخاصة الفعل ومع المقولات الوظيفية وخاصة الجهة والتطابق والنفي، وحاولنا الفصل بين مقولة الزمن وبين مقولة الجهة بسمات معينة؛ فتبين أن الجهة تتميز بسمة [+تام] وبسمة [–تام] المحققتين في الشكلين الفعليين [+ماض] المقابل للتام و[+مستقبل] المقابل لغير التام، وأكدنا انعدام الزمن الحاضر، واعتبرنا الفعل المضارع فعلا جهيا محضا معتمدين على ظهور الفعل المساعد "كان" أو عدم ظهوره، والذي يظهر في سياقات بزمن ماض أومستقبل دون الحاضر إلا بمصاحبة بعض الموجهات مثل "قد" الدالة على الاحتمال، وهذا غير كاف لتأكيد وجود الزمن الحاضر، وأوضحنا في هذا الفصل كيفية تفكيك البنية الصِّرافية للأشكال الفعلية بهدف البحث عن مورفيمات صِرافية تبين تحقق أنواع الأزمنة في اللغة العربية، فتبين انعدام مورفيم الزمن الصِّرافي ضمن الطبقات المكونة للفعل التام بتأويل الزمن الماضي، ودل هذا

الافتراض على تحقق الزمن الماضي بمورفيم مجرد بسمة [+ماض]، أما الزمن المستقبل فيتحقق بالمورفيمين "السين" و"سوف"، وبمورفيمات النفي كـ"لن". وبينا في هذا الفصل كيفية فحص سمتي الزمن [+ماض] و[+مستقبل] وكذا السمتين المقوليتين [+ف] و[+س]، وتأكد انطلاقا من المعطيات النظرية والتجريبية أن الفعل بسمة [−تام] بتأويل الزمن الحاضر غير موجود أصلا، ولا يصعد لفحص السمة المقولية [+ف]، ويصعد فقط لفحص سمة [+س] عبر التطابق، وقد تفحص هذه السمة من قبل الفاعل، وأن هذا الشكل الفعلي يحمل إعراب الرفع الذي هو أصلا إعراب للأسماء وليس للأفعال، وينحصر طموحه في الصعود إلى رأس الجهة من دون أن يتجاوزه إلى رأس الزمن، بخلاف الفعل بسمة [−تام] و[+تام] الذي يفحص السمتين المقوليتين [+ف] و[+س] في الأشكال البسيطة دون إدراج مورفيمات النفي التي توضح في حال إدراجها منع الفعل من الالتحام برأس الزمن لفحص سماته الزمنية والمقولية، لأن القفز فوقها يخرق قيد الربط الأدنوي، ويبقى الحل الوحيد هو التحام الفعل مع النفي في شكل تركيبة تصعد إلى رأس الزمن.

الفصل الرابع

النفي في الجملة العربية

سنعالج في هذا الفصل مقولة النفي الوظيفية، وسنوضح ما يميزها عن المقولات الوظيفية الأخرى، وسنفسر كيفية تفاعلها مع الزمن والتطابق.

يستخدم النفي أحيانا موجها زمنيا يسهم في تخصيص الوقت، فمن عناصره ما يدخل على الشكل غير التام ليوجه زمنه إلى الماضي أو إلى المستقبل، مثل "لم" و"لن"، ومن عناصره ما يدخل على التام دون أن يؤثر في دلالته الزمنية مثل "لا" و"ما"، ويجعل هذا التفاعل البنية السماتية للنفي في اللغة العربية متنوعة ومتشعبة. وسنركز اهتمامنا انطلاقا من هذا التنوع على علاقة النفي بالزمن وبالتطابق ثم علاقة النفي بصعود الفعل لفحص سماته، ونبدأ بما قاله النحاة في هذا الباب كأولية وصفية تصنيفية لعناصر النفي في اللغة العربية، وسيتضح أن عناصر النفي متعددة الوظائف بحسب سياق تواردها؛ فقد تستعمل للنفي أوللاستفهام أوللموصولية أو للتعجب.

1. النفي في الدراسات النحوية العربية[1]

تقسم أدوات النفي إما بحسب خصائصها الصّرافية أو بحسب طبيعتها

[1]– حاولنا في هذه الفقرة تتبع ما قاله النحاة العرب في باب النفي بهدف تبيان أن "النفي" ليست الوظيفة الوحيدة لعناصر النفي، وإنما هي وظيفة من بين الوظائف الأخرى، واعتمدنا في توضيح ذلك على سيبويه في "الكتاب" ج28/1، والمبرد في المقتضب ج 185/1 وابن السراج في الأصول في النحو 1 /4 وشرح الكافية 434/1، والصبان في حاشيته على الأشموني 250/1 وعباس محمد السامرائي 1989، وآخرين.

التركيبية أو الدلالية، وهذه الخصائص جعلت أدوات النفي تتواجد في عدة أبواب من النحو العربي، منها باب الأفعال الناقصة مثل "ليس"، وباب الاستفهام ثم باب الأسماء الموصولة والتعجب ثم النفي مثل"ما"، و تحصرأدوات النفي فيما يلي:

(1) "ما، لا، لات، إن، لم، لما، لن، غير، ليس"

وتقسم هذه الأدوات بحسب خصائصها التركيبية والدلالية إلى ثلاثة أنواع وهي: أدوات تتركب مع الأسماء والأفعال، وأدوات تتركب فقط مع الأفعال، وأدوات تتركب فقط مع الأسماء مثل "ليس".

1.1. أدوات تتركب مع الأسماء والأفعال

تتمثل هذه الأدوات في ما، ولا، ولات، وإن وغيرها، وسنركزعلى "ما" و"لا"، ونمثل لهما بـــ(2) و(3) التاليتين:

(2) أ) ما زيد في الدار

ب) ما جاء زيد

(3) أ) لا غفر الله لك

ب) لا مفر من عقاب الله

يتضح من التركيب المزدوج لهذه الأدوات مع الأفعال والأسماء أنها غير مختصة في جانبها التركيبي ولا في جانبها الدلالي كما سنرى، لأنها قد تأتي للاستفهام والشرط والنفي.

2.1. أدوات تتركب فقط مع الأفعال

تتمثل هذه الأدوات في: "لم" و"لما" و"لن"، ونمثل لها بـــ"لم" و"لن":

(4) أ) لن يأتي زيد

ب)* لن زيد يأتي

(5) أ) لم يخرج زيد

ب)* لم زيد يخرج

وتحققت هذه الأدوات بدلالة واحدة فقط وهي النفي، ولا تتجاوزه إلى معان أخرى كالاستفهام، مثلا، إلا بعد دخول همزة الاستفهام عليها، نحو:

(6) ألن يأتي زيد؟

(7) ألم يخرج زيد؟

وسنفصل القول في أدوات النفي لتوضيح خصائصها التركيبية والدلالية فيما سيأتي.

2. "ما" النافية

(8) أ) ما يذهب زيد

ب) ما ذهب زيد

تدخل "ما" النافية على حمل فعلي أو اسمي، فمع الحمل الفعلي تدخل على الشكل التام وعلى الشكل غيرالتام كما في (8 أ و ب)، وتعمل في الأسماء عمل "ليس"، وتدخل على المبتدإ وعلى الخبر فترفع الأول وتنصب الثاني. وقد تأتي "ما" عاملة وغير عاملة، وتسمى العاملة بـــ"ما" الحجازية نسبة إلى لغة أهل الحجاز، وتسمى

"ما" غير العاملة بالتميمية نسبة إلى أهل تميم،[2] ونمثل للأولى بـ(9 أ) وللثانيـــــــة بـ (9 ب):

(9) أ) ما زيد قائما

ب) ما زيد قائم

ويرى سيبويه ج 1: 28 أن "ما" تعمل عمل "ليس" لأنها أشبهتها من وجهين:

1) أن "ما" تدخل على المبتدإ والخبر دخول "ليس" على المبتدإ والخبر كما في (9أ).

2) أن "ما" تنفي الحال، كما أن "ليس" تنفي الحال، نحو:

(10) ليس زيد بقائم

وما يقوي هذا الشبه هو اقتران خبرهما بالباء:

(11) ما زيد بقائم

3. "لا": نافية / ناهية / زائدة

وتأتي "لا" على ثلاثة أوجه، نافية أو ناهية أو زائدة:

[2]– لمزيد من التوضيحات أنظر ضاحي عبد الباقي 1985، "لغة تميم دراسة تاريخية وصفية".

*** "لا" النافية[3] :**

وهي نوعان إما عاملة أو غير عاملة، والعاملة نوعان:

– إما أن تعمل عمل "إن" فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، نحو:

(12) لا رجلا في الدار

فالمبتدأ "رجلا" منصوب، أما الخبر "في الدار" فمرفوع على المحل.

– وإما أن تعمل عمل "ليس" فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو:

(13) لا رجل حاضرا

أما غير العاملة فهي إما أن تدخل على الفعل، ويأتي الفعل في هذه الحال إما في شكل الماضي أو في شكل غير التام، نحو:

(14) لا غفر الله لك

(15) (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) الرعد 11

– وإما أن تدخل على الاسم ويتم ذلك في سياقات متعددة منها:

- سياق العطف حيث تنفي عن المعطوف ما ثبت للمعطوف عليه، نحو:

(16) ذهب زيد لا محمد

- سياق المصادر النائبة عن أفعالها:

[3]– يقول ضاحي عبد الباقي في المرجع السابق "المقصود بـ"لا" التي لا تكون نصا في نفي الجنس، أي أنها تحتمل نفي الجنس ونفي الواحد، فقولنا: لا رجل حاضرا، يجوز أن تفيد نفي وجود رجل واحد أو نفي جنس الرجال جميعا" (وانظر شرح ابن عقيل 31/1).

(17) أ) لا أهلا ولا سهلا ب) لا قياما ولا قعودا

- سياق جواب مناقض ب "نعم":

(18) هل استأذن زيد بالخروج، فتجيب بـــ"نعم" أو بـــ "لا".

- بين أداة النصب والفعل المنصوب:

(19) حسبت أن لا تأتي غدا

- بين أداة الجزم والفعل المجزوم:

(20) (إلا تنصروه فقد نصره الله) التوبة: 40.

*** "لا" الناهية:**

وينهى بها المخاطب والغائب، وربما نهى المتكلم نفسه:

(21) أ) لا تفعل هذا

ب) لا يبخل بما له

ج) لا أعرف هذا

4. "لما"

تستعمل "لما" ثلاثة استعمالات بحسب سياقات تواردها، وتتوزع مع الفعل غير التام لتجزمه وتقلبه من الحاضر إلى الماضي، وتأتي للشرط فتحتاج إلى فعلين في الماضي، و تفيد الاستثناء، وذلك على التوالي:

(22) أ) لما أذرف دمعا

ب) لما أتيتني أتيتك

ج) (إن كل نفس لما عليها حافظ) الطارق: 4

5. "لن" و"لم"

– "لن" أداة نفي تدخل على الفعل المضارع فتخصصه في الزمن المستقبل، وسماها ابن هشام في كتابه (المغني: 287)حرف نفي ونصب واستقبال، نحو:

(23) لن يأتي زيد غدا

– "لم" وتدخل على الفعل المضارع لتقلبه إلى الماضي عكس "لن" التي تخصص الحاضر في الماضي، نحو:

(24) لم يخرج زيد من الدار البارحة

6. "ليس"

فعل غير متصرف، ويدخل على المبتدإ والخبر فيرفع الأول وينصب الثاني، وهو من أخوات "كان"، وتتميز " ليس" عن غيرها بأنها لا تتصرف مثل "كان" إذ تقول:

(25) كان، يكون، كائن، سيكون....

إلا أن هذا لا ينقص من قيمة " ليس" الفعلية، والدليل على فعليته هو وقوع الضمير فيه، والضمير لا يكون إلا في الأفعال، نحو:

(26) لست / لستما / لستم / لستن ....

لذا يقتصر عدم تصرف " ليس" فقط على الزمن، فلا يشتق منه الزمن المستقبل، مثلا، وتأتي فقط دالة على الماضي لذلك لا يجوز:

(27) * ليس زيد قائما غدا أو الآن

ومن معاني "ليس" الاستثناء مع اقترانها بضمير (أنظرالمبرد في المقتضب باب الاستثناء ب" ليس")، ونمثل لذلك ب:

(28) أتوني ليس زيدا

(29) جاءني القوم ليس زيدا

نستنتج مما سبق أنه رغم تعدد وتنوع عناصر النفي، سواء في وظائفها أو في سياقات توزيعها، فإن الأحكام التي تعلقت بتأويلها هي أحكام النحاة العرب، وقد يبدو بعضها غريبا عن الدراسات اللسانية الحديثة، لكنها رغم ذلك موجودة قد ترجع إلى عدم تداولها حديثا. وما دام اهتمامنا في هذه الدراسة منصبا على النفي وتفاعله مع الزمن والتطابق، ومع المقولات المعجمية خاصة الفعل، فإننا سنقتصر في هذا الباب على العناصر التي لها علاقة بتأويل الزمن إما في المستقبل أو في الماضي، وسنحصر اهتمامنا في خمسة عناصر وهي: "ما" و" لا" و" لم" و" لن" و" ليس".

7. الموقع التركيبي لتوزيع رؤوس النفي[5]

نعتمد في هذا الباب فرضية أن رؤوس النفي تترأس إسقاطها الخاص (أنظر بولوك (1989)، وأوحـــلا (1990) وزنتينـــي (1991) وبنمامـــون (1991،1992) و(2000) والفاسي الفهري (1993)، والناجي وصديقي (1999) والناجي (1997) وخيري (1998) وآخرين)، وهذا الإسقاط محصور بين إسقاط الزمن وإسقاط التطابق كما في (30):

(30) زمن) ... نفي)... تطابق (... م س)... م ف

والدليل على هذا أن رؤوس النفي تمنع نقل الفعل إلى الزمن ما دامت تحمل الزمن في نفسها، وأن نقل تركيبة من [تطابق، فعل] إلى الزمن ممنوع حسب قيد الأدنوية لوجود وسيط النفي في طريق نقل هذه التركيبة، كما في (31) و(32):

(31) *يذهبوا$_i$ لم أث$_i$

(32) *الطلاب يذهبوا$_i$ لم أث$_i$

فعدم مقبولية (32 و31) ناتج عن كون أثر نقل الفعل غير معمول بالسابق لوجود وسيط رأس النفي " لم" وهو ما يشـــكل خرقا للأدنوية النسبية لريدزي (1990).

وبالنظر إلى التمثيل النموذجي للجملة المنفية في اللغة العربية، نجدها تمثل تراتبيا بأن يتصدرها عنصر نفي الذي يعتبر رأس إسقاط النفي، ويليه مباشرة في أغلب الحالات الفعل بشكله غير التام، ويتبع في بعض الحالات النادرة بفعل بشكل

[5]– يميز في العربية بين نوعين من حروف النفي حسب حيزها وخصائصها الإعرابية، فبعض الحروف "جميلية" بمعنى أن حيزها الجملة بأتمها، وتترأس إسقاطا النفي الذي يعلو إسقاط التطابق، وبعضها الأخر "مركبي" مولد ليرأس إسقاطا مركبا.

تام. ويشترط في الأفعال التي تلي عنصر النفي أن تكون متصرفة زمنيا، وذلك بأن تأتي ماضية ومستقبلة، وتقبل سمات تطابق العدد والجنس ثم الشخص سواء تحققت تامة أو جزئية، و تحدد قيمة الزمن عبر تعاقب رؤوس النفي التي يمكن تمثيلها بـــ:

(33) أ) لا يعرف زيد المدرسة

ب) لن يعرف زيد المدرسة

ج) لم يعرف زيد المدرسة

وتؤول (33 أ) بالزمن الحاضر، وتؤول (33 ب) بالزمن المستقبل، وتؤول (33 ج) بالزمن الماضي، وتعتبر رؤوس النفي في هذه الحالة موجهة ومخصصة للزمن، إذ تقوم مثلا "لن" بالوظيفة نفسها التي لـــ"السين" و"سوف".

ويتضح مما سبق في باب الزمن أن النفي يقع بين إسقاط التطابق وإسقاط الزمن، ويصعب على الفعل تخطي النفي إلا إذا شكل معه تركيبة تصعد إلى رأس الزمن لفحص سماته، ويتوزع الفاعل ظاهريا في موقعين مختلفين؛ فإما أن يتقدم النفي والفعل في رتبة (فاعل +نفي ، فعل + مفعول)، نحو:

(34) زيد لم يذهب إلى الكلية

وإما أن يلي النفي والفعل في رتبة (نفي، فعل +فاعل +مفعول)، وذلك نحو:

(35) لا / لم / لن / يذهب زيد إلى الكلية

فهذه الرتبة متصدرة بإسقاط مصدري أعلى من إسقاط الزمن الذي يعلو إسقاط النفي

الذي يعلو إسقاط التطابق، ويصعد رأس النفي للالتحام برأس الزمن، وينعكس هذا على بعض مورفيمات النفي مثل "لم" و"لن" لتخصيصها الزمن إما ماضيا أو مستقبلا. وتشكل بنية (فعل +فاعل +مفعول) أساس دراستنا للنفي، ونذكر هنا بأن الشكل غير التام الذي يطغى على بنية الفعل في الجمل المنفية شكل جهي محض يفتقد إلى أية خاصية وقتية، ويمكن اعتباره، بصفة عامة، درجة الصفر من الوقت التي يوجه منها الزمن إما إلى الماضي أو إلى المستقبل من خلال صعود الشكل غير التام إلى رأس الزمن لفحص إحدى سمتي الزمن [+ماض] أو [+مستقبل]. ولا يعني دخول عنصر النفي "لا" على الشكل غير التام أنه ينفي الفعل بزمن حاضر، لأن "لا" تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، ولا يمكن اعتبار الفعل في هذه الحالة متغيرا لاسم الفاعل (أنظر شلونسكي 1997) لإمكانية استبدال الفعل باسم الفاعل، نحو:

(36) أ) لا يذهب زيد ولا يقعد في الدار

ب) لا ذاهب زيد ولا قاعد في الدار

وأحسن نموذج لاختبار وجود الزمن هو الفعل "كان" الذي يظهر في الزمن الماضي والمستقبل ويقل إن لم نقل ينعدم في الحاضر كما سبق توضيح ذلك في باب "كان" من الفصل الثالث. وما دمنا بصدد الزمن والنفي فكيف يتفاعلان داخل الجمل؟

8. تفاعل النفي مع الزمن

يتفاعل النفي مع الزمن والتطابق بطرق مختلفة، ويمكن تصنيف عناصر النفي بحسب دلالتها وطرق التحامها مع الزمن ومع التطابق. فبخصوص دلالة أدوات النفي على الزمن فإن بعض عناصر النفي تحمل معلومة زمنية قد تخصص

إما بـ[+ماض] أو بـ[+مستقبل]، وتكون في توزيع تكاملي مع المورفيمات الزمنية المتصلة بالفعل مثل "السين" المفتوحة المتصلة أو "سوف" المنفصلة، ودليل ذلك عدم مقبولية البنية التي يتوزع فيها عنصر دال على المستقبل مثل "السين" أو "سوف" ومورفيم النفي بالدلالة نفسها مثل " لن":

(37) أ*سلن يكتب زيد رسالة

ب*؟ سوف لن يكتب زيد رسالة

إلا في حالة ما إذا اعتبرنا "لن" فارغة من الزمن، حيث تكون "سوف" أقوى منها من حيث الدلالة على الزمن ، وتبقى "لن" بدلالة النفي فقط، لأن وجود رأس النفي "لن" في رأس إسقاط النفي يستبعد إدراج "سوف" أو "السين" ما دام لهما القيمة الوقتية نفسها.

وتختلف مورفيمات النفي وتتعدد من حيث بنيتها المورفيمية ومن حيث قدرتها أو عدم قدرتها على حمل معلومة وقتية، وقد تصنف إما بحسب قدرتها على إسناد الإعراب أو بحسب دلالتها على الزمن أو لحملها التطابق، ولتفسير ذلك سنقتصر على عناصر النفي التالية: "لم" و"لن" و"ليس" و"ما" بسماتها التالية:

(38) – لم: [+نفي]، [–تام]، [+إسناد إعراب الجزم]، [–تطابق]

– لن: [+نفي]، [–تام]، [+إسناد إعراب النصب]، [–تطابق]

– لا: [+نفي]، [+تام]، [–إسناد الإعراب]، [–تطابق]

- ليس: [+نفي]، [+رفع +نصب]، [+تطابق] ويتوزع مع الجمل الاسمية
- ما: [±نفي]، [+تام]، [−تطابق] وهو مورفيم محايد حسب الفاسي الفهري (1993 : 165) يتوزع مع الجمل الاسمية والفعلية.

وقد تصنف بعض مورفيمات النفي بحسب دلالتها الزمنية، مثل "لم" و"لن"، أوبحسب طريقة تعبيرها عن الوقت بالاشتراك مع الأفعال، كما هو واضح فيما يلي:

(39) أ) لم + فعل [−تام] = الزمن الماضي

ب) لن +فعل [−تام] = الزمن المستقبل

ج) لا +فعل [−تام] = الزمن الحاضر

د) ما +فعل [+تام] = الزمن الماضي

وسندرس عناصر النفي انطلاقا من هذه الخصائص المميزة لها لتفسير مميزات كل عنصر على حدة، ولتفسير طريقة فحصها لسمات الزمن.

1.8. "لا"، و"لن"، و"لم" والزمن

1.1.8. "لا"

تتميز"لا" بكونها عنصر نفي يولد في رأس إسقاط النفي دون رأس الزمن، ويتوزع في أغلب السياقات مع الفعل، وقد يتوزع في سياق الجملة الاسمية شرط أن يليه اسم جنس، ويتوزع في سياق الجملة الفعلية مع الشكل غير التام في أغلب الحالات وأحيانا مع الشكل التام، مثل:

(40) أ) لا يذهب زيد إلى الكلية

ب) لا ذهب زيد إلى الكلية ولا اتصل هاتفيا

ولا يجوز أن يفصل بين "لا" والفعل بفاعل الجملة، ويجوز أن يتقدم عليهما لأن النفي كما سبق يتميز بالاتصالية مع الأفعال، نحو:

(41) أ) لا يكتب زيد مقالة

ب)* لا زيد يكتب مقالة

ج) زيد لا يكتب مقالة

و"لا" عنصر نفي ليست له قيمة وقتية ثابتة مثل "لن" الذي يخصص الوقت في الزمن المستقبل. وتلتحم "لا" مع الفعل غير التام من دون تخصيص وقته في المستقبل، وتحتاج في بعض السياقات إلى إدراج مخصصات وقتية ليؤول الفعل بزمن مستقبل، نحو:

(42) سوف لا يذهب زيد إلى الكلية

ويرى كل من أوحلا (1993) وبنمامون (2000) أن عنصر النفي "لا" المستعمل في سياقات الزمن الحاضر مع الشكل غير التام شكل مغلوط للنفي غير متصرف بالزمن الحاضر، والدليل على ذلك استعماله في الجواب المنفي عن استفهام:

(43) أ) هل دخل الطلاب إلى الكلية؟

ب) لا، لم يدخل الطلاب إلى الكلية

ج) لا، لن يدخل الطلاب إلى الكلية

تبين (43 ب) أن "لا" غير قادرة على حمل معلومة وقتية، وأن الذي يحملها هو "لم"، بل أكثر من هذا قد تظهر "لا" في سياق الجملة الاسمية لتعمل عمل "ليس"، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، أو لتعمل عمل "إن" بنصب المبتدإ ورفع الخبر، وذلك شرط أن يكون المبتدأ اسم جنس كما سبق في (12) و(13) ونعيدهما في (44 أ وب):

(44) أ) لا رجلا في الدار

ب) لا رجل حاضرا

نستنتج من هذه المعطيات المتعلقة بـ"لا" أن هذا العنصر لا يحمل أية معلومة وقتية ثابتة مثل "لن" و"لم، ولو حمل معلومة وقتية فلن يحتاج إلى إدراج مورفيم الزمن "سوف" في (42) و"لم" في (43 ب)، لذا فـ"لا" مورفيم غير مخصص بسمات الزمن. ويمكن القول إن الذي يحمل معلومة الوقت في سياق توزيع "لا" هو الفعل بشكله التام أو غير التام.

2.1.8. "لم" و"لن"

بالنسبة لـ"لم" و"لن" فإن وجودهما يسلب الزمن من الفعل؛ وبمراعاة الموقع البنيوي لرأس النفي والزمن في اللغة العربية فإن الفعل في الجمل الخبرية يحمل الزمن والتطابق، أما في الجمل المنفية بـ"لم" و"لن" فإن النفي هوالذي يحمل الزمن. ويحمل الفعل التطابق في الجمل المنفية بـ"لا" التي لا تحمل أية قيمة وقتية ثابتة، والدليل على ذلك أنها تحتاج إلى إدراج مخصصات وقتية ليؤول الفعل بزمن مستقبل كما في (42) السابقة، بمعنى آخر، إن رؤوس النفي تختلف من حيث حملها لمعلومة زمنية، فـ"لم" و"لن" يحملان معلومة وقتية ثابتة ولا يحتاجان إلى

مخصصات زمنية، ولا تتحقق هذه المعلومة إلا بوجود الفعل غير التام الذي يؤول مع "لم" في الماضي ومع "لن" في المستقبل، نحو:

(45) لم يأت زيد البارحة

(46) لن يأتي زيد غدا

ويطرح هذا مشكل: هل رأسا النفي " لن" و" لم" يحملان الزمن في ذاتهما أم مع غيرهما؟

بالنسبة للناجي وصديقي (1999) فلا يحمل رأس النفي زمنا في ذاته، ولا يصعد إلى عقدة الزمن بنفسه إلا مع الفعل، وذلك ردا على افتراض بنمامون (1991) وهيبرخت (1991) أن رأس النفي يمنع نقل الفعل إلى الزمن حسب قيد الأدنوية. ومنطلق الناجي وصديقي في هذا أن رأس النفي يلتحم ضرورة مع الفعل ليتصرف كلاصق حقيقي (genuine affix) لا يمنع نقل رأس المركب الفعلي وإنما يأتلف معه ليشكلا تركيبة من (نفي + فعل) التي تنتقل إلى الزمن. وقد استدل الناجي وصديقي على ذلك بسلوك رأس النفي مع وجود أداة الاستفهام وذلك نحو:

(47) ألم تقرإ الكتاب ؟

فـ"لم" في (45) تحتاج إلى فحص سمة الوقت للزمن في شكل مخصص – رأس. ولهذا يفترض أن رأس النفي لا يحمل زمنا في ذاته ولا يصعد إلى عقدة الزمن بنفسه، فـ"ما" و"لا" مثلا لا يحملان بنفسهما زمنا وإنما بمساعدة الفعل حسب الأمثلة المقدمة في (11) من المرجع السابق الصديقي والناجي (1999) كدليل على أن

عناصر النفي والفعل يشكلان قطعة حسب أبني (1991) طلبا لتأويل وقتي (وأنظر الرسم المقدم في (12) من المرجع نفسه). وقد زاد الباحثان (الناجي وصديقي (م.ن)) في تأكيد عدم حمل عناصر النفي زمنا في ذاتها وإنما مع الفعل بتبيان أن الخصائص الانتقائية لـــ"لا" و" لن" تشبه الخصائص الانتقائية للمصدريين (أن) و(أن)، نحو:

(48) أ) أظن أن الأطفال يمرحون

ب) يريد الأطفال أن يمرحوا

حيث تظهر (48) أن عنصر النفي "لن" مشابه لـــ"أن" في كونهما يقتـــضـــيان فعلا غير تام [–تام] منصوبا، وقدم الباحثان دليلا آخر يظهر حقيقة مفادها أن الفعل هو الذي يحمل الزمن وليس رأس النفي، ويتجلى ذلك في سلوك "كان" من خلال الأمثلة التالية:

(49) الأطفال يمرحون

(50) كان الأطفال يمرحون

(51) الأطفال كانوا يمرحون

فهذه الأمثلة تبين شيئين:

1– أن الفعل الرابطة "كان" تتصرف مثل الأفعال العادية لأنها متصرفة بالزمن والتطابق.

2– أن الفعل العادي "يمرحون" يحمل الصِّرافة نفسها في (50 و51) مثلما في (49) عندما يأتلف مع الرابطة "كان" في الزمن الماضي ليشكلا زمنا مركبا من (كان +ف

[–تام])، فالفعل "مرح" في (50 و51) متصرف بجهة غير تامة وبالتطابق، أما الزمن فمحمول بـــ"كان".

ويذكر سلوك الرابطة "كان" والفعل "مرح" بسلوك عنصري النفي "لم" و"لن" عندما يأتلفان مع الفعل لإنتاج التأويل الوقتي المطلوب، ولا يمكنهما التعبير عن زمن مزدوج إلا إذا استعملا مع فعل متصرف بزمن حاضر وجهة غير تامة مثل "كان" في (50)، ويعني هذا أن "لم" و"لن" لا تعبران عن الزمن إلا إذا ائتلفتا مع الفعل.

إن القول إن عناصر النفي لا تحمل زمنا في ذاتها وإنما مع غيرها، أي مع الأفعال، سيجعل من عناصر النفي موجهات فقط تخصص الزمن الذي هو أصل في الأفعال، ولكن بالنظر في بعض الأدلة قد يبدو العكس، أي أن عناصر النفي من الممكن أن تحمل الزمن، وخاصة "لم" و"لن"، وسنحاول توضيح ذلك فيما سيأتي.

فوجود "لن" و"لم" يجعل الفعل الجهي [–تام] غير مخصص بزمن، لأن رأس النفي هو الذي يحقق الزمن صرِافيا بدل الفعل، والدليل على ذلك أن "لم" تجعل الشكل الفعلي الجهي غير التام يؤول بسمة [+ماض] وتجعلـــه "لن" يؤول بسمـــة [– ماض]، أما شكل الفعل الصِّرافي فثابت لا يتغير، نحو:

(52) لن ينتصر العدو في المعركة غدا

(53) لم ينتصر العدو في المعركة البارحة

(54) *لن انتصر العدو في المعركة

(55) *لم انتصر العدو في المعركة

ولا يمكن لرأسي النفي "لم" و"لن" أن يظهرا مع الشكل التام في (54) و(55) لأن الفعل التام مخصص زمنيا بمورفيم مجرد كما سبق تفسيره في باب الزمن، ولا يحتاج إلى ما يخصصه سواء أكانت مورفيمات زمنية أو عناصر نفي، وعكسه ما في (52 و53) لأن الفعل غير التام "ينتصر" مبهم في حاجة إلى أن يخصص بمورفيمات زمنية مثل "السين" و"سوف" أو بما يشابههما من عناصر النفي الحاملة للزمن، نظرا لتكاملهما توزيعيا، نحو:

(56) أ) ينتصر العدو في المعركة

ب) سوف ينتصر العدو في المعركة

ج) سينتصر العدو في المعركة

د)* سلن ينتصر العدو في المعركة

ج)*؟ سوف لن ينتصر العدو في المعركة

عدم مقبولية "د" والتشكيك في "ج"، وإن كانت مقبولة كما وردت عند ابن هشام يجعلنا نعتبر "لن" في هذه الحالة نافية فقط وفارغة من الزمن، لأن "سوف" أقوى في الزمن منها إلى درجة يمكن اعتبارها من المساعدات كما وردت في الناجي (1997). ويفترض أن عدم مقبولية "د" ناتج عن عدة اعتبارات منها: أنه لا يمكن أن توجد "السين" أو"سوف" في الجملة نفسها مع "لن" لأنها في توزيع تكاملي، ولأنها تحمل القيمة الزمنية نفسها، وهي الدلالة على المستقبل، وهذا دليل على تجرد الفعل غير التام من الزمن، لأنه جهي محض، ويحتاج إلى مخصص زمني إما "السين" أو

"سوف" أو عناصر النفي مثل "لن"، ولا يمكن أن تجتمع هذه العناصر الدالة على الزمن المستقبل في الجملة نفسها لأن ذلك سيؤدي إلى مضاعفة المعلومة الزمنية نفسها في الفعل، ولا يمكن الفصل بين الفعل والنفي بمركب حدي (الفاعل) أو الظرف نظرا لطبيعة الالتحام القوي بين النفي والفعل، وذلك نحو:

(57) أ)* لم العدو ينتصر

ب)* لم البارحة ينتصر العدو

يبين عدم مقبولية البنيتين "أ" و"ب" درجة الالتحام بين النفي والفعل ولا يمكن الفصل بينهما. وتتوزع عناصر النفي دائما في الجملة الفعلية ولا تظهر في الجمل الاسمية إلا نادرا، وخاصة مع "لن" و"لم"، نحو:

(58) أ)* لم زيد قادم

ب)* لن زيد قادم

وتبقى الطريقة الوحيدة لتفادي عدم مقبولية البنيتين هي إدراج الفعل الرابطة "كان" لإثبات الزمن، مثل:

(59) أ) لم يكن زيد قادما

ب) لن يكون زيد قادما

إن ما يلاحظ من تقييد أدوات النفي الحاملة لمعلومة زمنية بالشكل غير التام بتأويل الماضي أو المستقبل هو أن الجمل المنفية بـــ"لم" و"لن" تقتضي إسقاط الزمن

وإسقاط النفي ثم المركب الفعلي، ويطرح هذا مشكل الانتقاء بين هذه الإسقاطات؛ فعندما تحتل علامة النفي رأس إسقاط النفي يفرغ الفعل من دلالته الوقتية، لأن رأس النفي هو الذي يحمل معلومة الوقت التي يسلبها من الفعل كما هو واضح من استبدال مورفيمات الزمن "السين" أو"سوف" في الجمل المثبتة بـــ"لن" و"لم" في الجمل المنفية، حيث تنفي "لن" وقوع الحدث في المستقبل وتنفي "لم" وقوع الحدث في الماضي. وينتج عن هذا أن رأس الزمن يجذب رؤوس النفي ، وأن علاقة رأس النفي برأس الزمن هي علاقة فحص السمات، لذا يفترض أن إسقاط الزمن أعلى من إسقاط النفي عندما يحمل رأس النفي الزمن كما في (60) التالية:

(60)

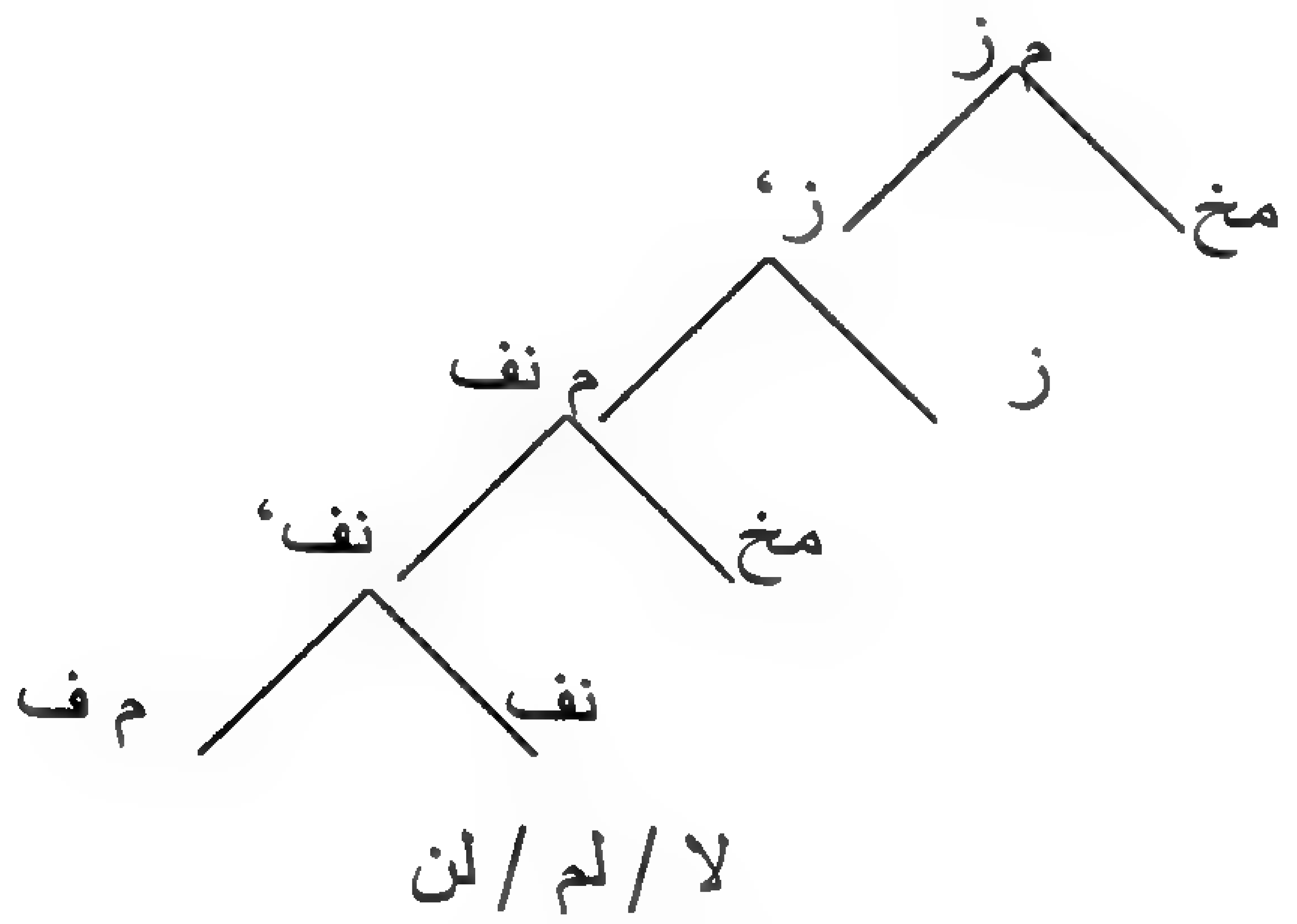

ويتم الفحص من الأسفل إلى الأعلى، ويتم الانتقاء بين إسقاط الزمن وإسقاط النفي من الأعلى إلى الأسفل[6]. ويمنع وجود إسقاط النفي قفز الفعل عنه للوصول إلى

---

[6]- هذان الإجراءان ينطبقان فقط على علامات النفي المتصرفة زمنيا مثل "لـــم" و"لن" اللتين تشترطان وجود فعل [-تام]. أما "ما" و"لا" و"ليس" فلا تشترط بالضرورة وجود فعل بسمة [-تام] لأنها قد تتوزع في سياق الماضي والمستقبل وقد تتوزع في سياق الجملة الاسمية كما هو الحال بالنسبة لـــ"ما" في:

أ- ما زيد قائم

ب- ما يقول زيد الحق

رأس إسقاط الزمن، ويوافق هذا المنع قيد الأدنوية النسبية لريدزي (1991)، إلا أنه يطرح مشكل: كيف يصعد رأس المركب الفعلي (: الفعل) إلى رأس إسقاط الزمن عبر عملية نقل رأس إلى رأس بوجود إسقاط النفي مرؤوسا بـــ"لم" و"لن"؟

9. النفي بــ "لم" و"لا" و"لن" وفحص سمات الزمن

يلاحظ مما سبق أن "لم" و"لن" لا يظهران إلا مع الشكل الفعلي الجهي بسمة [−تام] الذي لا يحمل أية معلومة وقتية، ولا يدفع إلى إسقاط الزمن إلا لوجود مخصصات الزمن مثل السين وسوف في الجمل الإخبارية و"لم" و"لن" في الجمل المنفية. واذا افترضنا أن مقولة الزمن مخصصة بالسمتين [+ماض] و[+مستقبل] وبالسمتين المقوليتين [+ف] و[+س] فإنها ستضطر إلى جذب مقولات لفحص هاته السمات، ومن الطبيعي أن تفحص السمتان الزمنيتان بمقولات مخصصة بالسمات نفسها، لذا تفحص سمة [+ف] برأس فعلي، وتفحص سمة [+س] برأس اسمي أو فعلي في حالة التطابق. وبما أن السياق سياق النفي فإن " لم" و" لن" لا يظهران إلا مع الشكل الفعلي الجهي بسمة [−تام] الذي ينحصر صعوده في رأس الجهة، وبوجود إسقاط النفي برأس " لن" أو " لم" فإنه يصعب على هذا الشكل الفعلي الصعود مباشرة إلى رأس الزمن لفحص سمة [+ف] تجنبا لانتهاك قيد الأدنوية.

ونفترض أمام هذا المشكل أن لكل من رأس النفي " لم" و" لن" والفعل غير التام مصالح تطمع في قضائها، فرأسا النفي يطمعان في فحص سمة الزمن

ج− ما قال زيد الحق

[+ماض] بالنسبة لـــ"لم" و[−ماض] بالنسبة لـــ"لن"، أما طمع الفعل فيتجلى في رغبته في فحص السمة المقولية للزمن [+ف]، وأحسن وسيلة لتجنب انتهاك قيد الأدنوية هي التحام رأس النفي (لم) أو (لن) مع رأس المركب الفعلي (: الفعل) في شكل تركيبة من (نفي +فعل) التي تنتقل إلى رأس إسقاط الزمن بهدف مزدوج: أولا لكي يفحص رأس النفي سمة رأس الزمن الوقتية[+ماض] أو[+مستقبل] ويفحص الفعل سمة [+ف] المقولية، وفي نهاية عملية الفحص يصبح رأس الزمن تبعا لذلك مشتملا على (زمن +نفي +فعل) كما هو واضح في (61) التالية:

(61)

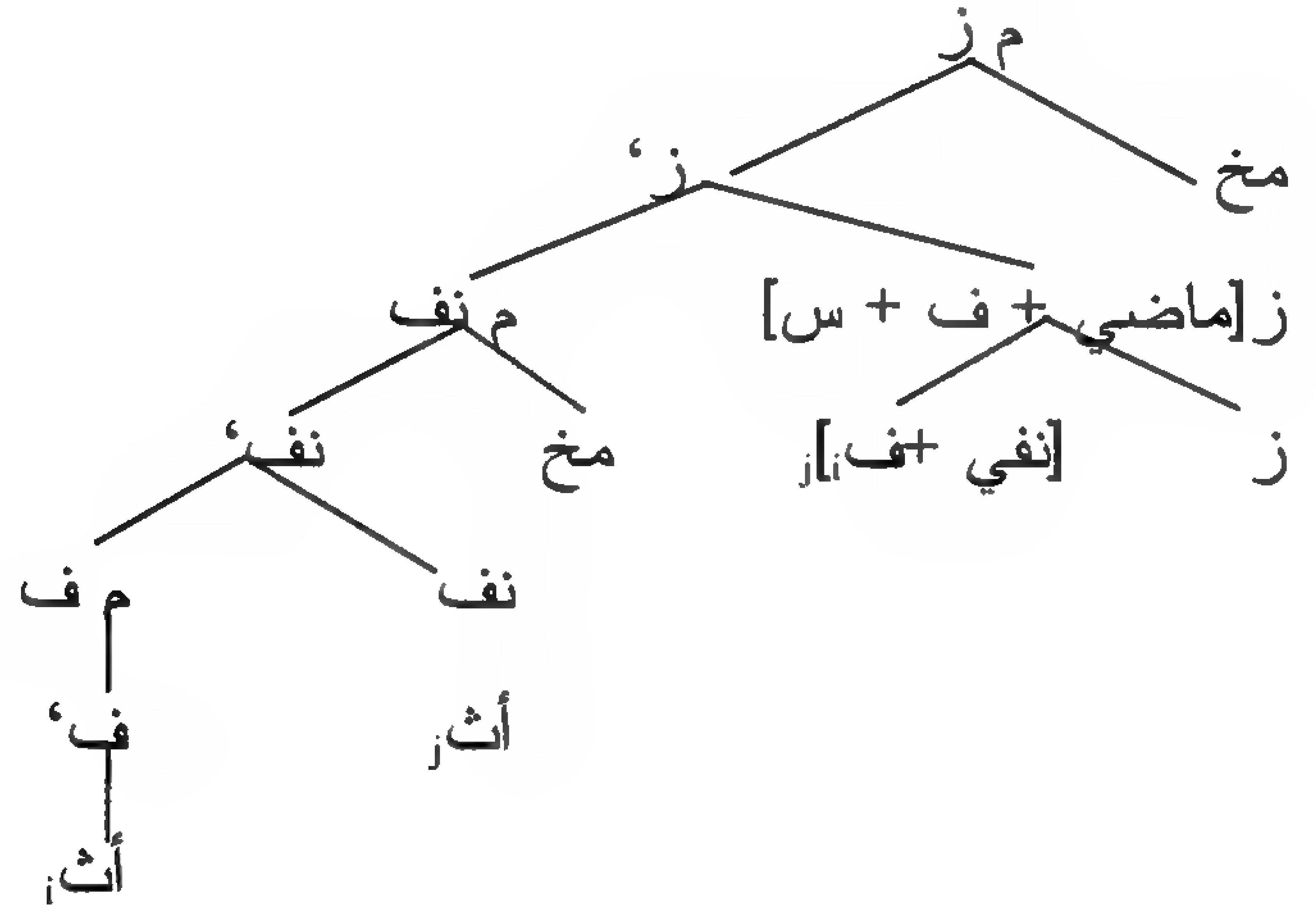

ويمكن الالتحام بين النفي والفعل من فحص سمة [+س] للنفي عند ظهور "لا" مع الزمن الحاضر الذي ينعدم معه فحص سمة [+ف] مثلما في(62) الآتية، لأن هذا النوع من الأفعال يحمل المعلومة الجهية وتطابق الفاعل الذي يوجب فحص سمة [+س] المقولية المتمثلة في التطابق ولا يحمل المعلومة الزمنية .

(62)

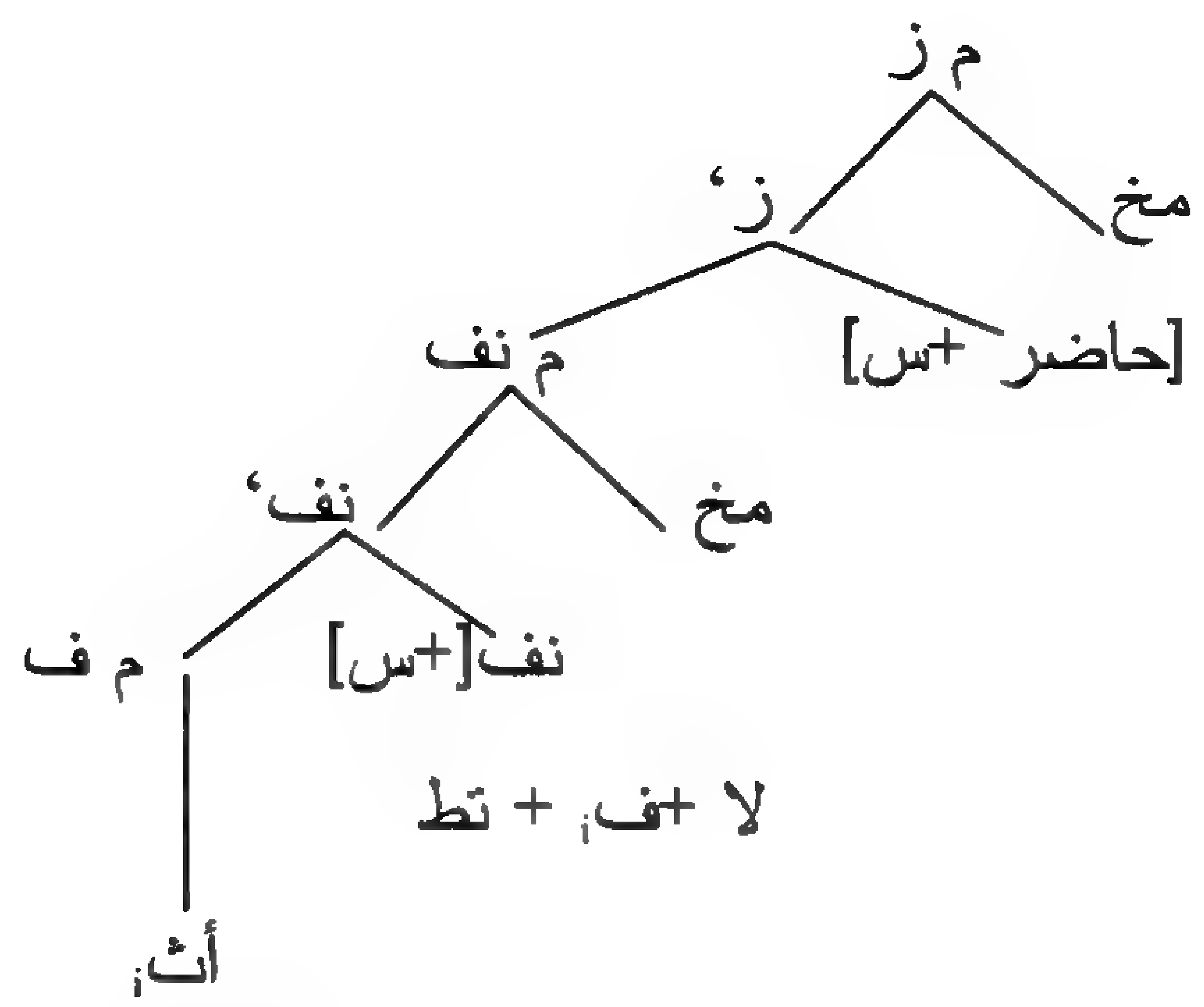

إن ما يستنتج من سياقات النفي الزمنية التي تقتضي فعلا تلتحم معه، خاصة "لم" و"لن" مع اختلاف جزئي مع "لا" التي قد تظهر مع الأفعال والأسماء، هو أن الفعل الجهي بسمة [−تام] يقف عند حدود الجهة، ولا يطمح الوصول إلى رأس إسقاط الزمن لوجود النفي حاجزا لا يمكن تجاوزه وإلا أدى ذلك إلى خرق قيد الأدنوية. ويمكن تجاوز هذا القصور في النقل بالتحام الفعل مع النفي في شكل تركيبة تصعد إلى الزمن لفحص سمتي [+ف] و[+س] ولفحص سمتي الزمن [+ماض] أو [+مستقبل]؛ ويفحص الفعل السمة المقولية داخل هذه التركيبة ويفحص عنصر النفي سمة الزمن، مثلا تفحص "لم" سمة [+ماض] وتفحص "لن" سمة [+مستقبل]، ولا يوجد الزمن الحاضر الذي يشكل في سياق عنصر النفي "لا" لأنه إشاري وجهي ولا يحتاج الفعل معه الصعود إلى الزمن، وقد يكتفي بفحص سمته الجهية إلا في حال

طموحه إلى فحص سمة الزمن المقولية [+س] الممثلة في التطابق الذي يحمله الفعل أو الفاعل نفسه، لأن "لا" لا تظهر مع الأفعال الزمنية نحو (63) الآتية:

(63) أ)* الطلاب لا ذهبوا

ب)* الطلاب لا سيذهبون

وعادة ما تفحص سمة الوقت في الموقع الوظيفي لرأس، خاصة رأس الزمن، ويفرض هذا أن يكون للمقولة التي تحمل هذه الصرفية قانون الرأس، و يتم هذا عندما يحمل رأس فعلي معلومة وقتية وعندما يحمل رأس نفي "لن" و"لم" هذه المعلومة أيضا، أما "لا" فلا تحمل أية معلومة وقتية، ولهذه الأسباب يخصص الزمن في سياقات "لم" و"لن" بالسمات التالية: بسمة [+ف] المفحوصة من قبل الفعل عندما يلتحم مع عناصر النفي، وبسمتي [+ماض] و[+مستقبل] المفحوصتين من قبل "لم" و"لن"، وبسمة [+س] المفحوصة إما بالفعل فتظهر في شكل علامات التطابق في سياقات "لم" و"لن" أو بالفاعل في حالة "لا"، وتساعد "لم" و"لن" في منظورية الزمن، أما "لا" فلا تساعد في ذلك.

10. "ليس" وفحص سمة الزمن [+س] المقولية

بينا فيما سبق من هذا الفصل أن فعل "ليس" يصنف ضمن الأفعال الجامدة غير المتصرفة من حيث الزمن في المضارع وفي المستقبل، لأنه وضع لمعنى النفي الذي يوضح أصلا بالحروف، وبهذا شابهت "ليس" حروف النفي قياسا على قاعدة نحوية مفادها أن كل ما شابه حرفا في الوضع أو الافتقار أو في المعنى جاء على أحواله (وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: باب أقسام الكلم)، و"ليس" فعل جامد شابه حروف النفي في المعنى فأخذ حكمها في الجمود. وما يميز "ليس"

انطلاقا من الأبنية (64) التالية:

(64) أ) ليست فاطمة تضرب سعاد   ج) ليست فاطمة واقفة في الصف

ب) ليست فاطمة ضاربة سعاد   د) ليست فاطمة بطلة المسلسل

هو أنه فعل يترأس إسقاط النفي مثل ترأس عناصر النفي الأخرى الإسقاط نفسه لعلة الشبه، وما يميزه عن هذه العناصر هو وجود فاعل فاصل بينه وبين الحمل الذي يتوزع معه في السياق الجملي نفسه، ويجعل هذا الفاعل "ليس" غير قادر على الالتحام مع الحمل، ويمنع صعود هذا الأخير إلى تطابق الفعل. ولا يمكن اعتبار "ليس" متغيرا لـــ"لا" كما في أوحلا (1993) ومحتلا رأس إسقاط النفي بين الحمل والزمن مثلما في التمثيل التالي:

(65)

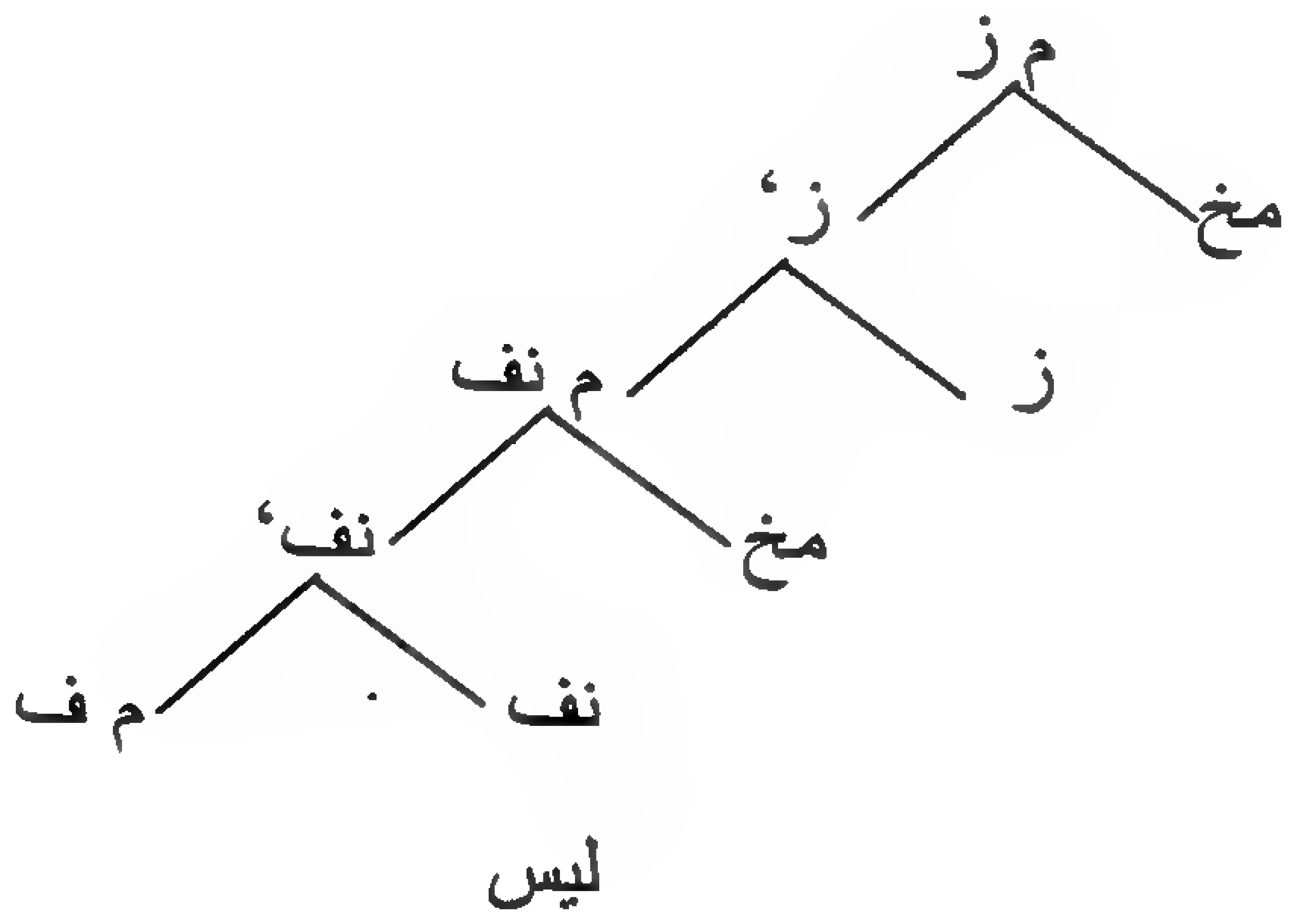

وإذا اعتبرنا "ليس" متغيرا[7] لـ"لا"، فكيف نفسر توزيعهما في السياق نفسه جوابا عن الاستفهام؟

(66) أ) هل زيد بطل مسلسل؟ ب) لا، ليس زيد بطل مسلسل

زيادة على ذلك يتوزع فاعل "ليس" دائما إلى يساره في رتبة مماثلة لرتبة الأفعال المتصرفة (: فعل +فاعل)، هذه رتبة ثابتة في سياق النفي بـ"ليس" يستبعد فيها صعود الفاعل إلى يمين "ليس" أو إدراجه في هذا الموقع. أما السياقات التوزيعية التي قدمها شلونسكي (1997) بخصوص إمكانية إدراج الفاعل إلى يمين "ليس" فما هي إلا أجوبة بـ"لا" النافية عن سؤال بـ"هل" أو بـ"الهمزة"، وتعتبر في هذه الحالة جملا محولة وليست أصلية، نحو:

(67) أ) هل مونة أخت الأستاذ؟

ب) مونة ليست أخت الأستاذ

حيث حذفت "لا" في (ب) وذلك نحو:

ج) لا مونة ليست أخت الأستاذ

ويظهر الفعل الناقص "ليس" متطابقا مع الفاعل، وهذه حقيقة معجمية فلا يمكن وجود "ليس" من دون تطابق مع الفاعل الذي يتحقق صِرافيا بعلامات التطابق

---

[7]- الافتراض نفسه أكده بنمامون (2000)، خاصة عند اعتباره أن "لن" و"لم" و"ليس" متغيرات لـ"لا"، والملاحظ هو وجود اختلاف في التوزيع وفي المعنى عموما والدلالة على الزمن خصوصا، فـ"لا" مثلا فارغة من حيث الدلالة على الزمن، وتتطلب دائما فعلا لحمل معلومة وقتية في حين "لم" و"لن" و"ليس" عناصر تتوزع في سياقات أحادية وبدلالة زمنية واحدة، فـ"لم" للماضي و"لن" للمستقبل و"ليس" للماضي، أما "لا" فتكون فقط مع الحاضر الذي هو جهي، وقد يجوز هذا في حال قياس عدم تخصيص "لا" بعدم تخصيص الفعل غير التام، حيث يخصص الفعل زمنيا ب"السين" أو"سوف"، ويخصص "لا" ب"لم" و"لن" و"ليس".

مشابهة للتي تتحقق في الأفعال المتصرفة أي بعلامة الجنس عند توزيع الفاعل بعد "ليس" كالتاء للمؤنث في:

(68) ليست فاطمة أخت الأستاذ

وبعلامة الجنس والشخص والعدد عند توزيع الفاعل قبل الفعل في:

(69) أ) الطلاب ليسوا مستعدين للامتحان

ب) الطالبان ليسا مستعدين للامتحان

وينتج عن ظهور علامة التطابق في "ليس" صعود رأس النفي إلى رأس تطابق الفاعل لفحص سمة [+س]، لأن هذه السمة قد تفحص في العربية إما بمورفيم التطابق في الفعل الجامد أو المتصرف، أو بالفاعل أو بحمل اسمي؛ فإذا فحصت سمة [+س] بالفاعل فإن النفي لن يلتحم مع أي عنصر ويهجى ب"ليس"، وإذا فحصت سمة [+س] بالتحام الفعل المتصرف بالتطابق فإن النفي يهجى بـــ"لا"، وهذا دليل آخر على عدم اعتبار "ليس" متغيرا لـــ"لا".

ويظهر الفعل "ليس" في سياق تأويل الحاضر مع حمل جهي [−تام] دون المستقبل أو الماضي (أنظر الفاسي الفهري (1993 : 208 الملاحظة 25) ، وبنمامون (2000))، والدليل على ذلك عدم مقبولية الجمل بتأويل الزمن المستقبل أو الماضي:

(70) أ) ليس زيد يحكم

ب)* ليس زيد حكم

ج)* ليس زيد سيحكم

ويمنع الحمل من فحص سمتي الزمن [+ماض] أو [+مستقبل] ومن فحص سمات التطابق المفحصة من قبل الفاعل إذا وجد فاعل يفصل بينه وبين النفي، وتفحص سمة الزمن [+ماض] ب" ليس"، أما سمة[+مستقبل] فغير واردة مع "ليس".

إن قبول توزيع " ليس" في سياق الحاضر مطابق لمفهوم الزمن في العربية المنقسم إلى ماض وإلى مستقبل من دون الحاضر، وإن النفي يحمل سمة [+ماض] أو [+مستقبل] سمتي الزمن المخصص بسمتي [+ف] و[+س]، ويهجى النفي في هذه الحالة بـــ" لم" أو بـــ" لن"، أما في حال الحاضر فإن الزمن يخصص بسمة [+س] من دون [+ف]. وكما سبق في باب الزمن فلا وجود لمورفيم الزمن الحاضر حتى تفحص سمة [+ف] لرأس الزمن، ولا يتحقق مورفيما دالا على المستقبل مثل "السين" و"سوف" ولا يلتحم مع الفعل. ولا يمثل " ليس" رأس النفي إسقاطا بمخصص، والدليل على ذلك قدرته على حمل لواصق التطابق، وهذه خاصية الرأس، وليست خاصية الإسقاط الوظيفي. ويسند الفعل " ليس" إعراب النصب إلى الصفة. وتعتبرعلامة التطابق التي تظهر مع " ليس" هي عينها التي تظهر مع الفعل، والفرق بينهما هو أن " ليس" غير متصرفة زمنيا عكس الأفعال العادية المتصرفة. ويطرح هذا مشكل الزمن في " ليس"؛ فهو زمن ثابت غير متغير مشابه للزمن في الجمل الاسمية. وحسب الفاسي الفهري (1990) فظهور التطابق مع " ليس" يمكن أن يفسر إذا فرقنا بين التطابق الزمني الذي يعمل فيه الزمن والتطابق غير الزمني أو المركبي بافتراض أن " ليس" تتصل بالزمن قبل أن تتصل بالتطابق. عموما إن الزمن مع " ليس" مخصص بسمة [+س] دون [+ف] وأن صعود " ليس" إلى الزمن لا يتم إلا لفحص السمة الأولى التي تتحقق بالفاعل أو بالتطابق.

11. "ما" المحايدة

صنف الفاسي الفهري (1993) "ما" أداة نفي محايدة لأنها قد تظهرمع الحمل الفعلي ومع الحمل الصفة نحو:

(71) أ) ما أرسل زيد برقية ج) ما كاتب زيد رسالة

ب) ما يرسل زيد برقية د) ما زيد في الدار

ففي سياق (أ) ظهرت "ما" مع حمل بسمة [+ماض]، وفي سياق (ب) ظهرت مع حمل بسمة [+تام]، وتوزعت في سياق (ج) مع اسم الفاعل. هذه الليونة في توزيع "ما" وعدم تقيدها مع شكل معين جعلها تتميز بعدة خاصيات عن بقية عناصر النفي الأخرى، منها:

1- إن "ما" لا تحمل أية سمة من سمات التطابق، عكس "ليس" التي تحمل علامات التطابق، وبالتالي لا تمنع "ما" النقل إلى رأس تطابق الفاعل، وتنفي عنها خاصية رأس إسقاط النفي ولا يمكن أن تشكل إسقاط نفي. ويفترض في هذا أن توجد "ما" في مخصص إسقاط النفي حتى يتمكن الفعل، خاصة التام، من الانتقال إلى رأس التطابق عبر عملية نقل رأس إلى رأس، ويصبح موقع الفاعل المناسب في هذه الحال هو موقع مخصص تطابق الفاعل الذي يظهر في موقع ابتداء الجملة، نحو:

(72) زيد ما ذهب إلى الكلية

2- إن وجود "ما" في مخصص إسقاط التطابـــق في سياق الزمن الماضي (71 أ)

يمكن الفعل من الانتقال لحمل الزمن وفحص سمة [+ف]. وبما أن الفعل يحمل سمات التطابق فبإمكانه فحص سمة [+س] لرأس النفي، وذلك بالانتقال عبر إسقاط النفي والالتحام مع مخصصه. ومن بين الأدلة على وجود "ما" في مخصص إسقاط النفي إمكانية التحام "ما" مع الفاعل كما في (73):

(73) ما محمد كاتب

وتتم طريقة اشتقاق (73) بواسطة إجراء فحص سمة الزمن [+س] في مرحلتين؛ فالفاعل يطمع في الانتقال إلى مخصص إسقاط الزمن، وبما أن مخصص إسقاط النفي مخصص بسمة [+س] فإنه ينتقل إلى هذا المخصص للالتحام بـــ"ما" ولتشكيل تركيبة من [ما +فاعل] التي تنتقل بعد ذلك إلى مخصص الزمن لفحص سمة الزمن [+س] ، مثلما في (74) و(75) التاليتين:

(74)

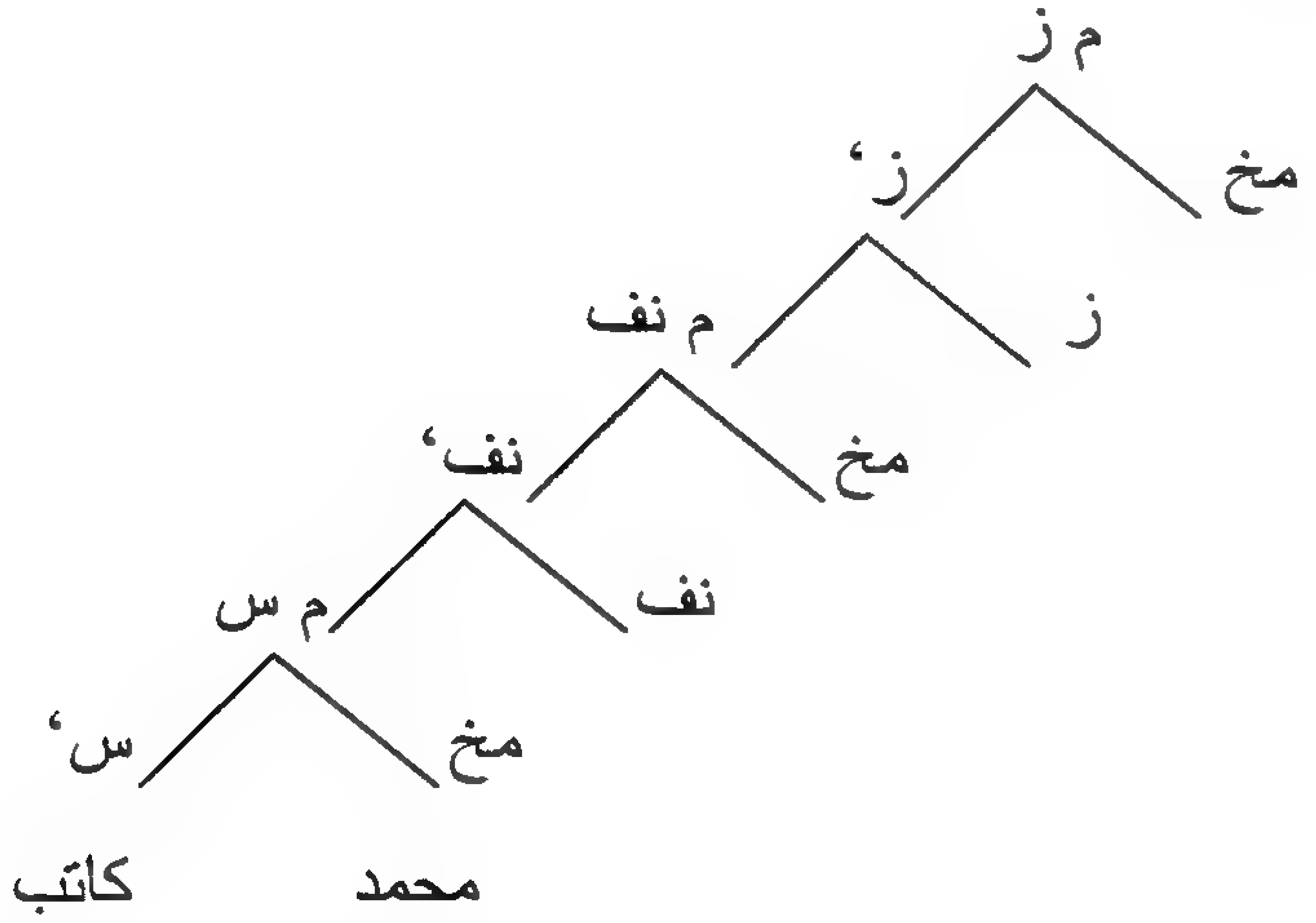

(75)

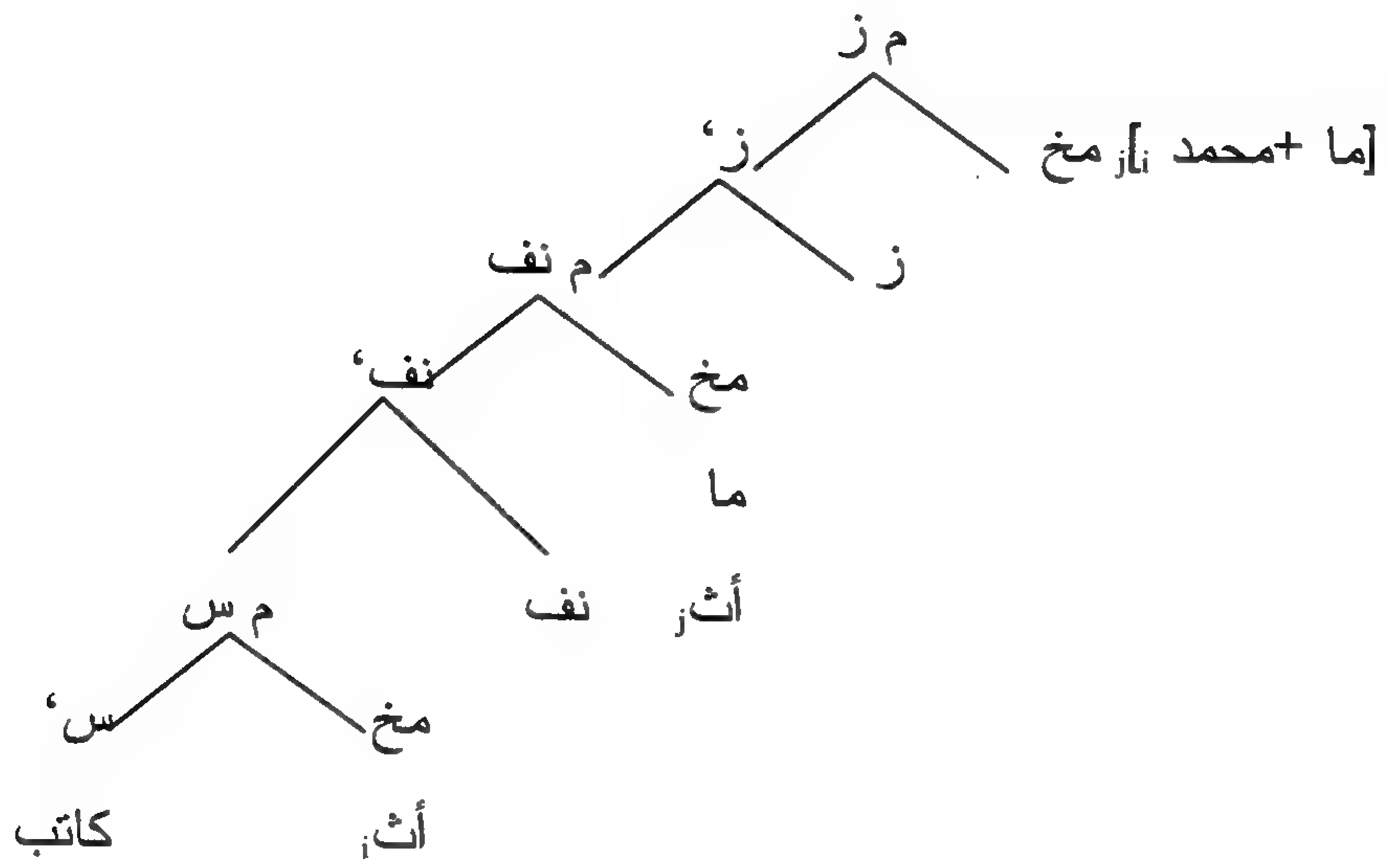

12. خاتمة واستنتاج

إن ما يمكن استنتاجه من مناقشة النفي في اللغة العربية كمقولة وظيفية بإسقاط وظيفي هو أن النفي يتميز برأس ومخصص، وأن عناصره التي اعتمدناها تقسم بحسب تخصيصها إلى ثلاثة أقسام هي: عناصر مخصصة بسمة [+نفي] وبسمة [+زمن] وتتمثل في "لم" و"لن" و"لا" بسمة [+جهة]، وعناصر مخصصة بسمات [+نفي] و[+تطابق] ثم [−زمن] وتتمثل في "ليس". وأخيرا فإن "ما" عنصر محايد يمثل في مخصص إسقاط النفي، وأن "لم" و"لن" تساعدان على تصرف الزمن من [+ماض] إلى [+مستقبل]، وهذا ما يجعلهما يخصصان أيضا بالسمتين الزمنيتين [+ماض] و[+مستقبل] اللتين تفحصان بعد أن يصعد الفعل إلى رأس النفي لتشكيل تركيبة من [نفي + فعل]. وتتم العملية كالتالي: تصعد هذه التركيبة إلى رأس الزمن لكي تفحص عناصرالنفي سمتي الزمن [±ماض] ولكي يفحص الفعل السمتين المقوليتين [+ف] و[+س] لتقصى السمات الزمنية والمقولية بعد ذلك. وتبين عملية الفحص هاته أنه في حال وجود النفي والفعل يستحسن صعودهما كتركيبة إلى الزمن لتجنب خرق الأدنوية.

هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن بعض مورفيمات النفي تدخل التعداد بسمات صِرافية وقتية مثل "لم" و"لن"، وتدخل مورفيمات أخرى هذا التعداد من دون سمات زمنية مثل "لا" و"ما"، وأن عنصري النفي "لم" و"لن" يجعلان الزمن منظورا صِرافيا.

الفصل الخامس

التطابق

سنحاول في هذا الفصل التركيز على مقولة التطابق التي صنفت قبل البرنامج الأدنوي في خانة المقولات الوظيفية، وساعدت في ضبط العلاقة بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية في سياقات تركيبية مختلفة، وفي ضبط التوسيط بين اللغات. وبعد البرنامج الأدنوي أعيد النظر فيها، ولم تصنف ضمن المقولات الوظيفية، لأنها مقولة لا يمكن تعليلها نظريا ولا تجريبيا (أنظر شومسكي 1995)، ورغم ذلك فما زالت تلعب دورا أساسيا في ضبط العلاقات التركيبية، والأكثر من ذلك أصبحت سماتها المتعددة أكثر فعالية، تتأرجح بين سمات معجمية، مثل سمات الجنس التي تنزل مصاحبة للمركبات الاسمية، وتلازمها في جميع السياقات التركيبية، وسمات فعلية كالشخص، ثم سمات اسمية محضة كالعدد.

ويجعل تكاثر سمات مكونات التطابق وتداخلها المهتم يواجه مشكل تفكيك البنية السماتية للتطابق، وصعوبة ضبط كيفية فحصها. وقد ركزنا في هذا الفصل على ثلاثة مكونات، وهي العدد والشخص والجنس لتفسير السمات المسؤولة عن لا تناظر التطابق بين الفعل والفاعل، وتفسير كيفية فحص سمات هذه المكونات، ثم الفصل بين أنواعها بتحديد مواقع توزيعها، وضبط تداخلها؛ فالمعروف أن سمات مكونات التطابق متشابكة قد تجعل قراءة مورفيمات تحققها ملتبسة، ونظن أن أحسن طريقة لرفع هذا الالتباس هي الاعتماد على مواقع توزيع سمات التطابق في سلمية

تمكن من قراءة اللواصق المتصلة بالأفعال قراءة صحيحة، ومن ضبط أهداف صعود المقولات المعجمية لفحص هاته السمات.

1. مكونات التطابق

يتألف التطابق من مجموعة من المكونات بسمات اسمية توثق الصلة بين أجزاء التركيب، وهذه المكونات هي بالترتيب الشخص والجنس والنوع ثم العدد والتعيين والإعراب، ولكل مكون من هذه المكونات مجموعة من السمات، فالشخص يرتبط إما بسمة [+متكلم] أو [+مخاطب] أو [+غائب]، وغالبا ما تتحقق هذه السمات في شكل ضمائر تدل على الشخص وتختلف بحسب علاقة الفعل بالفاعل. ويشمل العدد الإفراد والتثنية والجمع، ويميز بواسطة العدد بين إسم وإسم وبين اسم وصفة ثم بين اسم وفعل في حال تقدم الاسم على الفعل. ويكون الجنس أساسا للأسماء والصفات والضمائر في علاقتها بالأفعال داخل الجمل. ويرتبط التعريف والتنكير بالأسماء في تطابقها مع الصفات، والشيء نفسه يتم مع الإعراب الملتصق بالأسماء في علاقتها بالصفات.

ويمكن تمثيل مكونات التطابق بسماتها في الرسم التالي:

(1)

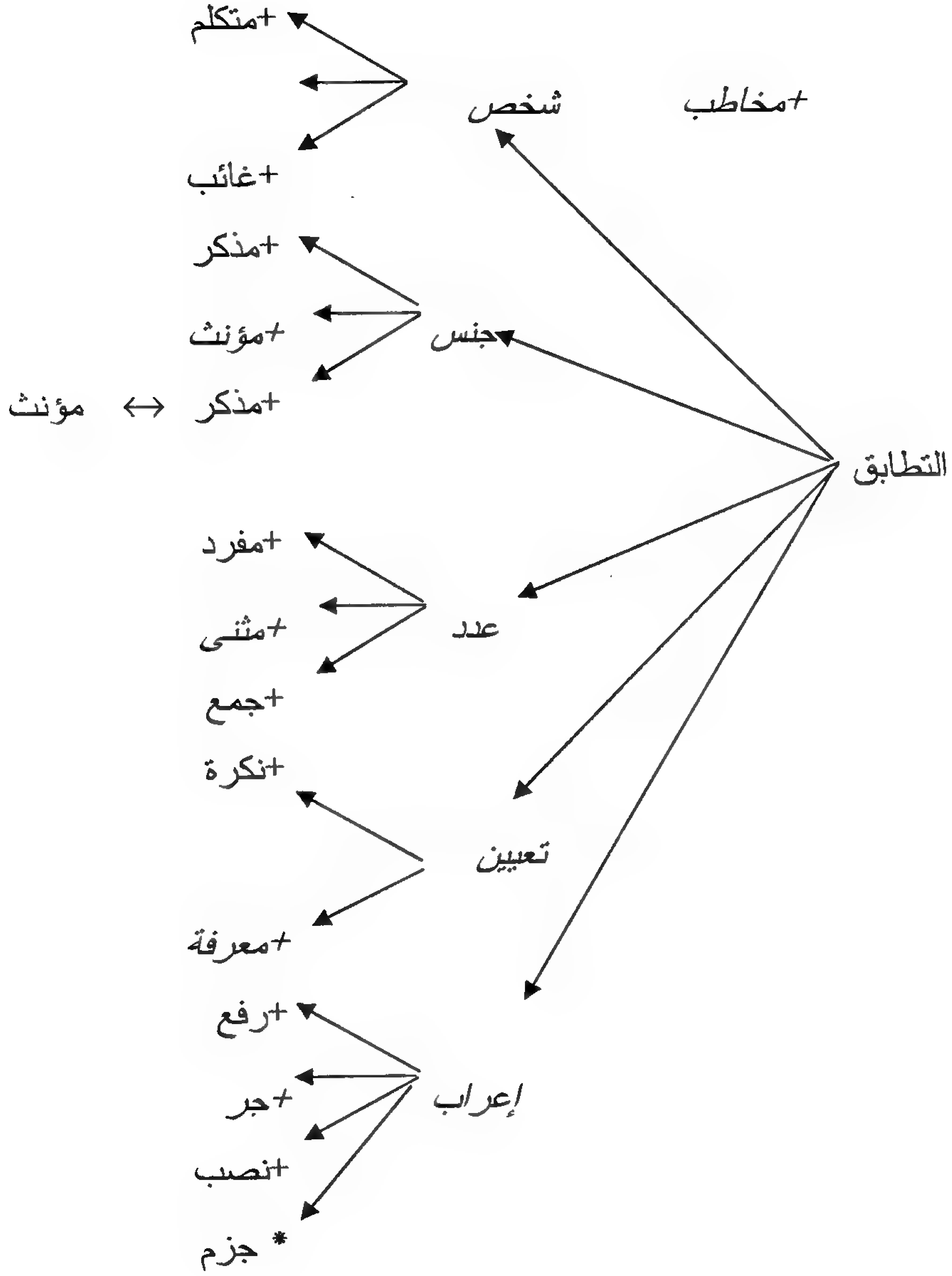

التطابق
شخص
+مخاطب
+متكلم
+غائب
جنس
+مذكر
+مؤنث
+مذكر
↔
مؤنث
عدد
+مفرد
+مثنى
+جمع
تعيين
+نكرة
+معرفة
إعراب
+رفع
+جر
+نصب
* جزم

ونستدل على مكونات التطابق بسماتها بالأمثلة التالية:

(2) أ) الطالبتان المجتهدتان تكتبان الدرس

ب)* الطالبتان المجتهدتين تكتبان الدرس

ج)* الطالبتان المجتهدتان يكتبان الدرس

د)* الطالبتان المجتهدة تكتبان الدرس

ذ)* الطالبتان المجتهدان تكتبان الدرس

ن)* الطالبتان مجتهدتان تكتبان الدرس

ه)* الطالبتان مجتهدتان يكتب الدرس

فالبنية (2-أ) مقبولة لوجود تطابق متجانس بين عناصر هذه البنية في الجنس بسمة [+مؤنث]، وفي العدد بسمة [+مثنى]، وفي الشخص بسمة [+غائب]، وفي التعيين بسمة [+تعريف] ثم الإعراب بسمة [+رفع] التي تتحقق في شكل ألف الاثنين، لأن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء. أما عدم مقبولية البنـــيات (2 ب-ه) فناتج عن عدم الانسجام بين سمات مكونات التطابق؛ ففي (2.ب) ينعدم التطابق في سمة الإعراب بين المركب الاسمي "الطالبتان" و"المجتهدتين"، فالأول بسمة [+رفع]، والثاني بسمة [+نصب] أو [+جر] لأنه مثنى. وفي (2.ج) ينعدم التطابق في سمة الجنس والشخص، فالمركبان "الطالبتان" و"المجتهدتان" مخصصان بسمة [+مؤنث]، أما "يكتبان" ففعل مخصص بسمة [+غائب]،و[+مذكر]. وفي (2.ذ) ينعدم التطابق في

الجنس بين "الطالبتان" و"المجتهدان"، فالأول بسمة [+مؤنث] والثاني بسمة [+مذكر]. وفي (2.ن) ينعدم التطابق في التعيين، ف"الطالبتان" بسمة [+تعريف] تتحقق ب "أل" أما "مجتهدتان" فبسمة [+تنكير]. وفي (2- ه) لا يوجد تطابق في جميع السمات تقريبا، لكون العنصر الأول في الجملة بسمة [+معرفة] والثـــاني بسمة [+نكرة] والعنصر الثالث بسمة [+مفرد].

الملاحظ أن أي خلل في تجانس سمات التطابق يؤدي إلى خلل في تناسق العناصر المعجمية داخل الجملة. وبالنظر إلى سمات التطابق ككل يمكن القول إن للتطابق خمس مجموعات سماتية كبرى، وهي الشخص والجنس والعدد والتعيين ثم الإعراب، وتضم كل مجموعة ثلاثة عناصر على الأقل لنصل في النهاية إلى مجموع من السمات بحوالي خمسة عشر سمة[1]. وتختلف هاته السمات من حيث التجانس من سياق تركيبي إلى آخر، وأحيانا داخل السياق نفسه؛ ففي سياق التراكيب الفعلية قد يتحقق التطابق في الشخص والعدد والجنس، ويسمى هذا التطابق بالتطابق التام شرط تحقق إحدى سمات العدد في الفعل في رتبة (فاعل +فعل +مفعول). ويسمى التطابق بالتطابق الجزئي إذا غاب التطابق في العدد داخل السياق التركيبي (فعل +فاعل +مفعول). ويؤدي هذا إلى لا تناظر التطابق في اللغة العربية، وذلك نحو:

(3) فعل +فاعل +مفعول (س) حيث "س" متغير

(4) أ) يكتب الطلاب الدرس

1 – أقصى ما يمكن أن يؤلف متكلم اللغة العربية بين سمات مكونات التطابق هو 75 تاليفة، كل تاليفة تشمل خمس سمات. مثلا قد يستعمل متكلم تاليفة من [+متكلم +مذكر، +مفرد +نكرة، +رفع]، هاته التأليفات منها المهمل ومنها المستعمل. وقد تأتي تامة بخمس سمات وقد تأتي ناقصة، وغالبا ما تقصى سمات التعيين والإعراب.

ب)*يكتبون الطلاب الدرس[2]

(5) فاعل +فعل +مفعول

(6) أ) الطلاب يكتبون الدرس

ب)*الطلاب يكتب الدرس.

ف "ب" في (4) غير مقبولة لتطابق الفعل مع الفاعل في العدد بسمة (+جمع)، والأمر عكس ذلك، لأن هذه السمة لا تتحقق إلا إذا تقدم الفاعل على الفعل. أما "ب" في (6) فغير مقبولة لغياب تطابق الفعل مع الفاعل في العدد بسمة [+جمع]، ويتضح ذلك في غياب علامة الجمع في "يكتب". ويؤكد هذا أن العدد بسماته هو المسؤول عن لا تناظر التطابق في سياق تركيب الفعل والفاعل، ويتعداه إلى سياق الصفات الحملية التي تتبع الفاعل في العربية، حيث التطابق كلي في العدد والجنس. وفي حالة تقدم هذه الصفات الحملية على الفاعل فإن التطابق يتحقق في الجنس.

وتتأكد مسؤولية العدد في لا تناظر التطابق في العربية بالنظر إلى الجنس، فالفعل يتطابق في سمة الجنس مع الفاعل كيفما كانت الرتبة: فعل /فاعل أو فاعل/ فعل، نحو:

(7) أ) كتبت الطالبة الدرس

ب) الطالبة كتبت الدرس

[2] – ويجوز تطابق الفعل مع الفاعل في العدد في رتبة (ف + مف + فا) على لغة "أكلوني البراغيث" نحو: "ويتعاقبون فيكم ملائكة".

فالمركب الاسمي الفاعل "الطالبة" والفعل "كتبت" يتقاسمان الجنس بسمة [+مؤنث] الذي يتحقق في شكل التاء المتصلة بالفعل، وأي نقص في سمة الجنس بين (كتبت) و(الطالبة) يؤدي حتما إلى انهيار الاشتقاق التركيبي ل(7) كما في (8):

(8) أ)* كتب الطالبة الدرس

ب)* الطالبة كتب الدرس.

فالجملة (8) لاحنة لأن الفاعل موسوم بسمة [+مؤنث]، والفعل موسوم بسمة [+مذكر]. ويعني هذا أن سمة الجنس يجب أن تكون حاضرة مهما اختلفت رتبة الفاعل مع الفعل، تقدم الفاعل أو تأخر عن الفعل، لذا فسمة الجنس غير مسؤولة عن لا تناظر التطابق في اللغة العربية.

وإذا انطلقنا من فرضية أن علامات التطابق ضمائر مدمجة، فإن تحديد توزيع سمات التطابق وتداخلها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار توزيع مقولة الفعل المعجمية في علاقتها بالمركب الاسمي الفاعل؛ فالشكل التام وغير التام يختلفان في توزيع لاصقة الشخص، فهي سابقة في الشكل غير التام ولاحقة في الشكل التام، وتمثل في كتب النحاة ب"أنيت"، أي الهمزة والنون والياء والتاء مع غير التام، نحو:

(9) أكتب – نكتب – يكتب – تكتب ....

وتتحقق لاصقة العدد دائما في شكل لاحقة ملتصقة بالفعل في رتبة يتقدم فيها الفاعل على الفعل نحو:

(10) أ) الأولاد كتبوا الدرس

ب)* كتبوا الأولاد الدرس.

ويتوارد العدد مع الشخص في أغلب الحالات؛ فالتطابق متى كان في الشخص كان في العدد، والتطابق في الشخص ميزة خاصة بالفاعل دون الفعل، والعدد خاصية إسمية تبين مرور الاسم صرِافيا من المفرد إلى المثنى إلى الجمع.

أما تطابق الجنس بسماته فهو خاص باللغة العربية ويقتضيه المركب الاسمي سواء تقدم على الفعل أو تأخر عنه، وسواء أكان هذا المركب الاسمي معجميا أو ضميرا نحو:

(11) خرجت فاطمة إلى السوق

(12) خرجت هي وخرج هو إلى السوق.

ويشترك الجنس مع الشخص أحيانا في نفس اللاصقة، بل إن مفردة تدل على الشخص يمكن أن تدل على الجنس، وسنمثل لهذا بتاء التأنيث التي تعامل على أساس أنها شخص وإن كانت قيمتها جنس في باب تطابق الجنس.

ويؤكد تداخل مكونات التطابق بسماتها في المقولة المعجمية نفسها مثل الفعل، وفي تحديد رتبة الفعل مع الفاعل، دور التطابق في العمليات الحوسبية التركيبية، وفي التأويلات الدلالية؛ فإذا تقدم الفعل على الفاعل فسيكون التطابق في الجنس والشخص دون العدد، وإذا توزع الاسم قبل الفعل باعتباره مبتدأ مربوطا بضمير مدمج في الفعل حسب نحاة البصرة فإن التطابق سيكون إجباريا في العدد، لذا اصطلح على التطابق في الجنس بالتطابق الضعيف أو الجزئي أو غير التـــام، واصطلح على التطابق في العدد بالتطابق التام أو القوي. ويبقى التطابق في العدد

هو المتحكم الأقوى في لا تناظر التطابق، وفي تحديد نوع العمليات الحوسبية؛ فهو علائقي يحدد علاقة الفعل بالفاعل والصفة بالموصوف؛ وهو الذي يظهر تحقق سمات التطابق بمورفيمات أغلبها ضمائر.

وسنحاول فيما سيأتي عزل مكونات التطابق بسماتها، ودراسة كل مكون على حدة، ثم تبيان الدور الفعال لهذه السمات في تحديد علاقة الفعل بالفاعل، وفي إبراز خاصيات المركبات الحدية في سياقات تركيبية مختلفة. وقبل تفصيل القول في هذه المسائل نود تقديم أهم فرضيات تفسير التطابق، خاصة في باب لا تناظر التطابق لتسهيل فرز سماته.

2. فرضيات تفسير لا تناظر التطابق

1.2. فرضية دمج الضمير

لقد ارتبط لاتناظر التطابق في اللغة العربية بسمات العدد بصفة عامة وبتعاقب الرتبتين في (13) بصفة خاصة:

(13) أ) فعل +فاعل +مفعول

ب) فاعل +فعل +مفعول

فسمات العدد حاضرة بشكل قوي في (13– ب) وغائبة في (13– أ). وقد شكل العدد بسماته نقطة حساسة لدى النحاة العرب (أنظر ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف)، فذهب الكوفيون إلى جواز تقدم الفاعل على فعله، ومنع البصريون تقدم الفاعل على الفعل في (13ب) لأن الفاعل في هذه الحالة مبتدأ مرفوعا بعامل

معنوي، وهو الابتداء، ولأن الفعل لا يعمل فيما قبله وإنما يعمل فيما بعده[3]. إلا أن القول إن المركب الاسمي (الطلاب) مبتدأ في:

(14) الطلاب يكتبون الشعر

يعني أنه تحقق في موقع غير محوري خارج المجال المحوري والموضوعي، والمرشح الوحيد لاحتلال وظيفة الفاعلية في هذه الحالة هو الضمير المدمج المتصل بالفعل "كتب" في المثال (14) الذي يدل على تطابق الفعل مع الفاعل في العدد بسمة [+جمع]، وبهذا يؤهل العدد بسماته للقيام بوظيفة الفاعلية سواء أكان مستترا في حالة الإفراد أو ظاهرا في حالة التثنية أو الجمع. وقد اعتمد الضمير بديلا عن الاسم المقدم سواء أكان فاعلا أو مبتدأ في الدراسات النحوية العربية.

ويفترض انطلاقا من نظرية الدمج لبيكر(1988) أن الضمير يولد في (13ب) في موقع الفاعل ليدمج في الفعل، وأنه يتوزع تكامليا مع المركب الاسمي المعجمي بعد الفعل، ويتصل بالفعل عند اعتبار المركب الاسمي قبل الفعل مبتدأ أو مركبا اسميا دحرج إلى يمين الفعل ليربط بالضمير المدمج في الفعل نفسه، وذلك نحو:

(15) * الرجال جاؤوا الرجال

---

[3]– انسجاما مع مبدإ "إن لكل فعل فاعلا وأن الفعل يعمل فيما بعده ولا يعمل فيما قبله"، قدر النحاة فاعلا مستترا في الفعل في حال الافراد وضميرا ظاهرا في حال التثنية والجمع :

(أ) الطالب جاء

(ب) الطالبان جاءا

(ج) الطلاب جاؤوا.

يفسرلحن (15) بخرق مبدإ التوزيع التكاملي بين الضمير المدمج في"جاء" و"الرجال" الفاعل معجمي. ويتم إجراء الدمج أو الاتصال تحت العاملية. وفسر الفاسي الفهري (1989) و(1993) التطابق في اللغة العربية بظاهرة اتصالية؛ فبما أن الإعراب يسند إلى اليمين في الكتابة العربية فإن الفعل يقتضي الصعود إلى الصُّرفة في الرتبتين معا(13 أ وب) لفحص سماته الصُّرفية من تطابق وإعراب، ويتضح ذلك في التمثيلين (16 أ وب) التاليتين:

(16) أ) ف +فا +مف

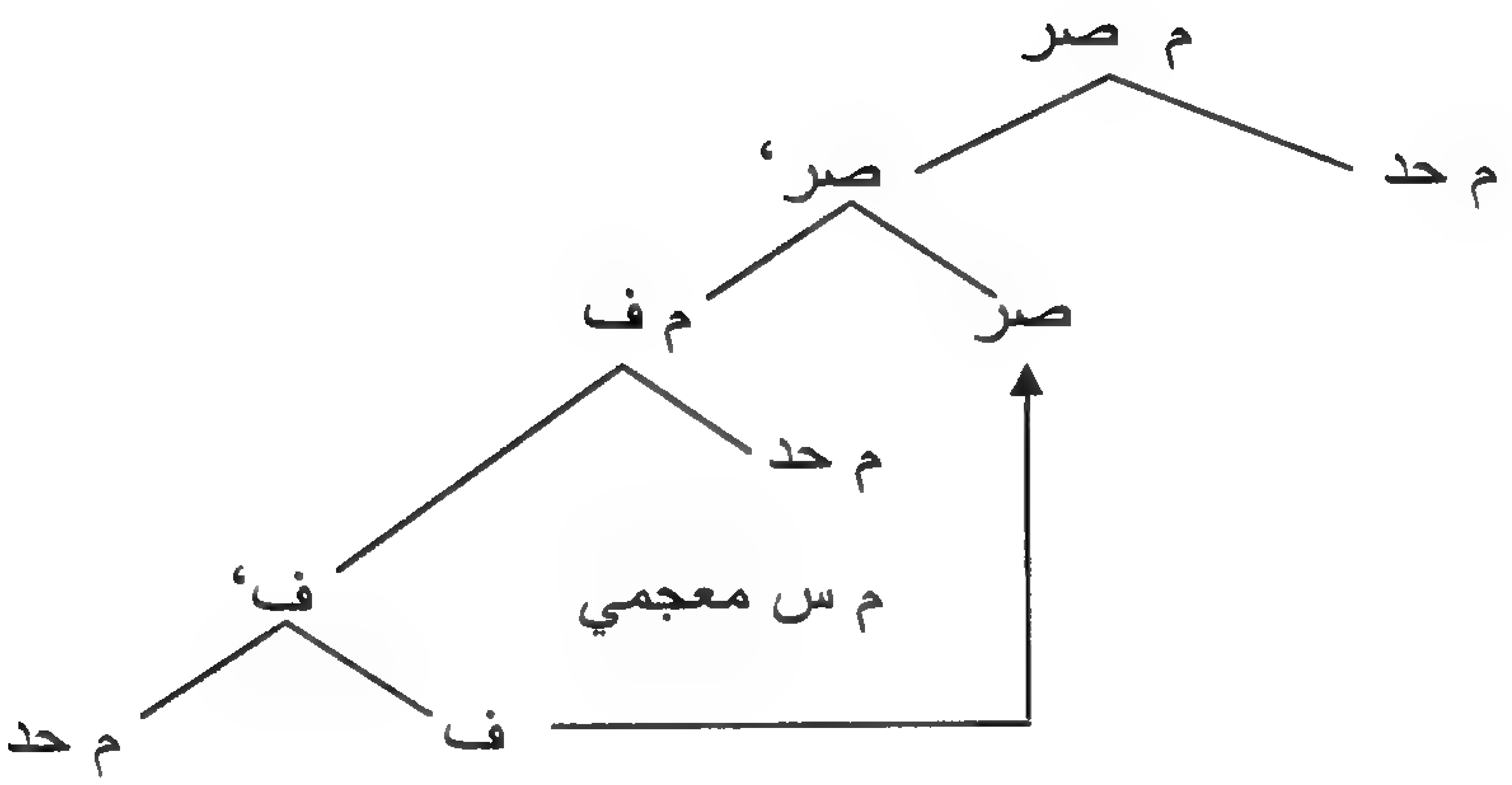

ب) فا +ف +مف

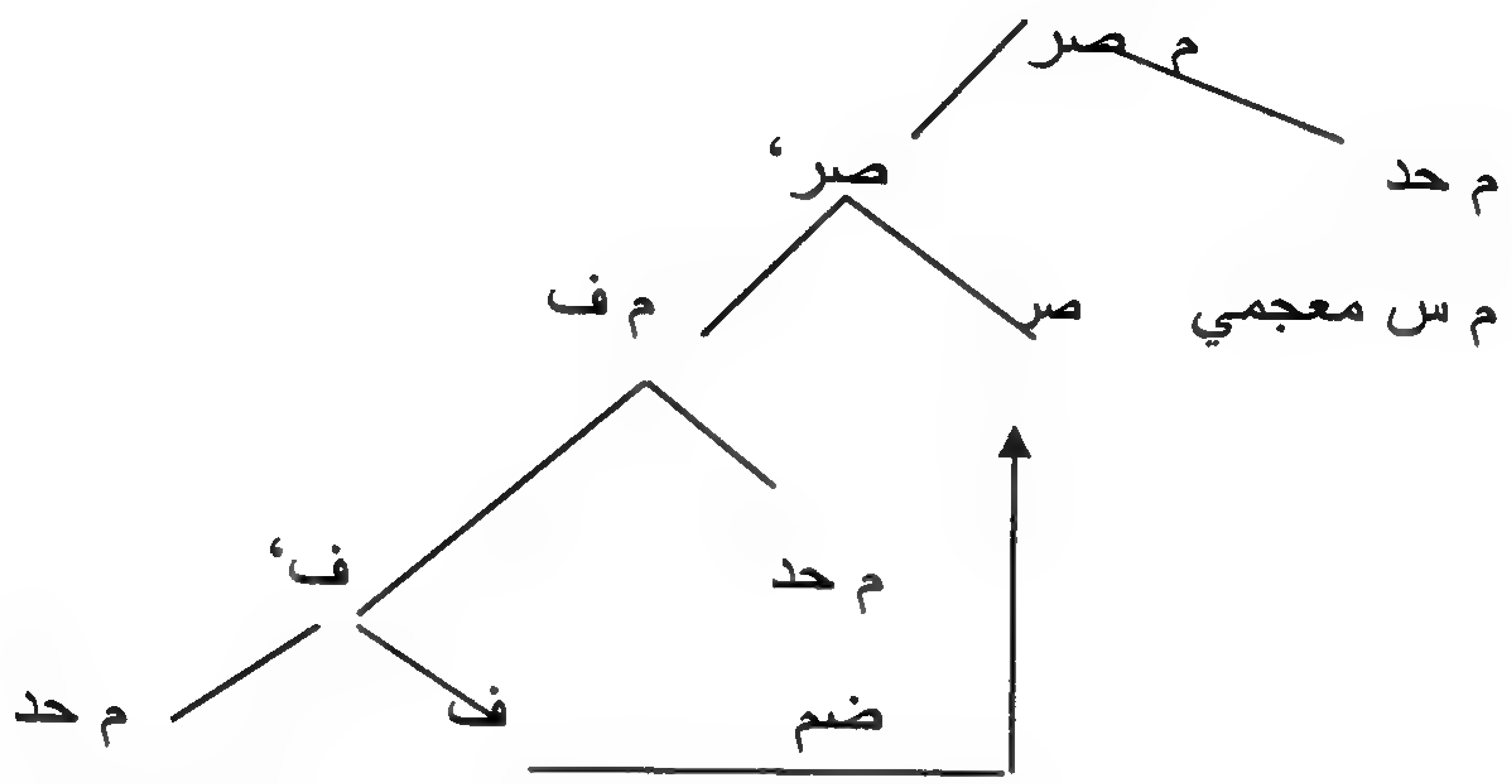

لكي يدمج عنصر بمضيف أو يتصل به يجب أن يكون معمولا بهذا المضيف حسب بيكر (1988)، وعليه يفترض أن تكون رتبة (13 أ) مشتقة وليست بنية أساس، وذلك بتوليد الفاعل في مخصص المركب الفعلي وبنقل الفعل إلى رأس الصرفة عبر عملية نقل رأس إلى رأس. وبما أن مخصص المركب الفعلي هو موقع الفاعل المحوري الأصلي يفترض أن أي (م حد) وجد في مخصص المركب الصُّرفي يعتبر مبتدأ أسند إليه إعراب الرفع غلطا، ويتحقق الفاعل في هذه الحالة ضميرا متصلا بعامله. وتبنت دمرداش (1991) نموذج بيكر نفسه (م ن) بافتراضها أن الفاعــل في (13 ب) مولد في الأساس في مخصص (م ز)، ومربوط بضمير عائد في الصورة الصِّواتية، ومتأصل في مخصص (م.ف)، وينتقل إلى مخصص (م.تط) لتلقي الإعراب، نحو:

(17) أ) ف +فا +مف

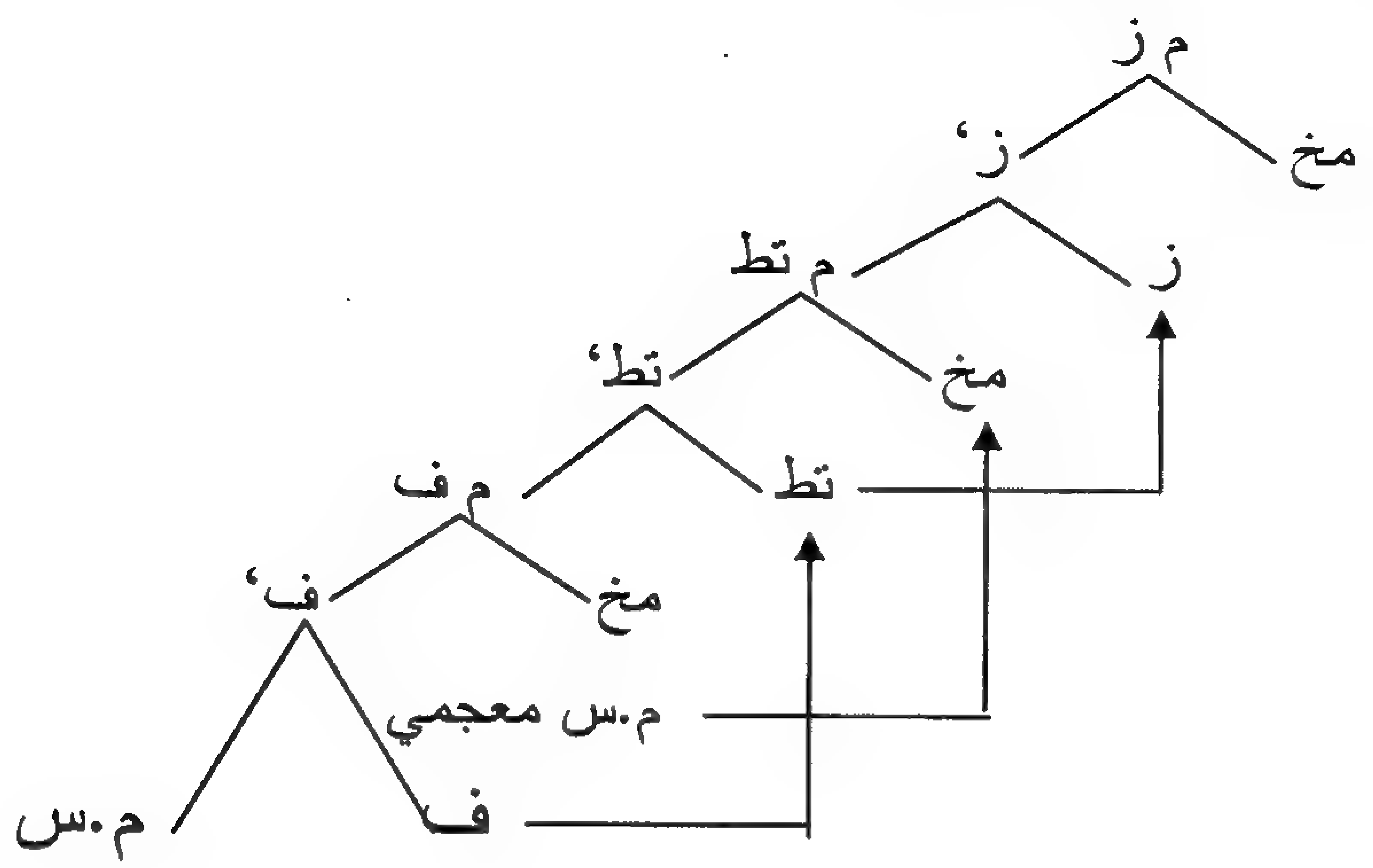

ب) فا +ف +مف

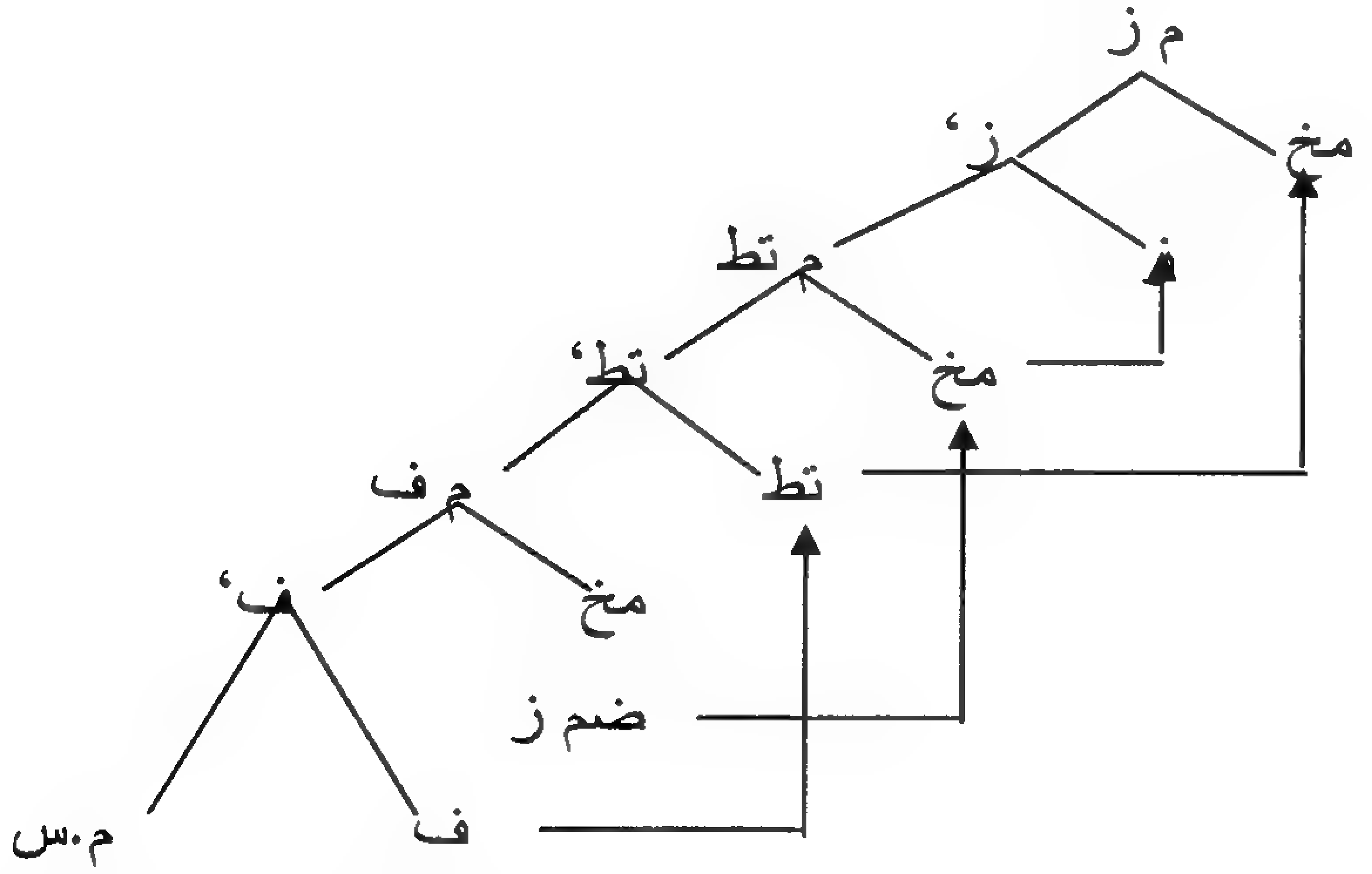

وافترضت دمرداش (م ن) أيضا وجود لاصقتين للتطابق في اللغة العربية وهما:

لاصقة العدد، ولاصقة الشخص والجنس، ترتبط الأولى بالمركب الاسمي الفاعل في حال انعدام فاعل معجمي داخل البنيات التي يؤول فيها الفاعل المقدم مبتدأ أو فاعلا فارغا، وتؤول لاصقة العدد في هذه الحالة كضمير مدمج (incorporated) في مضيفه العامل فيه، أي الفعل. أما لاصقتا الشخص والجنس فأصلهما في التطابق.

2.2. فرضية نقل الفعل والتطابق

لتوضيح دور هذه الفرضية في تفسير حقائق التطابق في اللغة العربية سنعتمد أوحلا (1988، 1991، 1994) وبولوتين (م ن) وآخرين. ويعتبر أوحلا التطابق معيارا وسيطا لتفسير تنوع اللغات؛ فاللغات تختلف في ترتيب إسقاط الزمن وإسقاط التطابق حسب مبدإ المرايا لبيكر (1984) و(1988) الذي مفاده أن تركيب المورفيمات الصِّرافية هو انعكاس للعلاقات التركيبية، وأن ترتيب اللواصق المورفيمية هو انعكاس لترتيب المقولات المعجمية في التركيب، فإسقاط الزمن يعلو إسقاط التطابق في العربية الفصحى، ويعني هذا أن أوحلا ينطلق من الرتبة (13-أ) لتفسير ظاهرة التطابق، كما في (18):

(18)	سيشتري	زيد	دارا
[زمن +مستقبل]	[تطابق +مذكر +غائب]	[+مفرد +مذكر +مرفوع]	[منصوب]

ففي (18) يعلو الزمن التطابق لعلو اللاصقة الصرّافية الدالة على الزمن المستقبل "السين" اللاصقة الصرّافية "الياء" الدالة على المفرد الغائب المذكر. ويستنتج أوحلا أن الفعل ينتقل في البنية (13-أ وب) إلى التطابق الذي يتكون من مجموعة من السمات المغلوطة في (أ)، ومن مجموعة من السمات التامة في (ب) ليشكل مع التطابق تأليفا من [ف +تطا] يصعد إلى الزمن لأنه أعلى من التطابق، وينتقيه مقوليا، ويظهر المركب الاسمي (الفاعل) في الموقع المحوري، أي في مخصص المركب الفعلي داخل البنية (13-أ)، ليسند إليه إعرابا مغلوطا لانعدام حافز يجعله يصعد إلى مخصص الزمن، ومثل أوحلا (م ن) لذلك ب(19):

(19)

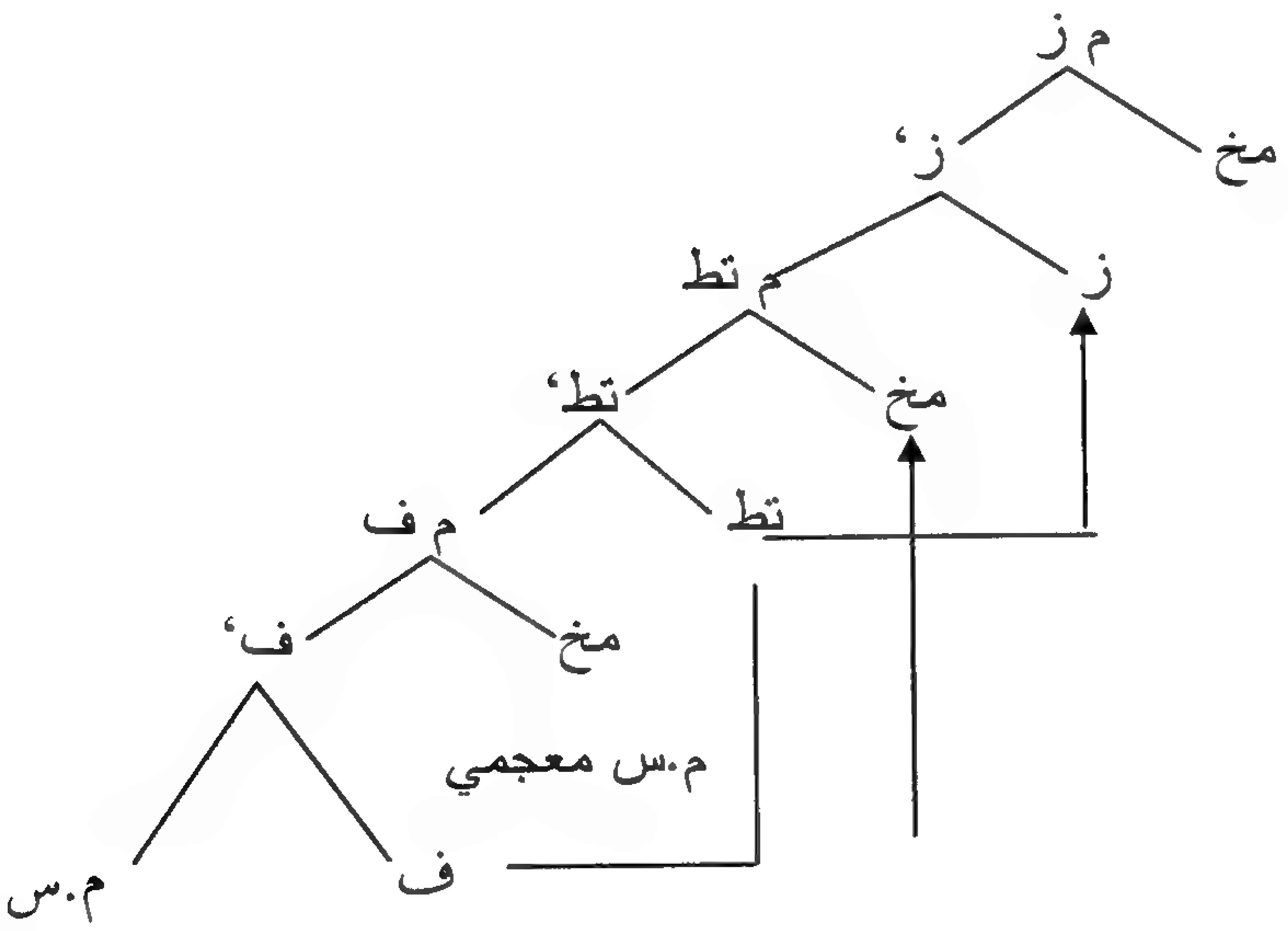

واعتبر أوحلا الفاعل في (13 ب) مولدا في بنية الأساس في موقع ما قبل الفعل، أي في مخصص مركب الزمن، ومشتركا في القرينة مع الضمير العائد في مخصص مركب التطابق، ويعتبرالفاعل في هذا الموقع مبتدأ يتطابق مع الضمير العائد المتصل بالفعل في جميع سمات التطابق، وليس فاعلا تركيبيا في بنية مفككة (dislocated)، والذي يدعم هذا التحليل هو أن موقع المركب الاسمي ما قبل الفعل غير موسوم محوريا، فهو موقع خارج مجال الإسناد المحوري للحمل، وغير محمي من عامل خارجي كما في (20):

(20) أ) إن الطالبات يستمعن (الفاسي 1992 : 108)

ب)* إن الطالبات يستمعن. (الطالبات م.س مرفوع)

فـ "الطالبات" مركب اسمي في موقع-أ (غير محوري) يتلقى الإعراب من عامل خارجي، ويعني هذا أنه ليس فاعلا وإنما مبتدأ مولد في الأساس في ذلك الموقع، وغير منقول إلى يمين الفعل، ومثل لذلك ب (21) التالية:

(21)

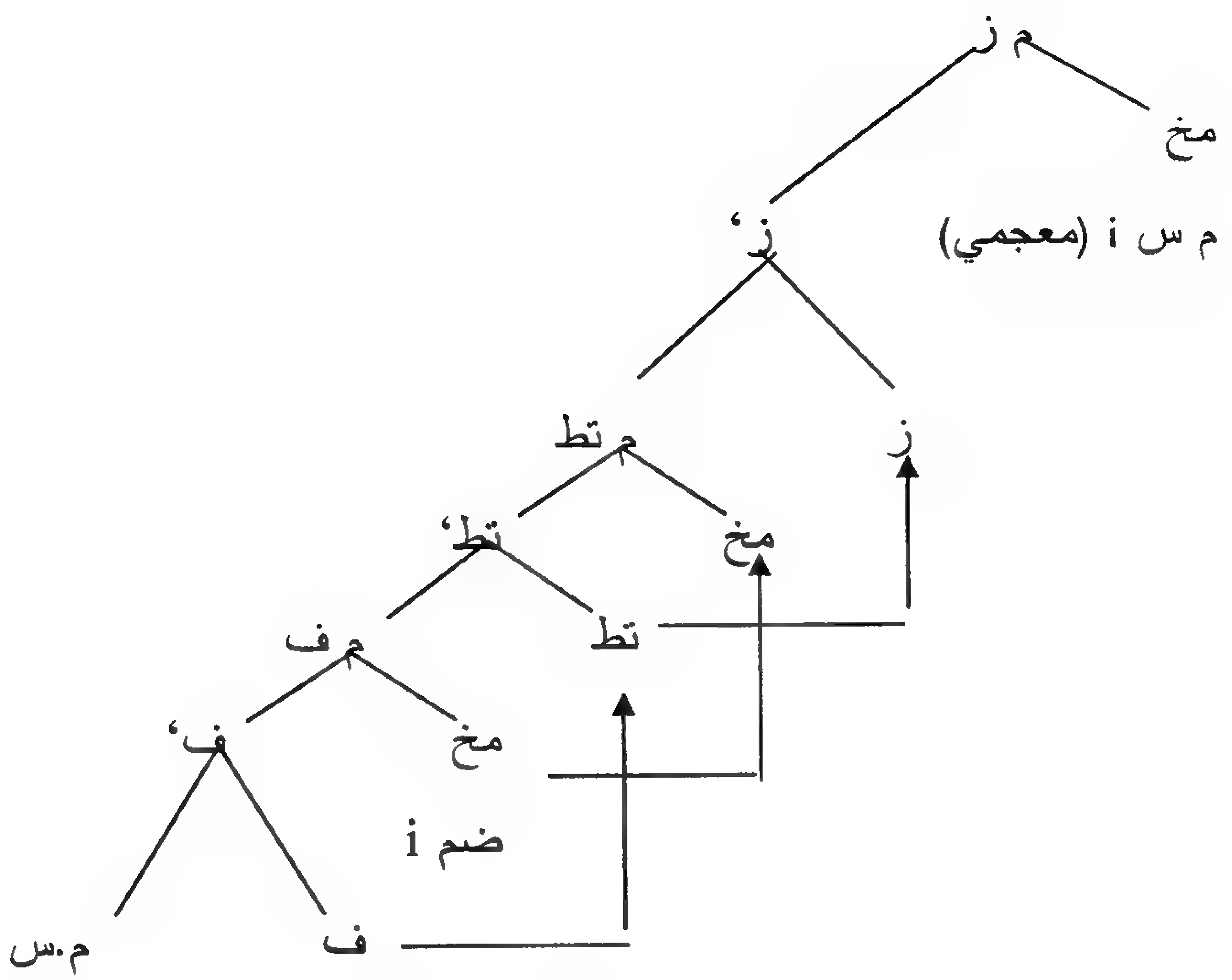

الملاحظ أن المركب الاسمي المعجمي المولد في مخصص الزمن يشترك في القرنية (i/i) مع الضمير العائد المتصل بالفعل في مخصص التطابق كفاعل محوري صعد من مخصص المركب الفعلي إلى مخصص التطابق.

3.2. صعوبات تفسير لا تناظر التطابق

إن ما يستنتج من الفرضيات السابقة لتفسير لا تناظر التطابق، مثل فرضية دمج الضمير في الفعل بصفة عامة، أو فرضية وسيط ترتيب المقولات الوظيفية مثل الزمن والتطابق، أو فرضية تحويل الفعل في الرتبتين (13. أ وب)، هو أن

الفاعل المرفوع في (13 ب) مبتدأ مولد في الأساس تحت مخصص مركب الزمن، ومربوط بضمير متصل متأصل تحت مخصص المركب الفعلي في الصورة المنطقية، وأن موقع المبتدإ هذا لا يمكن أن تتوزع فيه سوى المركبات الاسمية المعرفة، أما الأسماء النكرة فلا تظهر إلا لسبب كالتبئير أو لمسوغ من مسوغات المبتدإ النكرة، مثل مسوغ الشرط في:

(22) من يأتني أكرمه

ويتطابق هذا المبتدأ مع الضمير المدمج في الفعل من خلال الاشتراك في القرينة نفسها، والتطابق الذي يظهر في الرتبة الأولى (13-أ) هو تطابق مغلوط لا يمكن اعتباره تطابقا جزئيا بين الفعل والفاعل، لأنه يتحقق فقط في الجنس بسمة [+مذكر] أو [+مؤنث].

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن للتحاليل السالفة أن تفسر التطابق الذي يتحقق بلاصقتين مختلفتين وهما: لاصقة صُرفية تخصص الجنس والعدد والشخص في حال الشكل الفعلي التام في الرتبة (13 ب) ولاصقة صُرفية تخصص الجنس والشخص دون العدد في الرتبة (13-أ) مثلما في (23 أ، وب):

(23) أ) البنات جئن

ب) جاءت البنات

ويمكن توضيح هذا أكثر في(24) التالية:

(24) أ)

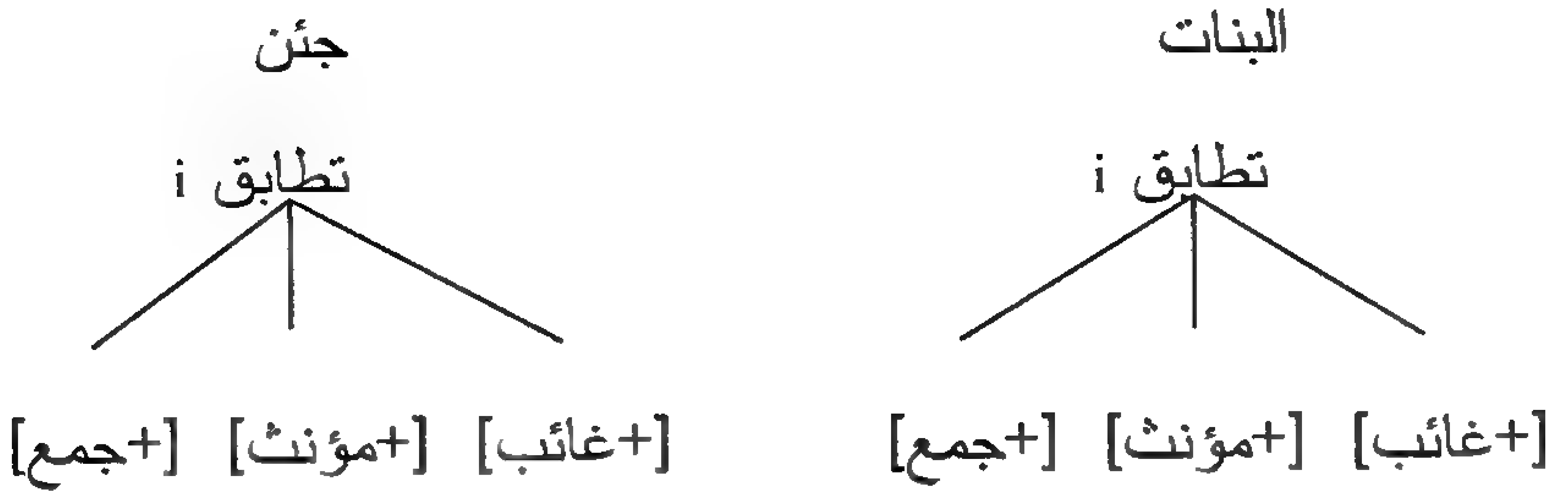

الملاحظ هو أن التطابق تحقق بجميع سماته في(24 أ) وهي: العدد والجنس والشخص في المركب الاسمي المبتدإ (البنات) وفي الحمل الفعلي (جاء) عكس ما في (24 ب):

ب)

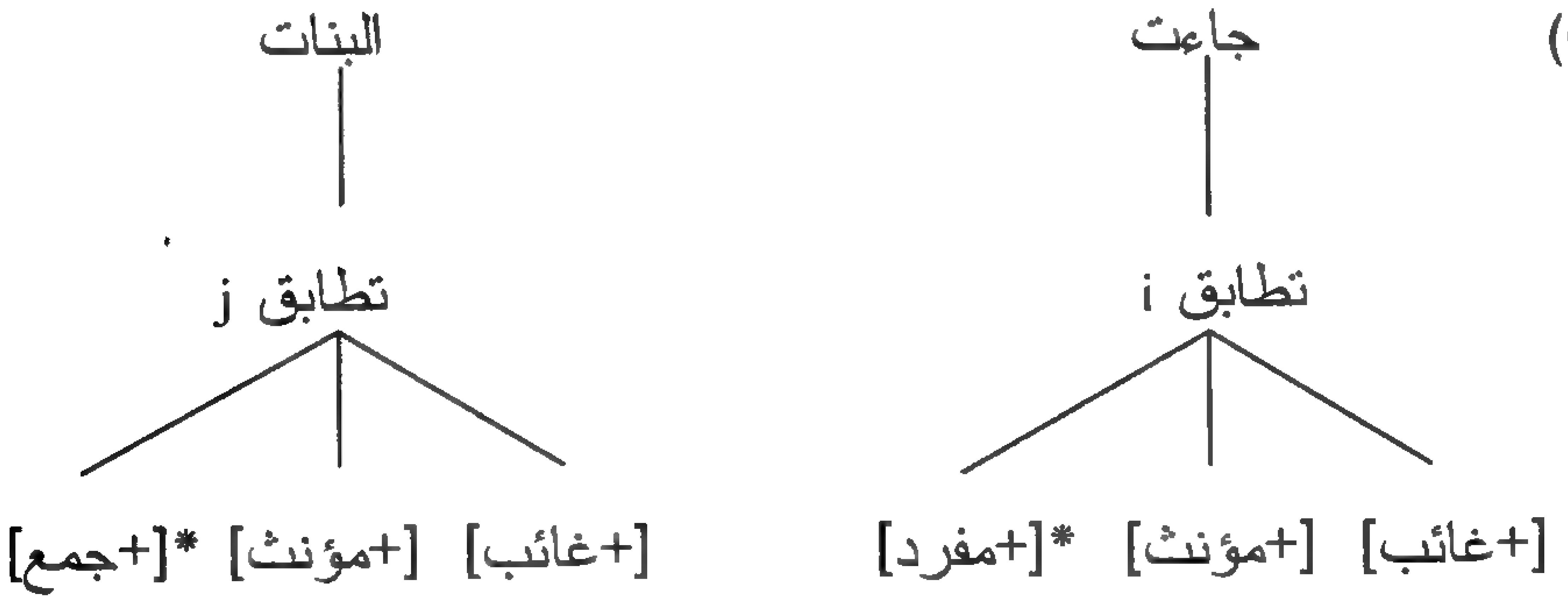

حيث تحقق التطابق بين الحمل الفعلي (جاء) والمركب الاسمي الفاعل جزئيا في سمات الشخص والجنس دون العدد.

إن تحليل الاتصال أو الدمج يواجه، زيادة على ما سبق، مشاكل مع التطابق في سياق الجمل بأفعال مساعدة، حيث الفاعل محصور بين المساعد والفعل، ويحمل المساعد تطابق الشخص والجنس. ويحمل الفعل العادي تطابقا تاما في جميع السمات مثلما في (25):

(25) أ) كانت الطالبات تأكلن

ب) الطالبات كن يأكلن

(26) أ)* كن الطالبات يدرسن

ب)* الطالبات كانت يدرسن

وحسب تحليل الاتصال فإن المركب الاسمي الذي يلي المساعد في (25 أ) فاعل حقيقي ويتطابق معه جزئيا في الجنس بسمة [+مؤنث] المتمثلة في مورفيم (التاء)، ويتطابق هذا الفاعل كليا مع الحمل الفعلي (أكل) في العدد بسمة [+جمع]، وفي الجنس بسمة [+مؤنث] و في الشخص بسمة [+غائب]، ويتحقق هذا التطابق التام في شكل ضمير متصل بالفعل، ويتصرف هذا الضمير المتصل مثل الضمير المستوفي الصفات المطلوبة لأنه يحمل دورا محوريا وهو(الفاعل)، ويدخل في علاقة ربط مشابهة للتي بين العائد المنعكس وسابقه في (27) و(28):

(27) اعتمد زيد على نفسه

(28) جرح زيد نفسه

وإذا كان الاتصال واضحا عندما يتم تحت العاملية حيث يأتي الضمير المتصل معمولا بمضيفه، فغير واضح كيف يتم اشتقاق (25–أ) حتى لو افترضنا أن الفاعل يوجد في مخصص المركب الفعلي المرؤوس بفعل معجمي. لأنه عندما يكون الفاعل ضميرا يجب أن يحمل الفعل العادي والفعل المساعد تطابقا تاما، نحو:

(29) أ) كن يأكلن ب)* كانت يأكلن

وحسب تحليل الاتصال فإن ل (29-أ) ضميرين وأن (29 ب) غير مقبولة لعدم حمل المساعد تطابقا تاما، ومن هنا يطرح مشكل: لماذا في الوقت الذي أمكن للفعل الرئيسي حمل ضمير كتحقق للتطابق التام استحال على الفعل المساعد حمل تطابق جزئي، مثلما في (29 ب)؟

إن ما يمكن استنتاجه من مجموع الفرضيات حول لا تناظر التطابق في اللغة العربية هو أنها غير قادرة على تفسير التوزيع التكاملي بين التطابق والفاعل المعجمي، وبمعنى أدق فإن لا تناظر التطابق يمكن حصره فقط في تطابق العدد والفاعل المعجمي ما قبل الحمل الفعلي، و يعني هذا أن لا تناظر التطابق لا يكمن في ترتيب المقولتين المعجميتين وإنما في اختلاف سمات التطابق التي تسهم في التأليف بين هذه المقولات بأشكال مختلفة، وتختلف هذه السمات في قوة توزيعها، فمنها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي؛ فمثلا لا تؤثر سمة الشخص ولا سمة الجنس أحيانا تأثيرا قويا على اختلاف تراكيب الجمل في اللغة العربية، بينما تلعب سمة العدد لقوتها دورا أساسيا في تحديد لا تناظر التطابق وفي تحديد رتبة المقولات المعجمية.

إن سمات التطابق سواء الضعيفة السلبية أو القوية الإيجابية قد تتحقق في شكل لواصق، فتاتي مجتمعة أو متقطعة، فمثلا تتحقق مع الشكل الفعلي التام مجتمعة بلواحق بينما تتحقق مع الشكل الفعلي غير التام بمجموع متقطع، فقد يتحقق الشخص والجنس بسابقتين ويتحقق العدد بسماته بلاحقة؛ ويميز زيادة على ذلك بين لاصقتي التطابق في العربية، وهما:

(30) أ) لاصقة خاصة بالعدد والجنس

ب) لاصقة خاصة بالشخص والعدد والجنس

ويتوقف اختيار إحدى اللاصقتين على علاقة الفعل بالفاعل؛ ففي بنية الأساس (13-أ) السابقة يحمل الفعل لاصقة التطابق (30-أ)، وفي بنية الأساس (13-ب) يحمل الفعل لاصقة التطـــابق (30-ب)، والأولى ضعيفة بينما الثانية قوية.

سنحاول انطلاقا من هذه المعطيات تفكيك البنية السماتية لمكونات التطابق كما وردت في الرسم (1)، خاصة العدد والجنس والشخص بشكل موافق للبرنامج الأدنوي لأجل تفسير دور سمات التطابق بمختلف أنواعها في المستويين الصرافي والتركيبي، وفي تفسير ظاهرة لا تناظر التطابق.

3. البنية السماتية لمكونات التطابق

1.3. العدد وسماته

العدد في اللغة العربية هو مجموعة من السمات العددية، وهي بالترتيب:

(31)

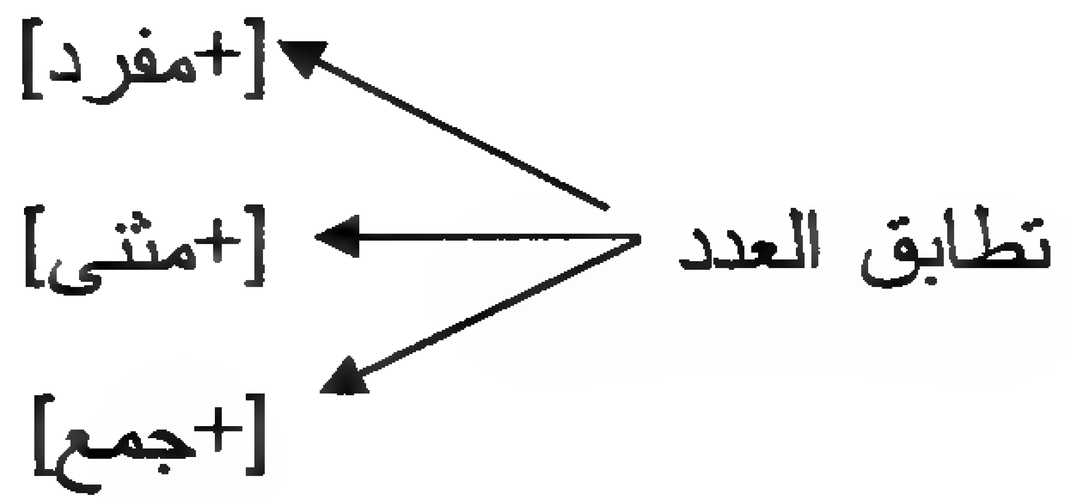

والعدد وصف لكل ما تعلق بالمركبات الاسمية، ويتحقق في شكل مورفيمات متصلة بالفعل أو بالاسم أو بالحرف أو بالصفة، مثلما في:

(32) الطلاب يكتبون الدرس

(33) الطلاب كاتبون الدرس

(34) العمال موقوفون عن العمل

(35) جاءني الطلاب فاجتمعت بهم

فقد اتصلت مورفيمات العدد بسمة [+جمع] في (32) بالفعل "يكتب"، واتصلت في (33) باسم الفاعل "كاتب"، واتصلت في (34) باسم المفعول "موقوف"، واتصلت في (35) بحرف الجر "الباء".

والعدد خاصية اسمية تمكن الأسماء من الانتقال صِرافيا من الإفراد إلى التثنية ثم إلى الجمع مثلما في(36) التالية:

(36) أ) ولد مجتهد ب) ولدان مجتهدان

ج) أولاد مجتهدون

وتعتبر سمة الإفراد سمة أساس في البنية الصِّرافية للأسماء، لكون الأسماء تنزل من المعجم إلى التعداد مفردة، وتصرف بعد ذلك إلى المثنى ثم إلى الجمع، ويستثنى من هذا التغيير الصِّرافي أسماء الأجناس، لأنها تبقى على حالها في جميع الحالات نحو:

(37) شاي / *شايان / *شايون

(38) صابون / *صابونان / *صابونون

فلا يقبل هذا النوع من الأسماء سمات العدد، لذا يفترض نوعان من المركبات الحدية في اللغة العربية وفق سمات العدد، وهي: مركبات حدية عادية تصعد من رأس اسمي (س) إلى رأس حدي (حد) عبر عقدة رأس العدد "عد"، ومركبات حدية جنسية من دون عقدة العدد (أنظر الفاسي (1993) وخيري (1987) وبنمامون (1992)، و(2000))، ونمثل لذلك بشكل موافق لنظرية "سَ" في(39) بالنسبة للنوع الأول وفي (40) بالنسبة للنوع الثاني:

(39) المركبات الاسمية العادية

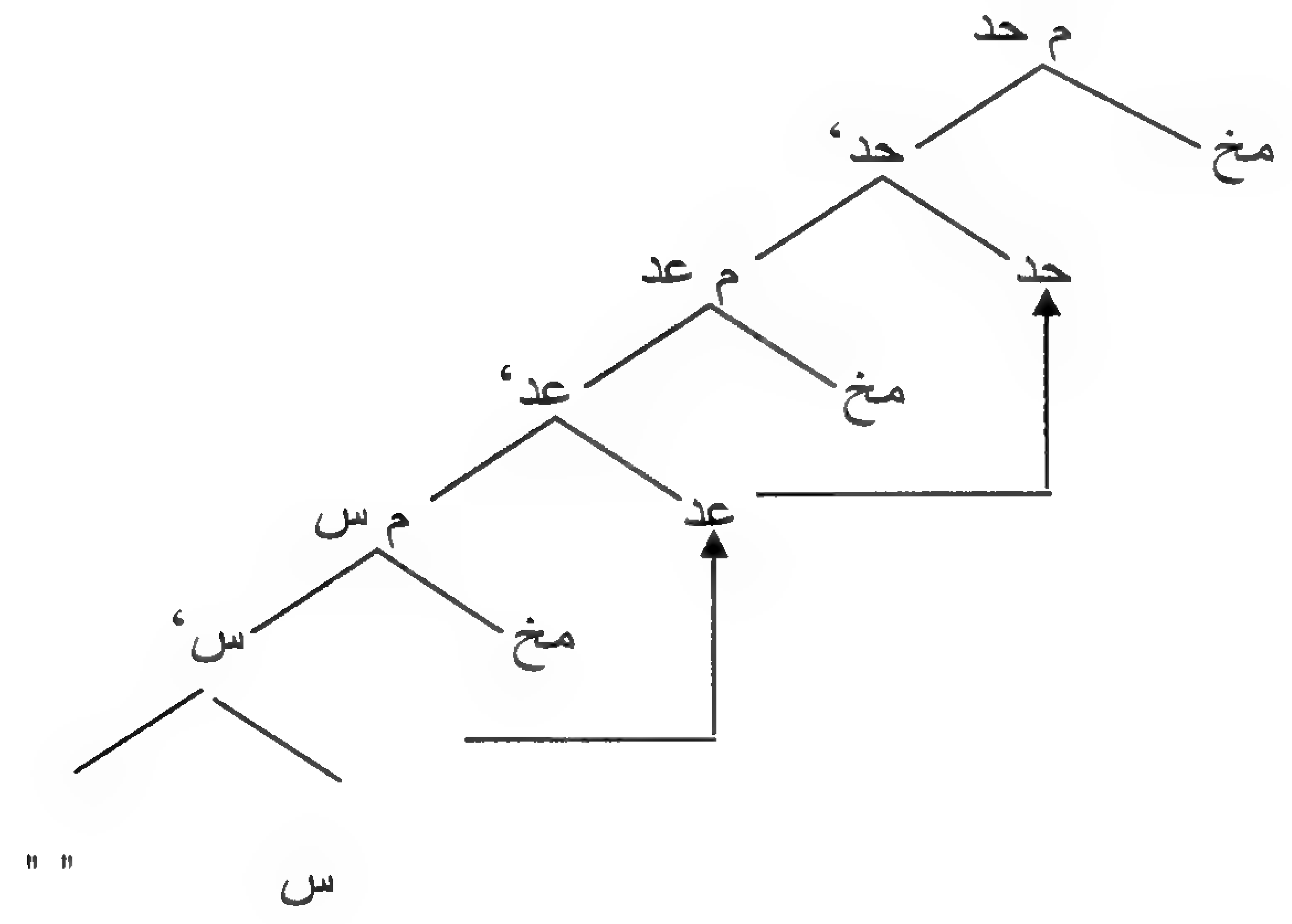

(40) أسماء الأجناس

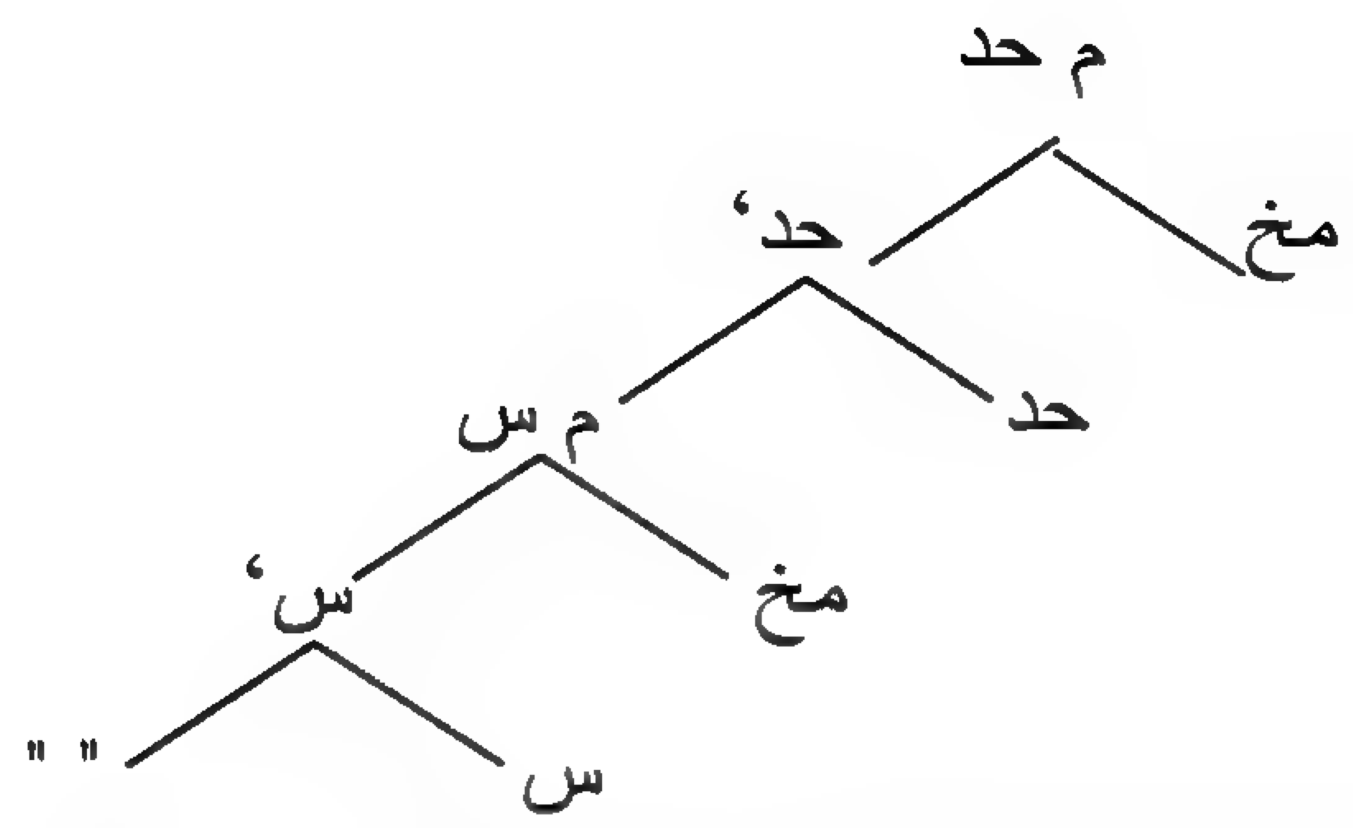

1.1.3. دور سمات العدد في المستوى الصّرافي وفي المستوى التركيبي

سمات العدد في اللغة العربية سمات أكثر بروزا وتمييزا، فهي التي تؤكد الطبيعة الضميرية للتطابق؛ فالضمائر أسماء مختزلة تقوم مقام الأسماء في الوظيفة، وتأتي فاعلة ومفعولة، وتأخذ أشكالها الإعرابية، وتعرب على المحل الذي توزعت فيه؛ فإن كان موقع نصب نصبت، وإن كان موقع جر جرت على المحل، وتتحقق لواحق متصلة بالأفعال في الماضي والمضارع والأمر، ففي الماضي مثلا يتحقق المتكلم المفرد بمورفيم "التاء" المضمومة، ويتحقق المتكلم المثنى بمورفيم "نا"، ويتحقق المخاطب بالتاء في الإفراد وفي التثنية ب "تما" والجمع ب"تم" و"تن"، ونمثل لذلك ب (41) التالية:

(41) أ) متكلم [+مفرد] ⟵ ذهبت

ب) متكلم [+مثنى] ⟵ذهبنا

ج) مخاطب [+مفرد، +مثنى +جمع] ⟵ كتبت، كتبتما، كتبتم، كتبتن.

ويتحقق الغائب بضمائر مستترة (فارغة) في حال الإفراد وبألف الاثنين ونون في حال التثنية، وبواو الجماعة ونون في حال الجمع المذكر، وبالنون مع جمع الإناث أو ما سمي بنون النسوة، وذلك نحو:

(42) كتب – كتبنا – كتبوا – كتبن

ويتم الشيء نفسه مع الفعل المضارع (الشكل غير التام)، حيث تتحقق سمات العدد بضمائر فارغة في الإفراد، وبألف الإثنين في التثنية، وبواو الجماعة في الجمع المذكر، وبنون النسوة في الجمع المؤنث، نحو:

(43) أ) الغائب المفرد ← يكتب

ب) الغائب المثنى ← يكتبان

ج) الغائب المجموع ← يكتبون / يكتبن.

وما يميز العدد في حال المتكلم المفرد هو إمكانية تحديده من خلال علامة الشخص، أو بما سمي عند النحاة بحروف المضارعة "أنيت" أوبعلامة رفع الحرف الأخير من الفعل، نحو:

(44) أ) أكتب ← من خلال الهمزة يتضح أن المتكلم مفرد

ب) نكتب ← من خلال النون يتضح أن المتكلم جمع.

تظهر الأمثلة السالفة أن العدد بسماته خاصية إسمية، لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع؛ ففي حال الإفراد يميز الاسم بالتنوين لأنه نكرة وبالألف واللام إذا كان معرفة نحو:

(45) ولد ⟵ الولد

وفي حال التثنية نضم واحدا من النوع نفسه إلى آخر منه، نحو:

(46) ولد +ولد = ولدان

أضفنا ألفا ونونا مكسورة إلى الشكل المفرد، وليست هذه الألف حرف إعراب حسب سيبويه في(الكتاب)، ولا تنون ولا تلزمها الحركة ولا يلحقها الجزم والسكون، لأنها علامة للفاعلين، ولأن أصلها اسم، والاسم هو الذي يثنى ويجمع. ونضيف في حال الجمع إلى نوع واحد أكثر من واحد من النوع نفسه، نحو:

(47) ولد +ولد +ولد +... ⟵ أولاد

ولا يطبق العدد بسمة [+جمع] على الفعل لأن لفظ الفعل الواحد قد يعبر به عن ما هو قليل وعن ما هو كثير أيضا، فإذا قلت:

(48) جلس محمد

لا يعلم كم جلس "محمد" من مرة، فقد يكون الجلوس مرة واحدة أو أكثر.

إن ما يلاحظ من خلال الحقائق الصِّرافية السالفة هو أن العدد أصله إسم بسمة أساس [+مفرد]، ويثنى بالألف كضمير يقوم مقام الفاعل أو غيره، ويجمع بالواو كضمير بوظيفة الفاعلية أو المفعولية حسب موقعه داخل الجملة، وهذه العلامات صِرافيا هي علامات دالة على اسم أو اسمين أو أكثر، وليست علامة على جمع الفعل، لأن الفعل يخالف الاسم في الإفراد والتثنية.

وقد ارتبطت سمات العدد الثلاثة [+مفرد] [+مثنى] [+جمع] في المستوى التركيبي بالرتبتين (13–أ وب) السالفتين، حيث يستدل ب (13–أ) السالفة على عدم

حمل الفعل تطابقا غنيا، أي التطابق في العدد، وأي تحقق صِواتي لسمة من سمات العدد سيؤدي حتما إلى فشل الاشتقاق، نحو:

(49) أ) انصرف الرجال

ب)* انصرفوا الرجال

فلحن (49 ب) راجع إلى تحقق العدد بسمة [+جمع] في شكل "الواو" المتصل بالفعل "انصرف" والمتقدم على الفاعل "الرجال"، ولا يتحقق تطابق العدد في اللغة العربية بسماته إلا إذا تقدم الفاعل خطيا على الفعل، نحو:

(50) أ) الرجال انصرفوا

ب)* الرجال انصرف.

فـ "ب" لاحنة لعدم تحقق العدد بسمة [+جمع].

وما يميز العدد في إطار علاقة الفعل بالفاعل التركيبية هو ثبات موقعه، سواء مع الشكل التام أو غير التام، ويتوزع دائما في موقع نفسه الفاعل المعجمي مع اختلاف، باتصال الأول وانفصال الثاني، وهذا الموقع هو بعد الفعل، أو بمعنى أوضح يتوزع العدد بسماته تكامليا مع الفاعل، نحو:

(51) أ)*استمعوا الطلاب إلى المحاضرة

ب)*يستمعون الطلاب إلى المحاضرة.

فسبب لحن (أ) و(ب) هو أن العدد بسماته يقوم مقام الفاعل المعجمي الذي يتحقق صرافيا في شكل ضمير محقق صواتيا أو فارغ ومدمج في الفعل، ويميز بالعدد سواء تحققت سماته أو لم تتحقق بين التطابق التام (القوي والغني) والتطابق الجزئي (الفقير والضعيف)، فالأول هو ما تحقق فيه العدد ضميريا إما بسمة [+مفرد] أو بسمة [+تثنية] أو بسمة [+جمع] مثلما في (53) الآتية، والثاني هو ما انعدمت معه سمات العدد الثلاث كليا أو جزئيا مثلما في (52) التالية:

(52) أ) ذهب الرجل

ب) ذهب الرجال

(53) أ) الرجل ذهب

ب) الطالبان ذهبا

ج) الطلاب ذهبوا

فقد انعدم تطابق العدد كليا في (52)، وتحقق التطابق نفسه بحسب تحقق سماته في المركب الاسمي "الطالب" في (53)؛ فجاء بسمة [+مفرد] في (53–أ) فارغة صواتيا، وتحقق تطابق العدد في (53–ب) بسمة [+مثنى]، وتحقق العدد في (53–ج) بسمة [+جمع]، ومثلت سمات العدد في الحالتين (53–ب وج) بمورفيم التثنية "الألف" وبمورفيم الجمع "الواو" متصلين بالفعل.

ويكون تطابق العدد إجباريا عندما يتحقق الفاعل في شكل ضمير مملوء صِواتيا مثلما في (54–أ) أو في شكل أثر مثلما في (55) أو من دون مضمون صِواتي مثلما في (56) التالية:

(54) أ) انتصر الجنود الذين دافعوا عن وطنهم

ب)* انتصر الجنود الذين دافع ϕ عن وطنهم

(55) الولد سافر أث

(56) خرجوا ولم يعودوا

ففي (56) تطابق الفعل مع الفاعل المحقق في شكل "ضم" صغير الذي قد يظهر في شكل مطنبات (Expletives). ويتحقق التطابق في العدد أيضا عندما يكون الفاعل بعد الفعل ضميرا ظاهرا مثلما هو واضح في (57) (وأنظر الفاسي الفهري 1988 : 109):

(57) جاؤوا هم لا إخوتهم

فالضمير "هم" ليس فاعلا حقيقيا لأن الفاعل الحقيقي فارغ مبأر (focused).

2.1.3. علاقة العدد بالجنس والشخص في التركيب

إن تطابق العدد بسماته جد مختلف تركيبيا عن تطابق الجنس والشخص، فمثلا يتحقق التطابق في الشخص بسمات [+متكلم]، و[+مخاطب]، و[+غائب]، بغض النظر عن رتبة الفاعل مع الفعل، ولا يلعب دورا قويا في تحديد علاقة الفعل بالفاعل، بينما التطابق في العدد جد مقيد بظهور الاسم قبل الفعل، فمثلا الياء الدالة على الشخص بسمة [+غائب] تظهر في الفعل سابقة، سواء تقدم الفاعل على الفعل أو تأخر عنه مثلما في (58):

(58) أ) يكتب الطلاب المحاضرة

ب) الطلاب يكتبون المحاضرة.

الملاحظ هو أن سمة الشخص [3 +غائب] المحققة بالياء غير مقيدة بتعاقب رتبة (فعل / فاعل) أو (فاعل / فعل) عكس سمة العدد رغم أنهما يشتركان في خاصية الاسمية، أي أنهما سمتان اسميتان بامتياز.

ونجد الشيء نفسه إذا قارنا تطابق الجنس مع تطابق العدد؛ فالجنس بسمات [+مذكر]، و[+مؤنث]، و[+مذكر +مؤنث] يتحقق في شكل لاحقة فعلية كيفما كان السياق التركيبي: (13–أ) أو(13–ب)، ونمثل لذلك بـــ"التاء" التي تحمل سمة [+مؤنث] في:

(59) أ) كتبت الطالبة الدرس

ب)* كتب الطالبة الدرس

(60) أ) الطالبة كتبت الدرس

ب)* الطالبة كتب الدرس

فعلى الرغم من أن "التاء" في (60–أ) يلتبس فيها تأويل العدد بسمة [+مفرد] مع تأويل الجنس بسمة [+مؤنث] فلم تؤثر على مقبولية الجملة، لأن تطابق الجنس عموما لا يؤثر تأثيرا قويا على توزيع التطابق عكس العدد. ويتقاسم الجنس بين الفعل والمركب الاسمي الفاعل كيفما كان السياق التركيبي، وبمعنى آخر حسب خيري (1997) إذا كان فحص تطابق العدد بسماته في شكل (ف/فا) يتم داخل المجال الأدنوي للمركب الحدي الفاعل فإن تطابق الجنس بسماته يتم خارج المجال الأدنوي للمركب الحدي الفاعل، وينتج هذا تناقضا تركيبيا، لأن التطابقين يتداخلان في

المركب الاسمي نفسه، وفي العقدة التركيبية نفسها، وهي رأس التطابق، وأن العدد يفحص داخل مجال الفاعل بينما الجنس يفحص خارج مجال الفاعل، والنتيجة هي أن تطابق العدد وتطابق الجنس ليسا من الأصل نفسه رغم كون سماتهما اسمية.

3.1.3. فحص سمات تطابق العدد

بعدما بينا أن تطابق العدد يتحقق بسماته الثلاث [+مفرد +مثنى +جمع] داخل مجالات المركب الحدي ليمكنه من المرور من المفرد إلى المثنى ثم إلى الجمع، وأن هذا التصريف يتضح في جميع أشكال المركبات الحدية الاسمية المعجمية أو الضميرية المملوءة أو الفارغة صواتيا، نفترض نزول المادة المعجمية الصامتية المكونة على الأقل من ثلاثة أحرف أو أكثر من المعجم لتأتلف مع حركات صائتية في شكل صيغ اسمية تتصرف في المفرد والمثنى والجمع. ونمثل لهذا في(61) بالنسبة للأسماء المعجمية وفي (62) بالنسبة للضمائر التي تصرف عدديا بحسب علاقة الفعل بالفاعل:

(61)

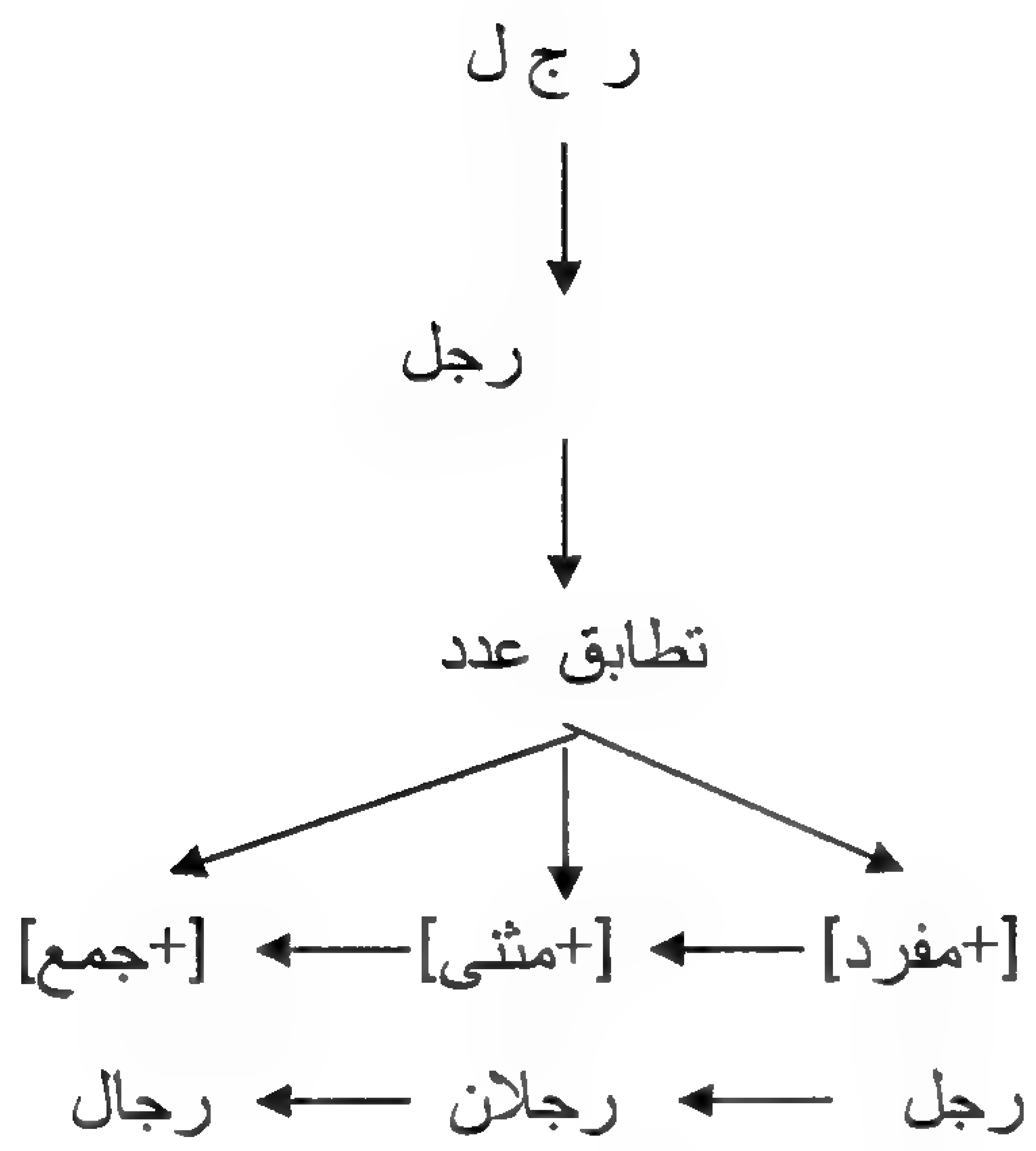

(62) أ) الرجل يزور عائلته في الأعياد

ب) الرجلان يزوران عائلتيهما في الأعياد

ج) الرجال يزورون عائلتهم في الأعياد

ف "الرجل" مفرد في (62–أ) ومثنى في (63–ب) وجمع في (62–ج) ويقابله الضمير المفرد والمثنى والجمع.

يتضح من هذه المعطيات أن لتطابق العدد دورا هاما في إظهار الخصوصيات الاسمية، وفي ضبط العلاقات بين المقولات المعجمية داخل مختلف السياقات التركيبية. وتتحقق هذه العلاقات حسب تعاقب الشكلين (13–أ) و(13– ب) السابقين، حيث يؤدي تطابق العدد بسماته دورا أساسيا في تفسير هذا التعاقب الذي

يؤدي إلى لا تناظر التطابق.

ولتفسير دور العدد في تفسير لا تناظر التطابق، ننطلق من فرضية خيري (م ن) الذي بين أن الفحص الصِّرافي لسمات التطابق يرتبط بموقع المركب الاسمي الفاعل تحت مخصص مركب التطابق، أي أن سمات التطابق تنشط عبرعلاقة تطابق مخصص – رأس، وأن فحص الفعل لسماته في الرأس المصدري (مص) يؤدي إلى الفحص الصِّرافي لسمات التطابق، فالفعل المتعدي في العربية مثلا يمر عبر عقدة رأس التطابق للنزول في الرأس المصدري (مص)، ويتم فحص المركب الحدي الفاعل في مخصص تطابق الفاعل. ويعني مرور الفعل عبر رأس التطابق (تط) أن الفحص الصِّرافي لسمات التطابق إجباري.

ويمكن تفسير الأمثلة (63) و(64) انطلاقا مما سبق كما يلي:

(63) أ) جاء الرجال ب)* الرجال جاء

(64) أ) الرجال جاؤوا ب)* جاؤوا الرجال

ففي (63-أ) يفحص الفاعل معجميا في مخصص إسقاط التطابق، لأن المركب الاسمي مركب حدي يتألف من ثلاث عقد للفحص كما في (39) والمعادة في (65)، وهي عقدة الرأس الاسمي "س" وعقدة رأس العدد "عد" وعقدة رأس الحد "حد". وعقدة الرأس "عد" كما سبق نشطة صِرافيا وتركيبيا، وتمثل في (63-أ) بسمة [+جمع]، لأن "الرجال" مركب اسمي مجموع صِرافيا، وحصل على هذا الشكل الصِّرافي بنقل المادة الصامتية "ر ج ل" إلى عقدة رأس العدد "عد" كما هو واضح

في التشجير (65) والمطابق لرسم " سَ̄ " (أنظر خيري م.ن):

(65)

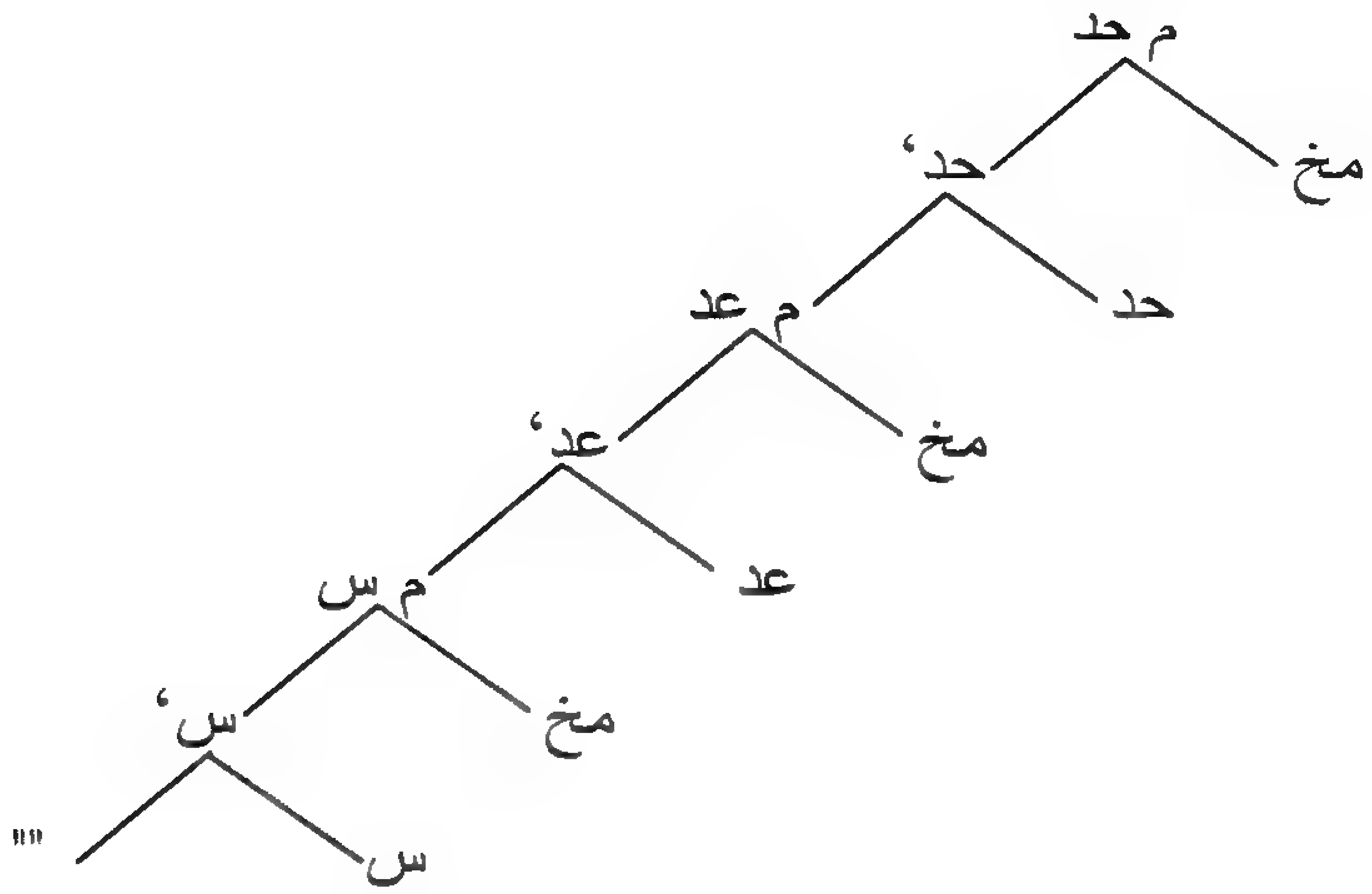

وبما أن العدد يتحقق صرافيا في العربية داخل المركب الحدي فإن "م.س" يمر عبر العدد وعبر الحد، وكل عقدة تؤكد وظيفة جد محددة؛ فالاسم يفحص سمة [+إحالة] داخل عقدة العدد، ويفحص سمة [+موضوع] والإعراب داخل عقدة رأس الحد، ولا يمكن في (64–ب) للمادة المولدة في عقدة الرأس "س" أن تتصل ب"ف" داخل الرأس المصدري، لأن رأس الحد يتوسط أدنويا بين رأس العدد ورأس المصدري، وينتج عن هذا حسب خيري (م.ن) منع التحقق المعجمي لرأس الحد من دمج "الواو" واتصالها بسمة [+جمع] في (64–ب) بالرأس الفعلي، وبمعنى أدق إن الفحص المعجمي لرأس الحد "حد" يمنع نقل "الواو" نحو الفعل داخل الرأس المصدري، وسبب هذا المنع هو تأثير قيود النقل القصير. ونمثل لـ (64–ب) بالتشجير التالي من خيري (م.ن):

(66)

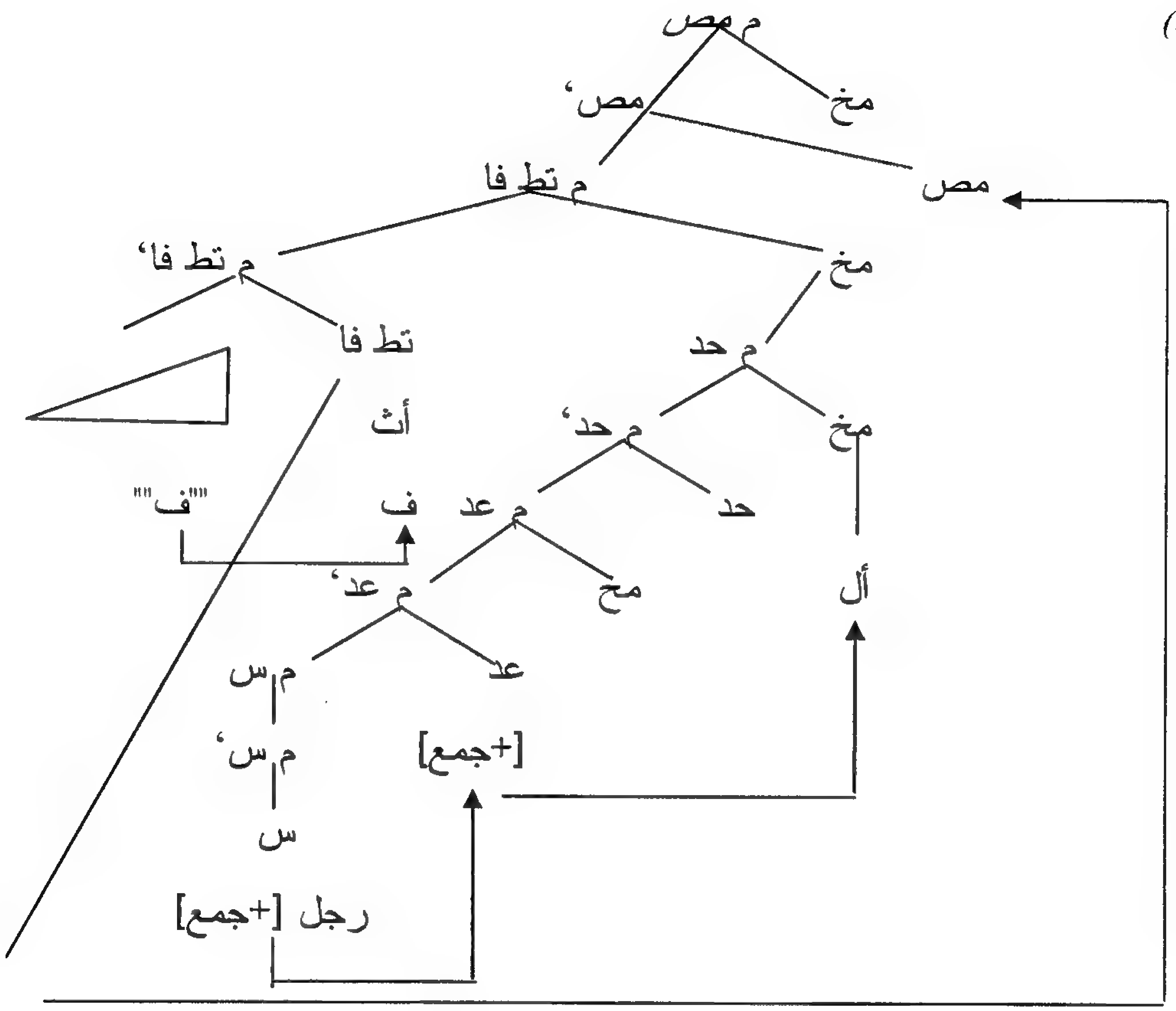

أدمج مورفيم الجمع تحت إسقاط العدد وإسقاط الحد، ولا يمكن لهذا المورفيم أن يدمج في الفعل داخل المصدري، لأن رأس الحد يتوسط أدنويا بين "عد" و"مص".

يمكن اعتبار البنية (64-أ) نموذجا جيدا لإدماج سمة العدد في الفعل داخل

المصدري، شرط أن يكون المركب الاسمي ما قبل الفعل بؤرة وليس فاعلا منقولا. وينطبق على الضمير المتصل الدال على العدد في هذه الحال التحليل (67) التالي:

(67)

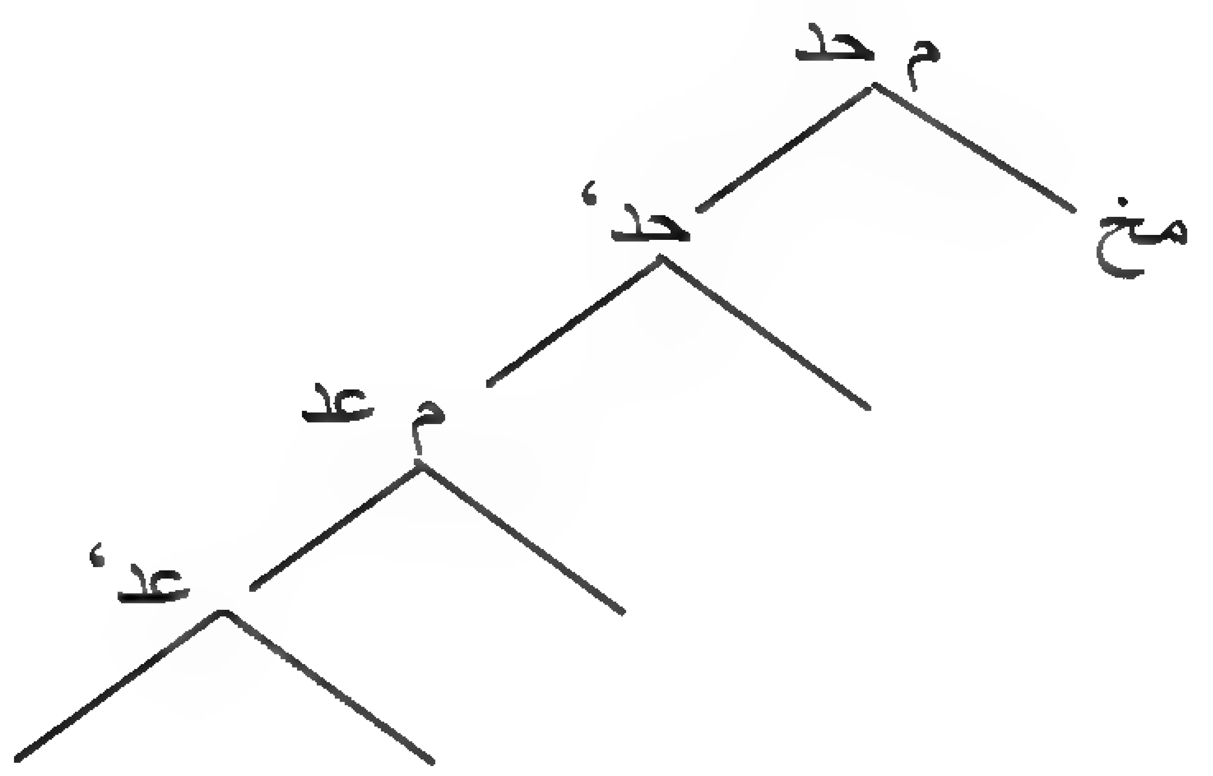

تمثل (67) الشكل البنيوي للضمائر المتصلة، وبما أن الضمائر مقولات دنيا (minimal) فإن مشروعيتها الصِّرافية والتركيبية تتم بإجراءات الاتصال حسب بيكر (1988) وروفري (1991) والفاسي (1993)، ويتم اتصال هذا النوع من العناصر الاسمية بالالتحام المؤكد تركيبيا عن طريق نقل رأس "س" إلى رأس آخر مثال ذلك نقل الضمير المتصل "الواو" نحو الفعل الموجود داخل "مص" (رأس المصدري)، وذلك بإلحاقه برأس التطابق "تط" ليدمج في الفعل المفحص في رأس المصدري "مص".

لقد فسر خيري (م ن) لحن (63–ب) برفضها من قبل مبدإ التأويل التام، لأن توزيع الفاعل في هذا الموقع غير ممكن في هذه البنية التي لا يمكن أن تقبل لا تحليل (65) ولا تحليل (67)، والسبب في ذلك هو تنافس العدد والمركب الحدي الفاعل على الموقع نفسه؛ فالعدد المتمثل في "الواو" من دون موقع يجب أن يولد لفحص سمة العدد المفحصة في الوقت نفسه داخل المركب الحدي الفاعل "الرجل"،

وتبقى الواو في هذه الحلة من دون تأويل، ويعني هذا أن البنية (63-ب) تنتهك مبدأ التأويل التام (أنظر الحسن السعيدي 2001).

إن ما يمكن استنتاجه من تحليل خيري (م ن) هو أن الفعل يصعد في (13-أ) بواسطة عملية نقل رأس إلى رأس إلى رأس تطابق الفاعل للنزول في رأس المصدري. وبالرجوع إلى منطلق هذا التحليل في سبروت Sproat (1985) فإن الفاعل (وربما المفعول أيضا) يصعد إلى مخصصات التطابق لأجل فحص الإعراب، وأن الفعل يصعد إجباريا عبر المركب الصُّرْفي إلى المصدري كما في (68) التالية:

(68)

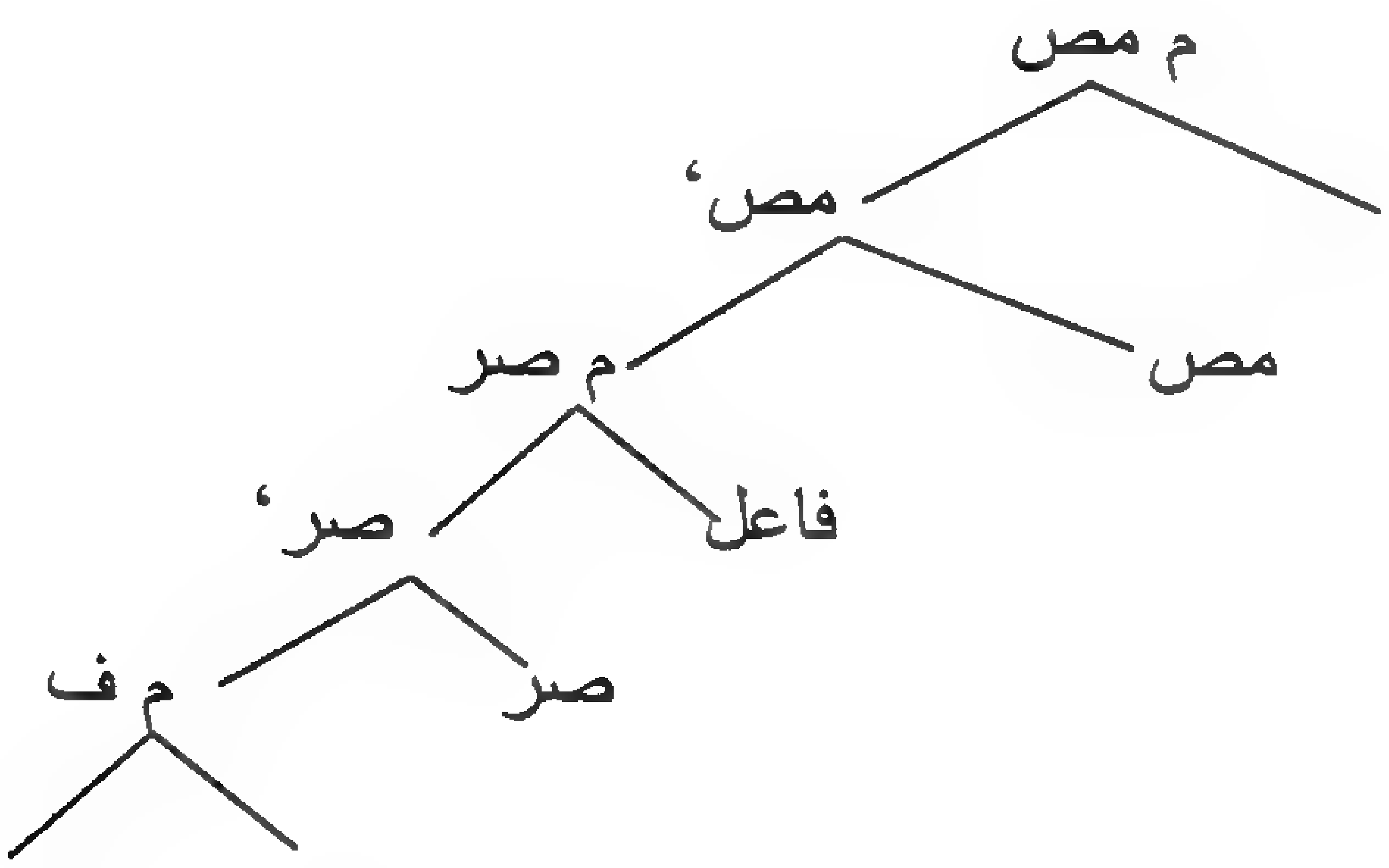

وبناء على فرضية تَرفيس Travis (1991)، فإن صعود الفعل إلى المصدري يتم فقط لإشباع خاصيات صِرافية للمصدري كالابتداء أو الاستفهام. وإذا كان الأمر كذلك فما هي إذن الخصائص الصِّرافية التي قد يشبعها صعود الفعل في اللغة العربية إلى

المصدري؟ وهل يمكن أن يدفع الفعل للانتقال لفحص الاستفهام أو التبئير رغم أن هذا الموقع مخصص أصلا لتوليد البؤرة في رتبة الأساس (13-ب) حيث يربط بضمير مولد في الأساس ومدمج في الفعل، وقد يستعمل الموقع نفسه لنزول مركبات الاستفهام أو البؤرة؟

إننا في المقابل ننطلق من فرضية أن الفاعل يولد في الأساس داخل إسقاط المركب الفعلي، وهي المسماة بفرضية الفاعل داخل المركب الفعلي حسب سبيس وفوكوي (1986) وكوبمان وسبورتيش (1988) وآخرين، وأن أشكال الإعراب البنيوي والتطابق عبارة عن تحققات لعلاقة مخصص – رأس مع رأس وظيفي مناسب، وأن هناك موقعين لفحص سمات الإعراب وهما مخصص إسقاط التطابق ومخصص إسقاط الزمن، وأن صعود الفعل الظاهر إلى رأس الزمن ضروري لصعود الفاعل إلى مخصص الزمن لفحص إعراب الرفع (أنظر شومسكي (1993)).

ونطرح الأسئلة التالية: لماذا لا تهجى سمات العدد في الرتبة (13-أ) السالفة؟ وهل دمج الضمير في الفعل داخل الرتبة (13-ب) كاف لتفسير لا تناظر التطابق في اللغة العربية؟ وهل يفحص العدد بالاتصال بالفعل أو بالحرف أو بالاسم؟

يبدو أن السبب هو ضعف تهجية تطابق العدد بلاصقة مع وجود الفاعل المعجمي في الموقع نفسه داخل رتبة (13-أ)، لأنهما يدخلان في توزيع تكاملي، فإذا وجدت لاصقة العدد مع الفاعل المعجمي فإن ذلك سيجعل العدد يهجى مرتين؛ بلاحقة العدد وبالمركب الاسمي المعجمي الملتحم بالفعل.

وتتجلى أهمية العدد بسماته في تفسير لا تناظر التطابق بين الفعل والفاعل دون غيره من مكونات التطابق مثل الجنس والشخص لكونه علائقيا يساعد على

ضبط علاقات العناصر المعجمية داخل الجمل، وخاصة علاقة الفعل بالفاعل، ويساعد أيضا على تحديد رتبة الأساس لكل لغة وما يشتق منها.

وبافتراض أن المفردات المعجمية، حسب البرنامج الأدنوي، تنزل من المعجم تامة التصريف بجميع سماتها لتدرج في النسق الحوسبي لتكوين مركبات أو جمل بواسطة عملية الالتحام، تليها عملية فحص السمات قبل أو بعد التهجية للتأكد من مصداقية ما تحمله من سمات، فإن الفعل إضافة إلى ما يحمله من سمات زمنية وسمات مقولية كما بينا في الفصل الثالث من هذا الكتاب يحمل سمات التطابق في الجنس والشخص والعدد. ويتجلى حمل الفعل لسمات العدد في علاقته بالفاعل تجسيدا لعلاقة مخصص رأس.

وتفحص سمات تطابق العدد في الفعل متى وجد الفاعل في مخصص المركب الفعلي أو في مخصص إسقاط الزمن، أي سواء في الرتبة (13–أ) أو (13–ب)، ونعيدهما لتوضيح فحص سمات العدد في الفعل.

(13) أ) ف +فا +مف

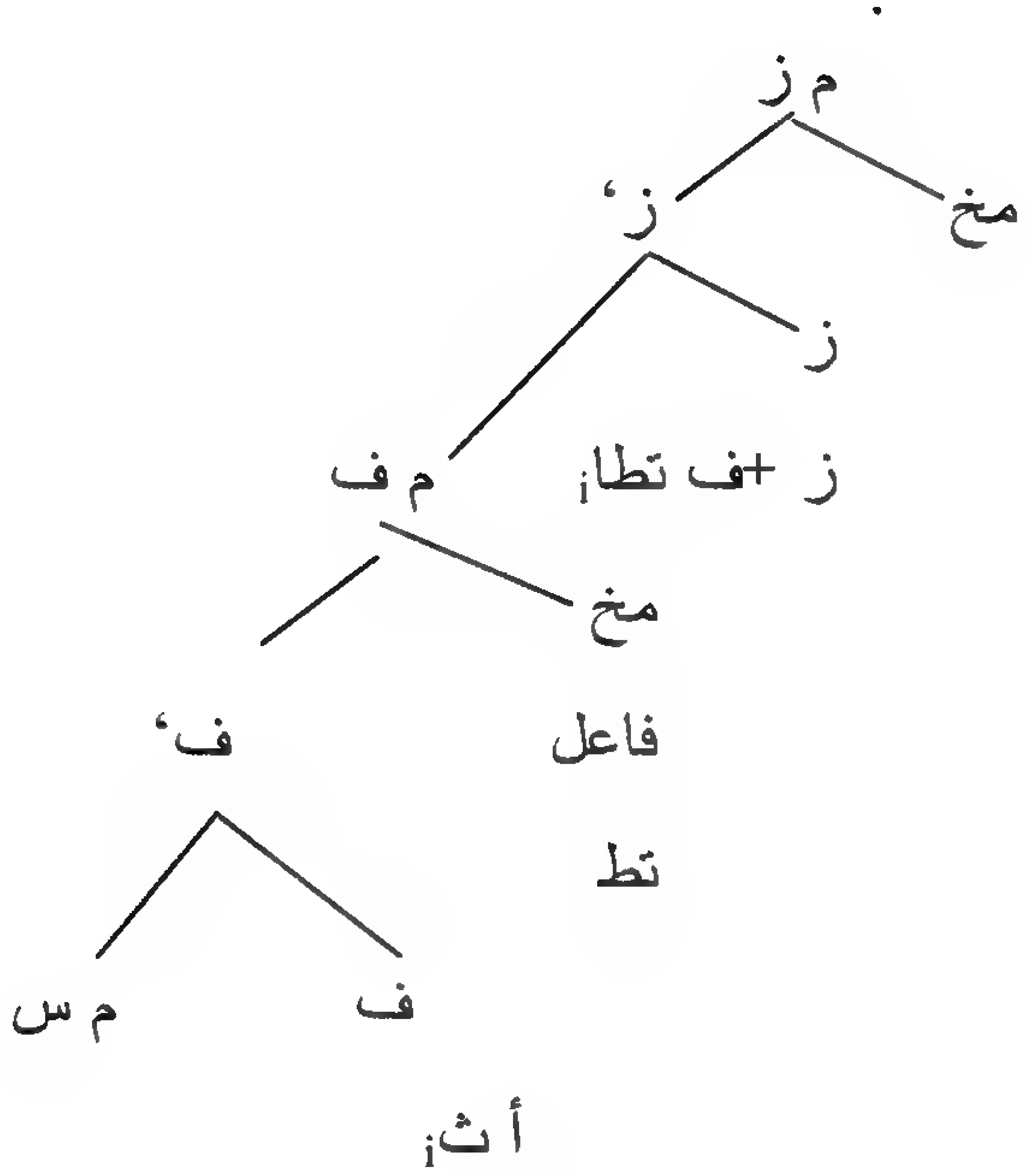

ب) فاعل +ف +مف

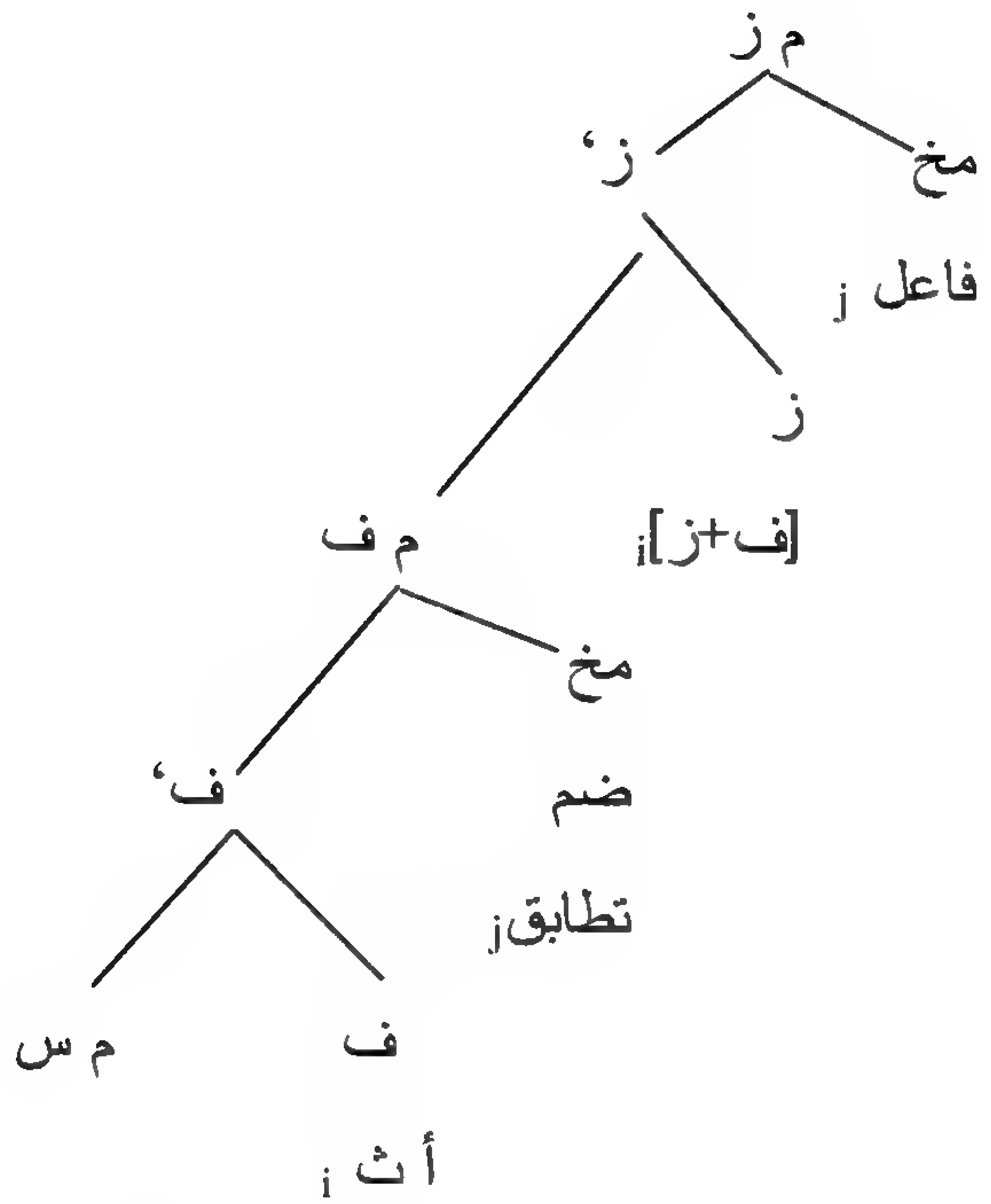

لا يمكن أن يصعد الفعل في (13–أ) إلى الرأس المصدري، لأنه يصعد فقط إلى رأس الزمن لفحص سماته الزمنية والمقولية، و يمكث الفاعل في مخصص المركب الفعلي، ويتحقق في شكله المعجمي مركبا حديا، وقد يتصرف من المفرد إلى المثنى ثم إلى الجمع مثلما في (69) التالية:

(69) أ) جاء زيد

ب) جاء الزيدان

ج) جاء الزيدون

يعتبر الفعل والفاعل في هذه الحال بمثابة الشيء الواحد، ولا يمكن للعدد بسمات [+مفرد]، و[+مثنى]، و[+جمع] في (69) أن يتحقق في الفعل؛ لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع، وإذا انعدم الفاعل المعجمي فإن العدد يتحقق صرافيا بضمائر فارغة أو بمورفيمات متصلة بالفعل في السياق التركيبي (13-ب)، حيث تتصرف هذه الضمائر عدديا بالارتباط مع المركب الاسمي المبتدإ المولد في مخصص إسقاط الزمن، مثلما في (70) التالية:

(70) أ) زيد جاء

ب) الزيدان جاءا

ج) الزيدون جاؤوا

زيادة على تخصيص الفعل بالسمات المقولية وبسمات الزمن التي تهجى إما بمورفيمات مجردة في حال الشكل التام، أو بلواصق (سوابق) متصلة به في حال الشكل غير التام بسمة [- ماض]، أو بمورفيمات مستقلة، فإنه يخصص أيضا بسمات التطابق؛ فسمات تطابق العدد تتحقق إما بمورفيمات (ضمائر) متصلة بالفعل ومربوطة ببؤرة مولدة في الأساس، وغير منقولة داخل مخصص الإسقاط الوظيفي الربضي (peripheral)، أو بفاعل معجمي في مخصص المركب الفعلي الذي يفتقد إلى فحص السمة الإعرابية (الرفع) في موقعه، إلا إذا افترضنا كما عند الفاسي

الفهري (1996 : 56) أن الفاعل يلتحم مع الفعل لأجل فحص سمة الإعراب عند صعود الفعل إلى رأس الزمن، كإجراء فحص رأس–رأس.

إن التحام الفعل مع الفاعل قد تنطبق عليه فرضية النحاة القدامى أن لكل فعل فاعلا، ولا يوجد فعل من دون فاعل؛ ولذا يمكن القول إن التلازم بين الفعل والفاعل يجعل تطابق العدد بسماته يهجى إما بفاعل معجمي أو بضمائر كانعكاس لتلبية حاجة الفعل إلى الفاعل، أي أن الفاعل المعجمي والضمير يدخلان في توزيع تكاملي، ولا يمكن أن يوجدا في الموقع نفسه وإلا اعتبر وجودهما حشوا نحو:

(71) * جاءا الزيدان

فالبنية لاحنة لوجود العدد بسمة [+مثنى] مهجى بألف الاثنين وبالفاعل المعجمي و"الزيدان"، وهذا غير ممكن لأنهما في توزيع تكاملي.

إن تهجية العدد بسماته بـــ (فعل +لاصقة) مثلما في(72):

(72) الزيدان جاءا

أو بـــــ(فعل +فاعل معجمي) مثلما في (73):

(73) جاء الزيدان.

تؤكد أن العدد بسماته يهجى إما بلاصقة متى كان موقع الفاعل بعد الفعل غير مملوء بمركب اسمي معجمي، أو قبل الفعل بمركب اسمي معجمي مولد في مخصص المركب الفعلي إذا لم يولد المركب الحدي البؤرة، ولا يمكن أن يهجى

بأثر، لأن هذا النوع من الأثر سيكون من دون أصل صواتي، وغير ناتج عن نقل مركب اسمي فاعل إلى ما قبل الفعل ما دام المركب الاسمي في سياق (13-ب) مولدا في الأساس بؤرة وليس فاعلا منقولا، لذا فالعنصران اللذان يمكن أن يتنافسا على تهجية تطابق العدد هما لاصقة العدد والفاعل المعجمي.

وفي الأخيرلا بد من الإشارة إلى أن تفسير تطابق العدد في اللغة العربية أساسه المركبات الحدية التي تتصرف عدديا من المفرد إلى المثنى إلى الجمع، وأن تطابق العدد هو المسؤول عن لا تناظر التطابق في اللغة العربية بين الفاعل والحمل. ولتطابق العدد بسماته موقع توزيع قار بعد الفعل التام ، ولو ملئ هذا الموقع بفاعل معجمي فإنه سيتصرف من حيث العدد كباقي المركبات الحدية، وإذا غاب هذا الفاعل المعجمي في البنية (13-ب) فإن التطابق في العدد يهجى بضمائر في الموقع نفسه. وبما أن الضمائر مركبات حدية مختزلة تحتاج إلى عماد تلتصق به، فإن عمادها هو الفعل، وتأخذ أشكال المركبات الحدية من حيث العدد، فتأتي مفردة ومثناة ومجموعة، ولا يمكن اعتبار هذه الضمائر أثرا لنقل مركب اسمي أو مركب استفهام. ويتوزع الفاعل المعجمي والضمائر تكامليا في موقع العدد بعد الفعل، وكلاهما اسمان، وأصل تطابق العدد بسماته إسم، لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع، ولا يشكل العدد أية سمة فعلية إلا بعد بدء العمليات الحوسبية حيث يصبح ملازما للفعل.

2.3. تطابق الجنس

نلاحظ بالرجوع إلى الرسم (1) السالف في بداية هذا الفصل أن الجنس من مكونات التطابق بثلاث سمات وهي: سمتان أساسيتان وهما[+مؤنث]، [+مذكر] ، وسمة اختيارية وهي[+مذكر و+مؤنث] لوجود أسماء تذكر وتؤنث.

ولدراسة الجنس تركيبيا لابد من إبراز العلامات التي تحمل هذه المعلومة وتحققها، وسنركز على علامات المؤنث على أساس أن ما لم يميز بهذه العلامات فهو مذكر. وما دام الجنس معجميا غير اشتقاقي وغير علائقي كالعدد الذي يمكن الأسماء من المرور من المفرد إلى المثنى ثم إلى الجمع فإن علامات المؤنث متعددة، وأقواها وأهمها "التاء" ثم ألف التأنيث الممدودة الزائدة كما في:

(74) الضراء – السراء – الزرقاء – الصفراء ....

والياء والألف المقصورة التي أصلها "ياء" في:

(75) حبلى، بشرى...

زيادة على ما سبق، يأتي التأنيث على بعض الصيغ، نحو:

(76) فعيل – فعول – مفعال : (عنيس، صبور، مذكار ...)

وسنركز اهتمامنا على "التاء" التي تتحقق معجمة، لأنها أقوى علامات التأنيث، ولالتباس علامات التأنيث الأخرى أحيانا بالمذكر.

1.2.3. تاء التأنيث [+مؤنث] [-مذكر]

يستعمل حرف التاء الدال على التأنيث والذي سماه النحاة بهاء التأنيث (أنظر الفراء في كتابه المؤنث والمذكر) للتمييز بين المركبات الاسمية بسمة [+مؤنث] وبين المركبات الاسمية بسمة [+مذكر]. وأساس التاء هو التأنيث الذي يؤكد حمل مقولة معجمية معلومة تطابقية مخصصة بسمة [+مؤنث]، وتتحقق بحرف متصل بالأسماء المعجمية، نحو:

(77) تفاحة – فلانة ...

أو بالأفعال نحو التاء في الفعل "جاء":

(78) جاءت زينب

وتأتي التاء التي تتصل بالأفعال ساكنة لا محل لها من الإعراب، ومن دون وظيفة محورية، لأنها تتوزع مع وجود فاعل محوري معجمي، فلا يمكن أن يشترك عنصران في الوظيفة المحورية نفسها داخل السياق التركيبي نفسه.

ولتاء التأنيث عدة أضرب، نذكر منها ما جاء عند الفراء في كتابه (المذكر والمؤنث):

1- إن التاء تظهر في الأفعال للتفريق بين الفعل المذكر وبين الفعل المؤنث، نحو:

(79) أ)*جلس هند ب)* جلست محمد.

فالبنيتان لاحنتان، والصواب:

(80) جلست هند / جلس محمد

2- إن تاء التأنيث تهمل وتطرح في الصفات الخاصة بالمؤنث، نحو:

(81) امرأة حائض / طاهر / طامث / طالق.

فهذه أوصاف خاصة بالمؤنث، يقول الفراء (م.ن):

"وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حظ فيه للمذكر، وإنما هو خاص للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء (التاء)، لأنها إنما دخلت في "قائمة" و"جالسة" لتفرق بين فعل الأنثى والذكر، فلما لم يكن للذكر في الحيض والطمث، وما ذكرنا حظ لم يحتاجوا إلى الفرق".

3- إن تاء التأنيث تطرح في الصفة للتمييز بين المعلوم والمجهول من الصفات بصيغة فعلية:

(82) أ) امرأة قتيل ب) امرأة كريمة

صرفت " قتيلة" إلى " قتيل" ومعناها "امرأة قتلت" مبنية للمجهول، وبقيت الهاء في "كريمة" لأنها في معنى "كرمت" مبنية للمعلوم. ولسيبويه رأي آخر في (الجزء 2، ص : 36) حيث كتب:

"فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكر، إلا أنك تدخل الهاء وذلك قولك أذاهبة جاريتاك، وأكريمة نساؤكم، فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل، إذا قلت : قالت نساؤكم وذهبت جاريتاك".

أي أنك إذا بدأت بنعت المؤنث لم تسقط الهاء، وهي بمثابة التاء في الأفعال.

4- إن الهاء تطرح في صيغة "مفعال"، والسبب هو العدول عن الصفات، لأنه شبيه بالمصادر الميمية التي يزاد الميم فيها، ولأنها مبنية على غير فعل، نحو:

(83) أ) امرأة محماق ب) امرأة مذكار

ج) امرأة مئناث (تلد الإناث)

وقد تزاد تاء التأنيث المطروحة في المؤنث إلى المذكر، وذلك على وجهين:

1- على الذم، فتقول:

(84) رجل بهيمة

2- على المدح والمبالغة نحو:

(85) رجل داهية / علامة ...

فقد دلت التاء في (84) على الذم وفي (85) على المدح والمبالغة.

5- إن هاء التأنيث تطرح من الصفات بصيغة "فعول"، نحو:

(86) امرأة صبور / شكور

وهذه الصفة هي أصلا للمذكر، وألقيت الهاء منها للمؤنث لأنها عدل "صابر" إلى "صبور"، ولم يكن له فعل يبنى عليه فترك للمذكر، يقول الفراء (م.ن) :

"ألا ترى أنك لا تجد للصبور فعلا، فإن قلت : قد صبر، فذلك للصابر، ولو أدخلت فيها الهاء عند الإفراد كان وجها، وقالت العرب للمرأة "عدوة الله"، وترك بعضهم الهاء، فالذين أدخلوا الهاء وجهوها إلى الأسماء، والذين طرحوا الهاء ذهبوا بها إلى النعت".

هذه بعض مميزات علامات الجنس وخاصة التاء، والملاحظ أن ما يغلب عليها هو الطابع المعجمي الدلالي، وليس لها أي تأثير في التركيب، كأن تضبط العلاقات بين المقولات المعجمية داخل السياقات التركيبية مثلما هو الحال مع العدد، وهذه العلامات خاصة بالمؤنث، أي مخصصة بسمة [+مؤنث] فقط. وقد يتقلب الجنس من المؤنث إلى المذكر أو العكس.

2.2.3. تقلب تطابق الجنس

إذا كانت الخاصيات السالفة قد ارتبطت بتمييز سمتي الجنس [+مؤنث] و[+مذكر] من خلال تاء التأنيث فإن هناك حالات معجمية تستعمل مؤنثة ومذكرة، إما لارتباطها بالشرع أو بالعادات الاجتماعية التي تغلب جنس المذكر على جنس المؤنث إلى درجة تذكير المؤنث. وتستعمل أحيانا علامة التأنيث التاء للتمييز بين المفرد والجمع، ولا يكون للتأنيث، فإذا قلنا مثلا:

(87) أميرنا امرأة

(88) فلانة وصي بني فلان

(89) امرأة وكيل فلان

فإن هاته الخاصيات مألوفة في الرجال دون النساء، فلما احتاجوا إليها في النساء أجروها على الأكثر، والأكثر فيها أن تلصق بالمذكر دون المؤنث. وقد زاد الشرع في تأكيد ذلك، إذ يقال (الفراء : م ن):

(90) مؤذن بني فلان امرأة

(91) شهوده نساء

(92) فلانة شاهد

لأن الشهادة والآذان وما أشبههما إنما يكون للرجال، وهو في النساء قليل، ولا يعتبر خطأ قول: "وصية"، "وكيلة"، إلا أن العادة جرت أن تأتي هذه الصفة على المذكر..

وقد يتقلب الجنس بين المذكر والمؤنث في بعض المفردات المعجمية الاسمية نحو: "الخمر"و "الذهب" و"العسل" و"السلطان" و"الكأس" و"السبيل"، فهذه الأسماء تأتي في سياقات بسمة [+مؤنث] وفي سياقات بسمة [+مذكر]، نحو:

(93) الخمر

[+مؤنث] : ما تفعل الخمر / ما فعلت الخمر / الخمر معتقة

[+مذكر] : ما يفعل الخمر / ما فعل الخمر / الخمر معتق

(94) السبيل

[+مؤنث] : قال تعالى : (... هذه سبيلي)/ يوسف 108/12

[+مذكر] : قال تعالى : (وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلا). الأعراف 146/7

(95)

[+مؤنث] : قضت به عليك السلطان

السلطان

[+مذكر] : أخذ فلانا السلطان

ومن المفردات المعجمية التي تظهر مرونة الجنس فتستعمل مذكرة ومؤنثة، نجد مثلا: "النساء" و"البقر"، و"الحصى"، ففي حال الجمع يميز مفردها الهاء التي تعتبر للمفرد دون الجنس، ويميز في مفردها بين المذكر والمؤنث، وبمعنى آخر فهي مفردة معجمية بسمة [+مؤنث] و[+مذكر] فيقال "شاة" للذكر والأنثى، ومن المفردات الأخرى "برتقال" و"برتقالة" و"تفاح" و"تفاحة"، والسبب في ذلك حسب الفراء (م ن):

"... النساء، البقر، الحصى، فهذا اسم موضوع، مفردها شاة للذكر والأنثى، لم ترد بالهاء ههنا التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا : "عندي جراد" وهم يريدون الواحد من الجراد، لأنهم لو فعلوا ذلك لم يعرف واحد من الجمع، فجعلت الهاء دليلا على الواحد، فهذا قياس مطرد".

3.2.3. موقع توزيع الجنس وتنقله

ما يلاحظ من المعطيات السابقة هو أن علامات الجنس ملتصقة بالأفعال والصفات، وخاصة "التاء"، أما مع الأسماء فلا يمكن اعتماد هذه العلامات قياسا

للتمييز بين المؤنث والمذكر منها، لأن الجنس بسماته غير اشتقاقي، عكس العدد الذي يمكن الاسم من المرور من المفرد إلى المثنى إلى الجمع، والجنس لا يؤسس علاقة اشتقاقية بين الأزواج التالية:

(96) أ) رجل – امرأة ب) ثور – بقرة

ج) أسد – لبوءة

فليست هناك علاقة اشتقاقية بين الأزواج في (96) ولا تعتمد هذه الأزواج الأساس الجذري نفسه، عكس مع العدد، نحو:

(97) – رجل – رجلان – رجال

(98) – رجل ← * رجلة

(99) – أسد ← * أسدة

ف (98) و(99) لاحنتان لاستحالة وجود علاقة اشتقاقية، لأن الجنس عموما معجمي مسنن في المعجم، وجزء من الأصل المعجمي للمفردات المعجمية. وإذا كان الجنس بسماته معجميا فإنه يظهر في موقع ثابت لاحق للمداخل المعجمية غير الفعلية. وتتحقق سمة الجنس [+مؤنث] بتاء متصلة بالأسماء وبالصفات، نحو:

(100) امرأة جميلة

فقد ظهرت علامة الجنس "التاء" المعجمة متصلة بـ"امرأة" وبـ"جميل" ولاصقة تمييزية. وقد تظهر في الأفعال لاحقة لا تلعب أي دور في لا تناظر التطابق بين الفعل والفاعل، لأنها تتحقق بالكيفية نفسها سواء في رتبة (13–أ) أو(13–ب) السابقتين والممثلتين في (101) التالية:

(101) أ) جاءت امرأة ب) امرأة جاءت

إن الجنس عكس العدد ليس لا علائقيا تركيبيا ولا اشتقاقيا، وإنما ملازم للمدخل المعجمي، لأنه جزء منه يصاحبه من المعجم، ويدخل معه التعداد، ويلازمه في العمليات الحوسبية، ولا يكتسب لا صِرافيا ولا تركيبيا. وما يميز الجنس هو تنقله مع الأفعال وتداخله مع تطابق الشخص بسمات [+متكلم] و[+مخاطب] و[+غائب] ومع تطابق العدد بسمات [+مفرد] و[+مثنى] و[+غائب]. ونقدم المثال(25) الذي أورده الفاسي(م ن) دليلا على تداخل الجنس وتنقله والمعاد هنا في(102):

(102) أ) تكتبان

فقد تفكك (102) إلى ثلاث مجموعات من سمات تطابق العدد والشخص والجنس هي:

ب) [+غائب]، [+مثنى]، [+مؤنث]

ج) [+مخاطب]، [+مثنى]، [+مذكر]

د) [+مخاطب]، [+مثنى]، [+مؤنث]

وتلتبس (102) بين قراءة المخاطب المؤنث والمخاطب المذكر والغائب المؤنث؛ فتاء التأنيث تلتبس بين قراءة الشخص المخاطب وقراءة الجنس المؤنث، ويرجع هذا إلى كون الجنس يشترك مع الشخص في اللاصقة نفسها، وإلى كون المفردة التي تدل

على الشخص يمكن أن تدل على الجنس أيضا، وهذه اللاصقة حسب الفاسي (م.ن) فصلية (disjunctive) لها إما قيمة الشخص أو قيمة العدد.

وإذا أمكن للوحدات المعجمية أن تكون فصلية، فإن التاء تعامل على أساس أنها شخص وإن كانت قيمتها جنسا، لأنها توزعت في موقع يختص به الشخص دون الجنس، مثلا يدمج العدد من دون جنس (: لأنه انفك عن الجنس) لتلافي الحشو في السلاسل، ولا يطبق التفكيك في حالة وجود الشخص والجنس معا نظرا لتوزعهما في سلمية تراتبية.

إن ما يمكن استنتاجه مما سبق هو أن الجنس معجمي وليس اشتقاقيا، وينزل مصاحبا للمفردات المعجمية الاسمية، ويميز بين سماته بعلامات مورفيمية وقالبية صيغية بالنسبة للأسماء والصفات. وتتوزع هذه العلامات في الأفعال، بالتاء لاحقة متنقلة قد تتداخل مع علامات الشخص لأنها تتوزع في موقعها، وتعامل على أنها شخص وإن كانت قيمتها جنسا. ويبقى السؤال هو: إذا كان الجنس بسماته معجميا ينزل مع المفردات المعجمية الاسمية من المعجم، فكيف يتم تسريبه إلى مقولة الفعل في السياقين التركيبيين (13–أ) و(13–ب)؟ وكيف يتم فحص سماته؟

4.2.3. فحص سمات الجنس

إن ما ينبغي تأكيده هو أن تطابق الجنس غير مسؤول عن لا تناظر التطابق، وإن المسؤول الحقيقي في هذه الحال هو تطابق العدد، لأن الجنس غير علائقي ولا يسهم في ضبط علاقة الفعل بالفاعل، ولأنه حاضر كيفما كانت هذه العلاقة، ولا يؤثر في بنية المقولة المعجمية التي يتصل بها، خاصة الفعل من عدة أوجه، فمثلا إذا قارنا بين اتصال الجنس بالفعل مع اتصال العدد به أيضا، نحو:

(103) ذهبت فاطمة إلى الكلية

(104) ذهبت إلى الكلية

فإن التاء المتصلة ب"ذهب" في (103) علامة جنس، أما التاء المتصلة ب"ذهب" في (104) فعلامة عدد بسمة [+مفرد] وبسمة الجنس [+مذكر]. ولقد تغيرت حركة الحرف الأخير الباء في "ذهب" بسبب طبيعة التاء من الفتحة في المفردة الغائبة إلى السكون في المفرد المتكلم، هذه التاء ساكنة غير مقطعية في(103) وبذلك لم تؤد إلى تسكين الباء؛ وتشكل مقطعا خفيفا(متحركة) في (104)، وسكنت الباء لاجتناب توالي أربعة متحركات. و"التاء" في "ذهبت" علامة جنس من دون وظيفة محورية لم يسند إليها أي دور محوري، بينما التاء علامة عدد في "ذهب" الثانية لها وظيفة محورية وهي الفاعلية، والدليل على ذلك أن "تاء" التأنيث ظهرت مع الفعل رغم وجود الفاعل "فاطمة"، بينما "تاء" العدد لا تقبل التوزيع مع الفاعل، لأنها في توزيع تكاملي معه، وذلك نحو:

(105) * ذهبت أنا إلى الكلية

ولا يمكن بصفة عامة وجود مورفيم عدد مع فاعل معجمي مثلما في الشاهد الأنموذج عند النحاة العرب، خاصة عند سيبويه، نحو:

(106) أكلوني البراغيث

إن عدم تأثير تطابق الجنس في علاقة الفعل بالفاعل جعل هذا النوع من التطابق حاضرا في جميع سياقات توارد الفعل والفاعل؛ فعندما يتبع الفاعل الفعل

يحمل الفعل تطابق الشخص والجنس، ويسمى هذا النوع من التطابق في الأدبيات اللسانية العربية وغير العربية بالتطابق الجزئي نحو:

(107) كتبت الطالبة الدرس

(108) كتبت الطالبتان الدرس

الملاحظ أن الرتبتين في (107) و(108) تنتجان تطابقا جزئيا يتكون من الشخص ومن الجنس حسب القاعدة (109) التالية:

(109) ف فا مف = تطابق جزئي: [+شخص، +جنس، +*عدد]

ويحمل الفعل عندما يتقدم الاسم على الفعل تطابقا تاما بجميع مكوناته وهي: العدد، والشخص، والجنس، ونمثل لها ب (110):

(110) الطالبتان زارتا الكلية

(111) الطالبان زارا الكلية

فقد تم التطابق في جميع السمات طبقا للقاعدة (112):

(112) فا +فعل +مف = تطابق تام: [+شخص +جنس +عدد].

وتطبق القاعدتان (109و112) على الأفعال العادية وغير العادية مثل الأفعال المســـاعدة نحو:

(113) كانت الطالبات واقفات

(114) الطالبات كن واقفات

(115) ليست الطالبات واقفات

(116) الطالبات لسن واقفات.

إن ما يثير الانتباه هنا هو حضور تطابق الجنس في جميع السياقات التركيبية الممثلة سابقا ب (13-أ) و(13-ب) لأن الجنس معجمي ينزل مع الأسماء من المعجم، عكس تطابق العدد فهو صِرافي تركيبي؛ صِرافي لأنه يمكن الأسماء من المرور من المفرد إلى المثنى إلى الجمع، وتركيبي لأنه يؤثر على علاقة الفعل مع الفاعل، وعلى تحقق سمات التطابق.

وبما أن الجنس معجمي فإنه ينتقل إلى السياقات التركيبية انطلاقا من التعداد لينتقل إلى الأفعال عبر العمليات الحوسبية بواسطة التسرب أو بواسطة التلاقح بين الفاعل المعجمي أو الضميري والفعل، وتنسخها هذه الأفعال لتصبح ملازمة لها في جميع السياقات التركيبية، ويتم هذا النسخ عبر عملية تطابق مخصص رأس. ويكون تطابق الفعل مع الفاعل في الجنس إجباريا عكس العدد فهو مكتسب صرافيا وتركيبيا وغير ملازم للفعل، والدليل على ذلك أن العدد حاضر فقط في سياق (13-ب) وغائب في سياق (13-أ)، ويعني هذا أن الجنس جوهري أصلي أما العدد فاختياري ولا يزاد إلا عند دخول المفردة المعجمية التعداد.

إن ما يؤكد نسخ الجنس بسماته عبر مخصص-رأس هو تركيب العطف، لأن العطف يمثل تركيبيا في شكل أقصى إسقاط بمخصص (العاطف) ورأس (أداة العطف) وفضلة (المعطوف)، ويولد المركب الاسمي الأول من بنية العطف تحت مخصص إسقاط العطف، ويولد المركب الاسمي الثاني تحت فضلة رأس العطف

مثل ما في التشجير (117) التالي:

(117)

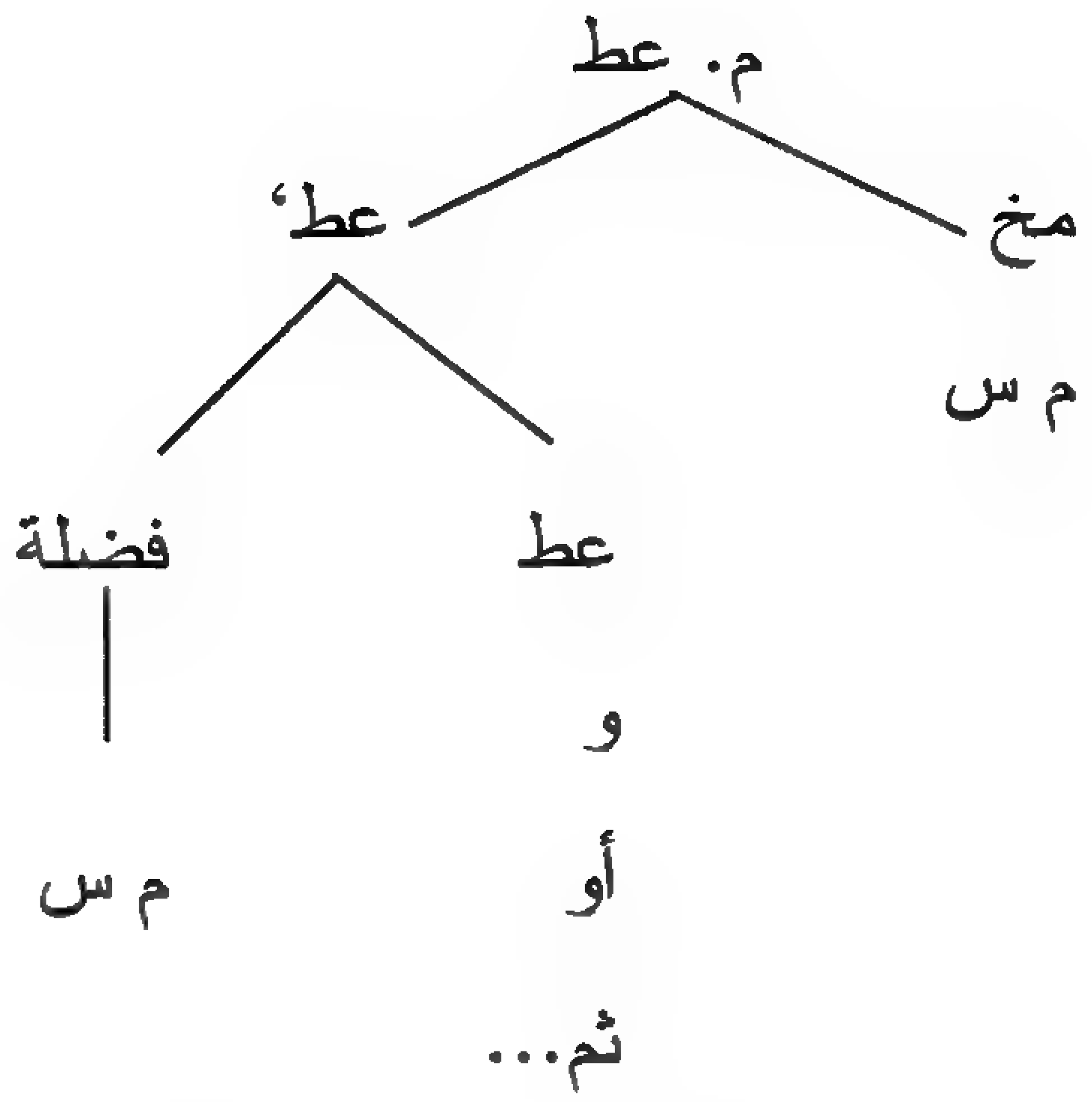

ونمثل لتراكيب العطف ب (118) وب(119) التاليتين:

(118) أ) خرجت هند وزيد

ب) خرج زيد وهند

ج)* خرجت زيد وهند

(119) أ) خرجت هي وهو

ب) خرج هو وهي

ج)* خرجت هو وهي

الملاحظ أن عملية تسرب الجنس ونسخه بالسمتين [+مذكر] أو [+مؤنث] من الفاعل

المعجمي أو الضميري إلى الفعل تتم بواسطة عملية مخصص-رأس، لأن فضلة رأس العطف لا تلعب أي دور في علاقة تطابق الفعل مع الفاعل، وأي تطابق بين الفضلة والفعل سيؤدي حتما إلى فشل الاشتقاق كما هو واضح في (118 ج) و(119 ج). زيادة على ذلك فرأس العطف وفضلته لا يمنعان تسرب الجنس ونسخه في الفعل عند صعوده إلى رأس الزمن لفحص سماته الزمنية والمقولية لوجوده في مخصص المركب الفعلي، ولأن المعطوف فضلة يمكن الاستغناء عنه مع رأس العطف دون أن يؤثر هذا الاستغناء على بنية الجملة صرافيا وتركيبيا؛ فصرافيا لا يؤثر في بنية الفعل الصّرافية من حيث العدد والجنس، وتركيبيا لا يؤثر هذا الاستغناء على أية علاقة تطابق بين الفعل والفاعل كما في (118-أ وب) و(119- أ وب).

وبما أن وجود رأس إسقاط العطف مرهون بوجود فضلته، فإنهما يشكلان معا كلا واحدا، وأي إقصاء لأحدهما يعني إقصاء الطرف الآخر، ولا يمنع هذا الكل المكون من رأس العطف وفضلته تسرب الجنس ونسخه في الفعل، لأن علاقة الجنس تتشكل مع أقرب فاعل معجمي. أما الأمثلة المضادة لتسرب الجنس واستنساخه لوجود مانع لهذا التسرب والاستنساخ، والمتمثل حسب خيري (1997) في وجود عقدة دنيا، أي "رأس" ك "إلا، والباء " ورأس المركب الحدي كما في (53) و(56) من خيري (م ن) والمعادة هنا في:

(120) ما صاح إلا طفلة صغيرة

(121) * ما صاحت إلا طفلة صغيرة

(122) كفى بهند شاعرة

(123) * كفت بهند شاعرة

(124) أ) ما فاز إلا أنت يا هند

ب)* ما فازت إلا أنت يا هند

(125) أ) ما فاز إلا هي

ب)* ما فازت إلا هي

فإن ما يمكن ملاحظته من هذه الأمثلة هو أنه بالرجوع إلى قواعد الاستثناء وأحكامه نجد هذه الأمثلة تدخل في باب الاستثناء المفرغ، أي تفرغ سابق "إلا" لما بعدها، والاسم الواقع بعد "إلا" في هذا الاستثناء معرب بإعراب يقتضيه ما قبل "إلا" قبل دخولها، ويكون بمثابة فاعل مرفوع. وإن وجود "إلا" أو "الباء" أو غيرها في حال الاستثناء المفرغ لا يمنع تسرب الجنس بسماته من الفاعل بعد "إلا" إلى الفعل، عكس ما افترضه خيري (م.ن)، والدليل على ذلك وجود أمثلة يتطابق فيها الفعل مع الفاعل رغم وجود "إلا" مع الشكل التام أو غير التام المبني للمعلوم أو المبني للمجهول نحو:

(126) أ) ما طلقت إلا هند

ب)*ما طلق إلا هند

(127) أ) ما ذهبت إلا فاطمة ب)* ما ذهب إلا فاطمة

(128) أ) ما ضحت إلا فاطمة بنفسها

ب)* ما ضحى إلا فاطمة بنفسها

(129) أ) ما ثكلت إلا زينب

ب)* ما ثكل إلا زينب

(130) أ) ما تكتب إلا رسالة

ب)*ما يكتب إلا رسالة

الملاحظ في هذه الأمثلة وغيرها هو عدم قدرة الرأس "إلا" على منع تسرب سمة الجنس [+مؤنث] واستنساخها في الفعل التام أو غير التام، لأن "إلا" أصلا استثناء مفرغ لا يحجب علاقة الفعل بالفاعل من حيث التطابق، وحتى من حيث الإعراب بالمفهوم النحوي العربي القديم، حيث يأتي الفاعل دائما مرفوعا.

إن ما يمكن استنتاجه من باب التطابق في الجنس هو أن هذا النوع من التطابق معجمي يتكون من ثلاث سمات، وهي [+مؤنث] و [+مذكر] و[+مؤنث، +مذكر]، وأن هذا النوع من التطابق إسمي محض يسرب إلى الفعل أو ينسخ فيه بواسطة التطابق بين الفعل والفاعل، وأن الجنس ليس علائقيا، ولا يؤثر في العمليات الحوسبية سواء تقدم الفاعل على الفعل أو تأخر عنه، عكس تطابق العدد بسماته. وتطابق الجنس بصفة عامة إلزامي ولا يمكن أن يوجد فعل من دون تطابق في الجنس مع الفاعل.

3.3. تطابق الشخص

يتكون تطابق الشخص تبعا للرسم التمثيلي (1) من هذا الفصل من ثلاث سمات أساسية، وهي [+متكلم] و[+مخاطب] و[+غائب]، وتهجى هاته السمات إما في شكل ضمائر منفصلة تسمى بضمائر الشخص وهي المتكلم والمخاطب والغائب، وتتركب أغلبها من "أن" الذي يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة أو من ضمير المتكلم أوالمخاطب، نحو التاء المفتوحة أو المكسورة أو المضمومة كما هو واضح عند عزل لواصق الشخص عن "أن" في الجدول (131) اللاحق، وإما تهجى في شكل لواصق متصلة بالمقولات المعجمية من أسماء وأفعال وصفات وحروف. وسنقتصر هنا على نموذج الأفعال لأهميته في إظهار علاقة التطابق بينها وبين الأسماء وعلى مواقع توزيع سمات تطابق الشخص في الأفعال بسمة [+رفع].

1.3.3. توزيع تطابق الشخص وتحققه

إذا كان تخصيص التطابق ضرب من الدمج الضميري فسيمكن تبريروجود موقعين لسمات تطابق الشخص في الأفعال حسب نوع اللواصق التي تتحقق بها؛ فسمات الشخص تتحقق لواحق في الفعل بسمة [+ماض] وسوابق ولواحق في الفعل الحال بسمة [−تام] كما في الجدول التصريفي (131) الذي قسم إلى ثلاث خانات: أولاها خاصة بضمائر الشخص المنفصلة بجميع تصاريفها، ثانيها خاصة بضمائر الشخص المرفوعة والمتصلة بالفعل الماضي، وثالثها خاصة بضمائر الشخص المرفوعة المتصلة بالفعل الحال (وانظر براجشتراسر (1981)).

(131) جدول تصريف ضمائر الشخص المرفوعة مع الأفعال

	ضمائر الشخص المنفصلة	ضمائر الشخص المرفوعة المتصلة بالماضي	ضمائر الشخص المرفوعة المتصلة بالفعل الحال
المتكلم المفرد	أنا	فعل +ت	أ +فعل +ـــُ
المتكلم الجمع	نحن	فعل +نا	ن +فعل +ـــ
المخاطب / المفرد المذكر	أنت	فعل +ت	+ف
المخاطب / المفرد المؤنث	أنت	فعل +ت	+ف +ي
المخاطب المجموع المذكر	أنتم	فعل +تم	ت +ف +وا
المخاطب المجموع المؤنث	أنتن	فعل +تن	+ف +ن
المخاطب المثنى/المذكر/المؤنث	أنتما	فعل +تما	+ف +ان
الغائب	هو	ف +ت	ي +ف +ـــ
المفرد [+مذكر]	هي	ف +ـــت	ت +ف +ـــ
المفرد [+مؤنث]	هم	ف +وا	ي +ف +ون
المجموع [+مذكر] [+مؤنث]	هن	ف +ـــن	ي +ف +ن
المثنى [+مذكر]	هما	ف +ـــا	ي +ف +ـــان
المثنى [+مؤنث]	هما	ف +تا	ت +ف +ـــان

وبالنظر إلى التجريد الصرّافي (131) يلاحظ أن التطابق في الشخص يتحقق بلواصق متصلة بالأفعال أي بلواحق في الماضي وبلواحق وبسوابق في الفعل الحال. وما يثير الانتباه في توزيع لواصق الشخص هو التباسها، سواء أكانت سوابق أم لواحق بين قراءة العدد والشخص والجنس، وما يؤكد ذلك هو انعدام لواصق الشخص مرفوعة في الماضي ومخصصة بسمة [+غائب]، ونستدل على ذلك بما يلي:

- فالفتحة الانتهائية في "فعل" أصلها مجهول ومعناها غامض، ومع ذلك يتضح كل الاتضاح أن لا علاقة بينها وبين "هو"، وقد اعتبرت علامة بناء في الماضي في مقابل علامة إعراب الضمة في المضارع؛ ولذا أمكن القول إن الفتحة في هذه الحال هي علامة [-شخص ، +بناء]، وافترض النحاة في هذه الحال وجود ضمير مستتر قدروه ب"هو".

- والتاء في "فعلت" و"فعلتا" هي تاء التأنيث، أي التاء بسمة [+جنس] التي تقابلها الهاء المستعملة في الأسماء، وليس بينهما فرق، إلا أنه في الأسماء يلحق الإعراب والتنوين بالتاء نحو (ذاهبة) فتقرأ مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة منونة، ويوقف عليها بالهاء، ولقد صنفها النحاة في الفعل بعلامة تأنيث ولا محل لها من الإعراب، والدليل على ذلك توزيعها مع الفاعل المعجمي أو الضميري، نحو:

(132) أ) جاءت هند

ب) جاءت هي

ف "التاء" في هذه الحال علامة جنس وليست علامة شخص.

- والفتحة الممدودة في "فعلا" و"فعلتا" هي علامة التثنية المعروفة بألف التثنية،

وتستعمل في الحال المنفي والأمر أيضا، نحو "لم يفعلا" و"لم تفعلا" و"افعلا"، ويلحقها النون في حال الرفع نحو: "تفعلان"، وتحذف هذه النون في حال الجزم والنصب نحو: "لم تفعلا" و"لن تفعلا"، وهذه الألف أو الفتحة الممدودة أو الطويلة شبيهة بالتي تلحق بتثنية الاسم غير المضاف نحو "فاعلان" فهذه علامة عدد وليست علامة شخص.

– والضمة الممدودة أو الواو في "فعلوا" هي عين علامة الجمع الصحيح في مثل "ضاربو زيد"، وتوجد في المضارع وفي الأمر أيضا، ويضاف إليها النون لتصبح "يفعلون" مطابقة ل"ضاربون" قبل أن تضاف، فبقيت النون في "فعلن" علامة جمع المؤنث، ونلاقيها أيضا في الأمر، نحو "افعلن"، وفي المضارع، نحو "يفعلن" و"تفعلن"، فيتشارك فيها الشخص [+مخاطب] و[+غائب] والجنس [+مؤنث] والعدد [+جمع]، ولا تحتمل أن تكون ضميرا، بل لابد أن تكون علامة للمؤنث المجموع.

– وفي حال المضارع (الحال) فإن الحرفين الزائدين الخاصين بالغائب لا علاقة لأحدهما بضمائر الشخص الغائب، فللتاء دلالة قوية في الجنس [+تأنيث]، أما الياء فيمكن أن تكون ضميرا في الحقيقة.

ولحل مشكل تحقق علامة الشخص أو عدم تحققها يفترض تحديد موقعة الشخص في الفعل لضبط هذا التحقق، ولرفع الالتباس بين قراءة الجنس وقراءة العدد أوالشخص، وباتباع بنمامون (2000) فإن المركبات الاسمية المعجمية لا تحمل تطابق الشخص، عكس الأفعال التي تحمل لواصق الشخص، وتختلف من المتكلم (1) إلى المخاطب (2) إلى الغائب (3)؛ ولذا فالشخص هو الذي يميز الأفعال عن

الأسماء، والاختلاف الوحيد بين شكل الاسم وشكل الفعل هو استبدال السابقة الاسمية بسابقة الشخص في الفعل، نحو:

(133) أ) يعلمون / يساعد ب) معلمون / مساعد

ويعني هذا أن لاصقة الشخص تحمل السمة المقولية للفعل، وهي السمة الوحيدة التي تخصص رأسا معجميا بسمة [+ف] في مقابل [+س] التي للأسماء. وإذا كان العدد مقولة اسمية محضة ملتصقة بالأسماء تمكنها من المرور صِرافيا من المفرد إلى المثنى إلى الجمع، وتركيبيا من خلال دمج ضمائر تتصرف عدديا في الأفعال وتتوزع تكامليا مع المركبات الاسمية المعجمية بوظيفة الفاعل، فإن الشخص مقولة فعلية تركيبية لا تمنع التحام الفعل بالفاعل، ولا تتوزع تكامليا مع الأسماء.

وبما أن الشخص سمة مقولية فعلية فإن تحديد توزيعها في الفعل موقعي محض يحدد انطلاقا من سلمية مكونات التطابق؛ فالجنس أدنى من العدد، والعدد أدنى من الشخص، ويعني هذا أن الشخص يحتل الموقع الأعلى (وأنظر الفاسي الفهري (1996)) كما في (134):

(134) أ) شخص > عدد > جنس

ب)

[2-1]

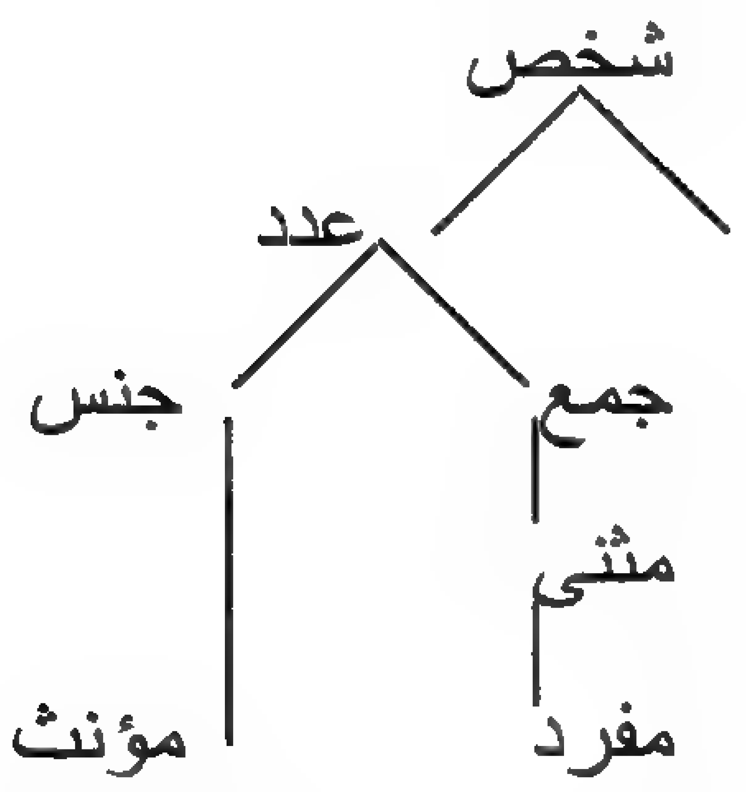

وإذا كان الجنس بسماته معجميا، كما سبق تعليل ذلك في بابه، يرثه الفعل من

الفاعل المعجمي وينسخه عند صعوده لفحص سماته المقولية والزمنية في رأس الزمن، فإن تطابق الشخص وتطابق العدد مقوليان تركيبيان، ويتحققان في إطار علاقة الفعل بالفاعل في السياقات التركيبية، مع اختلاف بسيط، وهو أن الشخص ملازم للفعل والعدد ملازم للاسم، لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع.

والشخص يرد كما في الجدول (131) السابق لاحقة مع الماضي مثل نون المتكلم المجموع المؤنث والمذكر في:

(135) نحن الطالبات كتبنا الدرس

(136) نحن الطلاب كتبنا الدرس

زيادة على هذا، فإن ما يميز لواحق الشخص في الماضي هو التباس قراءتها بين قراءة العدد والشخص والجنس. ويتحقق الشخص في الفعل الحال بسماته في مقدمة الجذع الفعلي سابقة بحروف جمعت عند النحاة في "أنيت"، وسميت بحروف المضارعة التي تميز الشخص المتكلم (1) بالهمزة في الإفراد والنون في الجمع:

(137) أ) أنا ←—— أذهب

ب) نحن ←—— نذهب

يعني هذا إمكانية فصل الشخص عن العدد والجنس، نحو:

(138) أ) أكتب الدرس

ب) تكتبان الدرس

ج) يكتبون الدرس

يمكن تفكيك بنية الفعل من خلال هذه المعطيات بحسب توزيع علامات التطابق، كما يلي:

(139) أ) ز [+ماض] ف [+تام] تط [+ش +عد +ج]

ب) تط [+ش] +ز [+حال] +ف +تط [+عد +ج]

ويفترض بهذا وجود موقعين للتطابق هما:

1- موقع يرث فيه الفعل المتصرف سمة الشخص المقولية من الفاعل

2- وموقع يتلقى فيه الفعل المتصرف سمة العدد الاسمية أو الجنس المعجمية.

ويحتل التطابق في الشخص الموقع الأول بينما يحتل العدد والجنس الموقع الثاني.

وتمكن عملية تحديد مواقع توزيع مكونات التطابق في الفعل من قراءة اللواصق المتصلة بالأفعال قراءة واضحة وغير ملتبسة، ومن فصل الشخص عن العدد والجنس؛ فالجنس يوجد عادة في الموقع (2) مع العدد، وقد ينتقل إلى موقع الشخص، ويتحقق لاحقة مع الحال ومع الماضي، أما الشخص فيحتل الموقع الأول سابقة في الحال ولاحقة في الماضي، ويتقدم على الجنس والعدد.

وبمقارنة بسيطة بين ضمائر الشخص المكونة في أغلبها من المقطع الإشاري "أن" ومن علامات الشخص في المخاطب والمتكلم، خاصة عند ورودها مخصصات للفاعل، نجد العلامات نفسها تلتصق بالفعل الماضي بعلامات تطابق الشخص، وتزاد إليها علامة العدد، وأحيانا تقرأ علامة جنس نحو "نا" و"ت"، مثلما في (140) التالية:

(140) أ) فعلنا ← [+متكلم]، [+جمع]، [+مذكر]، [+مؤنث]

ب) فعلت ← [+متكلم]، [+مفرد]، [+مذكر]، [+مؤنث].

(141) أ) أنا طالب كتبت / أكتب الدرس

ب) أنا طالبة كتبت / أكتب الدرس.

الشيء نفسه بالنسبة لعلامة الشخص المخاطب المثنى "أنتما" في:

(142) أ) أنتما طالبتان كتبتما الدرس

ب) أنتما طالبان كتبتما الدرس.

ويكمن أحسن نموذج لالتباس الشخص مع الجنس في التطابق بسمات [+مخاطب] و[+مثنى]، و[+مؤنث] و[+غائب] و[+مثنى] و[+مؤنث] في الفعل المضارع، نحو:

(143) أ) أنتما طالبان تذهبان إلى الكلية

ب) أنتما طالبتان تذهبان إلى الكلية

ج) هما طالبتان تذهبان إلى الكلية.

فالتاء تلتبس بين قراءة المخاطب المثنى المؤنث وقراءة المثنى المذكر أوالمخاطب المثنى أوالمؤنث الغائب، ولحل هذا الالتباس يرجع كما سبق إلى موقعة مكونات التطابق؛ فالشخص يحتل الموقع الأول بينما يتوزع العدد والجنس في الموقع الثاني

الذي يعتمد مقياسا لتمييز التطابق الغني عن الفقير، أي التطابق التام عن التطابق الجزئي.

ويعتبر الجنس انطلاقا مما سبق سبب الالتباس لعدة أسباب منها:

- أولا تقلباته من [مؤنث] إلى [مذكر] أو العكس
- ثانيا تنقله بين موقع العدد وموقع الشخص القارين.

ويعني هذا في الأخير أن تطابق الجنس سلبي لا يسهم في تحديد أنواع التطابق، ويتضح هذا أكثر في المعطيات التجريبية السابقة؛ فوجود علامة الجنس مع الفاعل المعجمي لا يؤثر على التطابق، عكس العدد الذي يتوزع معه تكامليا، لذا يمكن القول إن الجنس فصلي تنقلي يمكن أن يحتل الموقع (1) مع الشخص أو الموقع (2) مع العدد؛ و يعني هذا أن الجنس قد يأتي بقيمة الشخص أو بقيمة العدد. هذه الليونة في التنقل وفي التأويل هي نتيجة حتمية لخاصيته المعجمية، لأن الجنس ينزل من المعجم مصاحبا للمفردة المعجمية وملتصقا بها في جميع السياقات دون أن يؤثر على العمليات الحوسبية.

4. خاتمة واستنتاج

إن للتطابق سمات تؤهله لتأدية دور هام في إظهار خصوصيات الجملة العربية، وللتطابق مكونات، وهي بالترتيب: الشخص والجنس والعدد ثم التعيين والإعراب، ولكل مكون من هذه المكونـــات مجموعــة من السمـــات، فللشخص سمات [+/− متكلم] و[+/−مخاطب] ثم [+/−غائب]، وللجنس سمات [+/−مذكر]، و[+/−مؤنث]، و[+مذكر، +مؤنث]، وللعدد سمات [+/−مفرد]، و[+/−مثنى] ثم [+/−جمع]، وللتعيين سمات [+/−تعريف]، وللإعراب سمات [+رفع، و+جر، و+نصب، و+جزم].

و تتحقق أغلب هاته السمات في شكل مورفيمات قد تحمل أكثر من سمة. ولحل تداخل سمات التطابق تحتم علينا تفكيك البنية السماتية للتطابق لتوزيعها في مقولات معجمية مختلفة، واتخذنا نموذجا لهذا تطابق العدد والشخص والجنس، فتبين أن العدد هو المسؤول عن تحديد لا تناظر التطابق بين الفعل والفاعل، وأن الجنس معجمي محض ينزل مصاحبا للمقولات المعجمية من المعجم ويلج معها التعداد دون أن يفارقها في جميع العمليات الحوسبية، وأن الشخص مقولة فعلية مرتبطة بالفعل.

نستنتج مما سبق أن اللواصق المتصلة بالفعل بتأويل شخص وجنس تعامل على أنها لواصـــق شخـــص وإن كانت قيمتها جنـــسا مثلمـــا في (141)، (142)، (143) السابقة، لأن الجنس معجمي مصاحب للمفردات المعجمية، عكس العدد

والشخص فإنهما صرِافيان تركيبيان، وأن الجنس تنقلي فصلي متقلب لا يؤثر في العلاقات التركيبية بينما موقع الشخص وموقع العدد قاران غير متنقلين، ويؤثران في العمليات الحوسبية، خاصة العدد الذي يؤثر على البنية الصّرافية للمفردات المعجمية، ويؤثر في العلاقات التركيبية بين الفعل والفاعل، ويساعد على ضبط بنية الأساس لكل لغة. والعدد إسمي محض يمكن الأسماء من المرور في تصرفها إلى المفرد وإلى المثنى ثم إلى الجمع، ويبين التوزيع التكاملي بين الضمائر المدمجة في الفعل والفاعل المركب الاسمي المعجمي، زيادة على ذلك فإن المركب الاسمي الذي يتصدر الجملة قبل الفعل يعتبر بؤرة مربوطا بضمير ومدمجا في الفعل بعلامة تطابق.

ويتحقق تطابق الشخص عموما بمورفيمات ضميرية إما منفصلة عن المفردات المعجمية أو متصلة بها، ويتأرجح تأويلها بين المتكلم المفرد والجمع والمخاطب المفرد والمثنى والجمع والغائب المفرد والمثنى والجمع، وينطبق هذا على المؤنث والمذكر. والشخص أكثر التصاقا بالعدد. وما يميز مكونات التطابق عموما هو أن العدد يخصص بسمة مقولية اسمية وظيفية غير معجمية يبدأ عملها في الحوسبة التركيبية، عكس الجنس فإنه معجمي ينزل مصاحبا للمركبات الاسمية ويلازمها في جميع العمليات الحوسبية، أما الشخص فمقولة وظيفية تخص الأفعال دون الأسماء.

الفصل السادس

مقولة الحد الوظيفية

إذا كانت سمات مكونات التطابق تتأرجح بين المعجمية (الجنس) والفعلية (الشخص) والاسمية المحضة (العدد)، فإن الحد إسمي محض ملازم للأسماء ولما يشابهها، والحد مقولة وظيفية فضلتها المركب الاسمي، وهما متلازمان، إذ لا يمكن أن يوجد اسم من دون حد ولا حد من دون اسم. ويتحقق هذا الحد بأشكال إما ظاهرة بمضمون صِواتي أو فارغة من دونه. وبافتراض تلازم الحد مع المركب الاسمي، فإن ما يثار في المركب الإضافي هو كيفية اكتساب رأس هذا المركب سمة [+تعرّيف] من العنصر الثاني لهذا المركب، ثم كيفية تسرب هذه السمة. ويميز في هذا الإطار بين نوعين من المركبات الإضافية: مركبات إضافية برأس مشتق يرث بنيته المحورية من الفعل، ومركبات إضافية برأس جامد تربطه علاقة الملكية بالعنصر الثاني من المركب الإضافي. وإذا كانت سمة [+تعريف] الملازمة للأسماء تتصل بالأسماء عن طريق عملية الالتحام، فإن ظهور علامة الجر في العنصر الثاني من المركبات الإضافية بنوعيها يقتضي البحث عن مسبب هذه العلامة الإعرابية وعن طريقة فحصها. ويقتضي هذا تحديد نوع المقولة الوظيفية المتوسطة بين العنصر الأول رأس المركب الإضافي والعنصر الثاني من هذا المركب.

1. معطيات أولية

لقد تشكلت المقولة الوظيفية (م.حد) خارج المقولة الصُّرفية الوظيفية (م.صر) حسب أبني (1986) و(1987) وفوكوي (1986)، وتمشيا مع نظرية "سَ" فإن لمقولة الحد إسقاطا وظيفيا من رأس ومخصص وفضلة؛ وللمركبات الاسمية مكونات داخل مقولة الحد الوظيفية التي توازي المقولات الوظيفية داخل الجمل، ويعني هذا وجود تشابهات بنيوية بين الجملة وبين المركب الحدي، وسأقدم بعضها، خاصة تلك التي يغلب عليها الطابع التوزيعي والتركيبي ثم السماتي. ولننظر إلى الشكلين البنيويين التاليين:

(1) أ)

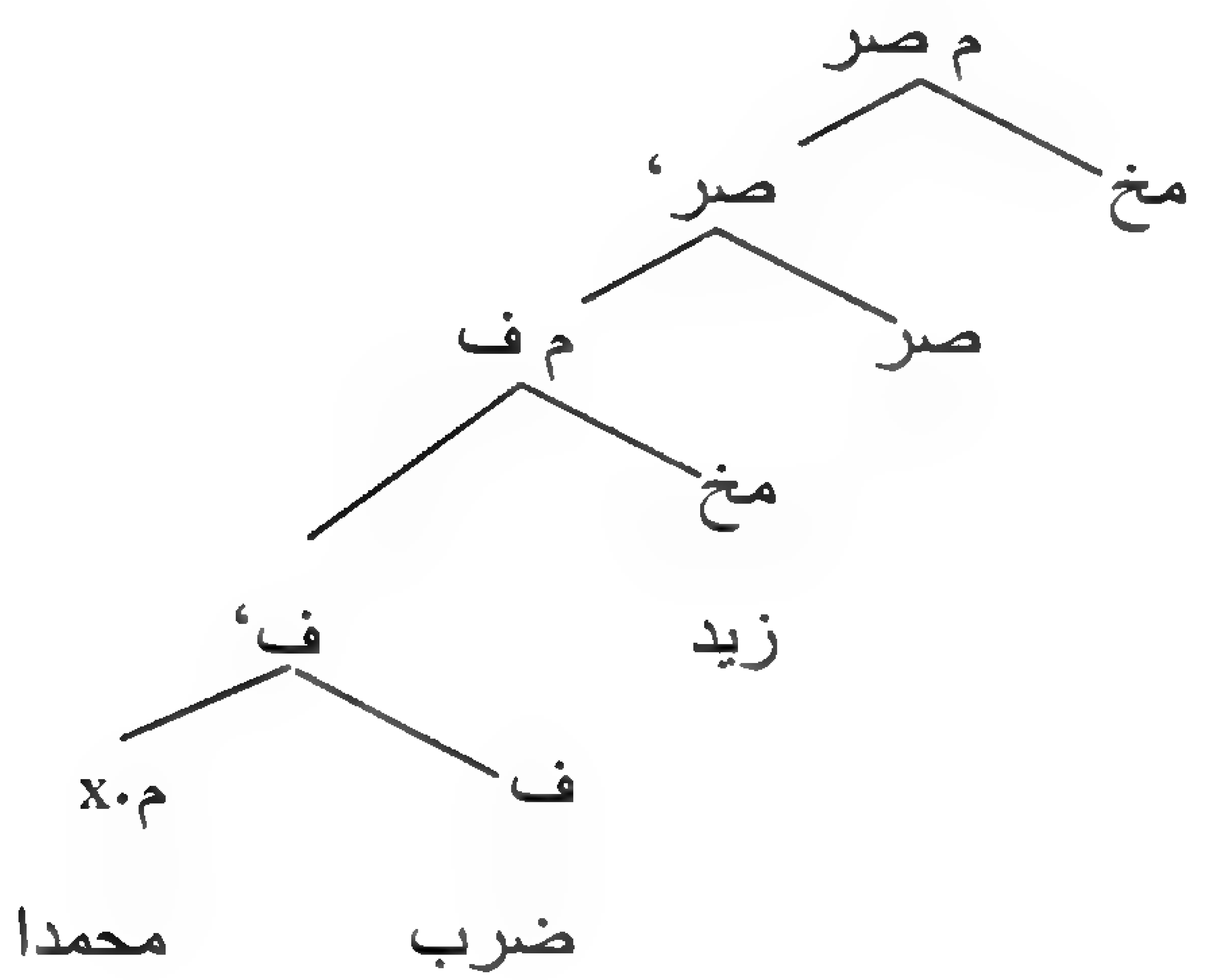

ب)

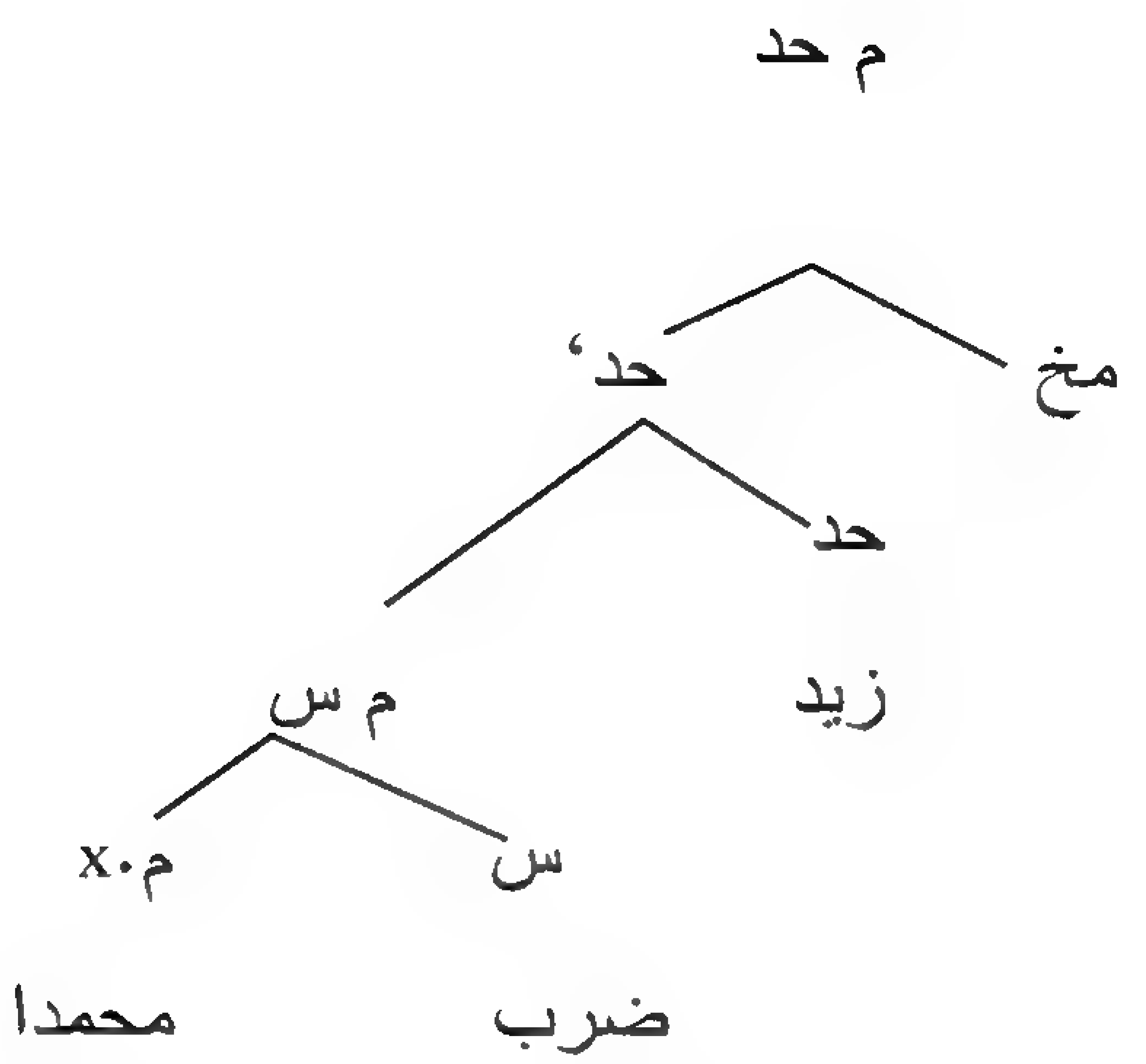

فبالنظر إلى هذين الشكلين البنيويين حسب أبني (م.ن) وزبلسكي (1992) الذي أكد أسبقيته في اكتشاف بنية المركب الحدي (1984) وريتر (1991) Ritter وأوحلا (1992) الذي بين أهمية المركب الحدي في التوسيط بين اللغات، ثم الفاسي الفهري (1990، 1993) والناجي (1998) ولونغبردي (1994–1996) Longobardi وبنمامون (1992، 2000) ومحمد (1988) وآخرين، يمكن استخلاص ما يلي:

- إن المركبات الاسمية تنتقى بشكل مواز في بنية المركب الصُّرفي وفي بنية المركب الحدي إما فاعلة أو مفعولة، خاصة مع الأسماء المشتقة التي ترث الشبكة المحورية من الأفعال التي اشتقت منها، نحو:

(2) ضرب زيد عمرا

(3) ترجمة زيد لهذا الكتاب جيدة

فالتوازي بين بنية المركب الصُّرفي وبنية المركب الحدي أكثر وضوحا عندما يكون المركب الحدي برأس اسمي مشتق. وقد بين شومسكي (1970) أن المصادر تتقاسم مع الأفعال الجذر المعجمي نفسه وترث عنها الشبكة المحورية نفسها، نحو (4) الموازية لـــ(2):

(4) ضرب زيد عمرا

ويمكن أن يكون للأسماء المشتقة مفعول منعكس مربوط بفاعل من خلال العلاقتين الدلاليتين: الإرجاع المشترك والعائدية مثلما في (5):

(5) قتل زيد نفسه = قتل زيد نفسه

– وجود علاقة نظيرية (biuniqueness) بين الصُّرفة وفضلتها وبين الحد وفضلته؛ فالصُّرفة تنتقي فضلة واحدة وهي المركب الفعلي، وبهذا تتميز الصُّرفة عن المقولات المعجمية التي قد تتخذ أي أقصى إسقاط كيفما كان. وبما أن الحد مقولة وظيفية فإن فضلتها المركب الاسمي، وحتى في الحالة التي يمكن أن ينتقي فيها الحد المركب الحرفي أو المركب الصُّرفي، نحو:

(6) حد + م.ح / حد + م صُر

فإن هذه المركبات لا تعد فضلة للحد وإنما فضلة لرأس اسمي فارغ (انظر سوشاو فلير باسان (1990) (Suschaw Feler Passan).

– إذا كانت سمات الزمن تتحقق بمورفيمات متصلة بالفعل رأس المركب الفعلي، مثل"السين" و"سوف" لتخصيص الزمن في المستقبل، نحو:

(7) أ) سوف يذهب زيد إلى الكلية

ب) سيذهب زيد إلى الكلية

فإن سمة [+تعريف] تتحقق في المركبات الحدية إما بسابقة متصلة بالمركب الاسمي النكرة، أو بعلاقة إضافة بين اسمين نحو:

(8)

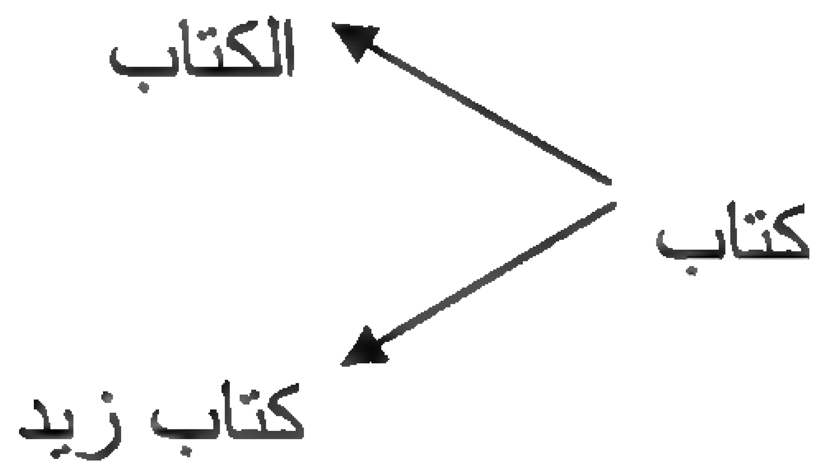

– إذا كانت نظرية "س" تؤكد أن لكل إسقاط رأسا فإن الصُّرفة (صر) رأس المركب الصُّرفي يوازيها الحد (حد) رأس المركب الحدي، ويتم الاشتقاق في المركبين معا بنقل المقولات المعجمية إلى رؤوسها أو إلى مخصصاتها لفحص سماتها مثل نقل الفعل من المركب الفعلي إلى رأس الزمن لفحص سماته.

وقد يأتي رأس المركب الحدي في أبنية الإضافة إسما جامدا أو اسما مشتقا إما مصدرا أو اسم فاعل أو اسم مفعول، وتتحقق علاقة الإضافة بين الرأس (الحد) والمركب الاسمي بوسيط اللام، ويسمى في الأدبيات النحوية العربية القديمة بلام الملك، وفي هذا يقول المبرد في المقتضب 4 : 143:

"وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك : المال لزيد، كقولك : مال زيد ...".

وسيتضح هذا أكثر في باب التعريف بـــ"أل" والإضافة.

2. سمات الحد "ال"

قبل الوصول إلى تحليل العلاقات التركيبية للمركب الحدي، سنبين أولا أهم خصوصيات الحد في اللغة العربية، فمن علامات المركبات الاسمية في اللغة العربية أن تقبل الجر والتنوين والنداء و"أل" والإضافة، والمقصود بالجر علامة الجر الإعرابية الموازية للجزم في الأفعال، هذه العلامة المميزة للأسماء هي نتيجة لالتحام حرف الجر بالاسم أو بالإضافة أو بالتبعية، نحو:

(9) مررت بغلام زيد الفاضل

فالجر في (غلام) ناتج عن حرف الجر "الباء"، والجر في "زيد" ناتج عن الإضافة، أي إضافة "غلام" إلى "زيد"، أما الجر في "الفاضل" فناتج عن التبعية أو المطابقة، لأن الصفة تتبع منعوتها أو تطابقه في العدد والجنس والتعريف والتنكير والإعراب. وسنبين أهمية علامة الجر في تحليل العلاقات التركيبية بين المضاف والمضاف إليه في إطار علاقة الملكية، وفي إطار التوزيع التكاملي بين أداة التعريف وإعراب الجر.

ويعتبرالتنوين علامة على تمكن الاسم في باب الاسمية وعلى تصرفه من حيث الإعراب، ويلحق النون الساكنة آخر الاسم لغير توكيد، وتحذف خطا وتثبت لفظا في غير الوقف. ويسمي كل ما لحقه التنوين من الأسماء بالمنون وبغير المنون إذا ما لم يلحقه. والتنوين أنواع: منها تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة. ويدخل التنوين كعلامة مميزة للاسم في علاقة توزيع تكاملي مع "أل" حيث لا يمكن أن يوجدا معا في المركب الاسمي نفسه نحو:

(10) كتاب / الكتاب /* الكتاب

وفي هذا يقول براجشتراسر (1981 : 78):

"... كما أن التنوين يحذف في العربية بعد الألف واللام، فنستنتج من هذا المثال أنه من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل أداة للتعريف ثم ضعف معناه العرف فقام مقامه الألف واللام فصار التنوين علامة للتنكير. فإذا كان الأمر كذلك، فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الأعلام القديمة نحو عمرو وزيد، ونفهم سبب انعدامه في بعضها نحو عمر وطلحة وهند. فإن العلم معرف في نفسه لا يحتاج إلى علامة للتعريف وإن أمكن أن تلحق به، فنرى أكثر الأعلام بغير علامة تعريف في الفرنسية والإنجليزية والألمانية وغيرها. وهي موجودة مع القليل منها نحو Le Havre بخلاف Paris. ولو كان التنوين علامة للتنكير في الأصل لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدا. فما قلناه ربما يبين سبب عدم التنوين في الأسماء غير المنصرفة".

ويدخل التنوين في توزيع تكاملي مع الألف واللام في الأسماء النكرة المعرفة بـــ"أل"، ولا تلحق الأعلام الألف واللام، ويختص التنوين بالأسماء النكرة. ويصعب قبول انتقال الاسم من النكرة منونا إلى المعرفة بـــ"أل" كضرب من الاشتقاق، لأن التنوين مرتبط بسمة [+نكرة]، و"أل" مرتبطة بسمة [+معرفة].

1.2. سمات "ال" الدلالية

إن أداة التعريف "أل" أساسية في اللغة العربية تستعمل مجتمعة بعنصرين هما "الألف" و"اللام"، ولا يمكن الفصل بينهما. والسمة الأساسية لـــ"أل" هي التعريف التي تلتحم باسم نكرة لتفيده التعريف مثل:

(11) أ) رجل ← الرجل

ب) كتاب ← الكتاب

ج) فرس ← الفرس

وتأتي "أل" بمعان متعددة، منها: أن "أل" تأتي بسمة [+جنسية] لتفيد التعريف، وتسمى بـ"أل" الجنسية، وتأتي بسمة [+عهدية]، ويمكن أن تكون زائدة من دون قيمة تعريفية أو موصولة تحتاج إلى ضمير عائد من جملة الصلة. وهذه بعض خصائص "أل" بجميع سماتها المميزة لها:

1) أل للتعريف بسمة [+جنسية]

لـ"أل" بسمة [+جنسية] ثلاثة معان هي:

- أن لا تفيد الإحاطة والشمول بكل أفراد الجنس، وإنما تفيد حقيقة الجنس نحو:

(12) الرجل أصبر من المرأة

تبين"أل" في (12) حقيقة الجنس وماهيته وطبيعته، ولا يجوز استبدالها بـ"كل"، فليس كل "رجل" كذلك، وقد توجد من النساء من تفوق بصبرها كثيرا من الرجال. و"أل" في (12) لتعريف الحقيقة غير منظور بها إلى جميع أفراد الجنس بل إلى ماهيته.

- أن لا تفيد "أل" بسمة [+جنسية] الإحاطة والشمول بأفراد الجنس وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والمجاز، فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراد الجنس، وهنا يجوز استبدالها بـ"كل"، نحو:

(13) أ) أنت الرجل

ب) أنت كل رجل

أي اجتمعت فيك كل صفات الرجال، وكذلك:

(14) أ) الإنسان فان

ب) كل إنسان فان

– أن لا تفيد "أل" المعرفة بسمة [+جنس] نوعا من نوعي الإحاطة والشمول السابقين، وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقته القائمة في الذهن، سواء انطبقت على أفراد قليلة أو كثيرة، نحو:

(15) الذهب أنفس من النحاس

فـــ"أل" هنا تبين حقيقة " الذهب"، أي مادته وعنصره.

فمعاني "أل" لتعريف الجنس هي إما الإحاطة والشمول بكل أفراد الجنس حقيقة لا مجازا، وإما الإحاطة والشمول لا بأفراد الجنس وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والمجاز، وإما لبيان الحقيقة الذاتية دون غيرها.

2) "أل" للتعريف بسمة [+عهدية]

وهي التي تلتحم باسم نكرة فتفيده درجة من التعريف تجعل مدلوله فردا معينا بعد أن كان مبهما شائعا، ويرجع سبب هذا التعريف والتعيين إلى واحد من الأسباب التالية:

- إما أن تكون "أل" للتعريف بسمة [+عهد ذكري]، أي أن يذكر الاسم الملتحمة به في الكلام مرتين، يكون في الذكر الأول نكرة مجردا من "أل" وفي الثاني ملتحما بـ"أل" نحو:

(16) جاءني ضيف فأكرمت الضيف

وتكون "أل" في هذه الحال بمثابة الضمائر التي لا تكون إلا بعد ذكر.

- أن يكون الاسم الملتحم بـ"أل" معهودا ذهنيا، أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام، وليس أساسه ذكرا سابقا في الكلام، وتكون "أل" هنا لتعريف العهد الذهني، نحو:

(17) أدخل السوق

(18) حضر الأستاذ

فـ"السوق" معهود ذهنيا، وكذلك "الأستاذ" ينصرف الذهن إليه بمجرد النطق به، أي "السوق" المعهود بين المتكلم والمخاطب، وكذلك "الأستاذ".

- أن يكون الاسم الملتحم بـ"أل" معهودا حضوريا، أي أن يكون السبب في تعريف النكرة حصول مدلولها وتحققه في وقت الكلام. يقول ابن عصفور (أنظر مغني اللبيب: 73):

"ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة، نحو "جاءني هذا الرجل" أو "أي" في النداء: نحو "يا أيها الرجل"، أو إذا الفجائية، نحو "خرجت فإذا الأسد" أو في اسم الزمان الحاضر نحو: "الآن"."

وأحسن مثال يقدم لدلالة "أل" على العهد الحضوري هو قوله تعالى:

(19) "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا" المائدة 3

أو

(20) جئت اليوم

فــ"أل" العهدية تأتي بثلاث سمات هي: [+ذكري]، [+ذهني]، [+عملي] أو [+حضوري].

3) "أل" الموصولة

وتختلف عن الأسماء الموصولة لأنها تأتي بلفظ واحد في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وتدخل على اسم الفاعل واسم المفعول، ويشترط أن لا يراد بها العهد أو الجنس، نحو:

(21) أ) أكرم المكرم ضيفه والمكرم ضيفه

ب) أكرم الذي يكرم ضيفه والذي يكرم ضيفه

وإذا أريد بــ"أل" الموصولة العهد، نحو:

(22) أنظر المظلوم

لم تكن موصولة وإنما حرفية.

وما يميز "أل" الموصولة هو أن فضلتها تتطلب ضميرا عائدا عليها، نحو:

(23) أ) أكرم المكرم ضيفه

ب) أكرم الذي مكرم ضيفه.

فالضمير "الهاء" يعود على "أل" الموصولة.

4) "أل" الزائدة

وهي التي يمكن تسميتها بالمحايدة وتدخل على المعرفة والنكرة ولا تفيد التعريف نحو:

(24) الأول / العباس / اليزيد

فقد دخلت على "أول" نكرة، ودخلت على "العباس" معرفة وكذا على "اليزيد"، فوجودها لا يزيد في معرفة الأسماء، لأنها معرفة في الأصل.

وتكون "أل" الزائدة لازمة وغير لازمة، فاللازمة تلتحم باسم معرفة لا تفارقه وتتحقق مع الأسماء الموصولة المعرفة بالصلة، نحو:

(25) الذي / اللذان / التي ...

وتتحقق مع أسماء الأعلام المعرفة بالعلمية، لا تحتاج إلى "أل" لذا اعتبرت زائدة، مثل:

(26) النعمان / المدينة / المنورة ...

أما غير اللازمة فتدخل على علم منقول من أصل، وذلك نحو:

(27) الحارث / اليزيد

فالأصل فيها "حارث"، و"يزيد".

إن ما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات الوصفية الأولية حول الحد "أل" هو أنه أساسي في تحديد التعريف، وليس مجرد أداة تلتصق بالمركبات الاسمية، ويقتضي من هذه المركبات الاسمية الصعود للالتحام بها لفحص سمة [+حد]. وما يميز "أل" رأس المركب الحدي أنه اتصالي يأتي سابقا ولا يمكن أن يأتي لاحقا، وأن "أل" هي التي تخصص الأسماء بالتعريف. ويمكن إجمال سمات "أل" التمييزية في الرسم التالي حسب تحديد النحاة القدامى:

(28)

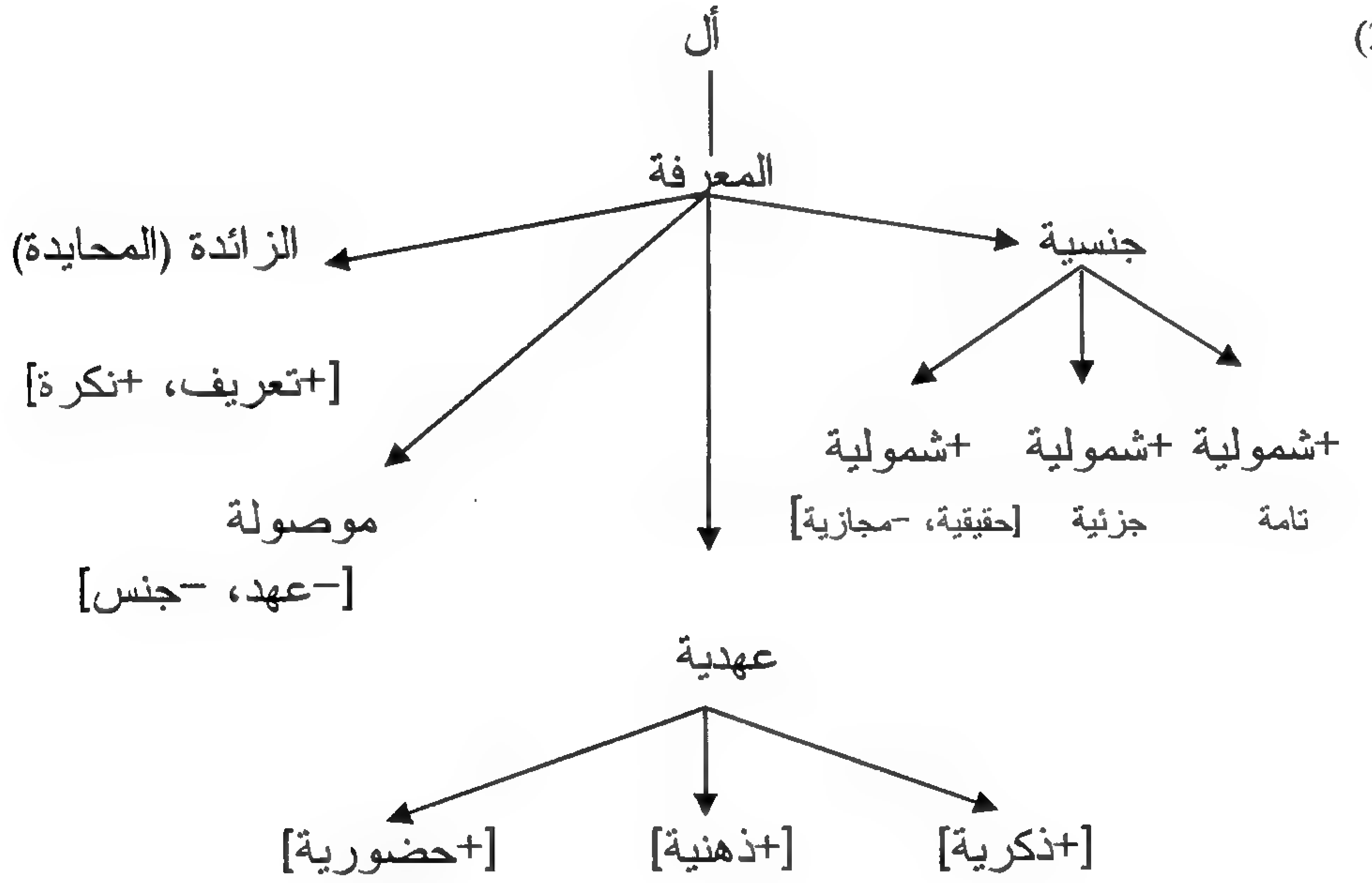

3. الإضافة

يميز في اللغة العربية بين نوعين من المركبات الإضافية: مركبات إضافية برأس مشتق مثل اسم الحدث: المصدر أو اسمي الفاعل أو المفعول، ومركبات إضافية برأس جامد مثلما في (29):

(29) أ) كتاب الطالب

ب) ذهاب الطالب

والإضافة هي إضافة اسم إلى اسم ليشكلا معا مركبا حديا برأس ومخصص وفضلة، ومن نتائج هذه الإضافة أن الاسم الأول نكرة يكتسب سمة [+تعريف] من المضاف إليه المعرف والملتحم مع أداة التعريف، ومن مميزات المضاف إليه أنه دائما مجرور.

ويفترض في أغلب الأدبيات اللسانية حول اللغات السامية عموما واللغة العربية على الخصوص البنية التمثيلية للمركب الإضافي (30) التالية، حيث يقسم المركب الإضافي إلى مركب (م.حد) أول وإلى (م.حد) ثان، ولا يوجد إجماع حول البطاقة الحقيقية للإسقاط الوظيفي الذي يتوسط المركب الحدي الأول والمركب الحدي الثاني (وأنظر بنمامون (2000))، فأغلب الآراء تأرجحت بين التطابق وأداة الملك التي تجر المضاف إليه. وافترضت ريتر (1991) Ritter إسقاط العدد نحو:

(30) أ) كتاب الطالب

ب)

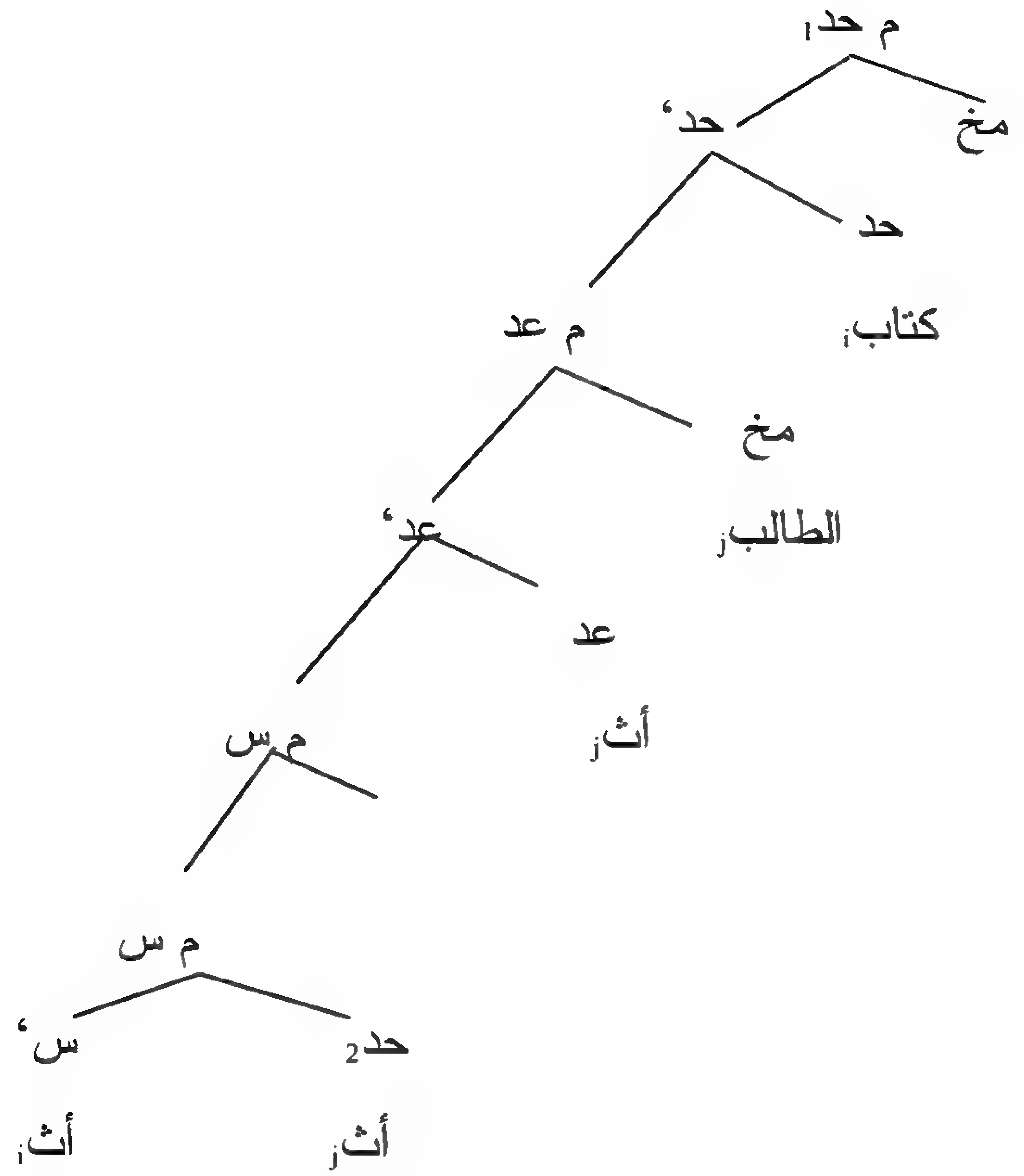

ففي (30 ب) انتقل رأس الاسم سلكيا إلى رأس الحد، وانتقل الحد إلى مخصص العدد. ويتم انتقال الأول لاكتساب التعريف والثاني لفحص إعراب الحد. وباتباع الفاسي الفهري (1993) فإن الرأس الوظيفي الذي يتوسط المركب الحدي الأول والثاني هو إما تطابق أدمج فيه رأس المالك أو حرف خفي، حيث يمكن فحص إعراب الجر بصفة موحدة في مخصص التطابق أو في مخصص المالك من قبل

الأسماء والصفات، وأن رأس المركب الإضافي الجامد أو المشتق الذي يكون دائما نكرة يكتسب سمة [+تعريف] من المالك المركب الحدي الثاني (المضاف إليه) عن طريق التسرب في غياب مانع اللام، كما سنرى.

1.3. خصائص المركبات الإضافية

ننطلق من نوعي المركبات الإضافية: مركبات إضافية برأس جامد ومركبات إضافية برأس مشتق:

(31) دار الرجل

(32) ذهاب الرجل

فـ"دار" اسم جامد غير مشتق من فعل و"ذهاب" مصدر اشتق من الفعل "ذهب"؛ وأساس الاختلاف بين هذين النوعين من المركبات الإضافية هي العلاقة الإسنادية بين عنصري الإضافة، وهي العلاقة التي توازي العلاقة الإسنادية داخل الجمل الفعلية، إلا أن الدور المحوري الذي يسند في الجمل برأس فعلي إلى مخصص المركب الفعلي هو الفاعل، وفي المركب الإضافي هو المالك، والفاعل مرفوع بينما المالك مجرور، وتربط كليهما (الفاعل، والمالك) رتبة محفوظة مع رأس المركب الفعلي بالنسبة للأول، ورأس المركب الإضافي بالنسبة للثاني.

إن "دار" في (31) اسم جامد يترأس مركبا إضافيا، ويتأصل في مخصص المركب الاسمي (أنظر سيلوني (1994))، أما "ذهاب" في (32) فهو اسم مشتق يترأس مركبا إضافيا؛ و"دار" في(31) لا يسم "الرجل" محوريا ولا يمكن أن يسوغ مركبا حديا في موقع مخصص رأس محددا بالمعيار المحوري، أي بدافع الإسناد غير

الموجود بين رأس المركب الإضافي الجامد "دار" و"الرجل". أما المركبات الإضافية برأس مشتق فإن لرأسها بنية محورية يرثها من الفعل الذي اشتق منه، نحو:

(33) ذهاب زيد ← ذهب زيد

(34) ضرب زيد عمرا ← ضرب زيد عمرا

(35) ظن زيد عمرا مريضا ← ظن زيد عمرا مريضا

وتختلف هذه البنيات في بنياتها المحورية الموروثة عن كل فعل، ففي (33) أسند "ذهاب" دورا محوريا واحدا إلى "زيد" وهو الفاعلية قياسا على البنية المحورية للفعل "ذهب"، عكس ما في (34، 35) حيث أسندت الأسماء المشتقة أكثر من دور محوري قياسا على البنية المحورية للفعل "ضرب". وما يتميز به الاسم الفاعل في مخصص المركب الفعلي هو أنه مرفوع، في حين أنه مجرور في المركب الإضافي، وأن علامة الجر تثار في غياب أداة التعريف والتنوين في رأس المركب الإضافي. ويحتم انعدام التنوين وعلامة التعريف في رأس المركب الإضافي بنوعيه افتراض رأس حد فارغ انسجاما مع قاعدة أن المركبات الاسمية مركبات حدية برأس ومخصص وفضلة. ويعني كون رأس الحد فارغا في هذه الحالة أنه غير محقق صِواتيا لكنه موجود، ولا يمكن أن يتحقق، نحو:

(36) * الدار الرجل

(37) * الذهاب الرجل

2.3. خصائص التعريف بالإضافة

الاسم المعرف بالإضافة اسم نكرة أضيف إلى اسم معرف فاكتسب منه سمة [+تعريف] بالإضافة وورثها عنه. وتطبق الإضافة على جميع أنواع المعارف تقريبا مثلما هو واضح في إمكانية إضافة "كتاب" في البنيات الآتية:

(38) أ) كتابي

ب) كتاب زيد

ج) كتاب هذا الغلام

د) كتاب الذي نال جائزة

هـ) كتاب الباحث

فمن خصائص تراكيب الإضافة بصفة عامة في (38) أوفي غيرها:

- أن المركب الاسمي "كتاب" الذي يتصدر هذه التراكيب يضاف إلى جميع أنواع المعارف، حيث أضيف في (أ) إلى ضمير المتكلم، والضمائر أعرف المعارف بعد اسم الجلالة لأنها لا تكون إلا بعد ذكر، وأضيف في (ب) إلى علم معرف "زيد"، وأضيف في (ج) إلى اسم الإشارة، وأضيف في (د) إلى الاسم الموصول الملتحم عادة بـ"أل"، ثم أضيف في (هـ) إلى المعرف بـ"أل".

- أن الإضافة تقتضي وجود عنصرين على تقدير حرف جر يتوسط المضاف والمضاف إليه ويسمى بلام الملك الزائدة المضمرة في أغلب الحالات، وإذا ظهرت هذه اللام بين عنصري الإضافة حالت دون تسرب سمة [+معرفة] من العنصر

الثاني إلى العنصر الأول، وإذا حذفت أو أضمرت أضيف الاسم الأول إلى الاسم الثاني، فكان الأول نكرة ظاهريا ومعرفا ضمنا بواسطة تسرب سمة التعريف من المضاف إليه واكتساب الاسم الأول لها، ولا يمكن أن يقرن بالتنوين أو ب"أل" إلا بظهور "الـــلام" مثلما في (39 ج):

(39) أ) كتاب للطالب

ب) الكتاب للطالب

ج) كتاب الطالب / * كتاب الطالب / * الكتاب الطالب

- أن ما يميز الاسم الثاني، أي المضاف إليه هو أنه دائما مجرور سواء بـــ"لام" ظاهرة أو مضمرة نحو:

(40) أ) الكتاب لزيد

ب) كتاب لزيد

ج) كتاب زيد

- إذا أضيف اسم إلى اسم حذف التنوين من الاسم الأول كما تحذف منه نونا التثنية وجمع المذكر السالم نحو:

(41) أ) كاتب

ب) كاتب الضبط / * الكاتب الضبط

ج) كاتبا الضبط / * الكاتبان الضبط

د) مراسلو الجريدة / * مراسلون الجريدة

- تحذف "أل" من المركب الاسمي المضاف الجامد لأنه معرف بالاضافة مثل:

(42) أ) بطل المسلسل فنان كبير

ب)* البطل المسلسل ...

أما إذا كانت هذه اللام موجودة في المضاف المشتق فإنها تبقى على حالها دون أن تحذف مثل:

(43) الملقي الدرس أستاذ بالكلية

ولا تحذف "أل" للتعريف إذا كانت الإضافة إلى ما فيه ضمير مثلما في (44):

(44) المجد أنت الساعي إليه

ولا تحذف "أل" أيضا إذا كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما، نحو:

(45) أنتم السابقون ونحن اللاحقون

(46) أنتما العارفا الحق

ويميز بين الإضافة اللفظية وبين الإضافة المعنوية في حذف "أل"؛ فتجريد "أل" من المضاف مشروط بالإضافة المعنوية، على العكس مما يقع في الإضافة اللفظية، حيث يجوز دخول "أل" على المضاف، وتتحقق الإضافة المعنوية إذا كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما أو مضافا إلى ما فيه "أل" أو مضافا إلى اسم مضاف إلى ضمير.

– أن الاسم الرأس يؤول إما نكرة وهو الأصل أو معرفة بناء على قيمة سمة التعريف في المضاف إليه، ويحمل المضاف الإعراب المسند إلى المركب الإضافي بأتمه لأنهما كالاسم الواحد.

– أن العنصر الثاني في المركب الإضافي هو وحده الذي يمكنه حمل علامة التعريف، نحو:

(47) أ) كتاب الطالب

ب)* الكتاب الطالب

فعدم مقبولية (ب) راجع إلى حمل الاسم رأس المركب الإضافي علامة التعريف، ويعني هذا تكرار التعريف: التعريف بالإضافة والتعريف بـــ"أل"، وهذا غير ممكن، لأنهما يتوزعان تكامليا، ولأن العنصر الأول يرث من العنصر الثاني المعرف سمة [+تعريف]، ويؤخذ الدليل على ذلك من المركبات الإضافية الموسعة التي تتطابق مع موصوفاتها في الجنس والعدد والإعراب والتعريف والتنكير نحو:

(48) أ) دار الأستاذ الواسعة

ب) دار أستاذ واسعة

ويكون هذا أيضا مع رأس المركب الإضافي المشتق، نحو:

(49) أ) قصف العدو الشديد

ب) قصف عدو شديد

- عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمركب وسيط كالصفة مثلا لأنهما في رتبة محفوظة لا يجوز تقديم العنصر الثاني على الأول، ولا يجوز الفصل بينهما نحو:

ج)* قصف الشديد العدو

د)* العدو قصف الشديد

3.3. تأويلات الإضافة

للإضافة تأويلات متعددة:

- فمنها ما يفيد الملك أو الاختصاص، وهو الذي تقدر فيه لام الملك الجارة لتثبيت علاقة الملكية بين المالك والمملوك.

- ومنها ما يفيد التبيين والتعيين، وهو الذي يكون على تقدير "من"، وضابطه أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف وأن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه، مثل:

(50) خاتم ذهب ← خاتم من ذهب

- ومنها ما يفيد التشبيه على تقدير كاف التشبيه، ويضاف المشبه به إلى المشبه مثل:

(51) ورد الخدود ← الورد كالخدود

- ومن المعاني المستفادة من الإضافة إلى جانب اكتساب التعريف يوجد التخصيص، نحو:

(52) أ) غلام الرجل ← غلام خاص بالرجل

ب) طبع الرجل ← طبع خاص بالرجل

وفي الأخير، بما أن المركب الاسمي يشمل النكرة والمعرفة فإن علاقة الإضافة بين اسم واسم تتم إما للتخصيص أو للتعريف، وأن الاسم المضاف إما أن يكون معرفة أو نكرة، ويجعل هذا الإضافة إما أن تكون إضافة نكرة إلى نكرة أو نكرة إلى معرفة أو معرفة إلى نكرة أو معرفة إلى معرفة. ويعرف المضاف باكتسابه سمة [+تعريف] من المضاف إليه إذا كان معرفة، ويتخصص به إذا كان نكرة، ولا يكون المضاف سوى نكرة، إذ لو جاء معرفة لاجتمع تعريفان في اسم واحد، وهذا غير مقبول ويضاف إلى معرفة أو نكرة.

4.3. تحليل بنية الإضافة

ننطلق لتفسير الإضافة من الإشكالات التالية: لماذا تغيب علامة التعريف من رأس المركب الإضافي؟ وكيف يكتسب رأس المركب الإضافي سمة [+تعريف] من المالك أوالمضاف إليه؟ وكيف يفحص إعراب الجر بوجود أوغياب إسقاط التطابق؟

المعروف أن الأسماء مقولات معجمية تنزل من المعجم تامة صِرافيا وتدخل المستوى التركيبي لفحص سماتها الصِّرافية وذلك حسب ما تثيره المقولات الوظيفية لجذب المقولات المعجمية مثل سمات [+تعريف]، و[+إعراب]، و[+تطابق].

ويتم التحام اسم مع المقولة الوظيفية بسمة [+تعريف] لأجل فحص هذه السمة بواسطة علاقة مخصص رأس؛ ويتم هذا في حالة الأسماء العادية غير المركبة مع أسماء أخرى، إلا أن الأمر مختلف في حالة تراكيب الإضافة، حيث يلتحم المركب الاسمي مع عناصر إسمية أخرى مختلفة كما في الأمثلة (38 أ – د).

ما يلاحظ في هذه الأبنية هو غياب علامة التعريف "أل" في العنصر الأول من المركب الإضافي، إلا أن هذا لا يعني غياب التعريف نهائيا، لأن الإضافة بدورها نوع من التعريف، وتتوزع تكامليا مع "أل"، وذلك لوجود تطابق في التعريف بين عنصري الإضافة، ويتأكد هذا بتوسيع المركب الإضافي ليشمل الصفة التي يفترض تطابقها مع موصوفها في سمات التطابق.

إن المركب الإضافي نتاج إضافة اسم إلى اسم، ويشكل الاسم الأول رأسه الذي يتنوع بين اسم جامد واسم مشتق، وتتحقق عليه جميع العلامات الإعرابية دون أن يلتصق بأداة التعريف "أل" نحو (53):

(53) أ) قرأت كتاب زيد

ب) مررت بدار زيد

أما العنصر الثاني فيختص بالجر فقط.

وأفترض بالتباع للفاسي الفهري (1998) أن أداة التعريف ليست بلاصقة ولا مولدة في رأس الحد، وأن الصفات البعدية لا تحتاج إلى أداة التعريف، وأن الرأس الاسمي للمركب الإضافي والمضاف إليه يكونان رأسا واحدا في البنية النهائية. ويرى الفاسي (م.ن) أن المركب الإضافي المعرف يختلف عن الاسم الذي يحمل أداة التعريف لعدة أسباب منها:

- أن أسماء الإشارة القبلية لا تتوزع إلا مع الأسماء الحاملة لأداة التعريف دون المركبات الإضافية، نحو (58، 59) من (م.ن) المعادتان في (54) و(55) التاليتين:

(54) أ) هذا الرجل

ب) هذا الأزرق

(55) أ)* هذا رجل...

ب)* هذا زيد...

ج)* هذا بيت رجل...

فلحن (55 ب) راجع إلى أن اسم الإشارة المتقدم لا يرد مع أسماء الأعلام العارية.

– أن المركبات الإضافية قد تستعمل مناداة مثل أسماء الأعلام العارية كما في (60) من الفاسي الفهري (م.ن) والمعادة هنا في (56):

(56) يا رجل...

إن أداة التعريف بسمة [+تعريف] ليست اسمية ولا تتحمل وجود مركب اسمي مالك بجانبها لأنهما في توزيع تكاملي. هذا التوزيع التكاملي متنبأ به إذا كانت الأداة مكونا وظيفيا وليست سمة معجمية للرأس الاسمي، ففي المركب الإضافي لا تظهر أداة التعريف في الحد، لأنها موروثة فقط عبر تطابق (خفي) مع المالك في مخصص حد، أما في الأسماء العادية فنجد سمة حد محققة في شكل أداة تعريف ملتصقة، وهي سمة حدية وليست اسمية، فلو كانت اسمية لما أمكن التفريق بين العلم المعرف بالعلمية وبين العلم المعرف بـــ"أل". والتوزيع التكاملي بين أداة التعريف والإضافة ذو طبيعة تركيبية لا يتحقق إلا بوجود عنصري المركب الإضافي.

1.4.3 اكتساب سمة [+تعريف] وفحص إعراب الجر

يمكن انطلاقا من التمييز بين نوعين من المركبات الإضافية، مركبات إضافية برأس جامد ومركبات إضافية برأس مشتق، تمثـيل بنيتي هذين المركبيـن مثلما في التمثيلين (57) برأس جامد و(58) برأس مشتق:

(57) س1 (ل) س2 ←—— دار الرجل ←—— دار (ل) الرجل

(58) س فا مفعول ←—— قراءة الطالب الرسالة

فعلاقة س1 بـ س2 في (57) تضبطها علاقة الملكية بين المالك (الرجل) والمملوك (دار)، وتتوسطهما أداة الملك إما ظاهرة شرط أن ينون المملوك (س1) وإما مضمرة من دون تنوين الرأس، وتأتي فضلة هذه اللام إما مركبا اسميا أو مركبا حديا. ويتميزالرأسان في البنيتين معا بعدم تخصيصهما بسمة [+تعريف] لأنهما يكتسبانها بواسطة التسرب بعد التحامهما ليشكلا وحدة صرافية، ويسرب الاسم الثاني سمة [+تعريف] إلى رأس المركب الإضافي. وبما أن رأس الحد في المركب الإضافي عادة ما يكون فارغا من التعريف تجنبا للحشو ولعدم مقبولية وجود علامة الجر مع "أل" في الرأس، فإن التعريف يتحقق إما بالإضافة مع وجود وسيط الجر أداة الملك "اللام" ظاهرة أو مستترة أو بـ"أل" في حال الأسماء العادية أو المضافة.

وينتقل الاسم رأس المركب الإضافي في (57) إلى رأس حد (المركب الحدي الأول) بواسطة نقل رأس إلى رأس مثلما في (30) السابقة، وينتقل المالك إلى مخصص المقولة الوظيفية المتوسطة بين (م حد1) و(م حد2) سواء أكانت تطابقا أو

لام الملك لتسريب سمة [+تعريف] من المالك إلى المملوك، ويجب في هذه الحال حذف "لام" الملك لكي لا تمنع هذا التسريب، ويتضح ذلك في (59) التالية:

(59) دار للرجل

الملاحظ أن "دار" المنونة دليل على عدم تسرب سمة [+تعريف] من المالك إلى المملوك لوجود مانع (اللام) الملتحمة مع المضاف إليه، عكس ما يقع في (60) التالية:

(60) دار الرجل

حيث حذف التنوين كعلامة على تسرب سمة [+تعريف]. وما يميز (57) السابقة في هذه الحال هو تسرب سمة [+تعريف] وانعدام التنوين، وظهورَ علامة الجر في العنصر الثاني دليل على فحص إعراب الجر الذي لا يمكن أن يظهر مع التنوين و"أل"، وقد يظهر معهما في حال ظهور لام الملك متصلا بالمضاف إليه، نحو:

(61) قرأت كتاب الطالب

(62) * قرأت الكتاب الطالب

(63) * قرأت كتابا الطالب

(64) قرأت كتابا للطالب

(65) قرأت الكتاب للطالب

فـ"الطالب" اسم مجرور لا يمكن أن يولد مع رأس مركب إضافي منونا أو معرفا لأنه لا يجتمع التنوين والإضافة، ولا الإضافة والتعريف.

وتفحص علامة الجر في المالك عبر علاقة مخصص رأس بين المالك والرأس الوظيفي، عكس سمة [+تعريف] التي تتسرب وتورث ولا تحتاج إلى أن تفحص في المستوى التركيبي. وقد تتم حسب الفاسي (1997) بالنقل الخفي للمالك إلى مخصص الحد الثاني على أساس أن [+تعريف] سمة تفسـيرية مثلما في شومسكي (1995 أ).

نستنتج مما سبق أن الرأس الوظيفي الحد في المركب الإضافي قد يكون تطابقا أدمج فيه رأس المالك (سيلوني (1997)) أو حرفا خفيا (الفاسي الفهري (1993) و(1998)) يمكن من فحص إعراب الجر بصفة موحدة في مخصص التطابق أو في مخصص المالك من قبل الأسماء والصفات، والأرجح الحل الثاني أي اللام الخفية. وبما أن الصفات لا ترث سمة التعريف في البنى الإضافية، فإن المالك في مركبات الصفة لا ينتهي في مخصص الحد، وأن الحد هو الرأس الذي يتحقق فيه التعريف والإعراب، وتنتشر قيمة هذه السمات من الرأس الاسمي إلى الصفات البعدية عبر التطابق بين المخصص والرأس الاسمي المدمج في الحد، والحامل لتخصيص الإعراب والتعريف. وتتحقق أداة التعريف مع الأسماء المضافة و مع الصفات وإن كانت في الصفات ذات طابع عائدي.

نستنتج من (57) السابقة أن المركب الإضافي برأس جامد يرث سمة [+تعريف] من المالك عن طريق التسرب إذا لم يوجد مانع ظاهر مثل اللام، وأن فحص إعراب الجر في المالك يتم بانتقال هذا المالك إلى مخصص المقولة الوظيفية التي تتوسط عنصري الإضافة، وهي في الغالب لام الملك. وأما بالنسبة للمركب الإضافي في (58) السابقة فإن رأسه مشتق يرث بنيته المحورية من الفعل الذي

اشتق منه. ويعني هذا أن العنصرين يدخلان في علاقات بنيوية مماثلة للتي بين الفعل وموضوعاته؛ ففي (58) يسند اسم الحدث المصدر الدورين المحوريين الفاعل إلى المركب الاسمي المضاف إليه والمفعول إلى الاسم الذي يلي هذا المضاف إليه، نحو:

(66) ضرب زيد عمرا

والفرق بين فاعل الفعل وفاعل المصدر هو أن الأول مرفوع والثاني مجرور.

وعلى الرغم من أن الاسم المشتق رأس المركب الإضافي يظهر خصائص فعلية، فقد يسند إعراب النصب إلى الأسماء، ويتخذ موضوعات مجرورة ومنصوبة (أنظر الفاسي (1993) وحزوط (1995) Hazout، وبورير(1996)، وسيلوني (1997)).

وبالنظر إلى (66) فإن المصدر "ضرب" مرفوع وفاعله مجرور، و يتوزع المصدر "ضرب" وفاعله في مركب إضافي حيث يمكن لرأس هذا المركب أن يتلقى الإعراب من عامل خارجي، نحو:

(67) شاهدن ضرب زيد عمرا

ولا يمكنه حمل أداة التعريف، نحو:

(68) * شاهدن الضرب زيد عمرا

ويفترض أن للأسماء المشتقة مركبا اسميا داخليا معلوا بمركب حدي، وأن أغلب التحاليل تفترض البنية (69) التالية لهذه الأسماء المشتقة:

(69) [س [ف]] (خيري م.ن)

م حد م.ف

حيث اشتق الاسم (الحدث) بصعود الفعل للالتحام بمورفيم اسمي:

(70) [س +فi [أث i]]

م حد م.ف

وإجمالا يأتي الاسم المشتق رأس مركب إضافي حاملا شبكة الفعل المحورية نفسها الذي اشتق منه، ويصعد المصدر (ضرب) في (66) إلى الحد لإنتاج الرتبة (58) بشكل مواز لصعود الفعل إلى الصُّرفة في البنية الجملية مع اختلاف في فحص الإعراب حيث فاعل الاسم المشتق مجرور. وما يفترض بالنسبة للمركب الإضافي المرؤوس باسم جامد ينطبق على المركب الإضافي برأس مشتق؛ فالحد يأتي فيهما فارغا لتجنب الحشو ولعدم مقبولية وجود علامة الجر مع "أل" في رأس المركب الإضافي، وتكتسب سمة الحد [+تعريف] في الإضافة عن طريق التسرب. ورغم عدم حمل رأس المركب الإضافي علامة التعريف فإنه معرف ضمنا، نحو:

(71) ضرب الرجل الناس

(72) * الضرب الرجل الناس

(73) أ)* ضرب الرجل الناس ب) ضرب للرجل الناس

فـ"ضرب" في (73 ب) منون لعدم تسرب سمة [+تعريف] لوجود مانع وهو اللام.

4. خاتمة واستنتاج

حاولنا في هذا الفصل توضيح مقولة الحد الوظيفية الاسمية المحضة، فكل مركب اسمي هو مركب حدي. ويتحقق الحد في الأسماء العادية المفردة بلاصقة التعريف سابقة، ويكتسب سمة [+تعريف] من خلال تسربها من العنصر الثاني في المركب الإضافي إلى العنصر الأول منه. وللحد تأويلات متعددة، فــ"أل" قد تأتي بسمة [+جنسية] أو بسمة [+عهدية] أو بسمة [+موصولية] أو تقتضي ضميرا عائدا من جملة الصلة. وتقتضي "أل" الحد الأساس بسمة [+تعريف] صعود المركبات الاسمية للالتحام به.

وإذا كانت الإضافة تتحقق بمركبين: رأس (مضاف) والمضاف إليه، فإن ما يميزها هو غياب أداة التعريف في العنصر الأول سواء أكان جامدا أم مشتقا. وبافتراض أن كل مركب اسمي هومركب حدي يفسر هذا الغياب بوجود حد فارغ من دون مضمون صواتي يؤكد تسرب سمة [+تعريف] من المضاف إليه إلى المضاف في غياب اللام التي تمنع هذا التسرب.

ويميز بين نوعين من المركبات الإضافية من خلال علاقة الإسناد أو علاقة الملكية مركبات إضافية برأس جامد تربطه علاقة الملكية بالمضاف إليه، ومركبات إضافية برأس مشتق يرث بنيته المحورية من الفعل الذي اشتق منه. وما يميز العنصر الثاني في المركبات الإضافية هو ظهور علامة الجر الإعرابية على آخره، ولا يمكن لهذا الجر أن يظهر مع التنوين أو مع "أل" ويظهر مع تحقق لام الملك صواتيا التي تحول دون تسرب سمة [+تعريف] إلى رأس المركب الإضافي، ويؤكد هذا أن لام الملك هي المقولة الوظيفية المسؤولة عن جذب العنصر الثاني من المركب الإضافي لفحص سمة إعراب الجر.

الفصل السابع

مقولة المصدري الوظيفية

مقولة المصدري مقولة وظيفية تتحقق بأشكال مختلفة، وتلعب دور الأساس في تأويل الجمل حسب سمات الرأس المصدري (±استفهام) و(±موصول). ويطرح موقع ظهور المصدري عدة مشاكل حول كيفية ربطه بالجمل التي يترأسها، من هذه المشاكل: هل مقولة المصدري مقولة موسعة للمركب الفعلي وللمركب الصُّرفي؟ وهل تتحكم سمات هذه المقولة في انتقاء أنواع مختلفة من المركبات الحدية والاستفهامية؟ وفي أي مستوى تفحص سمات المصدري؟

لدراسة هذه المشاكل وأخرى قد تثار في حينها، سنقدم بعض المسلمات التي تخص مقولة المصدري بصفة عامة، وهي:

- إن مقولة المصدري تخالف الصُّرفة، وليست إسقاطا موسعا للمركب الفعلي، وبالتالي ليست جزءا من صِرافة الفعل.

- إن تعدد سمات الرأس المصدري الواجب فحصها ناتج عن نوع الجمل التي قد يتصدرها، فعندما يحمل هذا الرأس سمة [−استفهام] تكون الجملة إخبارية، وعندما يحمل سمة [+استفهام] تكون الجملة استفهامية، والذي يؤكد حمل المصدري لهذه السمات وفق الجمل التي يتوزع فيها هو إمكانية تصدر هذه السياقات بأفعال تدل على حمل المصدري لهاته السمات، وهذه الأفعال هي:

(1) أ) تساءل + استفهام

ب) ثبت − استفهام

ج) عرف ± استفهام

مثلا:

(2) أ) أتساءل هل جاء زيد ؟ ب)* أتساءل أن جاء زيد ؟

(3) أ) ثبت أن زيدا جاء

ب)* ثبت هل جاء زيد ؟

(4) أ) أعرف أن زيدا جاء [+استفهام]

ب) لا أعرف هل جاء زيد [−استفهام]

− إن تخصيص الرأس المصـــدري ب[±استفهام] وفي بعض الحالات بسمة [+نصب] الإعرابية، وبسمة [+تعريف]، و[+سمات التطابق] في جملة الصلة يتطلب نقل مركبات معجمية، خاصة الأسماء الظاهرة أو الخفية الفارغة مثلما في جملة الصلة لأجل فحص سمات هذا الرأس المصدري، والمبدأ المتحكم في هذا النقل هو مبدأ الطمع (أنظر شومسكي (1992 : 33) و(1994 : 14) و(1995 ب : 28) والفصل الأول من هذا الكتاب)؛ فنقل مركب لا يتم إلا لسبب، مثلا نقل مركبات ميمية (wh-) في جمل مختلفة لا يتم إلا لأجل فحص سمات الرأس المصدري في جمل الاستفهام وفي الجمل الإخبارية ببؤرة ثم في الجمل الموصولة.

– إن الرأس المصدري يختلف حسب السياق التركيبي الذي يرد فيه؛ فإما أن يتحقق بـــ"إن" و"أن" أو ما شابهها في سياق الجمل الإخبارية الرئيسة أو المدمجة، وإما باسم الموصول "الذي" ومشتقاته في الجمل الموصولة، وإما بعناصر الاستفهام مثل الهمزة و"هل"، و"ماذا".

سنركز انطلاقا من هذه المسلمات وأخرى اهتمامنا في هذا الفصل على العنصر الوظيفي المصدري وعلى ما يتعلق به من خصائص سماتية في ثلاث أبنية قاسمها المشترك هو تصدرها برأس مصدري، هذه الأبنية هي على التوالي: الجملة الإخبارية المتصدرة ببؤرة، وجملة الاستفهام، ثم جملة الصلة. وسننطلق من فرضية أن طبيعة السمات التي يحملها المصدري هي التي تبين نوع الجمل التي قد تتصدرها، ثم نوع الإجراءات التركيبية المعتمدة لتفسير ظواهرها الصِّرافية والتركيبية والدلالية.

1. المصدري والجملة الإخبارية

سنحاول التركيز على المصدري الذي يتصدر الجمل الإخبارية، خاصة "إن" و"أن"، سواء أكانت جملا رئيسة أم مدمجة، وذلك بتأكيد قاعدية البؤرة وتوليدها في الأساس في الموقع الذي تظهر فيه، ثم سنبين أهم الخصائص التركيبية المميزة للبؤرة في اللغة العربية، وسنبين في الأخير كيف تتم علاقة الفحص بين البؤرة والمصدري.

1.1. معطيات أولية

يتبين من خلال فرضية أن سمات المصدري هي التي تحدد نوع الجمل التي تتصدرها أن المصدريين "إن" و"أن" وما شابههما،[1] تتصدر جملا إخبارية رئيسة أو مدمجة ببؤرة قاعدية مولدة في الأساس في الموقع نفسه الذي تظهر فيه، أو مشتقة بمركب اسمي مبأر منقول، كما في (5) و(6) و(7) التالية:

(5) إن زيدا يحب الخير

(6) قال خالد إن زيدا يحب الخير

(7) ألا إن زيدا يحب الخير

الملاحظ في هذه الأمثلة هو أن "إن" مكسورة الهمزة تتوزع في ثلاثة مواضع مختلفة؛ ففي (5) تصدرت جملة اسمية ببؤرة منصوبة التي تتمثل في "زيد"، وفي (6) تصدرت "إن" جملة محكية بعد القول، وفي (7) جاء المصدري "إن" بعد "ألا"، وقد يأتي بعد "حيث". وعلى الرغم من اختلاف سياقات توزيع "إن" فإن موقعها ثابت وهو الابتداء ولا تدخل إلا على المركب الحدي البؤرة. ويشكل المصدري ب"أن" مفتوحة الهمزة مع صلته مصدرا مؤولا (اسم حدث)، ويتوزع قبل المركبات الحدية في جمل مدمجة مثلما في (8) و(9) و(10) التالية:

[1]- تدخل "إن" و"أن" في باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال، وهي "إن" و"أن" و"لكن" و"ليت" و"لعل"، والقاسم المشترك بين هذه الأحرف هو نصبها للبؤرة، أما معانيها فمختلفة، فـ"إن" معناها الابتداء والتأكيد، و"أن" تؤول مع اسمها بمصدر، و"لكن" للاستدراك، و"كأن" للتشبيه، و"لعل" للتوقع، و"ليت" للتمني. ولقد اقتصرنا على "إن" و"أن" لأنهما أصل الباب، ونظرا لدورهما الفعال في توضيح خصائص المصدري بسمة [-استفهام] وفي فحص سمة إعراب النصب للبؤرة.

(8) علمت أن زيدا ذاهب

(9) حسبت أن زيدا منطلق

(10) تبين أن زيدا ذاهب

يتضح مما سبق أن المصدريين "إن" و"أن" وما شابههما يتوزعان دائما في صدر الجملة، مع اختلاف بسيط يتجلى في كون المصدري "إن" يتصدر جملا رئيسة، أما "أن" فيتصدر جملا مدمجة، وكلا المصدريين يحملان سمة [+نصب] الإعرابية ويفرغانها في المركب الحدي البؤرة الذي يليهما، ويحملان السمة الدلالية [+تأكيد] التي تجعل الجملة الخبرية مؤكدة. وما يميز البؤرة التي تلي المصدريين "إن" و"أن" هو أنها تحمل سمة إعراب الرفع قبل أن تصعد إلى مخصص هذين المصدريين لفحص سمة إعراب النصب، ويجعل هذا البؤرة بسمتين إعرابيتين مختلفتين هما سمة [+رفع] قبل إدراج المصدريين وسمة [+نصب] بعد إدراج أحد المصدريين، وتطرح أمام اختلاف إعراب البؤرة عدة أسئلة، منها: ما الذي يرفع المركب الاسمي البؤرة قبل ظهور المصدري؟ وكيف يصعد هذا المركب الحدي لفحص إعراب النصب؟ وما هي القيود المتحكمة في ذلك؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وأخرى قد تطرح في حينها نفترض ما يلي:

– ننفي أولا اعتبار المركب الاسمي البؤرة فاعلا، وذلك من جهتين: من جهة لا يمكن نقل مركب اسمي فاعل من موقـــع مربـــوط معجـــميا[2] بسمة إعراب [+رفع]

[2]– التمييز بين موقع مربوط معجميا وموقع غير مربوط معجميا يقابله التمييز بين موقع محوري وموقع غير محوري في نظرية الربط العاملي، مع اختلاف دقيق يتمثل في كون التمييز الأول أساسه مورفولوجي حسب شومسكي ولاسنيك (1993) لأنه موقع يدخل في علاقة مع سمة مورفولوجية لرأس معجمي، عكس التمييز

إلى موقع غير مربوط معجميا، أي نقله من موقع الفاعل إلى مخصص إسقاط البؤرة ثم إلى مخصص المصدري لفحص سمة إعراب النصب، لأن ذلك سينتج سلسلة بعلامتين إعرابيتين مختلفتين هما [+رفع] و[+نصب]، فالعلامة الإعرابية الأولى ناتجة عن إدراج المركب الاسمي الفاعل للالتحام بالفعل في مخصص المركب الفعلي ليصعد بعد ذلك إلى مخصص الزمن لفحص هذه السمة الإعرابية [+رفع]، أما العلامة الإعرابية الثانية [+نصب] فناتجة عن صعود هذا الفاعل إلى مخصص المصدري، حيث يفحص سمة [+نصب]، وهذا مناقض لمبدإ توحيد السلسلة؛ فمن شروط السلسلة أن يكون لها إعراب واحد ودور دلالي واحد، لذلك لا يمكن اعتبار المركب الحدي الذي يظهر بعد المصدريين فاعلا منقولا وإنما بؤرة بشكل مطابق لفرضية قاعدية البؤرة.

- ننفي ثانيا أن تكون البؤرة قبل إدراج المصدري مرفوعة بمصدري فارغ، أو مرفوعة غلطا (by default) كما وضح ذلك كل من الفاسي الفهري (1993) ومحمد (1988) وأوحلا (1992) وبنمامون (1992) وعقال (1996)؛ لأن افتراض رفع البؤرة بمصدري فارغ سيجعل المصدري يحمل سمتين إعرابيتين مختلفتين هما: سمة [+رفع] عندما يكون فارغا وسمة [+نصب] عندما يكون ظاهرا، وهذا غير ممكن، لأن لجميع المصدريات في اللغة العربية سمة إعرابية واحدة تفحصها المركبات الاسمية.

الثاني الذي أساسه دلالي. والموقع المحوري هو الذي يسند فيه دور محوري، أما الموقع غير المحوري فلا يسند فيه أي دور محوري كالفاعل والمفعول.

ولحل هذه المشاكل نفترض وجود إسقاط وظيفي ربضي (periphirical) توسيعا لمقولة المصدري أو انفلاقا عن هذه المقولة حسب ريدزي (1995) (وانظر زوارت (1993) Zwart فيما يخص أدلة وجود هذا الإسقاط)، وحسب أوحلا (1991) فإن إسقاط البؤرة يتوسط مقولة المصدري ومقــولة الصُّرفة برأس يحمل سمة (+بؤرة) التي تحتاج إلى أن تفحص أثناء الاشتقاق بعنصر مخصص بالسمة نفسها، ويمكن تمثيل موقع إسقاط البؤرة وفق نظرية "سٓ" في التشجير (11) التالي:

(11)

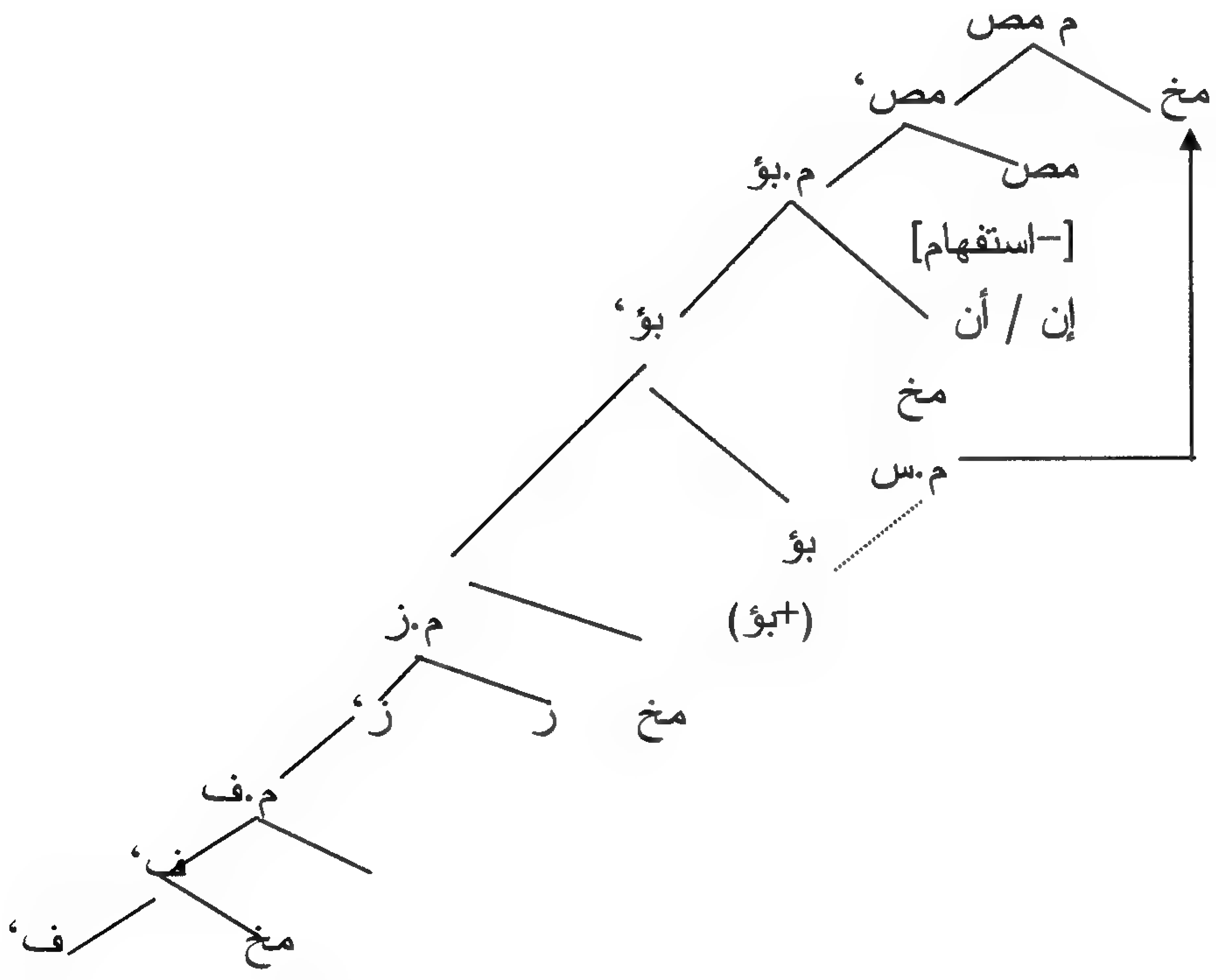

ونقدم بعض خصائص تراكيب البؤرة في اللغة العربية لتفسير علاقة البؤرة بالمصدري فيما يخص فحص سمة [+رفع] قبل إدراج المصدري المحقق صِواتـيا في "إنّ" و"أن" وبعده حيث تفحـص سمة [+نصب]، ولنتمكن من تفسير علاقة الفحص فيها.

2.1. بعض خصائص تراكيب البؤرة في اللغة العربية

لتراكيب البؤرة عدة خصائص مرتبطة بتوزيع البؤرة وبعلاقتها بالقيود الجزيرية، وأقوى الخصائص المميزة للبؤرة هي توزيع مركب اسمي معجمي في موقع ابتداء الجملة مربوط بضمير متصل بمقولة معجمية في الجملة نفسها، نحو:

(12) كتاب$_i$ قرأته$_i$ في المكتبة

(13) كتاب$_i$ من قرأه$_i$ في المكتبة؟

ويمكن أن تظهر البؤرة في رأس سياقات الجملة المدمجة مسبوقة بالمصدري "أن" مثلما في (14) وفي(15) غير المقبولة ب"أن" الخفيفة:

(14) حسبت أنّ كتابا قرأه زيد في المكتبة

(15) * حسبت أنْ كتابا قرأه زيد في المكتبة

و قد تتكرر البؤرة بتأويلات مختلفة، مثلما في (16) التالية:

(16) زيد هند ضربها

وتحتمل هذه البنية عدة تأويلات، أقواها أن "زيد" بؤرة أولى و"هند" بؤرة ثانية، ويفترض وجود ضميرين عائدين متصلين بالفعل، حيث يعود الأول على المركب الاسمي البؤرة الأولى، ويعود الضمير الثاني على البؤرة الثانية، ويتضح هذا أكثر في سياق تثنية الضمائر العائدة أو جمعها، مثلما في (17) و(18) التاليتين:

(17) الزيدان هند ضربانها

(18) الزيدون هند ضربوها

وحلل النحاة القدامى هذا النوع من البنيات باعتبار "زيد" في (16) مبتدأ أولا و"هند" مبتدأ ثانيا، والجملة الاسمية من المبتدإ الثاني وخبره (: هند ضربها) خبر المبتدإ الأول (زيد). إلا أن خاصية تكرار المركب الاسمي المعجمي (البؤرة) هاته غير ممكنة بالنسبة للمركب الاسمي المعجمي المنقول[3] من موقع مربوط معجميا إلى موقع غير مربوط معجميا مثلما في (19 أ) التالية:

(19) أ)* هند جائزة أعطى زيد

ب) هند أعطى زيد جائزة

فالجملة (19 أ) ملتبسة تحتمل عدة تأويلات حسب نظرية الربط، لأن الضمير الفارغ في "أعطى" يحتمل إما الاشتراك في الإحالة مع "جائزة" أو مع "هند".

وتتوزع البؤرة في السياقات التالية:

3– الملاحظ من خلال الخصائص التركيبية للبؤرة أن موقعها قار قاعدي تتوزع فيه مركبات اسمية معجمية مربوطة بضمير متصل بمقولة معجمية، وتظهر هذه البؤرة في رأس الجمل المدمجة والرئيسية. لكن هل يمكن أن تمنع علاقة البؤرة بالضمير العائد بوجود جزيرة ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه فيما سيأتي.

- إذا وقعت بعد أداة مختصة بالابتداء مثلما سبق مع "إن" و"أن" ومع "إذا" الفجائية، مثلما في (20):

(20) خرجت فإذا زيد يضربه خالد

- إذا فصل بين البؤرة والفعل بأداة نفي أو شرط أو استفهام:

(21) أ) زيد إن لقيته فأكرمه

ب) زيد هل تضربه ؟

ج) زيد ما لقيته

- إذا وقعت البؤرة بعد همزة استفهام، نحو:

(22) أزيد ضربته؟

3.1. البؤرة واستراتيجية الضمير العائد

يميز عادة في الأدبيات التوليدية بين البؤرة والمركبات الاسمية المنقولة باعتماد استراتيجية الضمير العائد؛ فالأبنية ببؤرة تقتضي ضميرا عائدا متصلا بمقولة معجمية يشترك معها في القرينة، أما المركبات الاسمية المنقولة فلا تشترك في القرينة مع ضمير متصل ظاهر وإنما مع أثر هذا النقل مثلما في الجمل(23) التالية (وأنظر عون وبنمامون (1998)):

(23) أ) اشتريت محفظة دون لوازمها

ب) محفظة اشتريت دون لوازمها

ج)* محفظة اشتريتها دون لوازمها

فـــ"ج" توضح عدم إمكانية ربط مركب اسمي منقول بأثر.

ومن خصائص البؤرة أن تنتهك القيود الجزيرية (Islands conditions) لترتبط بالضمير العائد المتصل بمقولة معجمية، والمقصود بالقيود الجزيرية قيد جزيرة الإلحاق (Adjunct Island condition)، وقيد جزيرة الاسم المركب(Complex Nominal phrase Island) ثم قيد الجزيرة الميمية (wh Island condition). هذه القيود لا تؤثر على علاقة البؤرة بالضمير المتصل في الملحقات وفي الأسماء المركبة وفي الجزيرة الميمية، ونمثل لهذا بالتتابع في (24) و(25) و(26) التالية:

(24) جزيرة الإلحاق:

تذكرت أن الطالب$_i$ انصرف [دون التعرف عليه$_i$]

(25) جزيرة الاسم المركب:

تذكرت أن الطالب$_i$ سافر مع [الأستاذ الذي اختبره$_i$]

(26) الجزيرة الميمية:

تذكرت أن الطالب$_i$ يتفهم [أية ملاحظة عنه$_i$]

فهذه الأبنية نموذج لانتهاك ربط الضمير المتصل بالبؤرة للقيود الجزيرية. هذا الانتهاك موافق للأبنية باستراتيجية الضمير المولد في الأساس لروس (1967) Ross، وهذا عكس ما يقع مع المركبات الاسمية المنقولة في علاقتها بآثار نقلها مثلما في (27) و(28) و(29) التالية:

(27) * أعرف أن زيدا$_i$ ذهب [دون أن ترى أث$_i$...]

(28) * اعتقدت أن هذه الجريدة$_i$، تعرف [الصحافي الذي انتقد أث$_i$...]

(29) * اعتقدت أن الجريدة$_i$ تعرف [أي صحافي انتقد أث$_i$...]

هذه الأبنية لاحنة لعدم قدرة المركبات الاسمية المنقولة "زيدا" في (27) و"الجريدة" في (28) و(29) على الارتباط بآثار نقلها، لوجود حواجز تمنع ذلك، عكس البؤرة كما سبق.

ويمكن تلخيص الاختلاف بين بؤرة مولدة في الأساس في موقع خارج الجملة، أي في موقع غير مربوط معجميا والمركبات الاسمية المنقولة في الشكلين التمثيليين التاليين: (30) بالنسبة للبؤرة و(31) بالنسبة للمركبات الاسمية المنقولة.

(30) .... م.س .... [.......... X ....]

(بؤ)$_i$ جزيرة ضمير عائد$_i$

(31) * .... م.س .... [.......... X ....]

(منقول)$_i$ جزيرة ضمير عائد$_i$

1.4. علاقة الفحص بين البؤرة والمصدري

لقد بينا من خلال ما سبق بعض خصائص البؤرة التركيبية وكذا ما تعلق باستراتيجية العائد، وميزناها عن المركبات الاسمية المعجمية المنقولة التي قد

تتوزع في موقع ابتداء الجملة؛ فالبؤرة ترتبط بضمير قاعدي مولد في الأساس متصل بالمقولات المعجمية الفعل والاسم والحرف، وتتوزع البؤرة بعد الأدوات المختصة بالابتداء كهمزة الاستفهام وأفعال الطلب، وتنتهك البؤرة القيود الجزيرة في علاقتها بالضمير العائد. وما بقي عالقا هو تفسير ازدواجية الإعراب الذي يميز البؤرة عموما؛ فهي مرفوعة في غياب مصدري ظاهر محقق صواتيا، ومنصوبة بوجود مصدري محقق صواتيا. ونفترض لتفسير هذه الازدواجية أن إعراب الرفع مرتبط بموقع إدراج البؤرة وملازم للأسماء بصفة عامة، أما إعراب النصب فناتج عن صعود البؤرة إلى مخصص المصدري لفحصه.

ولتأكيد ارتباط إعراب الرفع بموقع إدراج البؤرة نذكر بفرضية أن إسقاط البؤرة يتوزع بين المصدري الإسقاط الأعلى منه وبين الصرافة المتمثلة في إسقاط الزمن الإسقاط الأسفل منه (أنظر أوحلا (1991))، وأنه إسقاط ربضي وتوسيع أو انفلاق عن مقولة المصدري، والنتيجة هي أن وجود إسقاط البؤرة خارج الجملة لا يشكل جزءا من الصرفة، لذا لا يمكن افتراض تحقق البؤرة في مخصص مركب الزمن للأسباب التي سبق ذكرها، أقواها أن لموقع مخصص الزمن المربوط معجميا دورا محوريا ورثه من مخصص المركب الفعلي وهو الفاعلية، أما البؤرة فتظهر في موقع غير مربوط معجميا من دون دور محوري، والذي يؤكد ذلك هو انعدام علاقة تطابق بين البؤرة والفعل مثلما في (32) التالية:

(32) البنات سافر أبوهم

فهذا المثال يوضح بجلاء عدم تطابق البؤرة (البنات) مع الحمل "سافر" في سمة [+جمع]؛ فالبؤرة تحققت بسمة [+جمع] بينما الفعل تحقق بسمة [+مفرد].

ويؤكد عدم تطابق البؤرة مع الحمل عدم فحص البؤرة سمة [+رفع] في مخصص الزمن، لأنها لم تولد في مخصص المركب الفعلي حتى تصعد لفحص سمة الرفع في مخصص الزمن، ولأنها ولدت مباشرة في مخصص إسقاط البؤرة.

ولتفسير حمل البؤرة إعراب الرفع ننطلق من فرضية نتمنى صحتها، وهي أن إعراب الرفع الملازم للأسماء إعراب أساس (Basic) يميز إعراب الأسماء ويعتمد نقطة بداية تصريف الأسماء إعرابا إلى النصب والجر، ويشابه في ذلك سمة [+مفرد] من سمات تطابق العدد التي تمكن الأسماء من المرور من المفرد إلى المثنى ثم إلى الجمع (أنظر فصل التطابق). زيادة على كون إعراب الرفع إعراب أساس في الأسماء، فإن مسبب هذا الأعراب نادرا ما يتحقق صواتيا، ويكون في أغلب الحالات مجردا، أما عامل الجر أو عامل النصب فيشترط فيهما التحقق الصواتي مثل حروف الجر "من" و"الباء" وأدوات النصب مثل: "إن" و"أن".

نستنتج انطلاقا مما سبق أن البؤرة مكون قاعدي مولد في الأساس في مخصص إسقاط البؤرة الربضي حيث يكتسب سمة [+بؤرة] من رأس هذا الإسقاط. وتحمل البؤرة سمة [+رفع] السمة الملازمة لها في غياب مسبب نصبها، ولا تحتاج هذه السمة إلى أن تفحص، لأنها توجد بوجود البؤرة في موقع ابتداء الجملة، والعكس مع سمة إعراب النصب [+نصب]، فالبؤرة تضطر إلى أن تصعد إلى مخصص المصدري لأجل فحص هذه السمة من خلال علاقة مخصص رأس، وتخالف البؤرة بهذا المركبات الاسمية المنقولة من موقع مربوط معجميا إلى موقع غير مربوط معجميا، سواء نقلت من موقع الفاعل أو من موقع المفعول؛ فلو افترضنا النقل من موقع الفاعل فإنه سيتم بإخراج الفاعل من مخصص المركب

الفعلي إلى أقرب موقع مناسب وهو مخصص الجهة نقطة مرور الأسماء المشتقة، ويستمر الفاعل بعد ذلك في الصعود إلى مخصص إسقاط الزمن لفحص سمة إعراب الرفع، ثم بعد ذلك إلى مخصص البؤرة ليرسو في مخصص المركب المصدري لفحص سمة إعراب النصب، إلا أن هذا السيناريو غير مقبول لوجود تحفظ على مسألة إخراج الفاعل من مخصص المركب الفعلي (أنظر گنگاي (1990) و(1992) والفاسي الفهري (1987) ثم خيري (1990) وآخرين)، ونستبعد إخراج الفاعل للأسباب التي سبق ذكرها، وأقواها الربط بين عناصر سلسلة غير موحدة الإعراب؛ بين إعراب نصب لرأس السلسلة وإعراب رفع لقدم هذه السلسلة.

ونقدم التشجير (33 ب) لـــ(33 أ) لتفسير أهم العمليات الممكنة وغير الممكنة في بنيات الجمل الإخبارية ببؤرة تصعد وفق مبدإ الطمع عبر عملية نقل مخصص إلى مخصص؛ من مخصص الإسقاط الوظيفي الربضي إلى مخصص إسقاط المصدري لفحص سمات الرأس المصدري، ولتفسير عدم مقبولية صعود المركب الاسمي الفاعل بعد إخراجه من المركب الفعلي إلى مخصص إسقاط البؤرة، ثم لتفسير أن البؤرة مكون قاعدي مولد في الأساس في الموقع الذي يظهر فيه، وأنه يتحقق خارج المركب الفعلي. وتبين الخطوط المتقطعة اكتساب المركب الاسمي سمة رأس البؤرة، وتبين علامة (*)عدم مقبولية إخراج الفاعل من المركب الفعلي كما في التشجير (33 ب) التالي:

(33) أ) إن كتابا اشتراه زيد مفيد

ب)

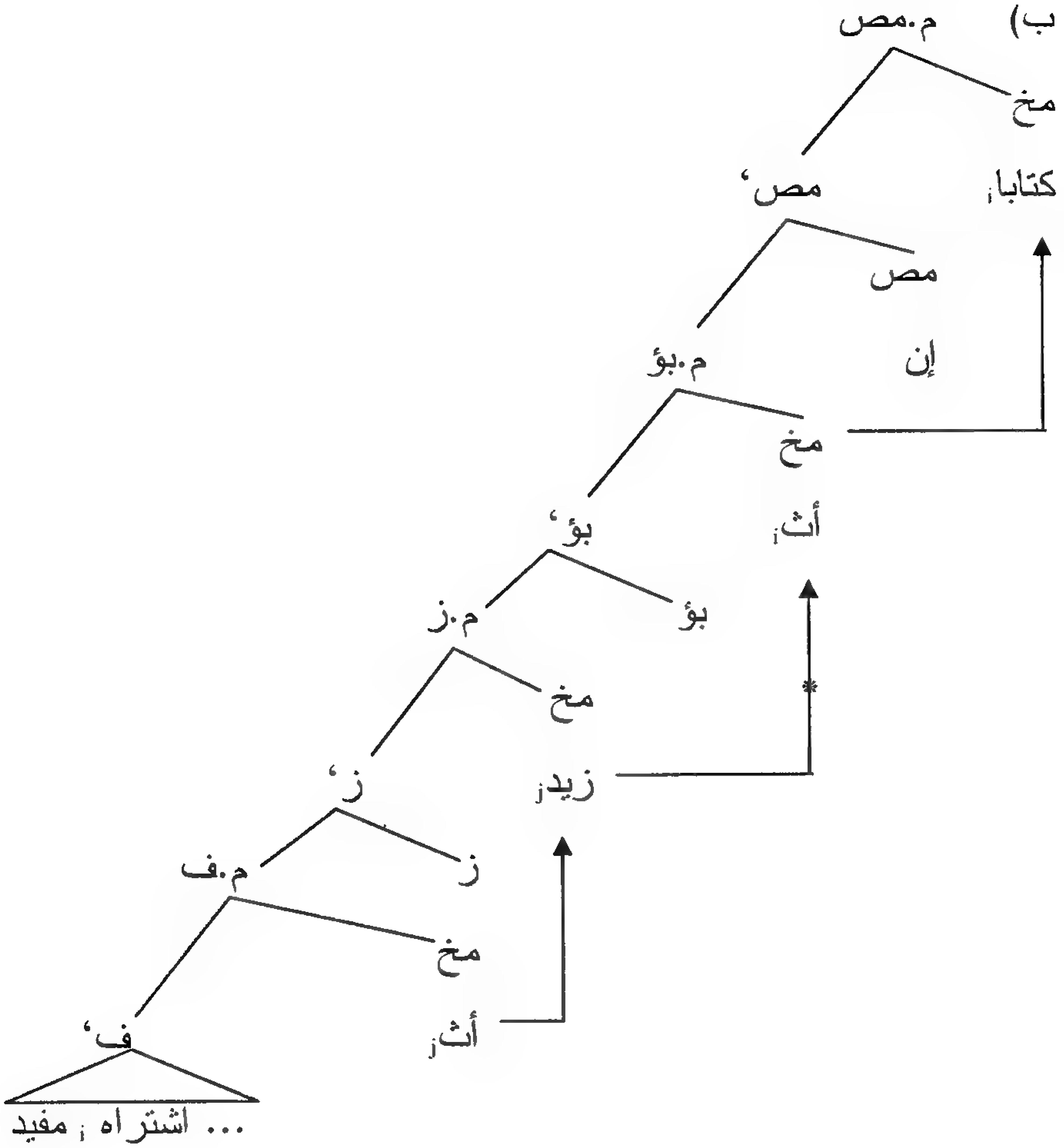

5.1. خاتمة واستنتاج

نستنتج انطلاقا مما سبق أن البؤرة عنصر قاعدي مولد في الأساس في مخصص الإسقاط الوظيفي البؤرة توسيعا للإسقاط المصدري، ومن خصائص هذه البؤرة أن تربط بضمير مولد في الأساس متصل بمقولة معجمية متجاوزة بذلك القيود الجزيرية، ومن خصائص هذه البؤرة أيضا أن تكتسب سمة [+بؤرة] من الرأس المخصص بالسمة نفسها عبر علاقة مخصص رأس، وبما أن الرأس المصدري يحمل سمات معينة منها سمة [+نصب] فإن هذه السمة تثير نقل المركب الحدي من مخصص البؤرة عبر عملية نقل مخصص إلى مخصص لفحص سمة الرأس المصدري. ويشترط في هذه العملية أن يتحقق المصدري صواتيا، وإذا لم يتحقق صواتيا فلا حاجة للبؤرة أن تصعد كما يقتضي ذلك مبدأ الطمع الذي مفاده: لا تصعد "α" ولا تنقلها إلا إذا كانت الخصائص الصرّافية لـــ"α" لن تلبى في مكان آخر داخل الاشتقاق، وفي هذه الحال فإن المركب الحدي البؤرة يبقى في موقع إدراجه حاملا سمة [+رفع] لغياب جاذب قوي ظاهـــر أي المصـــدري بسمة [−استفهام] و[+نصب].

2. المصدري وجملة الاستفهام

رأينا فيما سبق كيف يكتسب المركب الاسمي البؤرة سمة [+بؤرة] من رأس إسقاط البؤرة الربضي ليصعد بعد ذلك إلى مخصص المصدري لأجل فحص سمة إعراب النصب للرأس المصدري من خلال علاقة مخصص رأس، وننتقل إلى دراسة نوع آخر من سمات الرأس المصدري، وهي سمة [+استفهام] المميزة لجمل الاستفهام: هذه سمة قوية حسب شومسكي (1995 ب) تثير نقل مركبات الاستفهام لأجل فحص سماتها من موقع مربوط معجميا (: موسوم محوريا) من موقع المفعول أو من موقع الفاعل إلى موقع غير مربوط معجميا (: غير موسوم محوريا)، أي إلى موقع مخصص المصدري. وينتج عن هذا سلسلة موحدة الإعراب، ويتوافق هذا النقل ومبدأ الطمع الذي يهدف إلى نقل مكونات لأجل فحص سمات مكونات أخرى، ويثير هذا النقل بعض المشاكل، منها: ما هو نوع المركبات التي قد تصعد إلى مخصص المصدري؟ وكيف يتم صعودها؟ وهل لهذا الصعود تأثير على بنية الجملة وتأويلها؟ أو بمعنى أعم كيف تتم عملية فحص سمات الرأس المصدري في جمل الاستفهام؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها بجرد أهم مركبات الاستفهام وتبيان أنواعها واختلافاتها في مستوى التوزيع التركيبي والتأويل الدلالي، وسننتقل بعد ذلك إلى نوع موضوعات الجملة المستفهم عنها لتفسير الآثار التركيبية الناتجة عن نقلها، وسنختبر مدى استجابتها لمبدإ النقل القصير وقيد الربط الأدنوي، وسنوضح في الأخير كيف تتم عملية فحص سمة الرأس المصدري [+استفهام] في حالة نصب المركب المستفهم عنه أو رفعه.

1.2. بعض خصائص مركبات الاستفهام

مركبات الاستفهام مركبات يستفهم بها عن شيء أو أمر، وهذه بعضها: الهمزة (أو الألف)، وهل، ومن، وما، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأي. وتختلف هذه المركبات عن بعضها من حيث سلوكها التركيبي ومن حيث دلالتها حسب نوع الموضوع المستفهم عنه، وسنقارن بين مركبات الاستفهام في شكل أزواج متقاربة:

1.1.2. الهمزة وهل

تعتبر الهمزة أصل باب الاستفهام نظرا لمرونة توزيعها؛ فهي إما تصور أو تصديق، تصور إذا استفهم عن أحد موضوعات الجملة التركيبية كالمفعول والبؤرة، وتصديق إذا استفهم عن قضية أو جملة. وحسب خيري (1992) فإن الهمزة تستعمل إما للاستفهام الجزئي مثلما في (34 أ وب)، حيث يستفهم عن البؤرة "دَرْس" في (أ) وعن المفعول "عمرا" في "ب"، أو للاستفهام الكلي مثلما في (34 ج) حيث استفهم عن الجملة كلها:

(34) أ) أدرس كتبه زيد أم رسالة؟

ب) أعمرا ضرب زيد؟

ج) أكتب زيد الدرس؟

أما "هل" فلا يمكن أن تتصدر أحد الموضوعات التركيبية الاسمية المستفهم عنها، ولا تكون إلا للتصديق، ويستفهم بها عن قضية أو جملة مثلما في (35) التالية:

(35) أ) هل زيد ضربه عمرو؟

ب) هل زيدا ضرب عمرو؟

ج) هل ضرب عمرو زيدا؟

وفي توزيع "هل" استثناء؛ فلو وجدت في سياق انعدم فيه الفعل مثل سياق الجملة الاسمية يجوز أن تتصدر مركبا حديا كما في كتاب سيبويه (ج 1: 98 –101)، وذلك نحو:

(36) أ) هل زيد منطلق؟

ب) هل زيد في الدار؟

ج)* هل زيد ذهب؟

اعتبرت "ج" قبيحة لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، والأصل أن يلي "هل" الفعل، نحو:

د) هل ذهب زيد؟

2.1.2. "من" و"ما"

"من" و"ما" مركبان استفهاميان يختلفان من حيث سمة [±عاقل]: ف[+عاقل] لـــ"من" و[–عاقل] لـــ"ما"، ويستفهم بـــ"من" عن العاقل وبـــ"ما" عن غير العاقل، نحو:

(37) أ) من ضرب زيد ؟

ب) محمد / *الهيام ضرب زيدا

(38) أ) ماذا ضرب زيدا ؟

ب)* محمد / الهيام ضرب زيدا

تبين علامة (*) عدم مقبولية الاستفهام بـ"ما" عن العاقل وبـ"من"عن غير العاقل.

3.1.2. "متى" و"أين"

يستفهم بـ"متى" عن الوقت [± ماضي] مثلما في (40)، ويستفهم بـ"أين" عن المكان مثلما في (41) التالية:

(39) أ) متى جاء زيد؟ ← جاء زيد البارحة

ب) متى سيأتي زيد؟ ← سيأتي زيد غدا

(40) أين ذهب زيد؟ ← ذهب زيد إلى الكلية

ويمكن أن "تتصدر" "متى" و"أين" بأحد أحرف الجر، مثل "إلى متى...؟" و"إلى أين...؟"

4.1.2. "كيف" و"كم"

يستفهم بـ"كيف" عن الحال والهيأة، ويستفهم بـ"كم" عن العدد، مثل:

(41) أ) كيف وصل زيد؟

ب) وصل زيد منهكا

(42) أ) كم يوما سافر زيد؟

ب) وصل زيد منهكا

5.1.2. "أي"

تمثل "أي" حالة خاصة من مركبات الاستفهام؛ فـ"أي" تظهر تطابقا في الإعراب والجنس مع الموضوع التركيبي المستفهم عنه، وتشكل معه مركبا إضافيا، حيث تشكل "أي" فيه رأس هذا المركب الإضافي، وتنعكس عليها العلامات الإعرابية للموضوع الذي يشكل فضلتها والحامل لعلامة الجر والتنوين، ونمثل لـ"أي" بما يلي:

(43) أ) أي كتاب قرأته؟ ب) أي رجل سافر؟

ج) أي طالب اختبرت؟ د) أية فتاة سافرت؟

إن ما يلاحظ في الأمثلة السابقة حول مركبات الاستفهام من حيث خصائصها التوزيعية والدلالية هو ظهورها في موقع ابتداء الجملة عند تشكيل الاستفهام نظرا لوجود سمة الرأس المصدري القوية [+استفهام]، وما يلاحظ في الأمثلة السالفة أيضا هو أن أغلب مركبات الاستفهام تليها أفعال وهو الأصل؛ فحروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، وإذا وجدت مركبات استفهامية متبوعة بأسماء فما ذلك إلا توسيعا لاستعمال هذه المركبات والأصل غير ذلك، ويظهر هذا التوسيع في أغلب الحالات مع الهمزة ومع "أي"، ولا يمكن أن تتوزع باقي عناصر الاستفهام مع مركبات اسمية، نحو:

(44) أ)* من زيد ضرب؟

ب)* ما زيد ضرب؟

ما يلاحظ أيضا حول مركبات الاستفهام هو التحام الهمزة بالموضوع المستفهم عنه، لأنها أصل باب الاستفهام، ولأنها حرف من دون مضمون صِواتي أودلالي مستقل؛

فالهمزة تحتاج إلى من يخصص دلالتها، ويبقى السبب الأقوى لالتحامها بالمركبات المستفهم عنها هو حاجتها إلى عماد تستقيم به، لأن الهمزة لا يمكن أن تظهر مستقلة صواتيا عكس "من" و"ما" كمورفيمين يوظفان بحسب السياق الذي يردان فيه؛ فقد تأتي "من" مثلا اسما موصولا أو حرف جر.

ويتم التحام الهمزة بالموضوع المستفهم عنه في موقع إدراج هذا الموضوع حيث تشكل معه وحدة تركيبية تنتقل إلى مخصص المصدري لفحص سمة [+استفهام]، والشيء نفسه مع "أي" التي تشكل مع الموضوع المستفهم عنه مركبا حديا إضافيا تعكس إعرابه وتطابقه، وقديما قيل إن "أي" تعرب شرط أن تضاف. ويؤثر حمل "أي" الإعراب والتطابق على صرافة الفعل كما سنرى في بابه.

عموما إن جميع مركبات الاستفهام تعتبر نموذجا لاختبار آليات النقل في التركيب الظاهر لفحص سمات لابد منها، وسنفسر ذلك فيما سيأتي.

2.2. نقل مركبات الاستفهام

إذا كانت السمة الصرافية للرأس المصدري [+استفهام] مؤولة، تحدد قسما من العناصر التي يجب أن تفحص هذه السمة، فسيكون من الطبيعي نقل هذه العناصر لأجل فحص سمة الرأس المصدري، بمعنى آخر إن سمة الرأس المصدري [+استفهام] تجذب مركبات لتفحصها في الشكل المناسب، وبالتالي يؤول الرأس المصدري ب[+استفهام] في حال ما إذا فحصت سماته (أنظر شومسكي 1995 ب). ولتفسير عملية نقل مركبات الاستفهام لأجل فحص سمة الرأس المصدري بواسطة علاقة مخصص رأس نقدم البنية التمثيلية (45) التالية الموافقة لرسم "سَ":

(45)

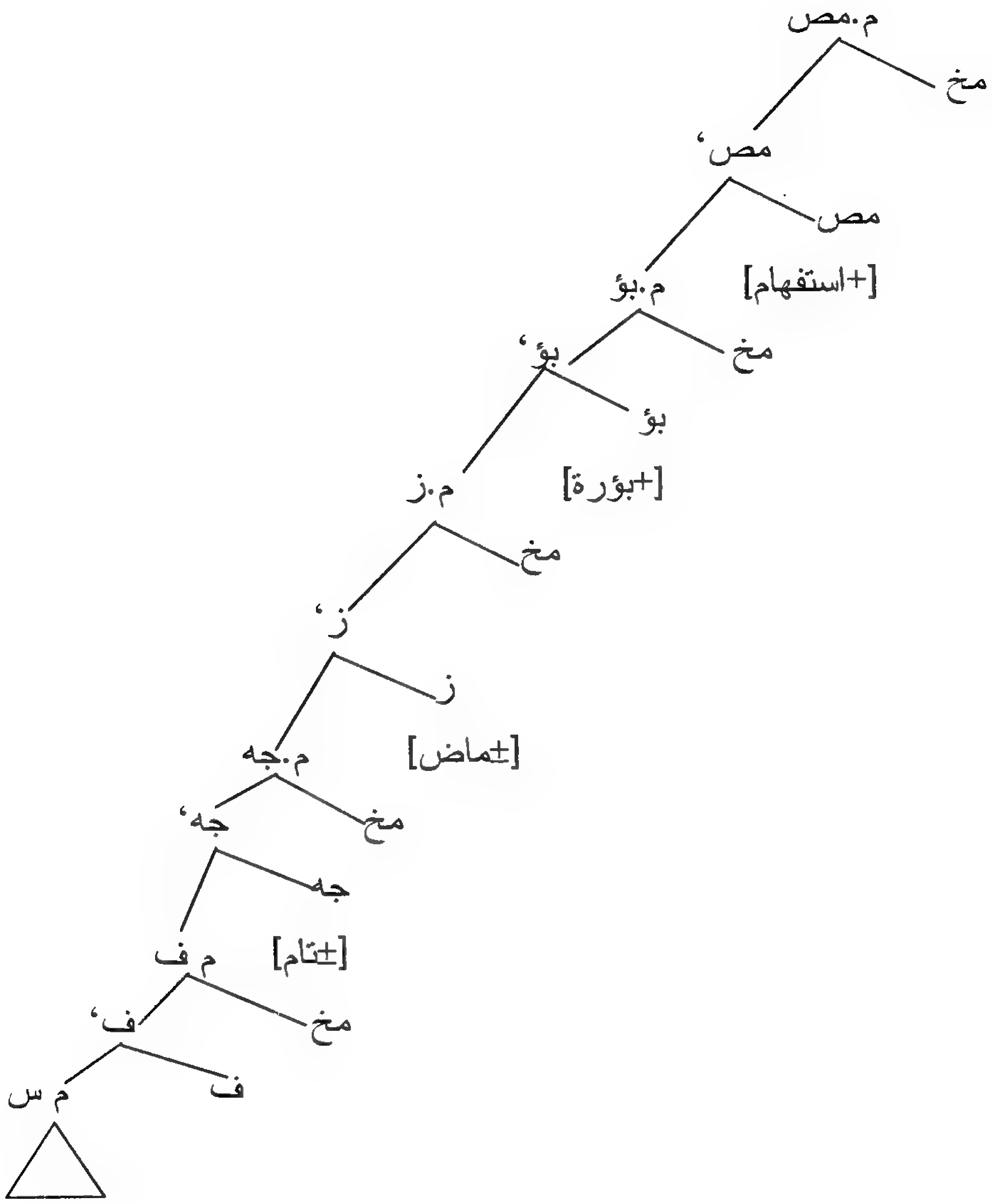
م.مص
مخ
مص'
مص
[+استفهام]
م.بؤ
مخ
بؤ'
بؤ
[+بؤرة]
م.ز
مخ
ز'
ز
[±ماض]
م.جه
مخ
جه'
جه
[±تام]
م ف
مخ
ف'
ف
م س

الملاحظ في (45) هوأن كل رأس إسقاط وظيفي مخصص بسمة توجب فحصها، إما بعملية نقل رأس إلى رأس مثل نقل الفعل من رأس المركب الفعلي إلى رأس الجهة لفحص سمة [±تام] ويصعد بعد ذلك إلى رأس إسقاط الزمن بسمة [±ماضي] ليقف عند هذا الحد، وإما بعملية نقل مخصص إلى مخصص في حالة الاستفهام عن أحد الموضوعات التركيبية.

ويمكن توضيح نوع الموضوعات التركيبية المستفهم عنها باختبار سياقات الاستفهام في إطار سؤال جواب، وبإعادة بناء أثر النقل بتعويضه بالموضوع المستفهم عنه، وذلك نحو:

(46) من ضرب عمرا؟

جواب 1 : زيد ضرب عمرا

جواب 2 : * ضرب زيد عمرا

(47) من ضربه زيد؟

جواب 1 : عمرو ضربه زيد

جواب 2 : * ضرب زيد عمروا

(48) ماذا اشترى زيد؟

جواب 1 : اشترى زيد كتابا

جواب 2 : كتابا اشترى زيد

(49) أزيد ضرب عمرا؟

نعم، زيد ضرب عمرا

(50) أي كتاب اشترى زيد؟

اشترى زيد أي كتاب؟

اشترى زيد كتاب لغة

(51) أي طالب سافر إلى الرباط؟

الطالب المجتهد سافر إلى الرباط

يتضح من إعادة بناء آثار النقل بمركبات معجمية أن الموضوعات التركيبية المستفهم عنها متعددة ومتنوعة بحسب السياقات التركيبية التي تظهر فيها؛ ففي (46) تم الاستفهام عن البؤرة (زيد)، والشيء نفسه في (47) حيث تم الاستفهام عن "عمرو" البؤرة، وتم الاستفهام في (48) عن المفعول (كتابا)، والتحمت الهمزة في (49) مع البؤرة (زيد) ليشكلا معا موضوعا تركيبيا جديدا ببطاقة الهمزة التي تحمل سمة [+استفهام]، ويصعد هذا الموضوع التركيبي الجديد إلى مخصص المصدري لفحص سمة الرأس المصدري [+استفهام]، وشكلت "أي" في (50) مع "كتاب" المفعول موضوعا تركيبيا جديدا وهو المركب الإضافي برأس "أي" الذي يصعد إلى مخصص المصدري، والشيء نفسه بالنسبة لـــ"أي" و"طالب" في (51).

ويتحقق كل موضوع استفهم عنه بمركب استفهام مناسب إما في شكل مورفيم مستقل مثل "من" و"ما" و"ماذا" أو في شكل مورفيم ملتحم بموضوع تركيبي مثل همزة الاستفهام و"أي". وتصعد هذه المورفيمات بكونها مركبات استفهامية إما في

شكل عناصر مستقلة أو ملتحمة مع الموضوعات التركيبية إلى مخصص المصدري لفحص سماته. هذا الصعود ليس اعتباطا وإنما تتحكم فيه سمة [+استفهام] القوية للرأس المصدري التي تجذب مركبات حاملة للسمة نفسها، ويخضع هذا الصعود أيضا لمبدإ الطمع الذي يجبر نقل مكونات لأجل فحص سمات مكونات أخرى. ويضبط هذا الصعود قيد النقل القصير في مستوى التركيب الظاهر، وتؤول عناصر هذا النقل في الصورة المنطقية. وهذا النقل إجباري، والذي يؤكد إجباريته هو أن مركب الاستفهام "ماذا" في (48) مثلا مسوغ يوجد في علاقة مخصص رأس مع الرأس المصدري بسمة [+استفهام]، فإذا لم ينقل ستكون البنية لاحنة، لأن هذا المركب مخصص بسمة الرأس المصدري، ويجب أن يصعد لفحصها، وإذا لم يصعد ستبقى الجملة لاحنة إلى حين انتقال "ماذا"، وذلك نحو:

(52) * اشترى زيد ماذا؟

والذي يؤكد أيضا وجوب نقل مركب استفهام إلى مخصص الرأس المصدري سلكيا وفي التركيب الظاهر هوعدم قدرة إدراج مركبات معجمية في موقع إقلاع مركبات الاستفهام نحو مخصص المصدري، سواء استفهم عن البؤرة مثلما في(53) أو استفهم عن المفعول مثلما في(54):

(53) أ) من ضربه زيد؟

ب)* من طالب ضربه زيد؟

(54) أ) ماذا اشترى زيد ؟

ب)* ماذا اشترى زيد كتابا؟

ج)*ماذا اشتراه زيد ؟

يؤكد لحن (52) و(53 ب) و(54 ب وج) إجبارية النقل لأجل فحص سمة الرأس المصدري، وعدم إمكانية إدراج المركبات المستفهم عنها في سياق الاستفهام. ويختلف نقل مركبات الاستفهام بحسب الموضوع المستفهم عنه، وسنركز على أربعة نماذج لتفسير هذا النقل، وهي "من" و"ماذا" و"الهمزة" و"أي".

1.2.2. "ماذا" و"من" وفحص سمة الرأس المصدري

إن تخصيص المصدري بسمة [+استفهام] يجعل الجملة تؤول بجملة استفهام، ويحتم نقل كل مركب يحمل هذه السمة لأجل فحصها. وبالنظر إلى نوع مركبات الاستفهام فإنها تختلف بحسب الموضوع التركيبي المستفهم عنه داخل الجملة؛ فـ"ماذا" يستفهم بها عن المفعول [−عاقل] مثلما في (55) و"من" يستفهم بها عن المفعول [+عاقل] مثلما في (56).

(55) أ) اشترى زيد تفاحا

ب) اشترى زيد ماذا؟

وبما أن "ماذا" مميزة بسمة [+استفهام] فإنها تصعد مباشرة إلى مخصص المصدري لفحص سمتها في مقابل السمة نفسها المخصصة للرأس المصدري من دون المرور عبر مخصصات المقولات الوظيفية الأخرى لعدم حاجتها إلى سمات هذه المقولات لتصبح البنية:

ج) ماذا اشترى زيد ؟

ويطبق الإجراء نفسه على مفعول بسمة [+عاقل]، نحو:

(56) أ) ضرب زيد عمرا

ب) ضرب زيد من ؟

ج) من ضرب زيد ؟

ويمكن تمثيل اشتقاق (55 ج) و(56 ج) مثلما في (57) التالية:

(57) [ماذا [+استفهام] [مخ [اشترى] [زيد [أث أث]]]]

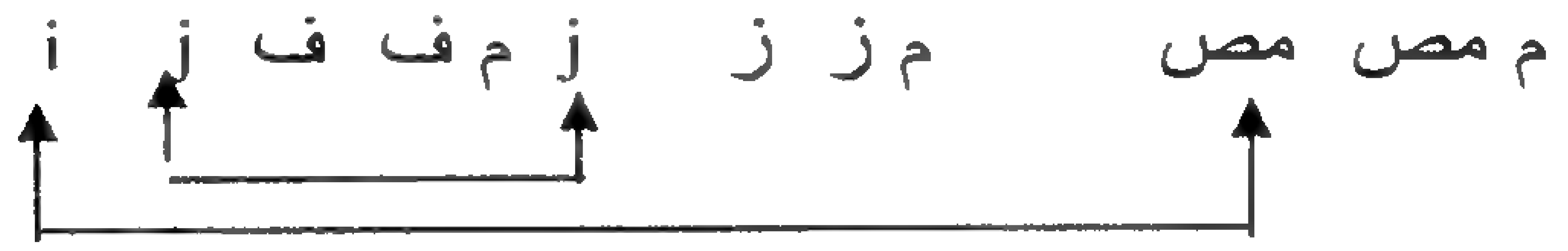

وفي حال نقل الفاعل إلى مخصص الزمن لفحص سمة [+رفع] تصبح البنية (57) مثلما في (58) التالية:

(58) [ماذا [+استفهام] [زيد [اشترى] [أث [أث أث]]]]

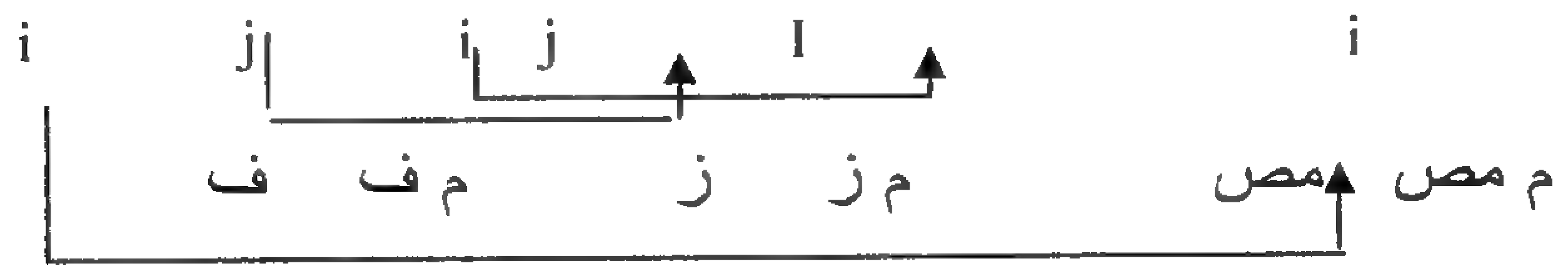

فلقد تم نقل "ماذا" في خطوة واحدة، ولم يخرق هذا النقل قيد النقل القصير لعدم حاجته إلى مخصصات المقولات التي تتوسط المركب المصدري والمركب الفعلي، والدليل على ذلك عدم تأثير "ماذا" على صرافة الفعل، خاصة من حيث التطابق.

2.2.2. همزة الاستفهام وفحص سمة [+استفهام]

تختلف همزة الاستفهام عن مركبات الاستفهام الأخرى، فهي أصل باب الاستفهام، وتلتحم بالمركب الاسمي المستفهم عنه، سواء أكان بؤرة أم مفعولا إذا دلت الهمزة على تصور، وتلتحم بالفعل إذا دلت على التصديق، وسنعالج التصاق الهمزة بالبؤرة وبالمفعول.

إن همزة الاستفهام لا يمكن أن تشكل بمورفيم استفهام مستقل صواتيا وبمضمون دلالي مستقل؛ لأنها تحتاج دائما إلى مقولة تلتحم بها لتشكل معها موضوعا تركيبيا جديدا ببطاقة الهمزة التي تحمل سمة [+استفهام]، ونمثل لهذا الالتحام وفق قاعدة تشكيل الموضوعات التركيبية ب(59) التالية(وأنظر الفصل الأول من هذا الكتاب):

(59) X : [همزة [همزة، مركب اسمي]]

فهذا الموضوع يتكون من عنصرين هما: الهمزة البطاقة والرأس في الوقت نفسه والحاملة سمة [+استفهام] والمركب الاسمي بسمة [+بؤرة] أو [+مفعول]. وتبين سمة بطاقة هذا الموضوع [+استفهام] أنه بحاجة إلى فحص هاته السمة في مقابل رأس وظيفي يحمل السمة نفسها وهو المصدري، وتتم هذه العملية مثلما في التشجير (60) التالي:

(60)

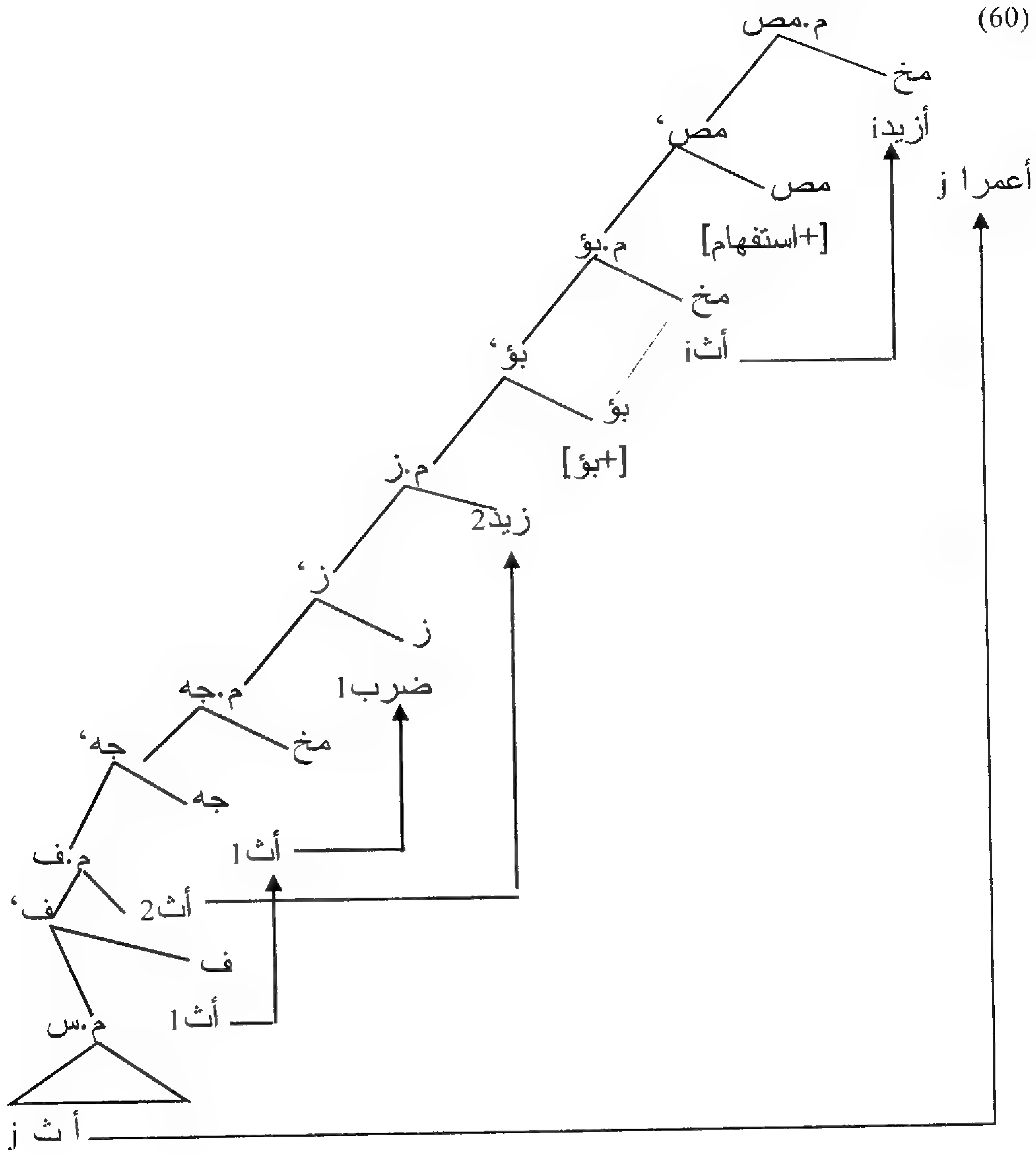
م.مص
مص'
مخ
أزيدi
مص
أعمرا j
[+استفهام]
م.بؤ
مخ
بؤ'
أثi
بؤ
[+بؤ]
م.ز
زيد2
ز'
ز
م.جه
ضرب1
جه'
مخ
جه
م.ف
أث1
ف'
أث2
ف
م.س
أث1
أ ث j

3.2. "أي" وفحص سمة المصدري

تتميز "أي" عن مركبات الاستفهام الأخرى في المستوى التركيبي والدلالي، وفي طريقة فحص سمة [+استفهام]، وفي إظهار العلامات الإعرابية التي تعكس نوع المركب المستفهم عنه، أبؤرة أم مفعولا أو غيرهما، ويمكن لـ"أي" أن تظهر تطابقا في حدود معينة، وسيتضح ذلك فيما سيأتي.

يستفهم ب"أي" مضافة ومفردة عن كل شيء؛ عن العاقل وعن غير العاقل نحو:

(61) أي رجل في دارك؟

(62) أي كتاب اشتريت؟

ويستفهم بـ"أي"عن كل هي جزء منه، نحو:

(63) أي إخوتك زيد؟

فالسائل يعلم أن "زيدا" أحد إخوتك لكنه لا يدري أيهم "زيد"، وتقول أيضا:

(64) أي الدجاج ألذ ؟

فتقول "فخذه" أو صدره ...

ويستفهم بـ"أي" عن نكرة وعن معرفة، فتقول في حال النكرة:

(65) أي كتاب قرأته ؟

وتقول في حال الاستفهام عن معرفة:

(66) أي الطالبين نجحا في الامتحان

ويستفهم بـــ"أي" مفردة عن ذكر أو أنثى وعن الجمع وعن الواحد وعن المثنى شرط أن تضاف، حيث تنعكس سمات التطابق على المضاف إليه، وتكون "أي" في هذه الحال بمنزلة "من" و"ما" لأنها تقع على جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد، وذلك نحو:

(67) أ) أي طالب نجح في الامتحان؟

ب) أية طالبة نجحت في الامتحان؟

(68) أي طلاب نجحوا في الامتحان؟

أي طالبين نجحا في الامتحان؟

والإضافة أحسن مع "أي" وإن لم تضف جرى عليها ما يجري على الأسماء غير المضافة، فتأتي منونة مرفوعة ومجرورة ومنصوبة، وتأتي مفردة مثناة ومجموعة، ونحيل في هذا الباب على المبرد في المقتضب (ج 3 : 294-304). وتقع "أي" المضافة مفردة للجماعة والمثنى على لفظ واحد مثلما هو الحال مع "من" و"ما"، ومفردة في "أي" أحسن.

بعد تقديم بعض الخصائص المميزة ل"أي" سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف يستفهم بـــ"أي"؟ وعلى أي مركب يستفهم بها عنه؟ وكيف تصعد إلى مخصص المصدري لفحص سمة [+استفهام]؟

نعتقد أن "أي" مثل همزة الاستفهام تلتحم مع مركب لتشكل معه موضوعا تركيبيا جديدا في موقع إدراج هذا المركب، سواء أكان بؤرة أم مفعولا مع اختلاف

في نوع الموضوع المشكل؛ فمع الهمزة يحافظ الموضوع التركيبي الجديد على السمة نفسها التي ورثها أو اكتسبها في موقع إدراجه، والدليل على ذلك أن الموضوع التركيبي الجديد يحتفظ بعلامته الإعرابية؛ فإن كان مرفوعا بقي كذلك، وإن كان منصوبا بقي منصوبا حتى بعد صعوده إلى مخصص المصدري. ويختلف الأمر مع "أي"؛ فالتحام "أي" مع البؤرة أو مع المفعول يشكل موضوعا تركيبيا جديدا وهو المركب الإضافي من رأس "أي" ومن فضلة المركب الاسمي المجرور، ونمثل لهذا الموضوع بما يلي:

(69) مركب إضافي: [أي [أي، مركب اسمي]]

فهذا الموضوع يتكون من عنصرين: من "أي" البطاقة والرأس التي تحمل سمة [+استفهام] ومن المركب الاسمي المجرور، وإذا احتفظ الموضوع التركيبي مع الهمزة بحركة إعرابه الأصلية فسيتحقق مع "أي" مضافا إليه مجرورا، وستنعكس حركته الإعرابية على رأس المركب الإضافي "أي"، فإذا جاء مرفوعا دل على أنه بؤرة أو غير ذلك، وإذا جاء منصوبا دل على أنه مفعول، وذلك نحو:

(70) أ) أي طالب نجح في الامتحان

ب) أي طالب اختبرت في الامتحان

وإذا جاءت "أي" رأس مركب إضافي فالأحسن فيها الإفراد، لأنها ستعكس تطابقا في الجنس مع الفعل، وستعكس فضلتها (المضاف إليه) تطابقا في العدد مع الفعل نفسه، نحو:

(71) أ) أي طالبة نجحت في الامتحان؟

ب) أي طلاب نجحوا في الامتحان ؟

ج) أي طالبين نجحا في الامتحان ؟

د) أية طالبات نجحن في الامتحان ؟

الملاحظ في (70 أ) أن حمل "أي" رأس المركب الإضافي إعراب الرفع يعني أن الاستفهام وقع على البؤرة في مخصص إسقاط البؤرة، ووقع الاستفهام في (70 ب) على المفعول لحمل "أي" حركة إعراب النصب، وتؤكد (71) أن "أي" تحمل فقط سمة "الجنس" لأن الجنس معجمي (انظر فصل التطابق)، وتنعكس باقي السمات الأخرى على المضاف إليه.

بافتراض أن الأحسن في "أي" أن تضاف مفردة لتشكل مع كل مركب اسمي التحمت به مركبا إضافيا الذي ينتقل إلى مخصص المصدري لأجل فحص سمة [+استفهام] فإن تكوين موضوعات تركيبية جديدة برأس "أي" تتم في موقع إدراج فضلته، ويتبين ذلك من خلال ما تحمل "أي" من علامات إعرابية؛ فإذا جاءت منصوبة وقع الاستفهام على المفعول، وإذا جاءت مرفوعة وقع الاستفهام إما على البؤرة أو على غيرها، وتأتي فضلة "أي" دائما مجرورة.

إن تخصيص رأس المركب الإضافي بسمة [+استفهام] بصفة عامة يقتضي نقله إلى مخصص الرأس المصدري الحامل للسمة نفسها لأجل فحصها، لأنها سمة قوية تتطلب الفحص في التركيب الظاهر وإلا فشل الاشتقاق، فمثلا لو وقع الاستفهام على البؤرة فأول عملية تركيبية هي التحام "أي" بهذه البؤرة ليشكلا معا مركبا إضافيا، وينتقل هذا المركب الإضافي مباشرة إلى مخصص الاستفهام لفحص

سمة [+استفهام] تاركا وراءه أثرا يحمل قرينة المركب الإضافي المنقول، وهذا النقل مطابق لقيد النقل القصير لانعدام عقدة تركيبية في طريق صعود المركب الإضافي قد تمنعه من القفز فوقها للوصول إلى مخصص المصدري.

وإذا وقع الاستفهام عن المفعول فإن الإجراء نفسه يطبق، وذلك بالتحام "أي" مع فضلة المركب الفعلي وحملها علامة النصب دليلا على وقوع الاستفهام على الفضلة المنصوبة، وتصبح هذه الفضلة مجرورة دليلا على تشكيل المركب الإضافي الذي ينتقل إلى مخصص المصدري تاركا وراءه أثرا في موقع إقلاعه ومربوطا بسابقه لاشتراكهما في القرينة نفسها، ولا يستدعي نقل هذا المركب الإضافي المرور عبر مخصصات المقولات الوظيفية التي تتوسط المركب الفعلي والمركب المصدري لعدم وجود سمة في مخصصاتها قد تجذبه لفحصها. زيادة على ذلك فإن نقل المركب الإضافي إلى مخصص المصدري مشروع، لأن السلسلة الناتجة عن هذه العملية متناسقة؛ فرأس السلسلة (أي + مركب اسمي مضاف إليه) وقدمها (الأثر) الذي في موقع إقلاع هذا الرأس يشكلان معا إسقاطا موسعا (وأنظر مبدأ تناسق السلسلة لشومسكي (Chain Uniformity Principle (1993)، وأي نقص أو خلل في النقل قد يؤدي إلى فشل الاشتقاق، فمثلا نقل أحد جزءي المركب الإضافي (:أي + مركب اسمي مضاف إليه) من موقع إدراج البؤرة أو المفعول دون الجزء الآخر يؤدي إلى فشل الاشتقاق، كأن نشتق(72) من (71 ب) السالفة (72):

(72) * أي اختبرت طالبا في الامتحان ؟

ويؤدي أيضا مكوث المركب الإضافي في موقع إقلاعه دون الصعود إلى مخصص المصدري إلى فشل الاشتقاق، نحو:

(73) * اختبرت أي طالب في الامتحان ؟

فلحن (72) ناتج عن نقل رأس المركب الإضافي دون فضلته، أما لحن (73) فسببه عدم نقل المركب الإضافي برأس وحمله لسمة [+استفهام] ثم مكوثه في موقع المركب المستفهم عنه.

ويمكن تمثيل جمل الاستفهام بـــ"أي" قبل الاشتقاق في (74) حيث تشكل "أي" مع البؤرة أو المفعول مركبا إضافيا برأس يحمل سمة [+استفهام] وجب نقله إلى مخصص المصدري لفحص سمة الرأس المصدري [+استفهام] القوية في التركيب الظاهر وبشكل موافق لقيد النقل القصير ولمبدإ تناسق السلسلة.

(74) [مخ [+استفهام] [مخ [+بؤرة] [مخ [±ماض] [مخ [±استفهام] [مخ [ف [م.س]]]]]

م مص مص م بؤ بؤ م ز ز م جه جه م ف ف

فإذا وقع الاستفهام على البؤرة فإن "أي" تلتحم مع مخصص البؤرة ليشكلا معا مركبا إضافيا برأس (أي) وفضلته البؤرة، وإذا وقع الاستفهام على المركب الاسمي المفعول فضلة الرأس الفعلي يطبق إجراء الإضافة نفسه بالتحام "أي" مع هذه الفضلة لإنتاج موضوع جديد، وإذا تم تخصيص رأس المركب المصدري بسمة [+استفهام] يصبح نقل المركب الإضافي المستفهم به عن أي موضوع تركيبي إجباريا إلى مخصص الرأس المصدري لأجل فحص سمته القوية ويترك وراءه أثرا دالا يشترك معه في القرينة نفسها.

وإذا افترضنا أن هذا الإجراء طبق على الجملة (75 أ) الموافقة للتمثيل (74) قبل الاشتقاق فإن تاريخ اشتقاق هذه الجملة يمكن تمثيله في "ب" و"ج" لنصل إلى (76) ب "أي" مرفوعة أو منصوبة البنية النهائية المشتقة من (75):

(75) أ) ضرب زيد طالبا ب) ضرب زيد أي طالب ؟

ج) أي طالب ᵢ ضرب زيد أثᵢ ؟

(76) [أي/أي طالب [+استفهام] [أث [+بؤ][زيد [ضرب] [أث [أث] [أث [أث [أث]]]]]

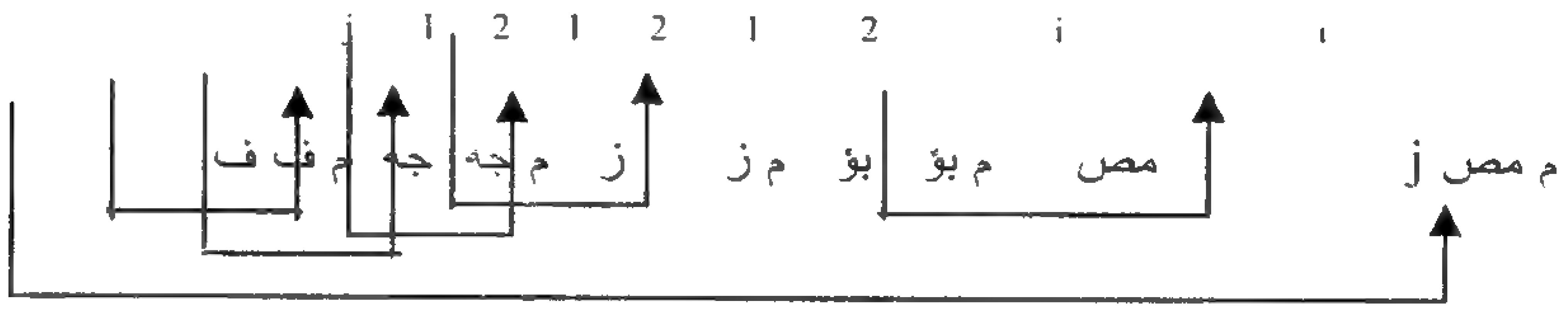

4.2. خاتمة واستنتاج

يتبين مما سبق أن سمة الرأس المصدري [+استفهام] في سياق جملة الاستفهام سمة قوية تقتضي الفحص في مستوى التركيب الظاهر، ولفحص هذه السمة يجب مراعاة نوع الموضوعات التركيبية المستفهم عنها داخل الجملة من حيث الموقع الذي تتوزع فيه؛ فلكل موضوع مقابل من حيث الاستفهام يدل عليه، ولفحص سمة الرأس المصدري يجب نقل مركبات الاستفهام إما في شكل عناصر مستقلة صواتيا ودلاليا وإما في شكل عناصر ملتحمة مع الموضوعات المستفهم عنها التي تشكل معها موضوعات تركيبية جديدة، ولاشتقاق جمل الاستفهام يجب مراعاة عملية النقل وما يرتبط بها من مبادئ وقيود مثل مبدإ النقل القصير وقيد الربط الأدنوي وقيد بناء سلسلة متناسقة.

3. المصدري وجملة الصلة

لقد بينا فيما سبق كيفية فحص سمة المصدري في سياق الجملة الإخبارية ببؤرة وفي سياق جملة الاستفهام؛ فلفحص سمة المصدري القوية تتفاعل عدة قيود ومبادئ لضبط العمليات التركيبية، سواء في التركيب الظاهر أو في التركيب الخفي. وننتقل إلى تفسير خاصية أخرى مرتبطة بمقولة المصدري الوظيفية في سياق جملة الصلة بمختلف أشكال تحققها. وتتعلق أهم المحاور التي سنعالجها في هذا الباب بتقديم معطيات أولية مثل التمييز بين الصلة الحرة والصلة المقيدة، وبتفكيك البنية السماتية للمصدري الموصول المتمثلة في سمة [±تعريف] وسمات التطابق ثم سمات الإعراب. ويحتم حمل المصدري الموصول لهاته السمات فحصها، ويطرح في هذه الحال بعض المشاكل منها: ما هو العنصر المؤهل لفحص هذه السمات؟ وما هي أهم القيود المتحكمة في ذلك؟ وكيف يتم الفحص في سياق جملة الصلة؟

1.3. الصلة الحرة والصلة المقيدة

ترتكز جملة الصلة في اللغة العربية على ثلاث دعائم أساسية، وهي: مرجع الصلة المركب الحدي الذي يعلو جملة الصلة بجميع عناصرها، والمصدري الذي يتحقق في شكل موصول يترأس جملة الصلة، ثم الضمير العائد من جملة الصلة، ويسهم كل عنصر من هذه العناصر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إظهار خصوصيات جملة الصلة. ويمكن تمثيل هذه العناصر قبل التمييز بين الصلات الحرة والصلات المقيدة بما يلي:

(77) ... سابق الصلة ... الموصول ... الضمير العائد ...

(م.حد) (م.مص) (م.حد)

ويعني ظهور الضمير العائد في جملة الصلة أن الموصولات اسمية، مثل "الذي" أصل للموصولات وما جاء في معناه مثل"من" و"ما"، أو ما اشتق منه مثل "التي" و"اللتان" و"اللذان". ويعني عدم ظهور الضمير العائد من جملة الصلة أن الموصولات الحرفية مثل "أن" و"أن"[1]، لأن الضمير العائد لا يشترك في القرينة إلا مع مركبات اسمية إحالية أو مع ما شابهها، ولا يمكن أن يشترك في القرينة مع الحروف لانعدام الإحالة فيها، فمثلا "ما" الموصول بمعنى "الذي" يحتاج إلى ضمير عائد من جملة الصلة يشترك معه في القرينة، نحو:

(78) أعجبني ما صنعته

وإذا جاءت "ما" حرفية فلن تحتاج إلى ضمير عائد، وتؤول مع صلتها بمصدر مؤول، وتكون في هذه الحال نكرة موصوفة، والنكرة لا توصف بمعرفة (الضمير) لأن الضمائر أقوى المعارف ولا تتحقق إلا بعد ذكر سابق. ونمثل لــ"ما" الحرفية بما يلي من مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري:

(79) مررت بما معجب لك

[1]– يميز النحاة بين الموصولات الحرفية والموصولات الاسمية بحسب ما توصل به وبظهور الضمير العائد من جملة الصلة أو عدم ظهوره. يقول المبرد في المقتضب ج 3: 199: "واعلم أن "أن" الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن في الفعل راجع إليها، وكذلك "أن" الثقيلة؛ لأنهما حرفان، وليسا باسمين، وإنما يستحق الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده، والذي و(من) و(أي) أسماء، فلابد في صلاتها مما يرجع إليها؛ ألا ترى أنك تقول: جاءني اللذان فى الدار، فيعرف. وتقول : أيهم يأتيك تضربه، وأيهم يأتيك فاضرب...".

فـــ"ما" جاءت حرفية وتؤول مع صلتها بالمصدر المؤول، ولا تحتاج إلى ضمير عائد تشترك معه في القرينة نفسها.

أما سابق الصلة[1] فإنه أساسي للتمييز بين الصلة الحرة والصلة المقيدة؛ فالصلة الحرة هي الصلة التي تتحقق من دون سابق، إلا أن هذا لا يمنع ظهور السابق مع "الذي" ومشتقاته مثل"التي" و"اللذان"، وذلك نحو:

(80) أ) جاء الذي كتب المقال

ب) جاء الطالب الذي كتب المقال

(81) أ) الذي كتب المقال طالب

ب) الرجل الذي كتب المقال طالب

وإذا كان الموصول "الذي" يقبل التوزيع في الصلات الحرة وفي الصلات المقيدة فهناك موصولات لا تقبل التوزيع إلا في الصلات الحرة، هذه الموصولات هي "من" و"ما"، وذلك مثلما في (82 ب) و(83 ب):

(82) أ) أفادني ما كتبت

ب)* أفادني المقال ما كتبت

1– يأتي مرجع الصلة أو سابق الصلة مركبا حديا ولا يمكن أن توجد صلة مقيدة من دونه، ويتوزع إما كبؤرة كما في (i) أو كمركب اسمي في الجملة الدامجة، وقد يأتي مرجع الصلة فاعلا كما في (ii) أو مفعولا كما في (iii) أو نائب فاعل كما في (iv) أو مجرورا كما في (v):

(i) الرجل الذي سافر رجع البارحة

(ii) جاء الطفل الذي غاب البارحة

(iii) اختبر الأستاذ التلميذ الذي نجح

(iv) جيء بالطفل الذي سافر

(v) مررت بالطفل الذي سافر

(83) أ) شجعت من فاز بالسباق

ب)* شجعت العداء من فاز بالسباق

فلحن الجمل (82 ب) و(83 ب) راجع إلى أن "من" و"ما" وما شابههما من المصدريات الموصولة، ولا يمكن أن تتوزع في سياق الصلة المقيدة التي تحتاج إلى سابق يتقدمها.

وتتميز الصلة المقيدة بوجود سابق يتوزع معها في شكل خطي لا يمكن أن تتقدم عليه مثلما في (84 ب):

(84) أ) جاء الطالب الذي نجح

ب)* الذي نجح جاء الطالب

ويتطابق سابق الصلة المقيدة مع المصدري الموصول، وخاصة "الذي" ومع الضمير العائد من هذه الصلة في سمات الجنس والعدد والتعريف، نحو:

(85) أ) جاء الطالبان اللذان نجحا

ب) جاءت الطالبتان اللتان نجحتا

ج)* جاءت الطالبتان اللذان نجحا

فلحن (ج) ناتج عن انعدام التطابق بين مرجع الصلة والمصدري الموصول في سمة الجنس.

ويجب التنبيه إلى أن سمة التعريف التي تتحقق لاصقة بالذي تجعل هذا الموصول معرفا دائما ومطابقا لسابق الصلة في السمة نفسها، وكلما تصرف سابق الصلة من حيث سمات التطابق تبعه "الذي" في ذلك مثلما في (85).

2.3. بنيات جملة الصلة المقيدة

قد تتحقق جملة الصلة المقيدة بأربع بنيات تختلف باختلاف المقولات المعجمية التي تتصدرها، وتتشابه هذه البنيات من حيث اشتمالها على ضمير عائد يربطها بسابقها، ونمثل لهذه البنيات كالتالي:

– الصلة بفعل وفاعل في حال اللزوم والمفعول في حال التعدي، نحو:

(86) أ) جاء الطالب الذي سافر أبوه

ب) جاء الطالب الذي هنأ صديقه

– الصلة بمبتدإ وخبر، ويتصل الضمير العائد من جملة الصلة في هذا السياق بالمبتدإ الذي قد يتحقق في شكل مركب حدي ظاهر أو في شكل ضمير منفصل بوظيفتين باعتباره مركبا اسميا مبتدأ وضميرا عائدا يربط جملة الصلة بسابقها نحو:

(87) أ) جاء الطالب الذي أبوه مريض ب) جاء الرجل الذي هو مريض

– الصلة الشرطية، ويتصل فيها الضمير العائد إما بفعل الشرط أو بفعل الجواب نحو:

(88) جاءني الرجل الذي إن تكرمه يكرمك

– الصلة كمركب حرفي أو ظرفي، نحو:

(89) أ) جاءني الرجل الذي في ضيعتك ب) جاءني الرجل الذي أمامك

وعموما فإن الصلة سواء أكانت حرة من دون سابق أو مقيدة بسابق فلابد لها من مصدري موصول يتوزع في موقع ابتدائها، ولابد لها من ضمير عائد يطابق هذا المصدري الموصول في حال الصلة الحرة ويطابق سابق الصلة في حال الصلة المقيدة.

ويمكن اعتبار المصدري الموصول في جملة الصلة المقيدة حلقة وصل بين سابق الصلة والضمير العائد من الصلة المقيدة في اتجاهين: من اليمين إلى اليسار مع الضمير العائد، ومن اليسار إلى اليمين مع سابق الصلة، ويمكن تمثيل ذلك بـ(90) بالنسبة للصلة المقيدة وبـ(91) بالنسبة للصلة الحرة مع إمكانية افتراض سابق فارغ مع "الذي":

(90) أ) ... سابق الصلة ... المصدري الموصول ... الضمير العائد

(91) ب) سابق فارغ ... المصدري الموصول ... الضمير العائد ...

(الذي)

وسنركز على المصدري الموصول الذي يهمنا في هذا الباب. فوجود المصدري الموصول في هذا الموقع، سواء في الصلة المقيدة أو في الصلة الحرة، يجعله يتميز بعدة سمات تقتضي فحصها عن طريق النقل كاستراتيجية الحل الأخير. ومن بين هذه السمات المميزة للمصدري الموصول توجد سمة [+تعريف] وسمات التطابق ثم

سمات الإعراب، وسنوضح كيفية فحص هذه السمات بالتركيز على الموصول "الذي"؛ فهو موصول محض وأصل الموصولات الذي تشتق منه باقي الموصولات، إما من لفظه مثل الموصولات المثناة أو المجموعة (:اللذين، اللتين، الذين...)، أو من معناه مثل ("من" و"ما") التي لا تكون موصولة إلا إذا جاءت بمعنى "الذي" وقبلت أن تعوض به.

3.3. البنية السماتية للمصدري الموصول

يمكن تقسيم الموصولات إلى نوعين هما: موصولات محضة مثل "الذي" ومشتقاته، وهي التي لا تقوم بأية وظيفة أخرى سوى الوصل، وموصولات غير محضة مثل "أل" و"من" و"ما"، وهي التي لا تقتصر على الوصل إلا إذا جاءت بمعنى "الذي"، وتؤدي وظائف أخرى كالاستفهام والشرط والجر والتعريف. وسنقتصر على الموصول المحض "الذي" ومشتقاته لتفسير أهم السمات التي يحملها، والتي تتطلب فحصا عن طريق النقل. ويتوزع هذا الموصول "الذي" في الموقع التركيبي المخصص للرأس والمختصر عادة في (مص ، Comp)، وهو موقع وظيفي من دون دور محوري ظاهر. وحسب البرنامج الأدنوي فهو موقع غير مربوط معجميا، وتعتبر الموصولات التي تتوزع في هذا الموقع الوظيفي غير واضحة السمات؛ فقد ميز النحاة القدامى بين الاسمية منها والحرفية باعتماد استراتيجية الضمير العائد (أنظر الهامش (4) السابق)؛ فالموصولات الاسمية توجد بوجود ضمير عائد من جملة الصلة، أما الموصولات الحرفية فلا يظهر معها الضمير العائد، لأن الضمائر تعود على الأسماء ولا تعود على الحروف.

وبالنظر إلى تعريف القدامى للأسماء بأنها ما دلت على معنى في ذاتها غير مقترنة بغيرها فإن هذا التعريف لا يشمل الموصولات باعتبارها غير مستقلة دلاليا، التي تكون في جاجة دائما إلى جملة الصلة لتبيان معناها. وإذا اعتبرناها حروفا فكيف نفسر عود الضمير عليها وتطابقه مع بعضها، خاصة مع "الذي" ومشتقاته؟ الظاهر أن الموصولات ليست أسماء ولا حروفا على المستوى المعجمي ولا حروفا، لكن هل يعني هذا أنها تقع وسطا بين الأسماء والحروف، أو أنها أسماء بحسب الوظيفة التي تشغلها داخل الجملة التي تتوزع فيها، فتارة تكون بمثابة الحروف وتارة تؤدي وظيفة الأسماء؟

أمام تعدد تأويلات الموصولات هذه فإنه لا يمكن القول إن الموصولات مقولات اسمية معجمية محضة، وإنما مقولات وظيفية، لأنها من دون أدوار محورية واضحة، وتتوزع في مواقع وظيفية تقتضي صعود مقولات لفحص سماتها. ومن بين السمات التي تحملها الموصولات التي تتطلب ظهور الضمير العائد من جملة الصلة، وخاصة "الذي" توجد سمة [+تعريف] التي تتحقق صواتيا في شكل لاصقة "أل" المتصلة بـــ"الذي" والملازمة له في الصلة المقيدة والصلة الحرة. وبما أن جملة الصلة بموصولها نوع من الصفات الجملية تصف سابقها في سياق الصلة المقيدة، فإن الصفات تتطابق مع موصوفها في التعريف والتنكير نحو:

(92) أ) الطالب المجتهد نجح في الامتحان

ب)* الطالب مجتهد نجح في الامتحان

(93) أ) طالب مجتهد نجح في الامتحان

ب)* طالب المجتهد نجح في الامتحان

فـ"ب" في كل من (92) و(93) لاحنة لانعدام التطابق في التعيين (التعريف) بين الصفة والموصوف. وبما أن الصلة صفة مرؤوسة بموصول فإنه يشترط في هذا الموصول أن يتطابق في سمة [+تعريف] مع سابق الصلة في سياق الصلة المقيدة (أنظر عون وشواري 1996) كما في (94 ب) التالية:

(94) أ) قرأت الكتاب الذي اشتريته البارحة

ب)* قرأت كتاب الذي اشتريته البارحة

وإذا جاء سابق الصلة نكرة فلن يظهر الموصول، والذي يؤكد حمل الموصول "الذي" لسمة [+تعريف] هو أنه يأتي دائما معرفا حتى في غياب سابق الصلة، أي في الصلة الحرة:

(95) أ) جاء الذي سافر إلى الرباط ب) جاء من ذهب إلى الكلية

والذي يؤكد أيضا حمل الموصول لسمة [+تعريف] هو توزيعه في سياق النداء، حيث يأتي منادى نحو:

(96) يا من سافر إلى الرباط

وليست سمة التعريف السمة الوحيدة التي يحملها الموصول "الذي" وما شابهه وإنما يحمل سمات أخرى مثل التطابق والإعراب، سواء في الصلة المقيدة أو في الصلة الحرة. ويتحقق التطابق في حال حمل "الذي" سمات الجنس مثل التأنيث أو التذكير كما في (97) وفي حال حمله لسمات العدد مثلما في (98):

(97) أ) جاء الولد الذي ب) جاءت الفتاة التي ....

(98) أ) فر السجين الذي أضرب عن الطعام

ب) فرت السجينات اللواتي أضربن عن الطعام

ج) فر السجينان اللذان أضربا عن الطعام

وتستلزم حمل "الذي" لسمات التطابق علاقته بالحمل في جملة الصلة الذي يليه ويطابقه في جميع السمات، وتستلزمه أيضا علاقته الإحالية بالضمير العائد من جملة الصلة، ثم علاقته بسابق الصلة نحو:

(99) أ) ذهب الطالبان اللذان قابلهما المدير

ب) قابلت الأستاذين اللذين زارا الجامعة

ففي (99 أ) طابق الموصول "الذي" سابق الصلة، وطابق الضمير العائد من جملة الصلة في سمة العدد [+مثنى] وفي سمة الجنس [+مذكر] ثم في سمة الإعراب [+رفع] لوقوع سابق الصلة فاعلا، وفي (99 ب) طابق الموصول "الذي" سابق الصلة والضمير العائد من جملة الصلة في سمة العدد [+مثنى] وفي سمة الجنس [+مذكر] وفي سمة الإعراب [+نصب] لوقوع سابق الصلة مفعولا. وما يلاحظ من الأمثلة السابقة هو أن التطابق بين الموصول وسابق الصلة تام وليس جزئيا؛ وفي حال غياب سمة من سمات التطابق في أحد العنصرين فإن ذلك سيؤدي إلى لحن الجملة، مثلما في الجمل التالية:

(100) * جاء الرجل اللذان أبوهما مسافر

(101) * جاءت الفتاة الذي أبوها مريض

(102) * الرجلان الذين أبوهما مسافر

ويرجع عدم مقبولية (100) إلى غياب التطابق بين الموصول وبين سابق الصلة في سمة [+مفرد]، ويرجع لحن الجملة (101) إلى غياب التطابق بين الموصول وبين سابق الصلة في سمة [+مؤنث]، ويرجع لحن الجملة (102) إلى غياب التطابق بين الموصول وبين سابق الصلة في سمة [+رفع].

يتبين مما سبق أن التطابق بين الموصول وسابق الصلة يجب أن يكون تاما في جميع السمات، وقد تفتقد هذه الخاصية جزئيا بين الموصول والضمير العائد من جملة الصلة، خاصة من حيث التطابق في الإعراب؛ ففي (99 أ) مثلا جاء الضمير العائد من جملة الصلة في موقع المفعول منصوبا ومتصلا بالفعل "قابل" ومطابقا للموصول في التثنية والتذكير ولم يطابقه في الإعراب لأن الموصول مرفوع بالألف لأنه مثنى بينما الضمير منصوب، الشيء نفسه بالنسبة لـــ(99 ب)، فالضمير المدمج في الحمل "زار" مرفوع لأنه في موقع الفاعل المضمر، بينما الموصول منصوب بالياء لأنه مثنى مطابق لسابق الصلة المفعول (الأستاذين).

نستنتج مما سبق أن المصدري الموصول "الذي" يعتبر أصل الموصولات، وموصولا محضا يحمل سمات أغلبها سمات مقولية مثل حمله لسمة [+تعريف] الصرافية والملتصقة به، وحمله لسمات التطابق [α شخص] و[β شخص] و[γ شخص]. وتتمثل سماته أيضا في حمله لسمات الإعراب التي تتحقق صرافيا بعلامات ضميرية ملتصقة وملحقة به في شكل ضمائر مدمجة في الجمل تبين تطابق الموصول مع سابق الصلة المقيدة الذي قد يأتي فاعلا أو مفعولا في الجملة الدامجة. وقد يحمل الموصول "الذي" السمات السابقة حتى في الصلة الحرة من دون سابق ظاهر. ويمكن إجمال سمات الموصول "الذي" نموذج الموصولات في الرسم التالي:

(103)

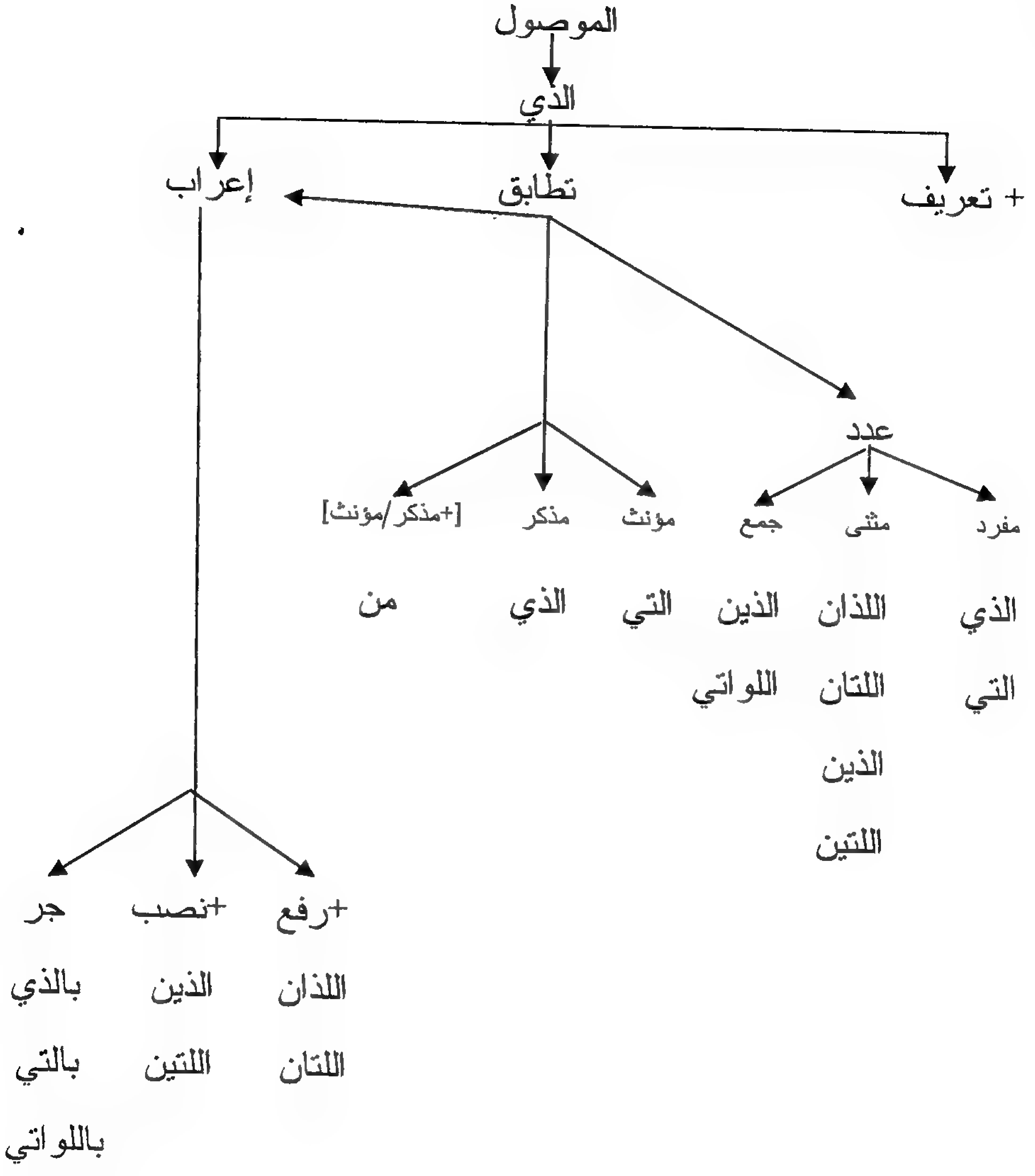
الموصول
الذي
+ تعريف
تطابق
إعراب
عدد
مفرد
مثنى
جمع
مؤنث
مذكر
[+مذكر/مؤنث]
الذي
التي
اللذان
اللتان
الذين
اللتين
الذين
اللواتي
التي
الذي
من
+رفع
+نصب
جر
اللذان
اللتان
الذين
اللتين
بالذي
بالتي
باللواتي

الملاحظ في (103) هو أن "الذي" رأس المصدري موصول يحمل سمات متعددة، أغلب هاته السمات سمات صِرافية تحتاج إلى الفحص قبل التهجية، لكن ما الذي يفحص سمات هذا الرأس المصدري؟ وأين تفحص هذه السمات؟ وبأية طريقة؟ وما هي القيود والمبادئ المتحكمة في ذلك؟ هذه الأسئلة وأخرى سنحاول الإجابة عنها فيما سيأتي.

4.3. "الذي" وطبيعة العنصر المنقول لفحص سماته

لقد فسرنا فيما سبق البنية السماتية للموصول "الذي" باعتباره موصولا محضا، وأصل الموصولات تشتق منه باقي الموصولات الأخرى كـ"الذين" و"اللذان"، مثلا. ويتوزع هذا الموصول في الصلات المقيدة مع مرجع سابق وفي الصلات الحرة من دونه، ويفترض أن هذا الموصول رأس الإسقاط المصدري الأدنوي (minimal) مولد في الموقع الذي يظهر فيه، أي تحت رأس المصدري الموصول، ويتطلب نقل عنصر إلى مخصصه لفحص سماته. وسنعتمد لمعرفة طبيعة العنصر المنقول بعض الأدلة من نظرية الإسناد (Prédication) لويليمز (1980) Williams؛ فقد افترض وجود نوعين من المحمولات (prédicats): محمولات مركبية مثل المركب الفعلي ومركب الصفة، ومحمولات جميلية، واشترط في المحمولات الجميلية أن تشتمل على متغير (variable) من دون إحالة مستقلة، وأن يتحقق إما في شكل ثغرة (gap) أو في شكل ضمير أو في شكل رابط (operator)، ويتوقف تأويل هذا المتغير على دخوله في علاقة مع سابق الفاعل الذي يتقدم المحمولات الجميلية. ويستدل على هذا النوع من المحمولات بجملة الصلة التي تتوفر على متغير يتحقق في موقع موضوع في شكل ضمير فارغ ينتقل إلى مخصص رأس هذه الصلة لفحص سمات المصدري الموصول بواسطة علاقة مخصص- رأس.

وكما لاحظت يتردو Iatridou (1990) فإن وجود متغير في إسقاط أدنى كاف لجعله مجالا حمليا. وبما أن جملة الصلة إسقاط مصدري موصول أدنى فإن اشتمالها على متغير في شكل رابط فارغ يجعلها حملا يدخل في علاقة إسنادية مع سابق الصلة، ويمكن موازاتها مع العلاقة الإسنادية بين الصفة والموصوف، ولا تكون هذه العلاقة مشروعة إلا إذا اشترك سابق الصلة، أي فاعلها، في القرينة نفسها مع العنصر الذي يحتل موقع مخصص الإسقاط المصدري الموصول الذي يجب أن يملأ بضمير فارغ منقول. وقد أكد سفير Safir (1986) أن العلاقة بين سابق الصلة وجملة الصلة تتم دائما بوسيط رابط غير محوري (Binder-A) (وانظر شومسكي ولاسنيك (1993) وغريمشاو (1994) وروفري (1994) وعون وبنمامون (1996) وعون وشويري (1996) و(1998)).

ويقتضي حمل الرأس المصدري الموصول "الذي" أصل الموصولات سمة [+تعريف] وسمات التطابق ثم سمات الإعراب (أنظر الرسم 103 السابق) فحص هذه السمات لإشباع رغباته الصِّرافية في الصلات المقيدة، لأن النقل مدفوع في هذا النوع من البنيات لفحص سمات "الذي". وتتم عملية الفحص في الصلات المقيدة بطريقتين هما: إما بنقل ضمير فارغ من مخصص إسقاط ضميري[1] كعنصر خفي

[1] - مثل محمد (1989) وبنمامون (1993) وعون وشويري (1996) و(1998) الضمائر في إسقاط خاص وفق نظرية "سَ" حيث تتحقق إما متصلات أو منفصلات في اللغة العربية، وتتصل برؤوس معجمية مثل الفعل والاسم والصفة والحرف.

ترأس الضمائر لإسقاطها الخاص الإسقاط الحدي تدعمه فرضيات النحاة القدامى، وهي أن الضمائر أسماء أضمرت بعد ذكر سابق وتشترك في الإحالة مع مراجعها المتقدمة عليها، وتؤدي جميع الوظائف الممكن أن تؤديها الأسماء المعجمية، وتحمل جميع علاماتها الإعرابية، ويكمن الاختلاف فقط في كون الأسماء قد تأتي نكرة أو معرفة، بينما الضمائر لا تأتي سوى معرفة لأنها لا تضمر إلا بعد ذكر. تشابه الضمائر مع الأسماء يجعلها تترأس إسقاطا حديا خاصا بها بمخصص ورأس حيث الرأس هو الضمير أما المخصص فقد يأتي مركبا حديا يشترك في القرينة مع هذا

يفتقد إلى مضمون صواتي، ويتشكل من مجموعة من السمات الشكلية مثل [+تعريف] ومن سمات التطابق التي تفحص في مقابل سمات "الذي" ليتم هذا النقل من داخل جملة الصلة ومن موقع مربوط معجميا إلى موقع غير مربوط معجميا، أي إلى مخصص الإسقاط المصدري، وإما بتوليد ضمير فارغ في مخصص الرأس المصدري الموصول. ويمكن تمثيل عمليتي الفحص انطلاقا من بنية الأساس (104) الآتية حيث تمثل (105) الفحص عن طريق النقل في غياب جزيرة، وتمثل (106) الفحص عن طريق التوليد المباشر لوجود جزيرة مانعة للنقل.

(104) ... م.حد$_i$.... [مخ$_i$[الذي]... [.... [....[ضم فارغ$_i$ [ضمير....]]]]]

م مص   مص   م.x   x   م حد   حد$_i$

(105) ... م.حد$_i$ ... [ضم فارغ$_i$ [الذي]....[أث [....[أث$_i$ [ضمير....]]]]]

م مص   مص   م x   x   م حد   حد$_i$

الضمير مثلما ما في (i)، وقد يأتي المخصص ظاهرا أو خفيا، وقد يتحقق المخصص الظاهر في شكل مركب استفهام مثلما في (ii) أو في شكل عبارة إحالية مثلما في (iii) أو في شكل مخصص خفي مثلما في (iv) وهي التي تهمنا:

(i) [م.حد$_i$ [ضمير]]
حد$_i$

(ii) [م.استفهام$_i$ [ضمير]]
حد$_i$

(iii) [عبارة إحالية$_i$ [ضمير]]
حد$_i$

(iv) [مخ.خفي$_i$ [ضمير]]
حد$_i$

بالنسبة للمخصص الخفي فإنه ضمير فارغ يتشكل في جملة لفحص سمات الرأس المصدري الموصول عن طريق النقل أو التوليد المباشر مثلما في (104) و(105) و(106).

(106) ...م.حدi ....[ضم فارغi [الذي].... [.... ضمير عائدi ....]]]

م مص ↑ مص جزيرة

توليد مباشر

يلاحظ من خلال (104) وجود إمكانيتين لاشتقاق جملة الصلة المقيدة هما الاشتقاق بالنقل والاشتقاق بالتوليد المباشر.

يفترض بالنسبة للاشتقاق عن طريق النقل المتمثل في (105) وحسب المعطيات السابقة في الهامش (6) السابق وجود إسقاط حدي ضميري برأس ضميري عائد ومخصص ضميري فارغ، هذا الإسقاط متصل يفترض اتصاله بالمقولات المعجمية؛ ففي حال اتصاله بمقولة الفعل فإن الإسقاط (م.x) الذي يعلو الإسقاط الحدي الضميري سيكون إسقاط الزمن بمخصص وبرأس، وفي هذه الحال ينتقل الضمير الفارغ وفق قيد النقل القصير إلى مخصص إسقاط الزمن فقط، لأنها محطة مرحلية اقتضاها قيد النقل القصير لينتقل بعد ذلك إلى مخصص الإسقاط الأعلى، أي إلى مخصص الإسقاط المصدري لفحص سمات الرأس المصدري الموصول تحت علاقة مخصص– رأس. ويمكن تمثيل (105) في حالة اتصال إسقاط الحد الضميري بمقولة فعلية بـــ (107 ب) التالية:

(107) أ) جاء الطالبان اللذان يلعبان كرة القدم

ب) جاء الطالبانi [ضم فارغi [اللذان] [أثi [يلعب..[أثi [ــان...]]]]

م مص مص م ز ز م حد حدi

وفي حال اتصال الإسقاط الحدي الضميري بمقولة اسمية فإن إسقاط (م.x) يملأ بإسقاط التطابق، وتطبق عملية النقل نفسها، حيث ينقل الضمير الفارغ من مخصص إسقاط الحد الضميري إلى مخصص إسقاط التطابق كمرور عابر، ليستقر في مخصص الإسقاط المصدري لفحص سمات رأس هذا الإسقاط مثلما في الجملة التالية:

(108) جاء الطالبان اللذان أبوهما مسافر

أما بالنسبة للاشتقاق عن طريق التوليد المباشر فإنه يكون في الجمل التي يفصل فيها سابق الصلة عن الضمير العائد من جملة الصلة بجزيرة، ويصبح في هذه الحال التمثيل (106) الأنسب لاشتقاق جملة الصلة. وحسب عون وشويري (1996) و(1998) فإنه يصعب نقل الضمير الفارغ من داخل هذه الجزيرة في العامية اللبنانية وفي اللغة العربية، وذلك نحو:

(109) تعرفت على الطالبة التي [كل أستاذ أدانها لشغبها]

ففي (109) يوجد ضميران عائدان داخل جملة الصلة يربطانها بسابقها "الطالبة"، ويصعب في هذه الجملة نقل الضمير الفارغ من الإسقاطين الحديين الضميريين، حيث اتصل الأول بمقولة الفعل "أدان" واتصل الثاني بالمركب الحرفي "لشغبها"، وذلك لوجود جزيرة المسور المانعة لهذا النقل، لذا يفضل توليد ضمير فارغ مباشرة في مخصص الإسقاط المصدري لفحص سمات الرأس المصدري الموصول "التي"، وليشترك في القرينة نفسها مع الضميرين الفارغين من الإسقاطين الضميريين داخل جملة الصلة، ونمثل لهذا الاشتقاق بالتوليد المباشر في (110) التالية:

(110) ... الطالبةi ....[ضمير فارغi [التي].... [كل أداة—[ضمير ضم فارغi [—ها]

م مصن مصن جزيرة حدi

5.3. بعض آثار اشتقاق الصلة المقيدة

يمكن تقسيم آثار اشتقاق النقل في الصلة المقيدة إلى آثار تركيبية المتمثلة في عملية فحص سمات الرأس المصدري الموصول قبل التهجية، وإلى آثار دلالية المتمثلة في تأويل آثار النقل والضمير العائد في الصورة المنطقية.

و ينتج النقل نوعين من علاقة الربط هما:

- الربط بين الموصول أو الضمير الفارغ المنقول وسابق الصلة.
- الربط بين أثر إقلاع الضمير الفارغ أو الضمير العائد من جملة الصلة والموصول أو الضمير الفارغ.

بالنسبة لعلاقة الربط الأولى، فبما أن جملة الصلة المقيدة جملة مفتوحة لا تتحقق إلا بوجود رابط غير محوري وسيط في شكل ضمير فارغ في مخصص الرأس المصدري الناتج عن النقل، فإن هذا الضمير الفارغ يؤكد العلاقة الإسنادية بين سابق الصلة الفاعل وجملة الصلة الحمل بشكل مشابه للعلاقة الإسنادية داخل المركب الفعلي بين الفعل والفاعل، وداخل مركب الصفة بين الصفة والموصوف (أنظر شومسكي ولاسنيك (1993))، هذا الوسيط الفارغ مسوغ بالضمير العائد من جملة الصلة الذي يتطابق مع سابق الصلة ومع الرأس المصدري الموصول تحت علاقة تطابق مخصص– رأس.

أما بالنسبة لعلاقة الربط الثانية فتجبرها عملية النقل لأجل الفحص، وتتمثل هذه العلاقة في إنتاج سلسلة مرؤوسة بضمير فارغ في موقع غير محوري، وتؤكد هذه العلاقة تطابق الرأس المصدري الموصول، مع الحمل الفعلي رأس إسقاط الزمن من خلال دمج الضمير العائد في الفعل تحققا لسمات التطابق، حيث يتصرف وفق علاقة رأس– رأس بين رأس إسقاط المصدري ورأس المركب الفعلي.

ومن آثار التوليد المباشر للضمير الفارغ في مخصص الإسقاط المصدري الموصول بوجود جزيرة مانعة للنقل هو أن هذا التوليد جاء حلا أخيرا لفحص سمات الرأس المصدري الموصول، وعلى الرغم من عدم جواز النقل فإن هذا الضمير الفارغ يدخل في علاقة ربط مع الضمير العائد من جملة الصلة، هذه العلاقة مؤكدة من خلال الإشتراك في القرينة نفسها. وزيادة على ذلك فإن توليد الضمير الفارغ يؤكد العلاقة الإسنادية بين سابق الصلة الفاعل وجملة الصلة الحمل.

وبخصوص تأويل الضمير العائد من جملة الصلة فإن استراتيجية الضمير العائد تقتضي أن كل السياقات المدمجة تستلزم ظهور ضمير عائد مثلما في سياق الاستفهام، وفي سياق الصلة المدمجة؛ فظهور الضمير العائد في سياق الصلة يقتضيه تحقق الفاعل خارج الحمل لتأكيد العلاقة الإسنادية بين سابق الصلة وجملة الصلة، وتقتضيه أيضا إمكانية إعادة البناء لتأويل السابق بالضمير العائد في غياب جزيرة تمنع هذه الإمكانية، ويقتضيه أيضا فحص إعراب الرفع أو النصب في جملة الصلة من طرف الضمير العائد، ويقتضيه كذلك تطابق المصدري الموصول ورأس المركب الفعلي لأن الضمير المدمج في الفعل هو تحقق لعلامات التطابق.

وتبقى الوظيفة الأساس للضمير العائد. من جملة الصلة هي تأكيد اشتقاق الصلة المقيدة عن طريق النقل ثم فحص الإعراب، سواء أكان إعراب نصب كدليل على أن سابق الصلة مفعول، أو إعراب رفع كدليل على فاعلية سابق الصلة. وفي الأخير فإن استراتيجية الضمير العائد إجراء عام يكون في الصلة المقيدة بسابق وفي الصلة الحرة من دون سابق.

6.3. اشتقاق الصلة الحرة

سبق تعريف الصلة الحرة بالصلة من دون سابق، نحو:

(111) أ) جاء الذي أنقذ الغريق

ب) جاء من أنقذ الغريق

وما يميز هذا النوع من الصلات هو إمكانية تصدرها بنوعين من الرؤوس المصدرية الموصولة هي: المصدري الموصول "الذي" ومشتقاته، والمصدريات التي تأتي بمعنى "الذي" مثل "من" و"ما" و"أل"، وترفض هذه الأخيرة ظهور سابق الصلة. فبالنسبة لـ"الذي" ومشتقاته مثل"الذين" و"اللواتي" و"اللذان"... فإنها تحمل السمات نفسها التي تحملها في الصلات المقيدة، وهي سمة [+تعريف] وسمات التطابق ثم سمات الإعراب حسب سياق تواردها، وذلك نحو:

(112) أ) جاء الذي ربح السباق

ب) جاء اللذان ربحا السباق

ج) جاء الذين ربحوا السباق

د) جاءت التي ربحت السباق

هـ) التقيت باللذين ربحا السباق

أما الموصولات التي تأتي بمعنى "الذي" مثل "من" و"ما" فإنها مخالفة لـ"الذي" ولا يمكن أن تظهر في سياق الصلة المقيدة، نحو:

(113) * جاء الرجل من ربح السباق

ولا تحمل هذه الموصولات سمات التطابق ولا سمات الإعراب، مثلما في:

(114) أ) جاء من ربحوا السباق

ب) جاءت من ربحت السباق

ويقتضي حمل الموصول "الذي" السمات نفسها، سواء في الصلات المقيدة أو في الصلات الحرة، تطبيق إجراء النقل نفسه، وذلك بإصعاد الضمير الفارغ من مخصص إسقاط حدي ضميري مدمج في مقولة الفعل بواسطة عملية نقل مخصص إلى مخصص إلى حدود الإسقاط المصدري لأجل فحص سمات رأس هذا الإسقاط. ويمكن القول بخصوص الموصولات التي تأتي بمعنى "الذي" في الصلات الحرة، وبحكم أنها غير مخصصة (شنغ (1994) Chung)، وأن الحمل الذي يليها يحمل علامات تطابق مثلما في (114 أ وب)، إنها ترث هذه السمات من "الذي" دون أن تتحقق عليها أي سمة من السمات المجردة، حيث لا يمكن وجود حمل بعلامات التطابق دون أن يطابق عنصرا معينا، وهذه الموصولات لا تتحقق عليها علامات التطابق والإعراب والتعريف، لأنها تتحقق باستعمالات متعددة، تستعمل للاستفهام وللشرط مثل:

(115) أ) من سافر البارحة ؟

ب) من يأتني آته

وتتغير سمات هذه العناصر بتغير سياق توزيعها، ويبقى الأساس هو أنها عندما تستعمل موصولة ترث من الموصول "الذي" سماته لأنها في معناه، والدليل على ذلك إمكانية استبدالها بهذا الموصول، نحو:

(116) أ) جاء من سافروا إلى الرباط

ب) جاء الذين سافروا إلى الرباط

ويجعل حمل الرؤوس المصدرية الموصولة سمات "الذي" المجردة اشتقاقات الصلة الحرة متشابهة، سواء تصدرت بـ"الذي" أو بـ"من" و"ما"، ويمكن تمثيل ذلك في (118) و(119) التاليتين، وهما بنيتان مشتقتان من (117):

(117) [مخ [ ] [مخ [ ] [ضمير فارغ [ضمير عائد]....]]]]

م.مص مص i م.x x م.حدi حدi

(118) [ضمير فارغi [الذي] [أث i [فعل [أث [ضمير عائد]....]]]]

م.مص مص i م.ز ز م.حدi حدi

(119) [ضمير فارغ i [من i] [أث [فعل i [أث i [ضمير عائد]....]]]]

م مص   مص م.ز   ز م.حد   حد ز

وقد ساعدت فرضية وجود إسقاط حدي ضميري بمخصص ورأس على تفسير فحص سمات الرأس المصدري الموصول "الذي" في الصلات المقيدة وفي الصلات الحرة التي تتحقق فيه صواتيا، وساعدت أيضا على تفسير فحص السمات المجردة للموصولات التي في معنى "الذي" مثل "من" و"ما" و"أل". ويتم فحص سمات الرأس المصدري الموصول بعملية النقل من مخصص إلى مخصص التي تنتج عنها علاقة الربط التي تؤول في الصورة المنطقية من خلال الاشتراك في القرينة، وينتج عنها أيضا تطابق الرأس الموصول مع الحمل الذي يليه والضمير العائد المدمج في الحمل.

7.3. خاتمة واستنتاج

لقد قدمنا تفسيرا لخصائص المصدري في جملة الصلة بنوعيها المقيدة والحرة، وذلك بوصف الظواهر المميزة لها وتفسير تفاعل القواعد والمبادئ فيها، فتبين أن جملة الصلة بنوعيها تولد بضمير عائد، وأنها تشتق عن طريق النقل، وأن المصدري الموصول يحمل سمات أصلية صرافية تتحقق عليه بعلامات مثلما هو الحال بالنسبة لـــ"الذي"، وقد يحمل المصدري الموصول سمات مجردة موروثة غير محققة عليه مثلما هو الحال بالنسبة لـــ"من"و"ما"، هذه السمات هي [+تعريف] وسمات التطابق وسمات الإعراب. ويقتضي حمل المصدري الموصول لهذه السمات، وبحكم قوتها، فحصها، ولفحصها تبنينا فرضية وجود ضمير فارغ في مخصص إسقاط حدي ضميري مدمج في جملة الصلة وملتصق بالحمل، وهذا الضمير الفارغ خفي ينتقل إما في شكل خفي من مخصص هذا الإسقاط عبر عملية نقل مخصص إلى مخصص ليرسو في مخصص الإسقاط المصدري أو يولد مباشرة في هذا المخصص لأجل فحص سمات الرأس المصدري الموصول السابق.

وفي الأخير فإن اشتقاق جملة الصلة بنوعيها يتم في مرحلتين: مرحلة قبل التهجية حيث تفحص فيها سمات الرأس المصدري الموصول القوية، ومرحلة ما بعد التهجية في الصورة المنطقية حيث تؤول عناصر السلسلة الناتجة عن النقل وتربط عناصرها عبر علاقة الاشتراك في القرينة نفسها.

4. خاتمة واستنتاج الفصل السابع

لقد عالجنا في هذا الفصل مقولة المصدري الوظيفية، وهو إسقاط بمخصص ورأس، من خلال أبنية الجملة الخبرية وجملة الاستفهام ثم جملة الصلة، فتبين أن المصدري يحمل عدة خصائص تختلف حسب سياق توارده؛ ففي سياق الجملة الإخبارية ببؤرة يحمل المصدري سمات تثير نقل المركب الحدي البؤرة من مخصص إسقاط البؤرة باعتباره إسقاطا ربضيا عبر عملية نقل مخصص إلى مخصص لفحص سمات الرأس المصدري، وترتبط هذه البؤرة بضمير عائد مولد في الأساس في موقع ظهوره ومتصل بمقولة معجمية. واتضح في هذا السياق صعوبة إخراج الفاعل من مخصص المركب الفعلي لفحص سمات الرأس المصدري، وتحقق البؤرة خارج المركب الفعلي ثم فحص سمات الرأس المصدري في المستوى التركيبي قبل التهجية نظرا لقوة سماته.

وتتصدر عناصر الاستفهام الجملة في سياق جملة الاستفهام إما مستقلة صواتيا وإما ملتحمة مع عناصر في موقع إدراج هذه العناصر لتشكل معها موضوعات تركيبية جديدة ببطاقة حاملة لسمة [+استفهام] مثل "الهمزة" و"أي". ويتميز الرأس المصدري بسمة [+استفهام] السمة القوية التي تحتم فحصها في مستوى التركيب الظاهر. وبما أن جميع مركبات الاستفهام هي نموذج لاختبار آليات النقل في المستوى التركيبي الظاهر لفحص سمة الرأس المصدري، فإن هذا النقل يخضع لمبدإ الطمع الذي يجبر نقل مكونات لأجل فحص سمات مكونات أخرى، ويضبط هذا النقل قيد النقل القصير وقيد الربط الأدنوي. وتؤول عناصر الاستفهام في الصورة المنطقية بحسب الموضوعات التركيبية المستفهم عنها.

أما في سياق جملة الصلة بشقيها الحرة والمقيدة فإن حمل الرأس المصدري لسمة [+تعريف] وسمات التطابق ثم سمات الإعراب يجبر النقل لفحص هذه السمات في مستوى التركيب الظاهر عبر عملية نقل مخصص إلى مخصص ووفق مبدإ الطمع، والعنصر المؤهل لفحص هذه السمات لاشتقاق جملة الصلة هو إما الضمير الفارغ المنقول من مخصص إسقاط حدي ضميري من موقع مربوط معجميا إلى موقع غير مربوط معجميا، أو الضمير المولد مباشرة في مخصص الإسقاط المصدري. وبما أن تحقق الضمير العائد في جميع السياقات هو فحص لسمات مقولة المصدري الوظيفية فإن لهذا الضمير العائد من جملة الصلة وظائف أخرى، إذ يؤكد العلاقة الإسنادية بين سابق الصلة وجملة الصلة، ويسهم في تأكيد علاقات الربط بين سابق الصلة والضمير الفارغ المنقول أو المولد مباشرة في مخصص المصدري وبين آثار هذا النقل.

خاتمة عامة

حاولنا في هذا الكتاب الإجابة عن أغلب الإشكالات المرتبطة بالمقولات الوظيفية في الجملة العربية بواسطة الإطار النظري البرنامج الأدنوي، فبينا استقلال المقولات الوظيفية عن مقابلاتها المعجمية، وذلك بإظهار خصائصها المميزة التي تجعلها قسما قائما بذاته له دور فعال في تحديد رتبة الأساس، وفي تفاعل القواعد والقيود داخل النسق الحوسبي، وفي التوسيط بين اللغات في الاختلاف الرتبي واتصال أو انفصال المقولات الوظيفية عن المقولات المعجمية.

إن فصل المقولات الوظيفية عن المقولات المعجمية أمر ممكن، لكن حصر عددها أمر نسبي لعدم إمكانية توليدها، ولاختلافها من لغة إلى أخرى. وعملا بمبدإ أن مجموع المقولات الوظيفية يحدد بواسطة النحو الكلي، فإن كل لغة تنتقي من هذا المجموع ما يناسبها، وتقلص إضافة إلى ذلك هذا المجموع في البرنامج الأدنوي، فاختزل في الزمن والحد والمصدري والتطابق الذي استبعد بدوره عند مراجعة هذا البرنامج في (1995)، وقد حاولنا تبيان خصوصيات التطابق وأكدنا ضرورة دراستها باعتبارها مقولة أساس في الجملة العربية زيادة على النفي والجهة باعتبارهما مقولتين تخدمان مقولة الزمن الوظيفية وتساعدان في إظهار خصوصياتها.

ويمثل الزمن مقولة وظيفية بإسقاط أعلى من الجهة، ويخصص بمورفيمات صرفية مثل السين وسوف في المستقبل، ويتحقق بمورفيم مجرد في الماضي، ويوجه بمورفيمات النفي مثل "لم" و"لن". والزمن إشاري، أما الجهة فغير إشارية لعدم ارتباطها بلحظة التلفظ ولارتباطها بأوضاع قد تكون أحداثا تامة أو غير تامة، ولها إحالة وقتية ضعيفة تصف البنية الداخلية للوضع.

عموما فإن للجهة قسمين دلاليين هما: الجهة التامة والجهة غير التامة مع تفريعات أخرى. وقد فصل أغلب المهتمين بالجهة والزمن بين المقولتين نظريا، أما تحليليا فإن أغلب الحقائق تحلل جهيا وزمنيا، وتأكد تماثل الجهة مع الزمن؛ فالتامة تماثل الماضي وغير التامة تماثل المستقبل، وهو ما حاولنا تأكيده بتقسيم الزمن إلى [+ماض] وإلى [+مستقبل]، أما الحاضر فجهي محض مبهم في حاجة إلى تخصيص بمورفيم مجرد في الماضي، وبمورفيمات "السين" و"سوف" في المستقبل، وبمورفيمات النفي في الماضي والمستقبل، ويقصى الزمن الحاضر من أصناف الزمن قياسا على توزيع "كان" المثبتة في سياقات الماضي والمستقبل والقليلة في سياقات الحاضر.

ويبقى أهم مشكل في الزمن هو تفسير دوره الفعال في تفعيل العمليات الحوسبية علي المستويين التمثيليين الصّواتي والمنطقي، وهذا ما حتم علينا حل مشكل تحقق الزمن صرِافيا؛ فحاولنا تفسيره بتفكيك البنية الصّرافية للشكلين التام وغير التام في اللغة العربية لكي نصل إلى دراسة النسق السماتي للزمن. ويتميز الزمن في اللغة العربية بـــ[+ماض] و[+مستقبل]، وبالسمات المقولية [+ف] و[+س] بتواز مع السمات المقولية للمقولات المعجمية، ويقتضي هذا فحص هذه السمات عبر عملية نقل رأس إلى رأس. يصعد الفعل أولا إلى الجهة لفحص سمة [+تام] أو سمة [−تام] ثم إلى الزمن لفحص سمة [+ف] أو[+س] ثم [+ماض] أو [+مستقبل] إن لم يوجد رأس نفي، وإن وجد ركب الفعل معه تركيبة [نفي +فعل] حيث يصعد عنصر النفي لفحص السمة الزمنية [+ماض] أو [+مستقبل] ويفحص الفعل السمة المقولية [+ف]، أما [+س] فتفحص بعناصر التطابق أو بالفاعل لو وجد معجميا،

وكل هذا يتم في إطار احترام قيد الأدنوية لريدزي (1990) وكذا إجراء الالتحام أو الاتصال والعمليات المتحكمة في الفحص.

ويتميز النفي في اللغة العربية بمميزات خاصة تجعله مقولة وظيفية إلى جانب حملها سمات الزمن، إلا أن الأهم في هذا هو تحديد الموقع التركيبي لتوزيع إسقاط النفي باعتباره مستقلا يتوزع أدنى من الزمن، ويتميز ببنية سماتية تجعله يسهم في العمليات الحوسبية وفي تخصيص الإحالة الوقتية وفي التحام بعض رؤوس النفي مع الفعل دون إمكانية الفصل بينهما بفاعل أو غيره. ومن عناصر النفي ما يخصص بسمة [+زمن]، ويلتحم مع الفعل مثل "لن" و"لم" و"لا" بسمة [+جهة]، ومن عناصره أيضا ما يخصص بسمة [+نفي] و[+تطابق] المتمثل في "ليس"، ومنها ما هو محايد يتوزع في سياقات الأفعال والأسماء مثل "ما". وتساعد العناصر الأولى في تصرف الزمن من [+ماض] إلى [+مستقبل]، هاتان السمتان غالبا ما تقرنان بالأفعال بسمتي [+ف] و[+س] اللتان تفحصان بصعود الفعل إلى رأس النفي لتشكيل تركيبة [نفي +ف] التي تصعد إلى رأس الزمن لفحص سمة [+ماض] أو [+مستقبل]، و هذا ما يؤكد أن عناصر النفي تدخل التعداد بسمات صِرافية تجعل الزمن منظورا في الصورة الصِّواتية ومؤولا في الصورة المنطقية.

وتبين أن للتطابق سمات تؤهله لتأدية دور هام في إظهار خصوصيات الجملة العربية؛ فللتطابق مكونات، وهي بالترتيب الشخص والجنس والعدد ثم التعيين والإعراب، ولكل مكون من هذه المكونات مجموعة من السمات؛ فللشخص سمة [±متكلم] و[±مخاطب] ثم [±غائب]، وللجنس سمات [±مذكر] ثم [±مؤنث]، و[+مذكر، +مؤنث]، وللعدد سمات [±مفرد]، [±مثنى] ثم [±جمع]، وللتعيين سمات [±تعريف]، وللإعراب سمات [+رفع، و+جر، و+نصب، و+جزم]، وتتحقق أغلب هذه السمات في شكل مورفيمات قد تحمل أكثر من سمة.

ولحل تداخل سمات التطابق تحتم علينا تفكيك البنية السماتية للتطابق لأنها تتوزع في مقولات معجمية مختلفة، فاتخذنا تطابق العدد والشخص والجنس نموذجا لتفسير ذلك، فتبينت مسؤولية العدد في تحديد لا تناظر التطابق بين الفعل والفاعل، وأن الجنس معجمي محض ينزل مصاحبا للمقولات المعجمية من المعجم ويلج معها التعداد دون أن يفارقها في جميع العمليات الحوسبية، وأن الشخص مقولة فعلية مرتبطة بالفعل.

وتبين أن مقولة الحد الوظيفية [+تعريف] تتحقق بأشكال تتوزع تكامليا، إما بمورفيم التعريف "أل" الملتصقة بالأسماء العادية لإنتاج المركبات الحدية أو بالإضافة بمورفيم مجرد يجمع المضاف والمضاف إليه، ويتجلى تأثير هذا المورفيم في ظهور علامة الجر في المضاف إليه. وتبين أنه في حال الإضافة تتسرب سمة [+تعريف] من العنصر الثاني (المضاف إليه) في المركب الإضافي إلى العنصر الأول منه. وأهم ما يميز المركب الإضافي هو غياب أداة التعريف سواء أكان اسما جامدا أم مشتقا، وفسرنا هذا الغياب بافتراض حد فارغ من دون مضمون صواتي يؤكد تسرب سمة [+تعريف] إلى العنصر الأول. ومن بين التأويلات الدلالية الناتجة عن هذا التسرب هناك علاقة الملكية بين عنصري المركب الإضافي إذا كان رأس هذا المركب جامدا غير مشتق، ثم علاقة الإسناد إذا كان الرأس مشتقا، ويرث بنيته المحورية من الفعل الذي اشتق منه. ويؤكد ظهور علامة الجر في المركب الإضافي مسؤولية لام الملك الوظيفية في جذب العنصر الثاني من المركب الإضافي لفحص إعراب الجر.

وتبينت في الفصل السابع من هذا الكتاب أهمية مقولة المصدري الوظيفية التي تتحقق بأشكال مختلفة باختلاف حمل الرأس المصدري لسمات تلعب دورا

أساسيا في تأويل الجمل، هذه السمات هي [± استفهام] و[± موصول]. ويعتبرتعدد سمات الرأس المصدري نتاج ما يحمله من سمة؛ فعندما يحمـل سمة [–استفهام] تؤول الجملة إخبارية، وعندما يحمل سمة [+استفهام] تؤول الجملة استفهامية، وعندما يحمل سمة [+موصول] تؤول الجملة موصولة.

وتبين من خلال دراسة مقولة المصدري الوظيفية في الجمل الإخبارية أن البؤرة عنصر قاعدي مولد في الأساس مربوط بضمير عائد مولد في الأساس، ومدمج في مقولة معجمية، وأن ربط البؤرة بهذا العائد يتجاوز القيود الجزيرية، وأن البؤرة تكتسب سمة [+بؤرة] من رأس إسقاط ربضي توسيعا للإسقاط المصدري، وتحمل هذه البؤرة دائما علامة إعراب [+رفع] كإعراب ملازم لها في غياب الرأس المصدري "إن" في الجملة الرئيسية أو "أن" في الجملة المدمجة، وفي حال العكس أي عند حمل الرأس المصدري سمة [+نصب] يصبح صعود البؤرة إجباريا عبر عملية نقل مخصص إلى مخصص لفحص سمة الرأس.

وبخصوص حمل الرأس المصدري سمة [+استفهام] في سياق جملة الاستفهام، فبما أن هذه السمة قوية فإن فحصها يتم في مستوى التركيب الظاهر، وذلك بمراعاة نوع الموضوعات التركيبية المستفهم عنها. ولفحص هذه السمة تنتقل عناصر الاستفهام إما في شكل عناصر مستقلة صواتيا وإما في شكل عناصر ملتحمة مع الموضوعات المستفهم عنها، وتتلاءم عملية الفحص هذه مع القيود والمبادئ المتحكمة في ذلك كقيد النقل القصير وقيد الربط الأدنوي، وقيد بناء السلسلة المتناسقة.

وتبين عند دراسة جملة الصلة حمل المصدري الموصول لسمات مختلفة منها سمة [+تعريف] وسمات التطابق وسمات الإعراب. ولفحص هاته السمات تبنينا استراتيجيتين هما:

- وجود ضمير فارغ في مخصص إسقاط الحد الضميري المدمج في جملة الصلة والملتصق بالحمل. وينتقل هذا الضمير الفارغ بشكل خفي من مخصص هذا الإسقاط المصدري عبر عملية نقل مخصص إلى مخصص ليرسو في مخصص الإسقاط المصدري.

- توليد مباشر لهذا الضمير الفارغ في مخصص الإسقاط المصدري الموصول لفحص سمات رأس هذا الإسقاط، ويتم هذا الفحص في مرحلتين: قبل التهجية وبعدها.

وللضمير العائد من جملة الصلة عدة وظائف منها تأكيد العلاقة الإسنادية بين سابق الصلة وجملة الصلة، ثم تأكيد علاقة الربط بين سابق الصلة والضمير الفارغ المنقول أو المولد مباشرة في مخصص المصدري.

وعموما فقد تأكدت أهمية مقولة المصدري في ضبط تراتبية المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية في سلمية مضبوطة داخل الجملة العربية، وتأكدت أهمية المقولات الوظيفية في تفسير الخصائص الصرافية والتركيبية والدلالية للجملة العربية، والمقولات الوظيفية تعتبر دم وجسد النحو لا يمكن تجاوزها، وهي أساس الافتراض والتنبؤ بكل الفرضيات التفسيرية للجملة.

المراجع

القرآن الكريم

1. المراجع العربية :

- **ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد):** الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- **ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص:** تحقيق علي النجار، دار الهدى، بيروت.
- **ابن الحاجب (عثمان بن عمر أبو بكر النحوي)**، الكافية (في النحو)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية 1303 هـ.
- **ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي)**، كتاب الأصول في النحو، تحقيق عبد السحين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، بغداد 1973.
- **ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد)**، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان.
- **ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري)**، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وفصله، وضبط غرائبه محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان د.ت.
- **ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)**، شرح المفصل، صحح وعلق على حواشيه ومراجعه من طرف مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

- **ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)**، شرح ألفية ابن مالك، دار الفكر، القاهرة 1979.
- **براجشتراسر**، التطور النحوي للغة العربية (سلسلة محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية)، مطبعة السماح القاهرة 1929.
- **بوخلخال عبد الله**، 1987، التعبير الزمني عند النحاة العرب (2)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- **تمام حسان**، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
- **التوكاني نعيمة**، 1989، خصائص المشتقات الجهية : اسم المفعول نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب II، الدار البيضاء.
- **حنون مبارك**، 1997، في بنية الوقف وبنية اللغة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- **حنون مبارك**، 1998، "تقويم أولي للدراسات الوقفية"، المجلة الدولية للسانيات "اللغات واللسانيات" العدد الأول، 4-31.
- **خيري عبد الواحد**، 1992، "ملاحظات حول نقل الرؤوس في العربية"، قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك الدار البيضاء، 171-198.
- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)**، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة.
- **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن السيوطي)**، الأشباه والنظائر في النحو، حققه طه عبد الرؤوف سعد الناشر، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة 1975.
- **السيوطي**، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، د.ت.

- **السعيدي الحسن**، 1991، الضمائر العائدة في اللغة العربية : دراسة تركيبية دلالية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- **السعيدي الحسن**، 1995، "العائد المنعكس في الجملة العربية، من خلال نظرية الربط العاملي"، ضمن حوليات كلية اللغة العربية بمراكش، العدد الثامن 106-120. مراكش، المغرب.
- **السعيدي الحسن**، 1996، "الإحالة المشتركة والعائدية : اختلاف أم تشابه ؟" مداخلة ألقيت في ندوة "اللسانيات والابستمولوجيا : أية علاقة ؟"، بجامعة القاضي عياض بمراكش، ونشرت في المجلة الدولية للسانيات "اللغات واللسانيات"، عدد 3، 1999، 1-12. فاس، المغرب.
- **السعيدي الحسن**، 1999، "فحص سمات التطابق ورتبة الأساس للجملة العربية، من خلال البرنامج الأدنوي"، مداخلة ألقيت في المعهد الدولي للسانيات، ندوة الاشتقاق والتركيب في اللغات السامية الحامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، المغرب.
- **السعيدي الحسن**، 2000، "الزمن وسماته في اللغة العربية"، محاضرة ألقيت في إطار أنشطة مجموعة البحث حول النحو التوليدي، 12 أبريل 2000.
- **السعيدي الحسن**، 2001، "تأويل وتصنيف المركبات الاسمية في الجملة العربية"، المجلة الدولية للسانيات "اللغات واللسانيات" العدد 6، ع 1-19.
- **السعيدي الحسن**، 2001، المقولات الوظيفية في الجملة العربية دراسة تركيبية دلالية، دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، المغرب.
- **السعيدي الحسن**، 2003، "البنية السماتية لمكونات التطابق في اللغة العربية من خلال البرنامج الأدنوي"، المجلة الدولية للغات واللسانيات، العدد11،ع25-64، فاس، المغرب.

- **الاسترباذي (رضي الدين محمد بن الحسين الاسترباذي النحوي)**، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسين.
- **السامرائي (عباس محمد)**، 1989، الأحرف النافية العاملة عمل ليس، مطبعة جامعة بغداد.
- **الأشموني (أبو الحسن نور الدين)**، نهج المسالك على ألفية ابن مالك، المعروف بشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، دار الفكر.
- **عباس حسن**، النحو الوافي، دار المعارف بالقاهرة.
- **علي توفيق أميرة**، 1981، الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مطبعة البرلمان بالعتبة.
- **عبد الباقي ضاحي**، 1985، لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
- **عبد داود**، 1983، "البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية"، الأبحاث، عدد 31.
- **فاضل مصطفى الساقي**، 1977، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1977.
- **الفراء (أبو زكريا، يحيى بن زياد)**، معاني القرآن :

  ج1- تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة

  ج2- تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة.

  ج3- تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- **الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)**، المذكر والمؤنث، حققه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث القاهرة 1975.

- **الفاسي الفهري عبد القادر**، 1985، اللسانيات واللغة العربية (2)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- **الفاسي الفهري عبد القادر**، 1990، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- **الفاسي الفهري عبد القادر**، 1998، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- **الفاسي الفهري عبد القادر**، 1999، "عن التوارث في الحدود" أبحاث لسانية عدد 1 : 9-44.
- **كنكاي عبد القادر**، 1992، "رتبة مكونات الجملة بين العربية والمغربية، ظاهرة التطابق وتصعيد الفعل"، قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن امسيك، الدار البيضاء، 197-218.
- **كنكاي عبد القادر**، 1995، "تركيب بنية الصلة الحرة في العربية"، أبحاث في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن امسيك – الدار البيضاء، 53-67.
- **المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي)**، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1999.
- **المدلاوي محمد**، 1990، "مبادئ المقارنة الحامية السامية على ضوء مفهوم الفصائل الصوتية الطبيعية"، مجلة كلية الآداب، وجدة، عدد 1.
- **موريس هالي وجان روجي فيرنيو**، 1979، "الفنولوجيا ذات الأبعاد الثلاثة"، ترجمة حنون مبارك وأحمد العلوي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، عدد خاص : 11 – 1995 : 95-121.

2. المراجع الأجنبية

- ***Abney, S.P.*** (1986), "Functional Elements and Licencing", Paper presented in GLOW (1986), Spain.
- ***Abney, S.P.*** (1987), The English Noun Phrase in its Sentential Aspect. Ph.D. Dissertation, MIT.
- ***Acquaviva, P.*** (1999), "Negation and Operator Dependencies : Evidence from Italian", lingua 108 : 138-174.
- ***Akkal, A.*** (1999), "On the Internal Structure of the Construct State in Arabic" linguistic Research, vol, N° 101-119 IERA, Rabat.
- ***Aoun, J. Benmamoun, E. & Sportiche, D.*** (1993), "Agreement, Word oOrder and conjunction in some Varieties of Arabic", Linguistic Inquiry, 25, 195-220.
- ***Aoun, J. & Benmamoun, E.*** (1998), "Minimality, Reconstruction, and PF Movement",Llinguistic Inquiry vol : 29, Num 4, 569-597.
- ***Aoun, J. & L. Choueiri,*** (1996), Resumption and Last Resort", m.s, USC.
- ***Aoun, H. & L. Choueiri***, (1997), "Epithets" paper presented at the first Congress on Chamito-semitic, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Fès.
- ***Bache, C.*** (1982), "Aspect and Aktionsart : Towards a semantic Distinction", In Journal of Linguistics 18, 57-72.
- ***Bahloul, M.*** (1994), The Syntax and Semantics of Taxis, Aspect, Tense and Modality in Standard Arabic, PH.D thesis, Comell University, Ithaca.
- ***Baker, M.*** (1985), "The Mirror Principle and Morphosyntactic Exploration", Linguistic Inquiry 16 : 373-415.

- ***Baker, M.*** (1988), Incorporation : A Theory of Grammatical Function Changing Chicago University Press.
- ***Baker, M.*** & Kenneth, H. (1990), "Relativized Minimality and Pronoun Incorporation", Linguistic Inquiry 21 : 289-297.
- ***Bakir, M.J.*** (1980), Aspects of Clause Structure in Arabic : a study of word order variation in literary Arabic, Ph. D. dissertation Indiana University.
- ***Belletti, A.*** (1988), "Generalised V-movement : on some difference and similarities between French and Italian", paper presented at GLOW 1988, Budapest.
- ***Belletti, A.*** (1990), "Generalised V-movement : Aspects of Verb Syntax". Turini: Rosenberg and Sellier.
- ***Benjabellah, S.*** (2000), "The Internal Structure of The Determiner in Beja". A paper presented in The Colloque International, "The morpho-syntax of chamito-Semitic Languages", Fès, 20-21-2000.
- ***Benmamoun, E.*** (1990), "Negation, Minimality and Inflectional Morphology", m.s, University of Southern California, LA.
- ***Benmamoun, E.*** (1992), Functional and Inflectional Morphology : Problems of Projection, Representation and Derivation, PH.D Dissertation, University of Southern California.
- ***Benmamoun, E.*** (1993), "The Status of Agreement and the Agreement Projection in Arabic" Studies in the Linguistic Sciences Vol : 23/ Num 1 : 61-71.
- ***Benmamoum, E.*** (1995 a), "Spec-Head Agreement and Overt Case in Arabic", Ms Soas.
- ***Benmamoun, E.*** (1995 b), "Negation Polarity and Presupposition in Arabic", In

M. Eid (ed), Perspectives on Arabic linguistics VIII.

- ***Benmamoun, E.*** (1998 a), "Agreement Asymmetries and The PF Interface" ms, University of Illinois at Urbana-Champaign, Urbana.
- ***Benmamoun, E.*** (1998 b), "The syntax of Quantifiers and Quantifier Float", MS, University of Illinois at Urbana-Champaign, Urbana.
- ***Benmamoun, E.*** (1999), "Arabic Morphology : the Central role of the imperfective" Lingua 108 : 175-201.
- ***Benmamoun, E.*** (2000), The Feature Structure of Functional Categories: An Essay in Comparative Arabic Dialects, Oxford University Press.
- ***Bobaljik, J.*** and Philips, C. (1993), "Papers on Case Agreement I", MIT Working Papers in Linguistics, vol, 18.
- ***Bolotin, N.*** (1996), "Arabic and Parametric VSO Agreement", Perspective on Arabic Linguistics VII, Edited by Mushira Eid, vol 130:7-27.
- ***Borer, H.*** (1986), "I subjects" Linguistic Inquiry, 17. 375-416.
- ***Borer, H.*** (1993), "The Projection of Arguments", in Functional Projections, Benedicto, E & Runner J, University of Masachussetts.
- ***Borsley, R.D. & Sthepens, J.*** (1988), Agreement and the position of subjects in Breton", Natural Language and Linguistic Theory 7 : 407-427.
- ***Bouchard, D.*** (1987), "A FewRremarks on Past Participle Agreement", Linguistic & Philosophie, vol : 10, N° 4 : 449-474.
- ***Boukhris, F.*** (1998), Les clitiques en berber tamazighte : Approache Minimaliste, These de doctorat d'état, Université Mohamed V- Rabat.
- ***Brame***, (1982), "The Head-selector Theory of Lexical Specification and Nonexistence of Coarse Categories " Linguistic Analysis, 8-4.

- ***Branigan, Ph.*** (1992), Subjects and Complementizers, Ph.D. Dissertation, depatment of Linguistics and Philosophy, MIT.
- ***Cantarino, V.*** (1975), Syntax of Modern Arabic Prose, Indiana University press, Bloomington.
- ***Campbell, R.*** (1995), "Inflectional Domains and Comp Features" Lingua 96 : 119-138.
- ***Chad, M.*** (1980), Les constructions intransitives de l'arabe classique, thèse de doctorat de 3ème cycle, Université Paris VII.
- ***Chad, M.*** (1988), Système verbal arabe, Régime des constructions transitives, Doctorat d'état, Université Paris VII.
- ***Chad, M.*** (1995), " Les compléments datifs et locatifs en Arabe classique ", Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Dhar Mehrez, Fès, Numéro spécial 11, 1-19.
- ***Chergui, A.*** (1997), The Syntax of Overt Pronouns in Standard Arabic, Doctorat d'Etat Dissertation, Faculty of Letters, Dhar El Mehrez, Fès..
- ***Chomsky, N.*** (1957), Syntactic Structures. Mouton, Paris.
- ***Chomsky, N.*** (1965), Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, MA. MIT Press.
- ***Chomsky, N.*** (1970), "Remarks on Nominalisation", in R.A. Jacobs and P.S. Rosenbaum, (eds) Readings in English Transformational Grammar, Ginn, Walthan, Massachussets, 184-221.
- ***Chomsky, N.*** (1977), "On wh-Movement", in P.W. Culicover, T. Waso, and Akmajian, ed, Formal Syntax, Academic Press, New York, 71-132.
- ***Chomsky, N.*** (1981), Lectures on Government and Binding, Foris, Dordrecht.
- ***Chomsky, N.*** (1986 b), Barriers. MIT, Press, Cambridge, Massachusetts.

- ***Chomsky, N.*** (1989), "Some Notes on Economy of Derivation and Representation", In Itziar laka and Anoop Mahajan (eds.), Functional heads and Clause Structure (MIT Working Papers in Linguistics, vol 10), Cambridge, Mass : Department of linguistics and philosophy, MIT. [published (1991), in Freikin, (ed), 417-54].
- ***Chomsky, N.*** (1992), "A Minimalist Program for Linguistic Theory", MIT Occasional Papers in Linguistics, Number 5.1 [published (1993), in Kenneth Hale and Samuel Jay Keyser (eds), The view from Building 20 Essays in Linguistics in Honor of Sylvain Bromberger, Cambridge, Mass : MIT press, [1-52].
- ***Chomsky, N.*** (1994), "Bare Phrase Structure", MIT Occasional Papers in Linguistics, Number 5.I [published 1995 a] in G. webelhuth, (ed.), Government and Binding Theory and the Minimalist Program, 383-439.
- ***Chomsky, N.*** (1995 b), The Minimalist Program, the MIT press, Cambridge, Massachusetts.
- ***Chomsky, N.*** (1996), "Some Observations on Economy in Generative Grammar: Draft, MIT (May 1996).
- ***Chomsky, N.*** (1998), "Minimalist Inquiries" Ms MIT.
- ***Chomsky, N.*** (2000), "Derivation by phrase" Ms, MIT.
- ***Chomsky, N. & Lasmik,*** (1991), "Principles and Parameters Theory", in J. Jacobs, A. Von Stechow, W. Steme Feld & T. Vennmann (eds.), Syntax An International Handbook of Contemporary Research Walter. de Gruyter, Berlin.
- ***Chung, S.*** (1994), "Wh-Agreement and Referentiality" in Chamorro Linguistic Inquiry, vol : 25 – number 1 : 1-44.

- ***Chung, S. & A. Timberlake***, (1985), “Tense, Aspect and Mood”, in Shopen (ed), 202-58.
- ***Chung, S. & C. Georgopoulos***, (1988), “Ageement with Gaps in Chamorro and Palauan”, in Barlow and Ferguson (eds.), 251-67.
- ***Cinque, G.*** (1980), “On Extraction from NP in Italian”, Journal of Italian Linguistics, 12, 47-99.
- ***Collins, C.*** (1994), “Economy of derivation and the Generalized proper Binding condition”, linguistic Inquiry, 25, 45-61.
- ***Comrie, B.*** (1976), Aspect, Cambridge Textbooks in Linguistics, Cambridge University Press Cambridge.
- ***Comrie, B.*** (1985), Tense, Cambridge Textbooks in Linguistics, Cambridge, University Press, Cambridge.
- ***Cook, J.V & Newson, M.*** (1996), Chomsky’s Universal Grammar, Introduction. Second Edition Blackwell Publishers.
- ***Dahl, O.*** (1985), Tense and Aspect Systems. Basic / Blackwell, Oxford, England.
- ***Demirdache, H.*** (1989), "Nominative NPs in Modern Standard Arabic" Ms, MIT.
- ***Dermirdache, H. & Uribe-Etxebarria, M.*** (1997), "The Syntax of Temporal Relations : a Uniform Approach to Tense and Aspect", WCCFL 17.
- ***Dikken, M.D.*** (1996), “The Minimal Links of Verb (Projection) Raising” Abraham, W. et al. (eds.) Minimal, ideas, 65-97.
- ***Doron, E.*** (1986), The Pronominal “Copula” as Agreement Clitic, In Borer, H., ed Syntax of Pronominal Clitics 313-332 Academic Press, New York.
- ***Drijkoningen, F.*** (1990), “Functional Heads and the Unification of French

Word Oder", Probus vol : 23 : 21-320.

- ***Eid, M.*** (1983), "The Copula Function of Pronouns", Lingua 59, 197-207.
- ***Eid, M.*** (1992), "Pronouns, Questions and Agreement", in ***E. Broselow, M. Eid and J. Maclarthy,*** (eds), Perspectives on Arabic Linguistics IV, Current Issues in Linguistic Theory 85, 107-141.
- ***El Medlaoui, M.*** (1995), Aspects de représentations phonologiques dans certaines langues Chamito-sémitiques, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines – Rabat, Série : Thèses et Mémoires n°23.
- ***El Moujahid, E.*** (1989), " La recherche linguistique en tamazight durant trois dernières décennies : morphologie et syntaxe " publié dans langue et société au Maghreb, série colloques et séminaires, N° 13, publications de la Faculté des Lettres, Rabat.
- ***El Ouadghiri, L.*** (1999), " Negation in Nominal Sentences in Standard Arabic ", A paper presented at the International Institute of Linguistics, « The Mophosyntax of Chamio semitic languages », Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez.
- ***El Ouadghiri, H.*** (1999), Case Checking in Standard Arabic, Doctorat d'état dissertation, University Sidi Mohamed Ben Abdellah, English Department, Fez.
- ***Emonds, J.*** (1978), "The Verbal Complex V-V in French", Linguistic Inquiry 9 : 151-75.
- ***Emonds, J.*** (1987), "The Invisible Category Principle", Linguistic Inquiry, vol 18, Num 4, 613-632.
- ***Ennaji, M.*** (1987), "Non-verbal Predicates in Moroccan Arabic", Proceedings of the First International Conference of LSM, Rabat.

- ***Ennaji, M.*** (1988), "Verbless Construction, in Moroccan Arabic : A Government-Binding Approach", Ms Faculty of Letters, Fez.
- ***Ennaji, M.*** (1995), "Pronouns Vs Clitics" Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Dhar Mehrez, Fès, Numéro spécial, 11: 37-53.
- ***Ennaji, M.*** (1997), « Pronominal Elements and Bindings » Voisinage, Melanges en Hommage à la mémoire de Kaddour Cadi Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Dhar El Mehrez, Fès, 11, 247-267.
- ***Ennaji, M.*** (1997), « The Construct State in Arabic and Berber » Paper presented at the first Congress Chamito-semitic edited in 1998, Faculty of Letters & Human Sciences Saïs, Fès, 121-134.
- ***Ennaji, M.*** (1998), "A Minimalist Approach to The Construct State in Moroccan Arabic and Berber", Paper presented at the XIIth ALS Symposium on Arabic linguistics held on March 6-8, 1998 at the University of Illinois at Urbana-champaign.
- ***Ennaji, M. & Sadiqi, F.*** (1986), "The Syntax of Cleft Sentences in Berber", Studies in Languages, 10 : 1.
- ***Ennaji, M. & Sadiqi, F.*** (1999), "Negation, Tense and The Licensing of N-Words in Arabic" languages and Linguistics vol 4, Edited by Moha Ennaji, Fès, 19-43.
- ***Ennaji, M. & Sadiqi, F.*** (1999), « Subject and Dative Clitics in Berber », Paper presented at The international Institute of Linguistics, the Mopho-Syntax of Chamito-Semitic Language University Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez.
- ***Ennassiri, M.K.*** (1996), Aspects of Complementation and Control in Morroccan Arabic, Doctorat d'Etat Dissertation, Faculty of letters, English

Department, Tetouan.

- ***Fassi Fehri, A.*** (1987), "Generalized IP Structure Case, Inflection and VS word Order" Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco, Vol 1, 189-221, Okad publishers : Rabat.
- ***Fassi Fehri, A.*** (1993), "Issues in the Structure of Arabic clauses and words" Kluwer Academic Publishers : Dordrecht.
- ***Fassi Fehri, A.*** (1996), "Distributing Features and Affixes in Arabic subject Verb Agreement Paradigms", Linguistic Research 1.2 : 1-30, IERA : Rabat.
- ***Fassi Fehri, A.*** (1997), "Arabic Adverbs: A preliminary investigation", Linguistic Research, vol 2, n° 1 1-25.
- ***Fassi Fehri, A.*** (1997 a), "Arabic Adverbs and their Case", linguistic Research, 3.1, 1-25 IERA : Rabat.
- ***Fassi Fehri, A.*** (1997 b), "Arabic And symmetrical Adjectives", Linguistic Research 2.2, 1-51. IERA : Rabat.
- ***Fukui, N. & Speas, M.*** (1986), "Specifier and Projection", in Naoki Fukui Tova R, Rapport, and Elizabeth Sagey (eds), Papers, in Theoretical Linguistics (MIT Working Papers in Linguistics, vol 8 : 128-72.
- ***Fukui, N. & Speas, M.*** (1988), "Specifiers and Projections" MIT working paper n° 8,.
- ***Conegai, A.*** (1998), "le DP Accusatif d'Accompagnement en arabe", Act du 1er congrès Chamito-sémitique de Fès, Faculté des lettres Saïs-Fès.
- ***Gonegai, A.*** (1999), La Syntaxe des Compléments Accusatifs en Arabe Standard, Essai d'une étude générative, Thèse d'Etat, Université Hassan II, Mohammedia, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Ben M'sik,

Casablanca.

- ***Grim Shaw, J.*** (1993), "Minimal Projection Heads and Optimality", ms, Rutgers University.
- ***Groat, E. and J. O'Neil*** (1996), "Spell-out at the LF interface", in Abraham, W.S., Epstein, H. Thraisson, and J.W. (eds.), Minimal Ideas, Amsterdam, John Benjamins.
- ***Guéron, J.*** (1993), "Sur la syntaxe du temps" langue française, 100: 102-122.
- ***Guéron, J.*** (1994), Cohérence et Economies dans la Grammaire du temps remarques sur la variation des structures temporelles", in cahiers chronos textes réunis par de Mulder W. Tas Mowski de Ryck et Vaters, C.
- ***Guéron, J.*** (1996), "Chaînes temporelles simples et structures auxiliaires", in linguistique comparée et langues au Maroc, publication de la Faculté des Lettres, Rabat.
- ***Guéron, J.*** (1999), "On Verbal Case in Arabic", A paper presented at the International Institue of Linguistics, the Morpho-syntax of Chamito-semitic, languages, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Fès.
- ***Guéron, J. & Obenauer, H. & Pollock, J.Y,*** (1986), Grammatical Representation, Foris, Dodrecht.
- ***Hale, K. & S.J. Keyser*** (1993), "On Argument Structure and the Lexical Expression of Syntactic Relations", In Hale and Keyser, (eds.), The View from Building 20, Cambridge, MIT press.
- ***Halle, H. & Marantz, A.*** (1992), "Distributed Morphology and Pieces of Inflection" ms. MIT, In kenneth Hale and Samuel Jay keyser (eds), The View from Building 20 : Essays in Linguistics in Honor of sylvain Bromberger, Cambridge, Mass : MIT press, 76-111].

- ***Halle, M. & Marantz, A.*** (1994), "Some Key Features of Distributed Morphology", MIT Working Paper in Linguistics 21 : 275-288.
- ***Hazout, I.*** (1995), Action Nominalisations and The Lexicalist Hypothesis, Natural language and Linguistic Theory 13 : 355-404.
- ***Heageman, L.*** (1996), "The Typology of Syntactic Positions, L-Relatedness and the A/A-distintion" Abraham, W. et al (eds) Minimal ideas, 141-165.
- ***Hendrick, R.*** (1991), "The Morphosyntax of Aspect" Lingua, 85 171-210.
- ***Hendrick, R.*** (1995), "Morphosyntax", In G. Webelhuth, (ed) Government and Binding Theory and The Minimalist Program, 297-347, Blackwell, Oxford.
- ***Higginbothan, J.*** (1985), "On semantics", Linguistic Inquiry 16 : 547-593.
- ***Hillilli, A.*** (1987), Constribution à l'étude fonctionnelle de l'arabe (l'arabe classique et l'arabe Fassi), Doctorat d'état, Université de la Sorbone Nouvelle, Paris III.
- ***Hillilli, A.*** (1995), « L'énoncé minimum non verbal et la copule en Arabe » (EM non V), Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Dhar El Mehrez, Fès, Numéro Spécial, 11 : 123-143.
- ***Hornstein, N.*** (1996), « logical form », from GB to Minimalism, Blackwell, Oxford & Cambridge, 297-347.
- ***Hornstein, N.*** (1999), "Movement and control", in linguistic Inquiry vol: 30, Num 1 : 69-96.
- ***Huang, C.T.J.*** (1993), "Reconstruction and The Structure of VP : some Theoretical Consequences", linguistic Inquiry 24 : 103-38.
- ***Huang, C.T.J & Rober, M.*** (eds (1991), Logical Structure and Linguistic Structure : cross-linguistic perspectives, Dordrecht : Kluwer.

- ***Hulk, A. & Van Kemenad, A.*** (1993), "Subject, Nominative case, Agreement and Functional heads", Lingua 89, 181-215.
- ***Iatridou, S.*** (1990), "About Agr (P)" Linguistic Inquiry 21 : 517-551.
- ***Johnson, D. & Lappin, SH.*** (1997), "A Critique of the Minimalist Program", Linguistics and Philosophy, 20 : 273-333.
- ***Jones, M.*** (1999), "Feature-checking and Visibility of Interpretable Features", paper presented at the International Institute of Linguistics, The morpho-syntax of Chamito-semitic Languages, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez
- ***Jäger, G.*** (1998),"Topic, Focus and Weak Quantifiers" m.s, Center for Information and Language processing, University of Munich Germany.
- ***Kayne, R.S.*** (1994), The Antisymmetry of Syntax, Graduate Center, CUNY.
- ***Khairi, A.*** (1996), "La verification morpho-logique du verbe et la reference de l'événement en arabe", m.s, Université Cadi Ayyad, Faculté des Lettres, Beni Mellal.
- ***Khairi, A.*** (1997), Recherches en morpho-syntaxe verbale en Arabe une approche minimaliste, thèse de Doctorat d'Etat, Faculté des Lettres Beni Mellal.
- ***Khairi, A.*** (1999), "La fission des traits V/N et ses conséquences sur l'ordre des mots", Article présenté à l'Institut International de linguistique, La Morphosyntaxe des langues Chamito-sémetiques , 15-20 Mars 1999, Université Sidi Mohammed Ben Abdellah – Fès.
- ***Kim, A.*** (1999), « Parentheticals in Arabic Construct State Nominals (CSN) and What they Imply for the Structure of the Expression » Colloque international : la morphosyntaxe des langues Chamito-Sémitiques, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès, 15-20 Mars 1999.
- ***Koopman, H. & Sportiche, D.*** (1988), "Subjects" Ms, UCLA.

- ***Koopman, H. & Sportiche, D.*** (1991), "The Position of Subject", Lingua 85 : 211-258.
- ***Laka, I.*** (1990), "Negation in Syntax :on the nature of Functional categories and projections, ph. D, thesis, MIT Cambridge.
- ***Lasnik, M.*** (1993), « Lectures on Minimalist syntax », University of Connecticut Occasional Papers in Linguistics, vol I, distributed by MIT working papers in linguistics.
- ***Lasnik, H.*** (1999), "On Feature Strength : Three Minimalist Approaches to Overt Movement", Linguistic Inquiry, vol : 30. Num 2: 197-217.
- ***Lasnik, H. & T. Stowell***, (1991), "Weakest Crossover", Linguistic Inquiry 22, 687-720.
- ***Lasnik, H. & Saito, M.*** (1993), Move : Conditions On its Application and Output, the MIT press.
- ***Longobardi, G.*** (1991), "Proper Names and The Theory of N-movement in syntax and LF", University of Venice Working paper in linguistics.
- ***Longobardi, G.*** (1994), "Reference and Proper Names : a Theory of N-Movement in Syntax and Logical Form", Linguistic Inquiry, 25, 4 : 609-665.
- ***Longobardi, G.*** (1995), "The Syntax of N-Raising : a Minimalist Theoy", m.s, University of Venice.
- ***Lyons, J.*** (1977), Elément de Sémantique, Larousse.
- ***Mahajan, A.K.*** (1989), « Agreement and Agreement Phrases » MIT working papers, vol 10 : 217-251.
- ***Makhoukh, A.*** (197), "Word Order and Morphology in Standard Arabic" A paper presented at the first international congress of Chamito-Semitic Studies.

Fès Saïs, 12-13 Mars 1997.

- ***Makhoukh, A.*** (1998), Agreement Phenomena in Standard Arabic : A Minimalist Approach, Doctorat d'Etat dissertation, Moulay Ismail University, Faculty of Letters, English Department, Meknès.
- ***Makhoukh, A.*** (1999), "Strength of Tense and Subject Position", A paper presented at the International Institute of linguistics, the Morpho-syntax of chamito-semitic languages University Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculty of Letters, Dhar El Mehrez.
- ***Makhoukh, A.*** (2000), "Wh-Agreement in standard Arabic" Languages and linguistics, vol 4, 37-55.
- ***Manzini, M.R*** (1994), "Locality Minimalism and Parasitic Gaps", Linguistic Inquiry, V 25, N° 3, 481-508.
- ***Marantz, A.*** (1995), "The Minimalist Program", in G. Webethuth, (ed) Government and Binding Theory and the Minimalist Program, 349-382, Blackwell, oxford.
- ***Mitchell, E.*** (1991), "Evidence from Finnish for pollock's Theory of IP", Linguistic Inquiry 22, 373-9.
- ***Mohammad, M.A.*** (1990), "The Problem of Subject-verb Agreement in Arabic toward a solution", Mushira Eid (ed) 1990, Perspectives on Arabic Linguistics I : vol : 63, 95-126).
- ***Mohammad, M.A.*** (2000), Word Order, Agreement and Prominalization in Standard and Palestinian Arabic, Amsterdam Studies in the theory and history of Linguistic Science, series IV Current Issues in Linguistic theory.
- ***Morelatos, A.P.D***, (1978), "Events, Processes and States", in Linguistics and Philosophy 2, 415-443.

- ***Naji, M.*** (1997), Vérification morpho-syntaxique et structure de la phrase en Arabe, Thèse de doctorat (nouveau Régime) université de Paris-X-Nanterre.
- ***Naji, M.*** (1999), « La morphologie du nombre et l'ordre des mots en arabe standard et en arabe Marocain » A paper presented at the international institute of linguistics, the morpho-syntax of chamito-semitic languages, sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fac. of letters, Dhar El Mehrez, Fès.
- ***Nunes, J.***M, (1995), "The Copy Theory of Movement and Linearization of Chains in the Minimalist Program », Doctorat dissertation, University of Mayland.
- ***Ouhalla, J.*** (1990), "Sentential Negation, Relativised Minimality and the Aspectual status of Auxiliaries", the Linguistic Review, 7 : 183-231.
- ***Ouhalla, J.*** (1991), Functional Categories and Parametric Variation, Routledge, London.
- ***Ouhalla, J.*** (1993), "Subject-Extraction, Negation and the Anti-Agreement effect", Natural language and Linguistic Theory, 11 : 477-518.
- ***Ouhalla, J.*** (1994), "Verb Movement and Word Order in Arabic" "in D light-foot, and N. Hornstein (eds), Verb Movement, 41-72, Cambridge University press, Cambridge.
- ***Picallo, M.C.***, (1984), "Opaque Domains", The Linguistic Review 4: 279-88.
- ***Platzack, C.*** (1993), "A Triune Lexicon : An Approach to A lexical Description within the Minimalist Program", published in lambda 1993.
- ***Pollock, J.Y*** (1989), "Verb Movement, Universal Grammar and the Structure of IP", Linguistic Inquiry 20 : 365-424.
- ***Pollock, J.Y***, (1997), Langue et Cognition, Introduction au Programme

Minimaliste de la Grammaire Générative, Presses Universitaires de France.

- ***Radford, A***. (1997), Syntactic Theory and the Structure of English, A Minimalist Approach, Cambridge University press.
- ***Ritter, E***. (1991), "Two Functional Categories in Noun Phrases : Evidence From Modern Hebrew", Syntax and Semantics 25 : 37-62.
- ***Ritter, E.*** (1995), "On the Syntactic Category of Pronouns and Agreement", Natural language and Linguistic Theory, 13 : 405-443.
- ***Rivero, M.L*** (1995), "Imperatives, V-movement and Logical Mood", Journal of Linguistics, 31 : 301-332.
- ***Rizzi, L.*** (1990), Relativized Minimality, Cambridge, MIT Press.
- ***Rizzi, L.*** (1995), "The Fine Structure of the Left Periphery", in Heageman, I, ed. Elements of Grammar, 281-337, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
- ***Roberts, I.*** (1998), "Have / Be Raising, Move F, and Procrastinate" Linguistic Inquiry, 29 : 113-125.
- ***Ross, J.R.*** (1967), Constraints on Variables in Syntax, Ph. D. Dissertation, MIT.
- ***Rouveret, A.*** (1989), "Cliticisation et temps en Portugais Européen", dans Revue des langues Romaines 93.
- ***Rouveret, A.*** (1991), " Functional Categories and Agreement ", The Linguistic Review 8 : 353-387.
- ***Rouveret, A.*** (1994), Principes Généraux et Syntaxe du Gallois.
- ***Saber, A.C.***, "The Complementizer Domain and Resumption in Standard Arabic » m.s, sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fès.
- ***Sadiqi, F.*** (1990), "On the Notion of Comp in Berber" dans la Linguistique au Maghreb, 329-342 ,Rabat.
- ***Sadiqi, F.*** (1995), "The INF/COMP Interaction in Some Null Subject

Languages", Revue des Lettres et des Sciences Humaines Dhar Mehrez Fès, Numéro spécial 11 : 19-37.

- ***Sadiqi, F.*** (1997), "Local Dependencies : Operator-bound Agreement in Berber" Voisinage, Mélanges en Hommage à la mémoire de Kaddour Cadi. GREL, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Dhar Mehrez Fès, N° 11 : 231-247.
- ***Sadiqi, F.*** (1998), « The Syntax of Small Clauses in Berber, A Minimalistic Approach », dans actes du 1er congrès des langues Chamito-Sémitique de Fès, Faculté des lettres Saïs-Fès, 153-176.
- ***Sadiqi, F.*** (1998), "The Syntactic Nature and Position of Object Clitics in Berber", in Languages and Linguistics, 1998, Fez, edetet by Moha Ennaji,PP.25-45.
- ***Safir, K.*** (1987), "The Syntactic Projection of Lexical Thematic Structure", Natual language and Linguistic Theory 5, 561-601.
- ***Saschaw, Fel. P***, (1990), "The structure of Functional Categories", in Linguistische Berichte 125/1990, Westdentscher Verlag, 46-70.
- ***Shlonsky, UR.*** (1997), Clause Structure and Word Order in Heberw and Arabic : An Essay in Comparative Semitic Syntax, Oxford University Press, Oxford.
- ***Shlonsky, UR,*** (1999), "Clitics in Romance and Semitic" a paper presented at the International Institute of Linguistics, the Morpho-Syntax of Chamito-Semitic Languages, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fac. of Letters Dhar El Mehrez, Fez.
- ***Souâli, E.*** (1992), Pronominal Elements in Arabic, Ph.D. Dissertation, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez.

- ***Souâli, E.*** (1996), "Sentential Negation and Parametric Variation", dans Linguistique Comparée et Langues au Maroc, publications of the Faculty of Letters, Rabat, pp. 129-138.
- ***Speas, M.J.*** (1990), Phrase Structure in Natural Language, kluwer Academic publishers, Dordrecht.
- ***Speas, M.J.*** (1991), "Functional Heads and Inflectional Morphemes" The Linguistic Review 8 : 387-417.
- ***Sportiche, D***. (1991), "Clitic Constructions" m.s, University of California at Los Angeles.
- ***Sugurôsson, H.A***, (1993), "Agreement as Head Visible Feature Government", Studia Linguistica 47 : 32-54.
- ***Szabolcsi, A***. (1987), "Functional Categories in the Noun Phrase", Approaches to Hangarian v = 2, Theories and Analysis, keneseiszeget, ed, Budapest.
- ***Szabolcsi, A***. (1994), The Noun Phrase, in Kiefer, F & Kiss, K. The Syntactic Structure of Hungarian. Academic Press : New York.
- ***Travis, L.D***, (1984), Parameters and Effects of Word order Variation, Ph. Dissertation, MIT.
- ***Travix, L.D***, (1991), Parameters of Phrase Structure and Serb Second Phenomena", in R. Freidin, (ed), Principles and Parameters in Comparative Grammar, 339-364. MIT Press, Cambridge.
- ***Tsimpli, IM***. ***&*** ***Ouhalla, J.*** (1990), "Functional Categories, UG and Modularity", Ms, University College and Queen Mary & Westfield College, London.
- ***Ura, H***. (1993), "L-Relatedness and its Parametric Variation" MIT Working Papers in Linguistics, 19 : 377-399.

- ***Vendler***, (1957), "Verbs and Times", The Philosophical Review, 66, 143-160.
- ***Verkyl,*** (1993), A Theory of Aspectuality, the Interaction Between Temporal and a Temporal Structure, Cambridge University Press.
- ***Vinet, M.T***, (1994), "Copular Pedication and Checking of Inflectional Features" m.s, Université de Sherbrooke.
- ***Watanabe, A.*** (1997), "Absorption as Feature Checking", A Paper presented at Glow 20, Interfaces, Rabat.
- ***Watanabe, A.*** (1997), "The Notions of Finite clauses in AGR-Based Case Theory", in JD, Bobaljik and C. Phillips, (eds), Papers on Case & Agreement I. MTWPL, vol 18, 281-196.
- ***Webelhuth, G.*** (1995), ed, Government and Binding Theory and the Minimalist Program, Blackwell, Oxford.
- ***Wilder, C.P.D, Cavar*** (1994), "Word Order Variation, Verb Movement, and Economy Principles", Studia Linguistica, 48, 46-86.
- ***Williams, E.*** (1980), "Predication" Linguistic Inquiry, 14, 2, 287-308.
- ***Williams, E.*** (1995), "Theta Theory", in Government and Binding Theoy and the Minimalist Program, edited by Gert Webehtuth, 97-123.
- ***Williams, E.*** (1988), "Is LF Distinct From S-structure?: A reply to May" Linguistic Inquiry 19, 135-146.
- ***Woolford, E.*** (1991), "VI-Internal Subjects in VSO and Non Configurational languages", Linguistic Inquiry 22, 503-540.
- ***Zanuttini, R.*** (1997), Syntactic Properties of Sentential Negation: A Comparative Study of Romance Languages, Oxford University Press, Oxford.
- ***Zwart, C.I.W.***, (1991), "Verb Movement and Complementiser Agreement" a replay to May", Linguistic Inquiry 19, 135-146.